مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

تموز - آب - أيلول ٢٠١٧

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١٣

حصاد البيان ١٣

حقوق النشر محفوظة ©٢٠١٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٤٤٣ لسنة ٢٠١٧

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلولٍ عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

الصراع السعودي–القطري: الأسباب والنتائج المحتملة

عبد الله عبد الأمير ١٧

التدابير التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لإنقاذ تراث العراق الثقافي والحضاري

غالب فهد العنبكي ٥٧

نحو إطار نظري لمكافحة الفساد في العراق

هاشم الركابي ٦٩

العراق يقلل من عجز الموازنة ببيع مليار دولار من السندات الحكومية

علي المولوي ٨١

العلاقات الإيرانية–التركية

حيدر الخفاجي ٨٥

تقييم للإصلاحات في قطاع الكهرباء في العراق

هاشم الركابي ٩٣

كيفية نزع فتيل الأزمة العراقية–الكردية

سجاد نشمي ١٠٣

التعليم العالي العراقي والتحوُّلات الكبرى

أحمد الجعفري ١٠٧

مقالات مترجمة

مكافحة الإرهاب في بريطانيا بعد الانتخابات – فحوى خطط تيريزا ماي

زاهير كازمي **١١٥**

للسنة الثالثة على التوالي.. تأتي صناعة النفط بشروط مع الخام رخيص الثمن

جورج كانتشيف، وسارا كينت، وإيرين أيلورث **١٢١**

الحقيقة المرة حول المعارضة التركية

هوارد إيسنستات **١٢٧**

هل يتم الإعداد للصراع الطائفي في أذربيجان؟

إلدار ماميدوف **١٣٣**

سياسة الهوية المميتة في أفغانستان

باتريشيا غوسمان **١٣٧**

الرسوم البيانية السبعة التي تبين كيفية فقدان بلدان العالم المتقدم سيطرتها

مارتن وولف **١٤٥**

البلدان النفطية الراغبة بزيادة الأسعار

ماثيو س. كلين **١٥٣**

قوة الشعبويين، حينما تفقد النخب سيطرتها فإن الناخبين يمنحون القوة للراديكاليين

قسم الترجمة والتحرير **١٥٩**

لا تسمحوا للأزمة الخليجية أن تتجه نحو الغرب

ميشيل وحيد حنا **١٦٣**

على أمريكا أن تفرق بين مصالح حلفائها ومصالحها

ماثيو بيتي **١٧١**

تغييرات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد ترامب وتأثيرها على مواقف إيران الإقليمية

حوار أجراه غريغوري لوكيانف مع مؤسسة إيراس ١٧٧

إيران والعلاقات السعودية–القطرية

سيد جواد طاهايي ١٨٩

المخطط الروسي لمرحلة ما بعد داعش في سوريا

علي رضا نوري ١٩٥

ركود الطلب على الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط

روبن ميلز ٢٠١

هل ثمّة اتفاق إيرانيّ تركيّ لتنفيذ عملياتٍ مشتركة؟

صادق ملكي ٢٠٥

التحالف الإيراني–التركي الجديد

سارة معصومي ٢٠٩

الصين في مواجهةٍ مع أميركا

غراهام أليسون ٢١٣

الحرب الباردة بين إيران والسعودية

التقرير الأوّل من مجموعة التقارير المترجمة في مركز الدراسات الاستراتيجية
التابع لمكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية ٢٢٧

دور سجون السلفيين والإرهابيين في نموّ الخطاب السلفي الحديث

سيّد علي نجات ٢٣٧

الحرب الروسية القادمة من وجهة نظرٍ إيرانيّة

الدكتور جهانكير كرمي ٢٤٣

التداعيات الناجمة عن خروج ترامب من المحادثات النووية

حسين موسويان **٢٥١**

دراسات مترجمة

سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق

آرون ستاين **٢٥٧**

أوراق بحثية

حزب العدالة والتنمية: أسباب الصعود، والقفزة الاقتصادية، والمستقبل

أحمد حسن علي **٢٧٩**

شبكات الاتصالات المتنقلة (من الجيل الأول إلى الجيل الخامس)

أوس مجيد غالب العوادي **٣٠٧**

مقـالات

الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة

عبد الله عبد الأمير*

٢٠١٧-٧-٥

لا يمكن بأية حال من الأحوال التغاضي عن العُقَد التأريخية في تعامل بلدان المنطقة فيما بينها على الرغم من حصول الكثير من المتغيرات في الظروف والبيئة السياسية. ويبرز اشتعال الأزمات المفاجئ مدى ترسخ الأحقاد والخلافات القبلية والأسرية والطائفية، ويمكن ملاحظة وجود تكرار في أنماط طبيعة العلاقات والتعامل بين بلدان المنطقة تعيدنا إلى أصول نشأة البلدان هذه المنطقة، والظروف التي شكلتها، والعقليات التي تحكمها، تجعلنا نفهم أن هذه المنطقة لا تزال تحكمها العقلية العشائرية والأسرية، أكثر مما تحكمها عقلية الدولة ورجالها.

ويبدو أن اشتعال الصراع مجدداً بين المملكة العربية السعودية وقطر -بعد أيام على انعقاد قمة رعتها المملكة العربية السعودية جمعت بموجبها عددًا من زعماء البلدان العربية والإسلامية بالرئيس الأميركي دونالد ترامب- يؤشر وبنحو واضح على مدى هشاشة العلاقات الخليجية-الخليجية، وتجذر العداء والمنافسة والخوف بين زعماء المنطقة، وعلى الرغم من أن الخلافات القطرية-السعودية ليست بالجديدة، إلا أن الأزمة تأخذ هذه المرة بُعداً جديداً؛ لأنها تدار -فيما يبدو- من قبل جيل جديد من الزعامات الشابة الأقل خبرة، بدأ مؤخراً باستلام مقاليد الأمور في المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية، ويمكن القول إن هذه القيادات الجديدة تمتاز بالاندفاع والبراغماتية، والرغبة بحسم القضايا مهما تكلف الأمر.

فضلاً عما تقدم فإنه لا يمكن أن نخرج الصراع السعودي-القطري، والبحريني-القطري، والإماراتي-القطري من سياقه التأريخي وإرث المشايخ والأسر الحاكمة في علاقاتها مع بعضها بعضاً. ويمكن ملاحظة نمط التعامل، والسلوك السياسي لها يتكرر عبر الزمن على وفق أنماط يسهل أن يلاحظها المتابعون للشأن الخليجي بنحوٍ لافت للنظر على الرغم من اختلاف الظروف والشخوص. ويبدو أن الظروف التي تعيشها هذه العائلات ورؤيتها للأمور لم تتغير كثيراً

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عما كانت عليه قبل أكثر من قرن من الزمن، فالتنافس، والعداء، والطائفية، والخوف، وطلب الحماية الأجنبية، وعدم ثبات الرؤى وهشاشة العلاقات والتحالفات، كلها تثبت ذلك؛ فهذه الأسر الحاكمة لم تتمكن إلى يومنا هذا من تخطي هذا العداء التأريخي الذي يأخذ أشكالاً مختلفة على الرغم من كل المحاولات، وتغيُّر الظروف.

التحديات الاستراتيجية التي تواجه المملكة العربية السعودية:

تعتمد المملكة العربية السعودية على مثلث محوري يسمح لها بالاستمرار كنظام يتمثل بالمذهب الوهابي، ومظلة الحماية الأميركية، والنفط. ويبدو أن المملكة تمر في مفترق طرق وعر، وغير محدد الملامح؛ فالنظام الذي أنشأه عميد الأسرة السعودية الملك عبد العزيز آل سعود في ثلاثينيات القرن الماضي يواجه تحديات وجودية وبنيوية من داخل المنظومة الحاكمة، والأيديولوجيا الموجهة لنظام الحكم، وتحديات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها، فضلاً عن بروز تغيرات كبرى تشهدها المنطقة والعالم.

يشهد العالم ولادة قد تكون عسيرة لنظام عالمي جديد، لا تكون فيه الولايات المتحدة اللاعب الرئيس الأكبر فيه، وتقلص اهتمامها بالتدخل المباشر في الأزمات الدولية تحت حكم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بما يعنيه ذلك من تقليص التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها التقليديين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وتشعر المملكة العربية السعودية بهاجس كبير تجاه أن تعطي الولايات المتحدة لها ظهرها في ظل تضاؤل القيمة الاستراتيجية للنفط في الخليج، ووجود منافسين آخرين لها في المنطقة يوفرون للولايات المتحدة ما لا تستطيع هي توفيره لها، وتحول اهتمام الولايات المتحدة من الخليج إلى مناطق أخرى في العالم. ولا تزال لعنة ١١ أيلول تلاحق المملكة العربية السعودية مع وجود أصابع اتهام تظهر بين فترة وأخرى حول دور سعودي على مستويات عليا في تسهيل عمل الإرهابيين السعوديين الذين قاموا بتنفيذ اعتداءات نيويورك عام ٢٠٠١، ويمكن القول إن ضعف السعودية الاستراتيجي الأكبر يتمثل في أعمدتها الثلاثة التي تعتمد عليها.

تشعر المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١١ بقلق متزايد من الاضطراب الذي شهدته المنطقة على وفق ما أطلق عليه «الربيع العربي» الذي أدى إلى سقوط أنظمة ودخول بلدان

أخرى في خضم حروب أهلية لا يمكن التكهن بنتائجها، ومن اختناق داخلي ولاسيما بعد فشل يعانيه نظام الحكم بصيغته ثنائية القطب بين السياسة في تقديم حلول مناسبة لمشكلات المجتمع السعودي، وضمان مستقبله وتطلعاته وتطوره، فضلاً عن صراعات الاجنحة المختلفة في سلالة الملك عبد العزيز آل سعود من أولاده وأحفاده.

وتعمل المملكة العربية السعودية بنحو مكثف على أن تطرح نفسها قائدة للعالم الإسلامي السني من خلال بذل موارد مالية وبشرية وجهود سياسية وثقافية حثيثة بنشر المذهب الوهابي في العالم كونه ورقة مهمة من أوراق السياسة الخارجية السعودية. ولكن المملكة تواجه منافسة قوية في هذا المسار، وعلى عدة مستويات، منها: التحدي الإيراني الذي نجحت في تحييده طائفياً، وتحدي صعود تركيا بقيادة أردوغان، ووطرح نفسها كقائد للإسلام السني الأكثر نجاحاً، وتنظيمات سنية عاملة خارج نطاق الدول وتحديداً تنظيم الإخوان المسلمين، وتنظيم القاعدة والتنظيمات السلفية الجهادية كتنظيم داعش، فضلاً عن ذلك لا يزال المذهب الوهابي الذي تروج له المملكة العربية السعودية في دائرة الاتهام على أنه الفكر الذي غذى –ولا يزال يغذي– الجماعات السلفية الجهادية في العالم.

تحاول المملكة العربية السعودية في خضم حربها بالوكالة مع إيران في أن تؤسس منظومة عسكرية وأمنية تحت قيادتها لمواجهة إيران في المنطقة، وتستند في تحركها إلى الإطار السياسي المشترك متمثلاً في مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في ثمانينيات القرن الماضي لمواجهة النفوذ الإيراني بعد سقوط نظام الشاه السابق، ودخول العراق في حرب طويلة مع إيران بتشجيع خليجي–سعودي. ويبدو أن القيادة الجديدة للعربية السعودية متمثلة بالشاب الأمير محمد بن سلمان قد جعلها تنطلق باتجاه أكثر اقتحامية في تعاملها مع الأزمات المختلفة؛ فهذا الاتجاه الاقتحامي قد ورط المملكة العربية السعودية في حرب في اليمن، فهي لم تنجح حتى الآن بعد مرور أكثر من عامين عليها في تحقيق نجاحات تذكر على الصعد السياسية والعسكرية، وأن تدخلها في الحرب الأهلية السورية ودعمها لجماعات إسلامية متطرفة هناك لم يصل إلى نتيجة ذات قيمة؛ ولكن المكسب الأهم الذي حققته هو تدخلها العسكري في مملكة البحرين عام ٢٠١١، حيث تحولت البحرين إثر هذا التدخل إلى بلد تابع ويتحرك على وفق البوصلة السعودية.

تواجه المملكة العربية السعودية أيضاً تحدياً آخر يتمثل في أنها تسعى لأن تكون المتحكم الرئيس في إنتاج النفط في العالم، حيث تعدُّ عائدات تصدير النفط المصدر الأساس للدخل القومي السعودي وبما نسبته ٩٠٪ [١]. ومع الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، ومع تنوع المنافسين للعربية السعودية في إنتاج النفط وتعددهم -بما في ذلك الولايات المتحدة معتمدة على إنتاجها من النفط الصخري-، وارتفاع النفقات العسكرية والتكاليف المتعلقة بإدارة صراعها مع إيران في المنطقة والعالم، فإن السعودية تجد نفسها في وضع قلق بما يتعلق بتوفير الأموال الكافية لتغطية تلك التكاليف. وفي الوقت نفسه، فإن بلداناً مجاورة ومنافسة لها تجد نفسها في وضع مالي أفضل بكثير منها، كدولة قطر.

التحديات الاستراتيجية التي تواجه قطر:

تعاني قطر من عقدة خوف مزمنة من القضم والابتلاع من قبل جيرانها الخليجيين، فشبه الجزيرة الصغيرة التي تبلغ مساحتها ١١,٦ ألف كم مربع تقريباً، ويشكل سكانها من مواطنين قطريين حوالي ١٢٪ من العدد الكلي للسكان -يبلغ عدد سكان قطر ٢,٦ مليون نسمة تقريباً حسب معطيات عام ٢٠١٦-[٢]، وتحدها المملكة العربية السعودية بنحوٍ كامل من جهة حدودها الجنوبية، وتقع مملكة البحرين الى الشمال الغربي منها، فيما تشترك مع إيران والبحرين والإمارات بحدود بحرية؛ ومن هذا المنطلق يمكن فهم السلوك الاقتحامي الذي امتازت به قطر خلال العقدين الماضيين. فالتحدي المستمر بالنسبة لقطر هو صغرها واستمرار ووقوعها تحت دائرة الخطر كدولة، وكيان سياسي وأسرة حاكمة. وقد ظلت قطر عبر تأريخها منطقة غير مستقرة، وغير آمنة، وكانت دوماً ساحة للغزوات والحروب العشائرية.

البعد التأريخي لقطر:

تأريخياً كانت قطر ولغاية عام ١٨٦٧ منطقة غير مهمة من وجهة نظر استراتيجية ولا تخضع لسيطرة جهة واحدة، لم تشعر قطر تحت زعامة أسرة آل ثاني يوماً بالاطمئنان تجاه جيرانها، وكأن الأحداث التأريخية تترك بصمتها التي توجه البلدان في مستقبلها لتكون انعكاسًا

1. Adam Bouyamourn, Saudi Arabia has diversified, but economy still depends on oil, The National, January 17, 2016.
2. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/qa.html

لماضيها. ويبدو أن قطر لم تكن منطقة مستقرة، حالها حال منطقة الخليج في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وشكّلت الأوضاع فيها سلسلة من الحروب والغزوات المتبادلة في الساحل العربي من الخليج؛ وقد أدى عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، والصراع الذي كان يمتاز بالعنف إلى تشكيل العقل الحاكم في المنطقة إلى يومنا هذا، الذي يتصف بالضعف والخوف والشك والإحساس بالتهديد من الجيران والشركاء والحلفاء.

الصراع بين عائلتي آل خليفة وآل ثاني:

استوطنت أسرة آل خليفة منطقة الزبارة في قطر بعد أن هاجرت من الكويت في أواخر القرن التاسع عشر. حيث تحولت المنطقة إلى مركز من مراكز تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج؛ وقد جذب هذا المركز أطماع الشيخ ناصر المذكور الذي كان يحكم البحرين من مقر إقامته في بوشهر، حيث توالت هجماته على بلدة الزبارة؛ وقد أدى ذلك الصراع إلى قيام ما أطلق عليه «حلف العتوب» بالهجوم على جزيرة البحرين واحتلالها عام ١٧٨٢ وخضوع الجزيرة لسيطرة أسرة آل خليفة، حيث انتقلوا إليها، مع إبقائهم على سلطتهم على الزبارة[٣]، وكانت قطر دوماً مسرحاً لقتال دموي كانت تشترك فيه عدة أطراف متناحرة ضمت من بين أطراف أخرى كآل خليفة، والإيرانيين، والعمانيين وغيرهم.

بريطانيا وقطر:

مع صعود سطوة البريطانيين كقوة مهيمنة في الخليج قامت المملكة المتحدة عبر «شركة الهند الشرقية» بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع أمراء الخليج فيما عرف باتفاقية «الساحل المتصالح» لعام ١٨٢٠؛ فرضت عبرها بريطانيا سلطتها في الخليج واعترفت بسلطة بعض الشيوخ والأمراء مقابل قيامهم بالتوقف عن القرصنة، وحماية طرق التجارة الحيوية التي كانت تربط مستعمرتها في الهند بالعراق، والتزامهم بمنع تجارة السلاح والعبيد، إذ ضمت هذه الاتفاقية البحرين تحت سلطة أسرة آل خليفة معترفة بسيادتهم على قطر.

ولكن مع تحول قطر إلى موقع خارج عن القانون، تزدهر فيها القرصنة وبيع السلاح والعبيد، وعدم تمكن أسرة خليفة من ضبط الأوضاع فيها، ووجود قبائل متصارعة فيها دون

٣. المصدر نفسه.

وجود سلطة واضحة فيها، قام البريطانيون عام ١٨٦٧ وعبر الكولونيل بيلي (Pelly) بتنصيب محمد آل ثاني بشكل مباشر حاكماً لقطر دون أن توقع معه اتفاقية حماية، وقد تحقق عبر هذه الاتفاقية انفصال فعلي لشبه الجزيرة القطرية عن سلطة آل خليفة.

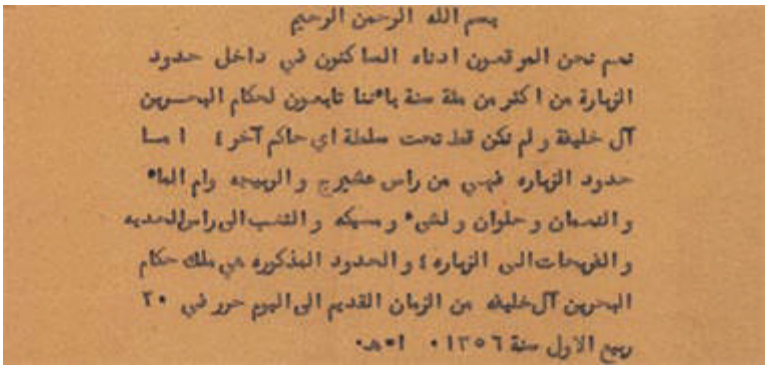
بسم الله الرحمن الرحيم
نحن نحن العرقسون ادناه الساكنون في داخل حدود
الزبارة من اكثر من مئة سنة باعتنا تابعون لحكام البحرين
آل خليفة ولم نكن قط تحت سلطة اي حاكم آخر. اما
حدود الزباره فهي من راس عشيرج والوجه وام الماء
والقمان وحلوان ولشي وسيكه والقنب الى راس المديه
والفريحات الى الزباره. والحدود المذكوره هي ملك حكام
البحرين آل خليفه من الزمان القديم الى اليوم حرر في ٢٠
ربيع الاول سنة ١٣٥٦ هـ.

رسالة موجهة من حاكم البحرين إلى ضابط الاتصال البريطاني حول أحقية البحرين في منطقة الزبارة، عام ١٩٣٧ [٤].

ولكن وضع قطر تحت سلطة أسرة آل ثاني من قبل البريطانيين لم يحقق السلم والاستقرار لهذه المنطقة المضطربة. فقد بقيت منطقة الزبارة وغيرها من مناطق متمردة على سلطة آل ثاني، وبقيت قطر موقعاً لعدم الاستقرار والحروب والغارات التي تشنها العشائر المتقاتلة بين جهتي البحر والبر. وفي عام ١٩١٦ وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني أصبحت قطر بموجبها تحت الحماية البريطانية، واستمرت قطر تحت الحماية البريطانية إلى عام ١٩٧١.

تأريخ الوجود التركي في قطر:

لم تمر بضع سنوات على تنصيب محمد آل ثاني حاكماً على الدوحة من قبل البريطانيين حتى استنجد بالأتراك طالباً منهم الحماية، ويبدو أن البريطانيين ولغايات غير معروفة لم يقرروا الدخول كطرف لحماية أسرة آل ثاني ضد الغزوات التي كانت تنهال عليهم من كل حدب وصوب، إذ إن شبه الجزيرة القطرية لم تكن ذات قيمة استراتيجية تستحق أن تضع بريطانيا قواتها فيها، واكتفت بمراقبة الطريق البحري وتأمينه؛ وهكذا وفي عام ١٨٧١ وبناءً على طلب

4. The British Library, India Office Records.

من الشيخ محمد آل ثاني، فقد أرسل مدحت باشا –والي بغداد– وبعد أن أعاد السيطرة على منطقة الأحساء قوة عسكرية تركية إلى قطر، حيث أسس الأتراك معسكرًا لهم في قطر، وأرسلوا قوة عسكرية قوامها ١٠٠ رجل فيها، وتم تعيين الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني قائممقامًا للمنطقة من قبل الأتراك[٥]. ولكن العلاقات بين آل ثاني والعثمانيين لم تستمر بنحوٍ سلمي على الدوام، إذ إن دخول العثمانيين إلى قطر، لم يوفر أيضاً الحماية المطلوبة لأسرة آل ثاني، حيث استمرت الغارات بالتوالي خلال الأعوام التي تلت التواجد العثماني في قطر؛ فقد حاولت قبائل من أبوظبي الاستيلاء على منطقة خور العديد وأدت الاشتباكات المسلحة الى مقتل أحد أولاد الشيخ جاسم، وتحت هذه الظروف فقد بدأ جاسم يعلن عصيانه ضد العثمانيين، ولكن التواجد التركي استمر في قطر ولو بنحوٍ ضعيف حتى عام ١٩١٣ [٦].

قبل عام من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقعت كل من بريطانيا وتركيا الاتفاقية الإنجلوعثمانية لعام ١٩١٣ [٧]، إذ تخلت تركيا بموجب هذه الاتفاقية عن أغلب المناطق التي كانت تقع تحت سيطرتها في الساحل العربي من الخليج لبريطانيا، وقد جعلت تلك الاتفاقية شبه الجزيرة القطرية تحت حكم الشيخ جاسم بن ثاني وعقبه[٨]، وبعد أن تم رسم حدود قطر بشكل يخرجها عن «سنجق نجد» الذي بقي حسب الاتفاقية تحت سلطة الأتراك.

نشأة المذهب الوهابي وصعود أسرة آل سعود:

من أجل فهم أسباب الأزمات في منطقة الخليج والمنطقة، لا يمكن إغفال قراءة الجانب التأريخي لصعود أسرة آل سعود وانتشار المذهب الوهابي في شبه الجزيرة العربية؛ إذ إن قراءة هذا التأريخ يعطي فكرة عن ثقافة العقل الحاكم في المملكة العربية السعودية، ويمكن أن يعطي تفسيراً لأغلب مظاهر السلوك السعودي في المنطقة؛ ولذا ينبغي وضع هذا التكوين السياسي–الديني–العشائري الذي نشأ في نجد في إطار أهم العوامل المسببة للأزمات في المنطقة، والمثيرة لكثير من

5. H. Rahman, The Emergence of Qatar: The Turbulent Years 1627-1916.
6. Helem Chapin Metz, ed. Persian Gulf States: A Country Study. Washington: GOP for the Library of Congress, 1993.
7. The Anglo-Ottoman Convention of 1913
8. Summaries of judgments, advisory opinions and orders of the International Court of Justice. The United Nations, 1997-2002.

أوضاع انعدام الاستقرار والأمن في منطقة الخليج إلى يومنا هذا؛ وقد شكل هذا التكوين الثقافة السياسية الحاكمة السائدة في الخليج والمنطقة، وهكذا لا يمكن فهم طبيعة العقل الحاكم في منطقة الخليج، والخطاب السياسي له، والسلوكيات التي تأخذ أنماطاً متشابهة على الرغم من تغيُّر الظروف، دون قراءة وفهم الوضع الذي تشكل في نجد في منتصف القرن الثامن عشر، وصعود أسرة آل سعود، وانتشار المذهب الوهابي.

في عام ١٧٤٥ نشأ تحالف بين جد الأسرة السعودية محمد بن سعود ورجل الدين محمد بن عبد الوهاب؛ إذ شكّل هذا التحالف ما سيتحول لاحقاً إلى واحد من أكثر أنماط الحكم غرابة وإثارة للاهتمام في المنطقة والعالم هو الجمع بين الغطاء الديني المتطرف والسعي للسلطة والهيمنة لرجل العشيرة؛ فقد وفّر هذا التحالف الغطاءَ الديني المتطرف لممارسات شيخ العشيرة وطموحاته، وتوفير السلاح والرجال والحماية والعنف لحماية ونشر أفكار رجل الدين فقد لقد كانت وصفة متطرفة بكل اتجاهاتها، مهدت لتوسيع نطاق سلطة أسرة آل سعود، وتوسيع نطاق نشر فكر محمد بن عبد الوهاب؛ وقد أحدث ذلك خللاً بالغاً في توازنات القوى في شبه الجزيرة العربية وما جاورها من مناطق ولمدة تزيد على الستين عاماً[٩]، بل إن الخلل لا تزال تأثيراته ماثلة للعيان إلى يومنا هذا.

وقد تحولت منطقة نجد وما جاورها إلى منطقة صراع دموي ومستمر بين الحلف السعودي–الوهابي وقبائل لم تكن ترضى بالانضمام تحت سلطة هذا الوضع الناشئ، وفي بدايات القرن الماضي نجح هذا الحلف على وفق سياسة السيف والتعاليم الدينية ببسط نفوذه على أغلب مناطق نجد وما جاورها وصولاً إلى الأحساء الغنية بمواردها الزراعية والمالية، وقد تبنت بعض القبائل خارج نجد المذهب الوهابي لما وجدت فيه من مساحة تشرعن دينيًا ممارسات الاعتداء والهيمنة والغزوات، وإدارة الصراع مع المنافسين والأعداء. وتذكر المصادر التاريخية أن أسرة آل ثاني قد تبنت أفكار محمد بن عبد الوهاب المتشددة في صراعها الدموي مع أسرة آل خليفة؛ من أجل السيطرة على شبه الجزيرة القطرية، وتبنت قبائل القواسم التي تسكن أجزاء من سواحل ما يعرف اليوم بالإمارات العربية المتحدة الفكر نفسه لتشرعن لنفسها عمليات السلب والقرصنة التي كانت تمارسها في منطقة الخليج[١٠].

9. Leslie McLoughlin, Ibn Saud Founder of a Kingdom. Palgrave MacMillan, 1993.
10. Qatar: A Country Study, Helem Chapin Metz. Federal Research Division, Library of Congress. 1993.

استمرت الحركة الوهابية تحت قيادة أسرة عبد العزيز بن محمد آل سعود بالتمدد إلى مناطق خارج نجد، فوصلت بغاراتها إلى مدينة كربلاء الشيعية عام ١٨٠١، وعاثت فيها قتلاً وتدميراً، ووصولاً إلى الحجاز حيث سيطرت على مكة والمدينة عام ١٨٠٣، وقد مثّل ذلك فيما يبدو تجاوزاً للخطوط الحمراء وأثار استعداء العثمانيين، وفي الوقت نفسه كانت الحركة الوهابية تفقد زخمها بوفاة مؤسسها محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٩٢، كما فقدت قائدها العسكري عبد العزيز بن محمد آل سعود بوقت قصير قبل الاستيلاء على مكة، ولكن الحركة الوهابية استمرت في التحرك تحت قيادة أسرة آل سعود ممثلة بسعود بن عبد العزيز الذي توفي عام ١٨١٤، ليخلفه ولده عبد الله في قيادة الغزوات الوهابية في المنطقة.

وسط هذه الظروف من الفوضى التي أثارتها الحركة الوهابية–السعودية جهز المصريون جيشاً لاسترجاع الحجاز عام ١٨١٦، حيث تم احتلال قرية الدرعية، مركز الحركة عام ١٨١٨ وتم أسر عبد الله بن سعود وأرسل إلى إسطنبول ليتم تنفيذ حكم الإعدام فيه هناك في العام نفسه[١١].

الإمارة السعودية–الوهابية الثانية:

لم يتم القضاء تماماً على الحركة الوهابية، إذ سرعان ما عادت أسرة آل سعود إلى قيادة حرب جديدة لاستعادة مجد الأسرة المفقود دون أن تتخلى عن لواء المذهب الوهابي، ولكن بعقلية مختلفة هذه المرة؛ فقد قام العثمانيون وعبر محمد علي حاكم مصر بنفي أفراد أسرة آل سعود ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في مصر، فضلاً عن «المطاوعة» أو رجال الدين في المذهب الوهابي خلال الأعوام التي تلت القضاء على تحركهم في عام ١٨١٨ [١٢]، ولكن الأمور لم تهدأ في نجد، وعلى الرغم من القسوة المفرطة التي أبداها الجيش المصري في تعامله، فقد نجح تركي بن عبد الله بن سعود بالفرار من قبضة الجيش المصري عام ١٨٢٠، وعاد إلى نجد ليقود من جديد سلسلة من الحروب ضد المنافسين له في مساعيه للسيطرة والتوسع في نجد، ولكنه خضع لسلطة العثمانيين، ولم يدخل في صراع مباشر معهم كما فعل والده، من عام ١٨٢٣ إلى حين وفاته عام ١٨٣٤، وقد أعاد تركي بن عبد الله وضع عدم الاستقرار في المنطقة وأسس ما يطلق عليه

11. Selim Kuru, Turkey's 200-Year War against ISIS, The National Interest , July 24, 2015.
12. Madawi Al-Rasheed, A History of Saudi Arabia

المؤرخون «الدولة السعودية الثانية»[١٣].

توسعت سلطة تركي بن عبد الله إلى الأحساء شرقاً وامتدت لتغطي مساحات من أبوظبي وعمان؛ حيث بدأ بعض أمراء الساحل العربي من الخليج وخشية الوقوع تحت التهديد الوهابي- السعودي الجديد بالتفاوض مع البريطانيين الذين كان وجودهم يتنامى في منطقة الخليج لحماية طرق التجارة التي تربط الهند بالعراق وأوروبا لدرء هذا الخطر عنهم. وعلى الرغم من ذلك فقد كان كامل الساحل العربي من الخليج يخضع بشكل أو بآخر لسلطة الوهابيين ودفع لهم الإتاوات بحلول عام ١٨٣٣ [١٤]، ولكن مقتل تركي بن عبد الله على يد أحد أقربائه عام ١٨٣٤ وتسلم ولده فيصل القيادة أدت إلى ظروف أكثر صعوبة في نجد انمازت بالجفاف وانتشار المجاعة، واتساع نطاق تمرد عشائري ضد سلطته، واستمرار الحروب والمؤامرات من قبل آل خليفة ضد أسرته، وتأهب الجيش المصري لغزو نجد من جديد.

كان محمد علي حاكم مصر يستشعر خطورة الوهابيين على شبه الجزيرة العربية، ولاسيما على منطقة الحجاز. ابتدأ محمد علي خطته بالطلب من فيصل بن تركي المشاركة في الحرب التي كان يخوضها في منطقة عسير. ولكن تردد فيصل بالمشاركة في الحرب استخدم ذريعة من قبل قادة محمد علي العسكريين لغزو الرياض.

وفي عام ١٨٣٨ سقطت الرياض على يد الجيش المصري، وانتهى حكم فيصل بن تركي فعلياً، حيث تم أسره ونفي إلى مصر. وفي الوقت نفسه قام المصريون بتنصيب خالد بن سعود -شقيق جد فيصل من أبيه- أميراً على الرياض بدلاً عنه وهو كان بعيداً عن أجواء الوهابية في أثناء فترة إقامته في مصر. ويبدو أن المصريين كانوا يرغبون برؤية حاكم أكثر اعتدالاً في الرياض، وقد وجدوا غايتهم في خالد بن سعود؛ وهكذا تم إخضاع أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية تحت سلطة حاكم مصر، من نجد مرورًا بالأحساء وعمان وأطراف العراق؛ ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ إن قرار محمد علي بسحب جيشه من نجد والأحساء عام ١٨٤٠، ونجاح فيصل بن تركي في الهروب من مصر وعودته إلى نجد عام ١٨٤٣ [١٥] أدى إلى اندلاع الحروب في نجد وأطرافها من جديد. ولكن وفاة فيصل في عام ١٨٦٥، وتنازُع ولديه عبد الله وسعود على

13. Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia
14. A.J. Wilson, Persian Gulf.
15. Leslie McLoughlin, Ibn Saud, Founder of a Kingdom

الزعامة أضعف وضع أسرة آل سعود، وأدّى إلى خسارتها السلطة في عام ١٨٩١ لصالح آل الرشيد (حكام حائل) وخسرت أسرة آل سعود السلطة مرة أخرى، فقد سقطت بلدة الرياض وتم نفي أسرة آل سعود منها.

إمارة عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود:

ولد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود عام ١٨٨٠، وقد كان عمره يقارب خمسة عشر عاماً حينما تم نفيه مع أسرته إلى خارج الرياض، وقد تشكلت شخصيته منذ الطفولة في أجواء الاحتراب والمعارك والمؤامرات التي كانت تخوضها أسرته، في ظل الانهيار لزعامة الأسرة، وقد أدرك أن أسباب الانهيار كانت تتمثل بغزو الجيش المصري، وعدم استقرار الولاءات لدى البدو، وسهولة شراء ذممهم، وتأثير التسليح الحديث لحسم المعارك[١٦]؛ وهي مبادئ يمكن ملاحظتها قائمة إلى يومنا هذا في سياسات الأسرة المالكة السعودية في تعاطيها مع الأحداث الداخلية والإقليمية. ولسخرية الأقدار فقد كان لقطر دور في تكوين شخصية عبد العزيز، فقد استقرت أسرته بعد نفيها من بلدة الرياض تحت حماية قبيلة آل مرّة في قطر، حيث تعلم منها كثيراً من الأمور التي صاغت شخصيته كحاكم، ولكن أسرته انتقلت إلى الكويت، ومن منفى الأسرة هناك بدأ عبد العزيز يعد العدة لاسترجاع سلطة أسرة آل سعود في الرياض فيما بعد.

تمكن عبد العزيز آل سعود من استعادة بلدة الرياض من قبضة آل الرشيد عام ١٩٠٢، وقد فتح ذلك صفحة جديدة من الصراع والأزمات في منطقة نجد وما جاورها، ومهّد لتأسيس المملكة العربية السعودية بشكلها الحالي، وقد أقدم عبد العزيز آل سعود على شن غزوات مستمرة لإخضاع نجد وما جاورها تحت سلطته، وقام بتوجيه قوة مسلحة بقيادته الى قطر في عام ١٩٠٥ حيث أثار هذا التحرك رد فعل البريطانيين الذين رأوا فيه خطرًا على البحرين، وحذروه من أنهم لن يتسامحوا في تقدمه في منطقة الخليج، مما أجبره على الانسحاب؛ ولكن سيطرته على الأحساء في عام ١٩١٣ –وهي المنطقة التي كانت تخضع للأتراك– تمت بمساعدة بريطانية ومن قبل الكولونيل شكسبير، الذي ارتبط به بعلاقة وثيقة. ولكن علاقة عبد العزيز آل سعود مع البريطانيين لم تكن دائماً مريحة، فاتفاقية بريطانيا مع العثمانيين لتحديد وضع منطقة الخليج لعام ١٩١٣ عدّت ابن سعود من رعايا الدولة العثمانية. وتوجد اتفاقية موقعة بين ابن سعود

16. Leslie McLoughlin, Ibn Saud, Founder of a Kingdom, p. 12.

والعثمانيين عثر عليها البريطانيون في البصرة تثبت أنه من الرعايا الأتراك، وأنه يحكم باسمهم في نجد[١٧]. وقد استمرت المفاوضات البريطانية مع ابن سعود إلى أن تم توقيع الاتفاقية البريطانية-السعودية عام ١٩١٥ بين بيرسي كوكس وعبد العزيز آل سعود، وقد منعت الاتفاقية من توسع ابن سعود شرقاً في منطقة الساحل العربي للخليج، بينما أطلقت يده للتوسع غرباً باتجاه الحجاز. حيث اعترفت بريطانيا بسلطته وسلطة عقبه على نجد والأحساء، والتزمت بحماية سلطته ضد أي اعتداء، بينما تعهد حاكم نجد بألّا يدخل في علاقات مع قوى أجنبية أخرى، وألّا يقوم ببيع أو تأجير مناطق خاضعة لسلطته لقوى أجنبية، وألّا يقوم بالاعتداء على أية مشايخ أو مناطق تخضع للحماية البريطانية في منطقة الخليج، ويشمل ذلك: مسقط، وأبوظبي، وقطر، والكويت، ودبي. وفي المقابل حصل حاكم نجد على قرض قيمته ٢٠ ألف جنيه إسترليني، و٢٠٠ ألف قطعة ذخيرة وراتباً شهرياً بقيمة ٥ آلاف جنيه إسترليني، وقد أدى الكولونيل شكسبير دوراً كبيراً في إبرام هذه الاتفاقية، قبل مقتله بعدة أشهر في عام ١٩١٥ في أثناء مشاركته حاكم نجد في معركة من معاركه العشائرية[١٨].

ولكن عبد العزيز آل سعود لم يكن راضياً فيما يبدو عما آلت إليه الاتفاقية، فهو كان يستحضر الغزوات التي قامت بها أسرته في السابق للتوسع في الخليج، وحسبما تذكر بعض المصادر البريطانية، فإن جده فيصل بن تركي قد أخبر الكولونيل لويس بيلي، المعتمد البريطاني في الخليج في أواخر القرن التاسع عشر بأن «الأراضي الممتدة من الكويت مرورًا بالقطيف ورأس الخيمة وما وراء «رأس الحد» هي أراضٍ قد أعطيت من الله لنا»[١٩].

لم تتوقف مساعي ابن سعود لضم ما يستطيع ضمه إلى إمارته، فبحلول عام ١٩٢٨، وقبل أعوام من إعلانه قيام مملكته، كان ابن سعود منخرطاً في معارك متواصلة مع قبائل عتيبة والعجمان ومطير، وفي الوقت نفسه ساءت علاقته مع البريطانيين؛ بسبب دخوله في نزاع مع حكام قطر وأبوظبي لمحاولاته التقدم في أراضيهم، ونشأت خلافات بينه وبين الكويت، إلى درجة أنه قرر فرض حصار تجاري عليها[٢٠]. وكانت الأزمات مع الجيران علامة فارقة لعقل حاكم نجد

١٧. المصدر نفسه، ص ٤٦.

18. Jacob Goldberg, Captain Shakespear and Ibn Saud: A Balanced Reappraisal. Middle Eastern Studies, Vol. 22, No. 1 (Jan., 1986), pp. 74-88.

19. Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia, p. 372.

20. Leslie McLoughlin, Ibn Saud, Founder of a Kingdom, p. 93.

في القرن العشرين، الذي أصبح ملكاً للعربية السعودية عام ١٩٣٢، وفي ظل اكتشاف النفط في المناطق التي كانت تخضع لسلطته وما جاورها.

تأسيس المملكة العربية السعودية والأزمات الحدودية مع بلدان الجوار:

كثيراً ما تخفي الأزمات الحدودية في طيّاتها إرثاً تأريخياً من العداء والصراع وقضايا الثأر غير المحسومة، وتستبطن الاعتداء والاستحواذ، وتؤشر تلك الخلافات على علاقة غير سوية بين الجيران تحمل الكثير من الشك والضغينة والخوف المتبادل، وهكذا فإننا يمكن أن نفهم أن طبيعة العلاقات الخليجية–الخليجية، والخليجية مع المملكة العربية السعودية هي نتاج تفاعل سلبي يتعلق من بين أمور أخرى بنشوء الوهابية، وتوسعها عبر أسرة آل سعود خلال القرنين الماضيين وصولاً إلى يومنا هذا، ومع التغير الكبير في الظروف وقواعد التعامل السياسي وغيرها من أمور، إلا أن المملكة العربية السعودية لا تزال تتعامل مع المتغيرات السياسية والأمنية والفكرية على وفق العقلية نفسها التي تبناها مؤسسوها التي هي الاتكال على القوة الأجنبية، والمذهب الوهابي، والتسلح، والمال؛ ويبدو أن إعلان تشكيل المملكة المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ ككيان سياسي، واكتشاف النفط، والتغيرات التي شهدها العالم لم يكبح العقل التوسعي والهيمنة والمثير للأزمات في القيادة السعودية، وبقي العقل الحاكم في المملكة العربية السعودية يعيش عقدة الخوف من زوال الحكم الذي تعرض له مرتين في تأريخه؛ وهذا ما قد يفسر طبيعة السلوك السعودي مع جيرانه.

حمل تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ الذي ضم البلدان العربية في منطقة الخليج الكثير من مؤشرات التفاؤل بقيام منظومة تعاون إقليمية تحل مشاكل الماضي، وتنطلق إلى المستقبل بعقلية التعاون والتفاهم المشترك، ولكن المجلس لم يحقق الكثير؛ حيث كانت الأزمات الحدودية بين بلدان منطقة الخليج، وعلى وجه الخصوص بينها وبين المملكة العربية السعودية «تعكس التغير في طبيعة فهم الأنظمة والدول في المنطقة، إذ إن بعض البلدان المتورطة في أزمات فيما بينها كانت تمثل الحدود فيها تحدياً على تأكيد استقلاليتها من الهيمنة السعودية على مجلس التعاون الخليجي»[٢١]. ويبدو أن هذه النزاعات الحدودية التي لم يحل الكثير منها إلى يومنا هذا

21. Gwenn Okruhlik & Patrick J. Conge, The politics of border disputes on the Arabian peninsula. International Journal, Spring 1999. p. 232.

بين المملكة العربية السعودية وبعض جيرانها في مجلس التعاون تمثل رأس الجبل الجليدي من ركام المشكلات والصراعات المكبوتة، إذ إن النزاع على منطقة البريمي -على سبيل المثال- التي تعدها المملكة العربية السعودية منطقة تابعة لها كانت قضية سممت العلاقات السعودية-البريطانية إلى حين انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في عام ١٩٧١، وتمثل إحدى هذه القضايا المثيرة للاهتمام في تعامل المملكة العربية السعودية مع جيرانها الخليجيين، ولا يمكن التغاضي عن المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية وعمان والكويت والعراق أيضًا. لقد كانت المملكة العربية السعودية تنظر إلى شبه الجزيرة القطرية على أنها امتداد طبيعي لها، ولا تزال قضايا الحدود عالقة بين قطر والسعودية إلى يومنا هذا، وقد تطور هذا النزاع الحدودي الذي يحمل في طياته نزاعاً أعمق وأخطر إلى صراع مسلح بين البلدين عام ١٩٩١.

العلاقات القطرية-الخليجية:

يعزو بعض الباحثين أسباب وضع قطر غير المنسجم مع محيطها الخليجي إلى عقدة الخوف من الجيران التي شكّلت تفكير حكامها منذ تأسيس الإمارة على يد البريطانيين عام ١٨٦٨ [٢٢]، فتأريخياً كانت شبه الجزيرة القطرية مسرحاً للهجمات من كل الاتجاهات من قبل جيرانها، فقد كان التهديد الوهابي مستمراً على وجودها من جهة الجنوب، وكانت غرضاً للهجمات من قبل القبائل التي كانت تستوطن سواحل المناطق التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم، وكانت لسلطان عمان أطماعه في قطر، وقد كانت البحرين في صراع مستمر مع القطريين؛ ولهذا لا يوجد خيار لقطر سوى التحالف مع قوى أكبر كي تحافظ على وجودها مقابل التهديدات المستمرة في بيئة معادية، ومن الجدير بالانتباه أن هذا السلوك تشترك فيه كل الإمارات في الخليج مع بعض التباين في نوع القوة الكبرى وطبيعة التحالفات.

ولم يتغير سلوك قطر منذ نشأتها إلى يومنا هذا، فقد بقيت ضمن نظام الحماية البريطاني خلال الفترة ١٩١٦-١٩٧١، وفي الفترة التي أعقبت تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي انضمت اليه قطر، لم يتمكن الإطار السياسي-الأمني له من تأسيس وضع مستدام من العلاقات السليمة بين أعضائه على الرغم من مرور أكثر من ٣٦ عاماً على تأسيسه. ويبدو على قطر

22. David B. Roberts, Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives, Mediteranean Politics, Vol 17, No. 2, 233-239, July 2012.

أنها الطير الذي يغرد بصوتٍ عالٍ خارج السرب الخليجي الذي تحاول قيادته المملكة العربية السعودية قسراً. ولكن القوة العشائرية المسلحة بالمذهب الوهابي سابقاً أخذت عناوين وأساليب جديدة ضد الجيران اليوم.

صعود حمد بن خليفة آل ثاني:

تم تعيين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولياً للعهد ووزيراً للدفاع عام ١٩٧٧، وقد تم منحه سلطات أوسع في أواخر الثمانينيات، في عام ١٩٩٥ تولى الشيخ حمد السلطة عبر انقلاب أبيض على أبيه، ليتبنى سياسات أكثر اندفاعاً وطموحاً كانت في مجملها تتحرك باتجاه إخراج قطر من الهيمنة السعودية، واستبق الشيخ حمد الانقلاب بتطوير العلاقات بين قطر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وبعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وقعت قطر اتفاقية مع الولايات المتحدة لإنشاء أكبر قاعدة جوية لها في الشرق الأوسط غير بعيد عن المنطقة التي كانت محل تنافس حدودي بين كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية وقطر في السابق، وقد تكفلت قطر ببناء القاعدة مالياً، حيث تم صرف مليار دولار أميركي لبناء القاعدة في تسعينيات القرن الماضي[٢٣]، وتعد «قاعدة العديد الجوية» أكبر قاعدة جوية أميركية في منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها لقيادة حروبها في المنطقة حيث يتواجد فيها ١٠ آلاف جندي أميركي بنحوٍ شبه دائم[٢٤]؛ وقد عدت قطر وجود هذه القاعدة على أراضيها من أهم الضمانات ضد أي تدخل أو هيمنة سعودية عليها، وفضلاً عن ذلك فقد أطلقت قطر عام ١٩٩٦ قناة الجزيرة الفضائية المثيرة للجدل، التي أصبحت واحدة من أهم أدوات السياسة الأمنية والخارجية القطرية.

الأزمات القطرية–البحرينية:

لأسباب تأريخية تتعلق بالعداء بين أسرتي آل خليفة وآل ثاني، فإن العلاقات الثنائية بين قطر والبحرين لم يمكن تصنيفها يوماً على أنها علاقات سوية، فمنذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ وإلى يومنا لم ينجح البلدان في تسوية مشكلاتهما المزمنة، ومنذ استقلال البلدين بقيت المشكلات التأريخية بينهما مستمرة، وكانت تأخذ شكل النزاع الحدودي، وعلى

23. Kenneth Katzman, Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service R44533, March 15, 2017. P. 13.
24. https://southfront.org/us-military-presence-in-qatar-al-udeid-airbase/

الرغم من أن الخلاف بين البلدين كان حدودياً في ظاهره، وعلى الرغم من قد تم التوصل إلى حل بشأنه عبر تحكيم دولي، إلا أن الجانب السياسي–التأريخي منه استمر في تسميم العلاقة بين البلدين، وقد دخل البلدان في نزاع مسلح حول جزر لا تتعدى مساحتها بضع كيلومترات عام ١٩٨٦، حيث نزلت قوة مسلحة قطرية على شعاب مرجانية (شفت الديبل) شمال جزيرة المحرق البحرينية واحتجزت عشرين عاملاً أجنبياً كانوا يقومون بإنشاء محطة لخفر السواحل البحرينية هناك[٢٥]، واستمر النزاع «الحدودي» بين البلدين إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث رفعت قطر قضية النزاع الحدودي مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٩١، على الرغم من اعتراضات البحرين.

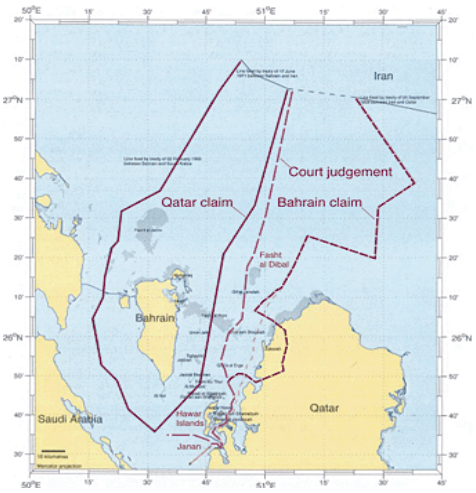

خارطة تبين الوضع الحدودي بين قطر والبحرين

وقد استمرت العلاقات بين البلدين متأزمة إلى درجة أن البحرين قاطعت مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠١ أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً ملزماً حرم البحرين من السيادة على منطقة الزبارة في شبه الجزيرة القطرية، وجزر فشت الديبل وجنان لصالح قطر، فيما حكمت بإعطاء السيادة للبحرين على جزيرة حوار؛ ولكن يبدو أن الأزمات بين البلدين لم تنته بإنهاء الخلاف الحدودي عبر التحكيم الدولي.

25. Helem Chapin Metz, ed. Persian Gulf States: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1993.

العلاقات القطرية–الإماراتية:

خلال الأعوام ١٨٣٦– ١٨٦٩ تحركت عشيرة القبيسات من أبوظبي لتستقر في منطقة خور العديد في قطر هرباً من سلطة حكام أبوظبي، ومع مرور الزمن أصبح خور العديد منطقة نزاع واحتراب لمدة طويلة من الزمن، وقد أخذ النزاع شكلاً عشائرياً مسلحاً بين حكام أبوظبي وعشيرة القبيسات المتمردة على سلطتهم، وشكلاً شخصياً بين حكام أبوظبي وحكام قطر، وسياسياً بين العثمانيين والبريطانيين خلال الأعوام التي تلت ١٨٧٠، وقد تحول النزاع فيما بعد إلى نزاع بين حكام قطر وحكام أبوظبي إلى أن تم حل النزاع «ودّياً» بين قطر والإمارات عام ١٩٧٤ [٢٦].

أدى تسلم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السلطة في قطر عام ١٩٩٥ إلى تأزم جديد في العلاقات مع الإمارات، فقد أخذت إمارة أبوظبي موقفاً غير مؤيد لانقلاب الشيخ حمد على أبيه، من خلال استقبالها له بنحوٍ مؤقت إلى أن تتم إعادته إلى منصبه، وقد اتهمت قطر الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية بالتخطيط لانقلاب ضد القيادة الجديدة[٢٧].

تحول النزاع القطري–الإماراتي إلى صراع بالوكالة إثر تفجر الربيع العربي، فقد دعمت قطر وبقوة الحراك الشعبي الذي أطاح بنظام حسني مبارك وأتى بالإخوان المسلمين لحكم مصر ممثلين بالرئيس المخلوع محمد مرسي، بينما أيدت الإمارات مع المملكة العربية السعودية الحركة الانقلابية التي قام بها وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٣، وقد أخذ هذا الصراع القطري–الإماراتي بالوكالة شكلًا دمويًا خطيرًا في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١ ودخول البلد في خضم حرب أهلية، كان الإسلاميون أحد أطراف الصراع فيه، وقد دعمت الإمارات حكومة طبرق، بينما دعمت قطر الحكومة ذات التوجهات الإسلامية في طرابلس، ويعكس الصراع الإماراتي–القطري الذي يأخذ شكل الحرب بالوكالة مدى عمق وتجذر الخلاف بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي ترك وسيترك آثاره في تشكيل وضع ليبيا الحالي والمستقبلي[٢٨]، وتقف كل من الإمارات وقطر على طرفي نقيض حيال التعامل مع حركة الإخوان

26. Qatar's history of turbulent relations with UAE, Gulf News, April 2, 2014.
27. Ibid.
28. Giorgio Cafiero, Daniel Wagner, How the Gulf Arab Rivalry Tore Libya Apart, The National Interest, December 11, 2015.

المسلمين، ويؤدي المال دوراً رئيساً في الصراع بينهما حول هذه القضية، ويبدو أن الإماراتيين ينظرون إلى الإخوان المسلمين وعلاقتهم بقطر على أنهم أداة فعالة تستخدمها قطر للتأثير على وضع الإمارات الداخلي ومصالحهم الوطنية.

في شهر آذارعام ٢٠١٤، حكمت محكمة إماراتية بالسجن سبعة أعوام على المواطن القطري محمد الجيدة بتهمة التعامل مع منظمة غير مشروعة (تنظيم الإخوان المسلمين)، والتآمر لقلب نظام الحكم في الامارات[٢٩]، وقد اتهمت الحكومة القطرية الإمارات بتعذيب مواطنها، فيما انتقد رجل الدين الإخواني يوسف القرضاوي الإمارات من على التلفزيون القطري لهذا السبب[٣٠].

العلاقات القطرية–السعودية:

لا يمكن إغفال خصوصية التأزم الذي يفرضه وضع المملكة العربية السعودية ككيان سياسي على بلدان الجوار والمنطقة، مع ملاحظة وجود نهج توسعي ومتشدد وغير مستقر في نواة نظام الحكم السعودي الذي يسعى للهيمنة، ويخلق هذا النهج مخاوف وأزمات مع بلدان الخليج العربية والمنطقة، بل يعد هو المحرك أو المشجع لأزمات بلدان الخليج الأخرى مع قطر، سواء عبر الخضوع للسياسة السعودية أم عبر الاستفادة منها؛ لذا فإننا نحاول هنا أن نحلل عناصر هذا التأزم السعودي–القطري، الذي سيساعدنا في استقراء الأزمات المستقبلية التي ستستمر في المنطقة؛ بسبب استمرار أسباب وجودها، ففضلاً عن البعد التأريخي الذي عرضناه آنفاً من هذا البحث –وهو جانب لا يمكن إغفاله في قوة تأثيره على طبيعة العلاقات السعودية–الخليجية– ومع الضعف الاستراتيجي الذي تعانيه المملكة العربية السعودية كنظام، وطبيعة العقل الحاكم في المنطقة، التي يبدو أنها لا تزال عصية على التغيُّر، واستمرار شكل الأنظمة والمجتمعات بطبيعتها العشائرية التي لم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل قرنين من الزمن وغيرها من عوامل فإن المنطقة ستستمر في حلقة مستمرة من الصراعات والأزمات.

29. Adam Schreck, UAE sentences Qatari to 7 years in Islamist trial, The Washington Examiner, Mar 13, 2014.
30. Country Profile: Qatar 2016, Religious Literacy Project, April 7, 2015.

كانت العلاقة بين قطر والمملكة العربية السعودية دومًا معقدة، بل نستطيع القول إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والمناطق المجاورة لنجد كافة وليس فقط قطر، كان يغلب عليها التأزم والعداء والاحتراب المستمر وبأشكال مختلفة، ويأخذ هذا الصراع مساحات تناقض لا تسمح بتكوين أي صورة متفائلة عن العلاقات القطرية–السعودية بنحوٍ يخرج هذه العلاقات عن الصراع التأريخي المزمن، ولخصوصية هذا الصراع الذي يترك أثره على أغلب العلاقات في الخليج؛ لذا فإننا نحاول هنا أن نركز على مساحات الصراع المختلفة بين البلدين، ومن هذه المساحات المذهب الوهابي في البلدين، وعلاقة قطر الخاصة بالإخوان المسلمين وتركيا، واتخاذ قطر مساراً خاصاً بها مختلفاً عن المملكة العربية السعودية في علاقتها مع إيران، وتحركها المكثف لترسيخ علاقتها مع الولايات المتحدة، وغيرها من أمور وقضايا تمثل مساحات الاحتكاك الكثيرة بينها وبين المملكة العربية السعودية تحديداً.

تذكر المصادر التأريخية أن الوهابيين تحت قيادة مؤسس أسرة آل سعود قد غزوا قطر عام ١٧٨٨، وقاموا بأعمال قتل وتدمير في القرى والبلدات التي غزوها[٣١]. وفي عام ١٨٣٠ اضطر الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة حاكم قطر والبحرين إلى الخضوع لتركي آل سعود، حاكم الرياض وأجبر على دفع الإتاوات له تحت عنوان دفع الزكاة، في إشارة إلى فرض سلطته عليه[٣٢].

في عام ١٨٥٠ استولى فيصل بن تركي آل سعود مرة أخرى على شبه الجزيرة القطرية واندفع عبر البحر للاستيلاء على البحرين، ولولا تدخل البريطانيين لسقطت البحرين تحت يد آل سعود[٣٣]. وفي عام ١٨٥٩ أعاد آل سعود الكرّة لمحاولة احتلال البحرين، ولكن البريطانيين الذين ثبتوا سلطتهم في منطقة الخليج حينها وجهوا رسالة واضحة لفيصل بن تركي، وعبر المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز بأن البحرين تحت حماية بريطانيا وأنها «إمارة مستقلة»[٣٤].

وقد وقّعت البحرين في عام ١٨٦١ اتفاقية حماية مع بريطانيا، تعهد البريطانيون بموجبها بحمايتها من غارات أسرة ابن سعود المدججة بالمذهب الوهابي، ولكن أسرة آل خليفة استمرت بدفع الإتاوات لآل سعود مقابل ممتلكاتها في شبه الجزيرة القطرية.

31. Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia

٣٢. المصدر نفسه
٣٣. المصدر نفسه
٣٤. المصدر نفسه

يمكن القول إن المملكة العربية السعودية –ولأسباب ذاتية تتمثل في تركيبة كيانها السياسي وعقلية حكامها– تسعى للهيمنة على كامل الجزيرة العربية، بما في ذلك الساحل العربي في الخليج واليمن، وهي لا تشعر بالأمان بوجود بلدان مجاورة لها وإن كانت صغيرة المساحة والسكان في أن تكون خارج مدارها، ونظراً لتعقيد الأوضاع في منطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية، منذ سقوط نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩، والحرب الأفغانية التي كانت مدعومة أميركياً وسعودياً ضد الوجود الروسي في أفغانستان، والحرب العراقية–الإيرانية للأعوام ١٩٨٠–١٩٨٨، وغزو الكويت عام ١٩٩٠، وحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، وتفجيرات نيويورك عام ٢٠٠١، وصعود القاعدة، وسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، وبدء الربيع العربي نهاية عام ٢٠١٠، وصعود شأن الإخوان المسلمين في المنطقة منذ عام ٢٠١٢، وسقوطهم بدءًا من عام ٢٠١٣، وصعود الأردوغانية ذات التوجهات العثمانية في تركيا، والحرب الأهلية السورية، والتواجد الروسي في سوريا عام ٢٠١٥، والاتفاق النووي الغربي–الإيراني، وصعود تنظيم داعش عام ٢٠١٤، والتدخل العسكري السعودي في اليمن عام ٢٠١٥، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وتصاعد التنافس والحروب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران في المنطقة؛ كل ذلك يجعل السعودية في وضع قلق وغير مريح بالنحو الذي يضعها في دائرة الخطر من أي اهتزاز حتى لو كان صغيراً، وبمعنى آخر فإن سياسات قطر والسعودية وبقية بلدان الخليج هي سياسات أمنية بامتياز بما في ذلك السياسة الخارجية لها، وهي تسعى في مجملها للحفاظ على أنظمة الحكم فيها بنحوٍ رئيس.

أصبحت قطر إحدى أهم البلدان المارقة على الهيمنة السعودية في منطقة الخليج، ويبدو أن هذا العداء يعود إلى الشعور المتبادل بين المملكة العربية السعودية وقطر بالخطر من إحداهما على الأخرى؛ ففضلاً عن الإرث التأريخي المتعلق بنظرة السعودية إلى قطر على أنها جزء منها، ومشروع الهيمنة السعودية على بلدان الخليج المنضوية تحت مجلس التعاون الخليجي، فإن قطر تمتاز بعدة ميزات تثير قلق المملكة العربية السعودية، وتضعف من قوتها التنافسية في المنطقة والعالم على الرغم من صغر هذه الإمارة، وإمكانية ابتلاعها بسهولة من قبل جارتها الأكبر؛ إذ تعمل المملكة العربية السعودية على أن يكون وضع قطر مماثلاً وضع البحرين حاليًا ضمن ما يطلق عليه سياسة «البحرنة»[٣٥]، ولكن المملكة العربية السعودية لم تنجح حتى الآن في ذلك المسعى.

35. Vijay Prashad, Saudi Arabia wants Qatar to Come Under its Heel: Even Old

نجحت قطر كذلك في بناء صلات مع قوى مؤثرة ولكنها خارج وضع الدول كحماس والإخوان المسلمين وحزب البعث وجيش النصرة، ويبدو أن القطريين يحاولون الدخول في كل مجال أسس السعوديون فيه موقعًا للتأثير السياسي أو الأمني أو الديني أو الاقتصادي في المنطقة والعالم، ليكوّنوا لهم فيه نفوذاً منافسًاً ومخرباً للنفوذ السعودي، إن لم يستطيعوا الاستئثار به، بل عملوا على تأسيس ساحات تأثير خاصة بهم بعيداً عن أي حضور سعودي فيها، مستغلين الضعف الذي أصاب المملكة العربية السعودية في تعاملها مع الأحداث المتسارعة في فترة حكم الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وأنشأوا علاقات قوية مع قوى ودول ومؤسسات تعادي المملكة العربية السعودية أو لا تنسجم معها.

ويبدو أن قطر نجحت بتحصين نفسها لغاية الآن ضد أي عملية ابتلاع تقوم بها المملكة العربية السعودية ضدها، ونجحت كذلك في أن تكون شوكة في خاصرة جارها العملاق ولمدة تتخطى العقدين من الزمن على الرغم من فترات قصيرة من التحالفات الهشة والتكتيكية؛ وذلك عبر سلسلة من السياسات المتنوعة والمختلفة والمتناقضة، التي دخلت على مشروع المملكة العربية السعودية الساعي للهيمنة إقليمياً والتوسع عالمياً، وتتحرك هذه السياسات القطرية التي تتعامل بنحوٍ كبير من المرونة في أفق التنافس وبقوة ضد سياسات المملكة العربية السعودية في كل مكان توجد لنفسها فيه موضع تأثير أو نفوذ، فهي تتنافس مع السعودية في مجال الهيمنة الدينية على السنة في العالم، وفي مجال احتكار قيادة المذهب الوهابي، وفي مجال التقارب كحليف مع الولايات المتحدة في المنطقة، وفي مجال القوة الاقتصادية وتنمية الدولة والمجتمع، وتحاول بشتى السبل أن تصنع لنفسها اسماً في العالم على أنها دولة متميزة مقارنة بالمملكة العربية السعودية. وقد شكلت قطر وضعاً معرقلاً للمظلة السياسية والأمنية التي حاولت السعودية قيادتها في المنطقة ضمن إطار بلدان الخليج العربية.

ولم تكن المملكة العربية السعودية راضية عن الانقلاب الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة على أبيه عام ١٩٩٥، وأقدمت على دعم بعض المحاولات الانقلابية في قطر لإعادة والده الشيخ خليفة إلى الحكم في عام ١٩٩٦ [٣٦]، وتعاملت معه على أنه الزعيم المعترف به لقطر.

Saudi Allies Aren't Exactly Going Along with That. Alternert, June 14, 2017.
36. David B. Roberts, Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives, Mediterranean Politics, Vol 17, No. 2, 233-239, July 2012.

أقدمت قطر تحت قيادة الشيخ حمد بن خليفة على اتخاذ إجراءات قاسية ضد من قام بالمحاولة الانقلابية المدعومة سعودياً، ولاسيما ضد أفراد من قبيلة آل مرّة الذين شارك عدد من أفرادها في الانقلاب سيّئ التخطيط والتنفيذ الذي خططت له المملكة العربية السعودية، وقد أقدمت السلطات القطرية عام ٢٠٠٤ على نزع الجنسية القطرية عن عدد كبير منهم وتم ترحيلهم إلى المملكة العربية السعودية بحجة أنهم يحملون جنسية سعودية، وفي هذا السياق لا يمكن التغاضي عن الجانب التأريخي للخلافات مهما تغيرت أشكالها، فقبيلة آل مرة كانت هي الحاضنة الأولى لأسرة آل سعود في أثناء نفيها وبحثها عن ملجأ بعد خروجها من الرياض عام ١٨٩١، وكانت المكان الأول الذي استقبل عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة المملكة العربية السعودية في منفاه.

تقوم قطر ومنذ عام ١٩٩٥ بانتهاج سياسة متأرجحة في علاقتها المباشرة مع المملكة العربية السعودية، كعلاقة دولة مع دولة أخرى، وعلى الرغم من وجود صراع غير معلن بين البلدين، فإن قطر تعارض بقوة السياسات السعودية إذا ما وجدت الظروف مناسبة لذلك، بينما تمالئ بعض السياسات السعودية وتساندها أحيانًا، إذا ما وجدت هذه السياسات منسجمة مع التعاطي القطري مع الأحداث، أو تعرضت لضغط تصعب مقاومته، وتحاول من خلاله كسب الوقت أو ما تراه فرصة في إضعاف الخصم السعودي من خلال تشجيعه على التورط في أزمات عصية على الحل.

في عام ٢٠٠٢ سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة على خلفية تقرير بثته قناة الجزيرة حول مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود، ولم يتم إعادة العلاقات بين البلدين إلا في عام ٢٠٠٨، وقد أقدمت الرياض مرة أخرى على سحب سفيرها من الدوحة تضامناً مع أبوظبي والمنامة عام ٢٠١٤.

ولكن قطر لم تقف في سياستها بالضد دائماً من المملكة العربية السعودية، فقد اتفق البلدان على العمل معًا لإسقاط نظام بشار الأسد، ولكن سرعان ما افترق البلدان في دعمهما للفصائل المسلحة الإسلامية-السنية التي تشارك في الحرب الأهلية السورية. وقد دعمت قطر كذلك التدخل السعودي العسكري لقمع الحراك الشعبي الشيعي في البحرين عام ٢٠١١ من خلال مشاركتها بقوة رمزية ضمن ما عرف بقوة درع الجزيرة، وشاركت قطر بقوة عسكرية محدودة

قوامها ألف عنصر مع ٢٠٠ عجلة مدرعة و٣٠ طائرة أباتشي عمودية[٣٧] ضمن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في الحرب في اليمن، وفضلاً عن ذلك فقد انضمت قطر إلى ما أطلق عليه «مؤتمر دول التحالف ضد تنظيم داعش الإرهابي» الذي عقد في الرياض في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٧؛ وهو مظلة حاولت السعودية من خلالها تزعم جهد إقليمي ودولي عسكري لمواجهة تنظيم داعش وتنظيمات أخرى تعدها الرياض إرهابية –من بينها تنظيم الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني–. وقد تبنى الإعلام القطري خطابًا طائفيًا كان ينسجم كثيراً مع التوجهات الطائفية التي تتبناها السعودية، ومع اشتداد سعير الحرب الأهلية السورية، وتصاعد الخطاب الطائفي في المنطقة، وفي محاولتها لتهدئة الأمور مع السعودية، والدخول على الخطاب الطائفي الذي بدا أنه يلقى رواجًا، فقد حاولت قطر وعلى لسان الشيخ يوسف القرضاوي مناغمة هذا الخطاب، والدخول عليه، ولاسيما أن المملكة العربية السعودية كانت تستأثر به سنيًا؛ إذ ألقى الشيخ القرضاوي خطاباً طائفياً مشحوناً في مؤتمر عقد لـ «نصرة الشعب السوري» في الدوحة في كانون الأول عام ٢٠١٦ ذكر فيه أن «علماء السعودية كانوا أنضج منه في تعاملهم مع الشيعة»، وقد وصف حزب الله اللبناني بأنه «حزب الشيطان»، وأن فكرة التقارب مع الشيعة تصب لصالح الشيعة ولا يستفيد السنة منها شيئاً[٣٨].

أزمة آذار ٢٠١٤:

في أواخر عام ٢٠١٠ انطلقت سلسلة من الثورات في المنطقة بدءاً من تونس لتمتد إلى ليبيا ومصر وسوريا، وقد حظي هذا التغيير بمباركة من إدارة أوباما. ولكن هذا الوضع أثار قلقاً كبيراً في المملكة العربية السعودية التي اتخذت إجراءات غير مسبوقة داخلياً، وأرسلت قواتها في شهر آذار من عام ٢٠١١ لتقمع حراكاً شعبياً شيعياً واسعاً في البحرين، ولتحول هذه المملكة الصغيرة إلى موقع شبه دائم لتواجد عسكري سعودي عليها، جعلها تفقد الكثير من استقلاليتها في قراراتها السياسية، وهرعت السعودية إلى دعوة الأردن والمغرب للانضمام لمجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١؛ وهي خطوة عدتها قناة الجزيرة القطرية بأنها «ضد الحراك الثوري في العالم العربي»[٣٩].

37. Qatar deploys 1,000 ground troops to fight in Yemen, Aljazeera, 7 September 2015.

٣٨. القرضاوي: علماء السعودية كانوا أنضج مني، الشرق الأوسط، ٢٧ كانون الأول 2016.

٣٩. تباين بشأن توسيع مجلس التعاون، قناة الجزيرة

على عكس المملكة العربية السعودية، فقد دعمت قطر بقوة التغيير في المنطقة وبقيادة تنظيم الإخوان المسلمين في ثورات الربيع العربي. وكان سقوط نظام الرئيس المصري السابق، حسني مبارك بمنزلة انتصار للسياسة القطرية التي أدت إلى صعود الإخوان المسلمين الذين تتعامل معهم المملكة العربية السعودية كعدو لدود لتسلم القيادة في مصر في عام ٢٠١٢.

حصل انقلابان في المنطقة والخليج في عام ٢٠١٣، ففي ٣ تموز عام ٢٠١٣ أطاح الجيش المصري عبر انقلاب بقيادة عبد الفتاح السيسي بالرئيس المصري الإخواني محمد مرسي، مزيحاً بذلك الإخوان المسلمين عن سدة الحكم في القاهرة.

وفي شهر حزيران عام ٢٠١٣ أطاح الشيخ تميم بن حمد بأبيه الشيخ حمد بن خليفة بانقلاب أبيض، وجدت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها التقليديون في مجلس التعاون أن الفرصة مواتية لتعريض قطر لهزة قوية من أجل تغيير سياساتها الداعمة للإخوان مادياً ومعنوياً، ولاسيما أن المشروع القطري–التركي في المنطقة الداعم للإخوان المسلمين كان يتعرض للانكماش، فانقلاب السيسي في مصر، وانتشار الفوضى في ليبيا، وتعرض القوى المسلحة في سوريا والمدعومة من قبل تركيا وقطر إلى هزائم، كلها كانت تشجع القيام بعمل ما بقيادة السعوديين ضد القطريين، الذين لم ينسوا الموقف القطري ضدهم.

وعلى الرغم من أن البلدان الأربعة (المملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين، وقطر) تشترك في ولائها للغرب، وتتعامل مع إيران كمنافس شيعي، وتدعم بقوة قوى مسلحة سنية لإسقاط حكومة بشار الأسد، إلا أنها تنقسم إلى فريقين متعاديين في مقاربتهما للتعامل مع الأحداث في المنطقة، حيث قررت البلدان الثلاثة (المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات) في ٤ آذار عام ٢٠١٤ سحب سفرائها من الدوحة، وقد ذكر البيان المشترك المتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية أن «عدم اتخاذ دولة قطر الإجراءات اللازمة لوضع اتفاق الرياض في ٢٠١٣/١١/٢٣ موضع التنفيذ»[٤٠] هو الذي دعا تلك البلدان إلى سحب السفراء. وينص اتفاق الرياض على الآتي:[٤١]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون بنحوٍ مباشر أو غير

40. http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-03-05-1

٤١. المصدر نفسه.

مباشر.

- الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من المجلس بنحوٍ مباشر أو غير مباشر.
- عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن دول المجلس واستقراره من منظمات وأفراد سواء من طريق العمل المباشر أم عن طريق محاولة التأثير السياسي.

ولكن شهد شهر تشرين الأول عام ٢٠١٤ عودة العلاقات بين قطر والبلدان الثلاثة إلى وضعها الطبيعي، بعد أن طلبت قطر من سبعة قياديين في تنظيم الإخوان المسلمين مغادرة أراضيها في شهر أيلول من عام ٢٠١٤، حيث تم استقبالهم في تركيا، مع الوعد بالتوقف عن مهاجمة نظام السيسي في مصر من على قناة الجزيرة[٤٢].

أزمة حزيران ٢٠١٧:

في ٢٠١٧/٥/٢٠ حشدت المملكة العربية السعودية كل طاقتها لاستقبال الرئيس الأميركي دونالد ترامب وعائلته في أول زيارة له للمملكة، حيث دعت العشرات من زعماء بلدان إسلامية وعربية وخليجية لحضور مؤتمر تحت رعايتها يجمعهم بالرئيس الأميركي الزائر، ويبدو أن السعودية كانت تحاول أن تتوج نفسها بحضور الرئيس الأميركي كزعيم للخليج والمنطقة تحت مظلة أميركية مساندة، تختلف في طريقة تعاملها معها عن طريقة تعاملها مع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي تتهمه بأنه كان أقرب إلى إيران منه إليها. وقد حضر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد المؤتمر، وسط أنباء تحدثت عن دفع قطر مبلغ نصف مليار دولار فدية لتنظيمات مسلحة شيعية في العراق، لقاء إطلاق سراح أمراء قطريين تم اختطافهم في جنوب العراق في وقت سابق، وبعد أيام من انتهاء المؤتمر نشرت تصريحات منسوبة لأمير قطر ذكر فيها أنه لا ينسجم والتوجهات السعودية التي تتحرك باتجاه إقامة نظام اقليمي أمني وعسكري تحت قيادتها ويتحرك في أفق العداء لإيران مما سبّب إحراجاً للرياض، التي عملت جاهدة على الخروج بموقف خليجي موحد ومدعوم من بعض البلدان المهمة في المنطقة مؤيد لسياستها المعادية لإيران؛ مما جعل الدوحة في مرمى نيران المملكة العربية السعودية وحلفائها وسط تأييد من الرئيس

42. https://www.theguardian.com/world/2014/sep/16/qatar-orders-expulsion-exiled-egyptian-muslim-brotherhood-leaders

الأميركي ترامب، ونفي القطريين صحة هذه التصريحات.

فجأة وكما هو معتاد في هذه المنطقة من العالم التي تشهد تغيرات حادة ومتطرفة في السياسات دونما سابق إنذار، في ٢٠١٧/٦/٥ قررت المملكة العربية السعودية ومعها الإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة وفرضها مقاطعة اقتصادية وسياسية عليها؛ بسبب «تدخلها في الشؤون الداخلية ودعمها الإرهاب»[٤٣]، وقد ترافق ذلك مع حملة إعلامية وسياسية غير مسبوقة ضد قطر. وقد ذكرت أنباء صحفية في ٢٠١٧/٦/٢٣ أن هذه البلدان لديها قائمة طويلة من المطالب ضد قطر تضم ١٣ بنداً قد يمهد التزام قطر بها الطريق لإنهاء المقاطعة ضدها مع آليات مراقبة قد تستمر لعشرة أعوام[٤٤]. وتشمل المطالب من بين مطالب أخرى، إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين، منظمة حماس وحزب الله، إغلاق القاعدة التركية العسكرية على أراضيها، واتخاذ موقف معادٍ لإيران، والتزام قطر بعدم ممارسة أي دور يتعارض مع سياسات بلدان الخليج[٤٥]. وقد أعرب مسؤولون خليجيون أن في حال عدم امتثال الدوحة لهذه المطالب، فإن المقاطعة الاقتصادية والسياسية قد تستمر لعشرة أعوام[٤٦]. وقد رفضت قطر الالتزام بهذه الشروط.

الوهابية القطرية:

رسمياً تعد قطر البلد الثاني في العالم الذي يتبنى المذهب الوهابي–السلفي بشكل رسمي كمذهب للدولة بعد المملكة العربية السعودية. وتشير بعض المصادر التأريخية أن اعتناق أسرة آل ثاني للمذهب الوهابي في قطر، كانت –وكما هو النمط الذي ميز هذا المذهب منذ انتشاره

43. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690
44. http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/fb52995b-1f51-4c5c-9cac-bfcb4105d802
45. Qatar given 10 days to meet 13 sweeping demands by Saudi Arabia, The Guardian, 23 June, 2017.
46. Betham Mckernan, Qatar could face permanent isolation as UAE says Gulf states are considering fresh sanctions. The Independent, 28 June 2017

إلى يومنا هذا– كان لدواعَ سياسية بحتة، كانت تتعلق بصراع القطريين مع أعدائهم آل خليفة الذين كانوا يعادون المذهب الوهابي في حروبهم مع آل خليفة من أجل السيطرة على شبه الجزيرة القطرية[٤٧].

ولكن العداء المتأصل بين قطر والمملكة العربية السعودية وقطر يتحرك أيضا وبنحوٍ قوي في أفق من منهما هو الذي يمثل الجانب الأفضل للوهابية، ومن منهما المؤهل أكثر لقيادة هذا المذهب، ولأسباب سياسية بالطبع فالمذهب يمثل أحد أهم الدعامات التي يستند إليها نظام الحكم السعودي في استمرار وجوده، ويعد واحدًا من أسس السياسة الخارجية السعودية، ويكلف الترويج للمذهب الوهابي المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات كل عام. وتسعى قطر لتحييد هذه الورقة السعودية المهمة، من خلال طرح نفسها بديلاً معتدلاً للمذهب الوهابي، التي تدعي أنها هي التي تمثله بأصوله، ويطرح القطريون أنفسهم على أنهم «وهابيو البحر» ضد «وهابيي البر» السعوديين[٤٨].

وعلى النقيض من السعوديين الذين يمتلكون مؤسسة دينية وهابية متكاملة ومتداخلة مع نظام الدولة برجال دينها ومؤسساتها التعليمية والدعوية، فإن القطريين يتعاملون مع المذهب الوهابي كورقة تنافس سياسي مع السعوديين أكثر منها قضية اعتقاد. تأريخياً كانت طبقة رجال الدين القطريين من أصول سعودية. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ومع تصاعد التأزم في العلاقات بين البلدين، سعت قطر للتخلص من هيمنة رجال الدين هؤلاء على الواقع الديني فيها، وتحركت بقوة لاستبدالهم برجال دين سنة من عدة بلدان عربية، من مصر، واليمن، وسوريا، والعراق[٤٩]؛ وبالتالي فإن المذهب الوهابي لا يمتلك مؤسسة فاعلة ومتجذرة في المجتمع القطري مقارنة بما هو عليه في المملكة العربية السعودية.

ويروج القطريون لأنفسهم على أنهم الأحفاد الحقيقيون لمحمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الوهابي، فكراً ونسباً، وأنهم متسامحون مقارنة بجيرانهم السعوديين الأكثر تشدداً. فقطر

47. Helem Chapin Metz, ed. Persian Gulf States: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1993.
48. James M. Dorsey , Wahhabism vs. Wahhabism : Qatar Challenges Saudi Arabia, RSIS Working Paper, 06 September 2013.
49. Country Profile: Qatar 2016, Religious Literacy Project, April 7, 2015.

تسمح للنساء بقيادة السيارات، وتسمح بإنشاء معابد ودور عبادة لغير المسلمين على أراضيها، وتثير هذه المقاربة القطرية في التعاطي مع المذهب الوهابي قلق السعوديين الذين ينظرون إليها على أنها قد تحرك الوضع لديهم ضد تعاطيهم المتشدد في تطبيق أحكام المذهب الوهابي في المجتمع السعودي، ويبدو أن حكام قطر يتعاطون مع المذهب الوهابي على أنه فرصة وتهديد، وهي نظرة يشتركون فيها مع حكام المملكة العربية السعودية تجاه المذهب. فهو أداة دينية-سياسية تستخدم لإضفاء الشرعية على الحكم وورقة تأثير سياسي، ولكن هذا المذهب بسبب طبيعة مقارباته الأيديولوجية قد يستخدم وسيلة ضد أساليب الحاكم وتوجهاته، نظراً لطبيعة الفكر الوهابي المتطرفة والميّالة للعنف. ومع هذه النظرة للمذهب الوهابي من قبل الطرفين، فإن المملكة العربية السعودية لا تنظر بعين الرضا لوجود أي منافس لها في احتكار المذهب الوهابي الذي يبدو أنه يتشرذم ليتحرك في اتجاهين مختلفين ترعاهما قطر والسعودية، واتجاهات أخرى تتحرك عبر ما يعرف بالسلفية الجهادية التي تتبناها تنظيمات إرهابية مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة وطالبان وغيرها.

جماعة الإخوان المسلمين

علاقات الجماعة مع المملكة العربية السعودية:

يعود وجود جماعة الإخوان المسلمين في منطقة الخليج إلى خمسينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من العداء الذي تبديه المملكة العربية السعودية تجاه تنظيم جماعة الإخوان المسلمين حالياً. إلا أن تأسيس التنظيم اقترن بإعلان المملكة المملكة العربية السعودية في ثلاثينات القرن الماضي، ومن المحتمل أن مؤسس التنظيم حسن البنا قد تأثر بتنظيم «الإخوان» الوهابي، وهي ميليشيا عقائدية متطرفة من نجد أنشأها مؤسس المملكة المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز آل سعود لتوسيع سلطته في أرجاء مناطق شبه الجزيرة العربية. وقد تكونت علاقة خاصة بين الملك عبدالعزيز آل سعود ومؤسس الجماعة حسن البنا عام ١٩٣٢. ومع وصول جمال عبدالناصر في مصر إلى سدة الحكم عام ١٩٥٦، ودخول المملكة العربية السعودية في صراع مع المد القومي الذي كان عبدالناصر يقوده في المنطقة، فقد تكونت علاقة مصلحة متبادلة بين المملكة العربية السعودية والجماعة أبان حكم الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر الذي بدأ يقمع الجماعة بقوة.

استقبلت المملكة العربية السعودية عددًا كبيرًا من قيادات وأعضاء الجماعة الفارين من ملاحقة نظام جمال عبدالناصر فيها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وقد حاول الملك فيصل بن عبد العزيز في سعيه لتحجيم الدور المصري في المنطقة بأن يستقطب أعضاء الجماعة في المملكة العربية السعودية، وقد تم تعيين عدد كبير منهم في مراكز متقدمة في الدولة السعودية وفي المعاهد وجامعات التعليم الديني فيها[٥٠]. وقد حصل هؤلاء على قوة تأثير كبيرة في المملكة العربية السعودية إلى درجة أن عدداً من المؤسسات السعودية الدينية التي تنشط عالمياً اليوم هي من نتاج أفكار الجماعة وأطروحاتها. ومن ذلك رابطة العالم الإسلامي التي تأسست عام ١٩٧٨، ومنظمة الإغاثة الاسلامية العالمية التي تتهم مع منظمات إغاثية سعودية ودعوية أخرى في أنها تمول النشاطات الإرهابية السلفية في العالم[٥١].

إلا أن تباعداً بدأ ينشأ بين المملكة العربية السعودية وجماعة الإخوان في ثمانينيات القرن الماضي، مع زوال المصالح المشتركة بينهما. فتنظيم جماعة الإخوان لا ينسجم فكرياً مع الفكر الحاكم في المملكة العربية السعودية، فالمملكة كدولة ذات نظام ملكي تتبنى الفصل الكامل بين منظومة المذهب الوهابي الدينية الذي أعطيت له المساجد والثقافة والتعليم، وبين السياسة، وشؤون الحكم، والقوات المسلحة، والسياسة الخارجية التي هي من شأن الأسرة الحاكمة السعودية[٥٢]، بينما تتبنى الجماعة فكرة الدمج الكامل بين الدين والدولة. وتحمّل المملكة العربية السعودية تنظيم الإخوان المسؤولية على أنه هو التنظيم الذي سيّس المذهب الوهابي، وجعل من بعض الوهابيين يتبنون الإسلام السياسي، الذين انطلق منهم تأسيس تنظيم القاعدة، ومن هؤلاء المواطن السعودي أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة السابق، الذي كان عضوًا في تنظيم الإخوان[٥٣] قبل أن ينشق ليؤسس تنظيم القاعدة. وقد تطور تضارب المصالح والفصام الايديولوجي إلى حالة خوف وعداء من جهة المملكة العربية السعودية تجاه تنظيم الإخوان؛ وذلك ولأسباب متعددة أهمها أن البذرة التي بذرها الإخوان المسلمون في الجامعات الدينية

50. Madawi Al-Rasheed, A History of Saudi Arabia. p 139.
51. Rachel Ehrenfeld, The Muslim Brotherhood Evolution: An Overview, American Foreign Policy Interests, 19 April, 2011.
52. Robert Baer, Why Saudi Arabia is Helping Crush the Muslim Brotherhood, The New Republic, August 27, 2013.
53. An interview with David Ottaway, New Era of Relations Between Egypt and Saudi Arabia?, Wilson Center.

السعودية وتحديدًا في الجامعة الإسلامية في المدينة في ستينيات القرن الماضي أصبحت تؤثر على الأوضاع في الداخل السعودي. حيث أنتجت الحراك المسلح الذي قاده جهيمان العتيبي عام ١٩٧٩ في مكة[٥٤]؛ وكان المئات من أعضاء هذا الحراك هم طلبة الفكر الإخواني في الجامعة الإسلامية في المدينة في ستينيات القرن الماضي.

في تسعينيات القرن الماضي ازدادت الهوة بين جماعة الإخوان والمملكة العربية السعودية، على خلفية موقف الإخوان المؤيد لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ومعارضتهم دخول القوات الأميركية إلى المملكة العربية السعودية لحمايتها في أثناء حرب الخليج الأولى من غزو عراقي محتمل، وعلى خلفية التقارب القطري-الإخواني الذي كان يأخذ وضعًا استراتيجيًا وسياسيًا متناميًا مع قطر تحت قيادة الشيخ حمد بعد عام ١٩٩٥.

يعرف عن تنظيم الإخوان القدرة على الانتشار والتمدد بين صفوف الشباب السنة في المنطقة، وهي منطقة يشكل الشباب غالبية هرمها السكاني وتتجذر فيها القيم الدينية، ويتوافر التنظيم على قدرات وإمكانيات فنية وقيادية وحركية كبيرة، وينتشر عبر شبكاته الخدمية بين الطبقات المحرومة والمثقفة، ويمتاز بخطابه الحداثوي مقارنة بالمدارس الدينية السنية التقليدية، ويتبنى قضايا حقوق الإنسان بنحوٍ منهجي في المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وكل ذلك يمثل تحدياً خطيراً للعربية السعودية باتجاهين، هما: تحديه للخطاب الديني السلفي الوهابي السعودي التقليدي على مستوى المنطقة والعالم، وتحديه للمشروع السياسي السعودي الحاكم داخلياً، ولاسيما أن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية يعاني من الكثير من المشكلات المزمنة في توفير حاجات المجتمع السعودي وفي تبرير مشروعيته وسط تناشز واضح بين ممارسات الحكام وأفكار المذهب الوهابي. ومما يزيد من قلق المملكة العربية السعودية هي القدرة التي استطاع من خلالها التنظيم على اكتساح الوضع السياسي في المنطقة إبان ثورات الربيع العربي، والدعم القوي الذي استطاع أن يحصل عليه من قطر وتركيا منافسا المملكة العربية السعودية في الهيمنة على الوضع السني في المنطقة.

علاقات قطر مع جماعة الإخوان المسلمين:

تعد العلاقة بين قطر وتنظيم الإخوان المسلمين من العلاقات المثيرة للاهتمام من حيث

54. Madawi Al-Rasheed, A History of Saudi Arabia. p. 139.

تأريخها وطبيعتها وتأثيراتها، وتتداخل هذه العلاقة دراماتيكياً مع كثير من سياسات قطر الخارجية في الخليج والمنطقة، وتعد واحدة من أهم القضايا التي تستمر في تسميم علاقات قطر مع الخارج. وهي جزء رئيس من قناة الجزيرة، وعلاقة قطر مع تركيا، ودور الشيخ يوسف القرضاوي، رجل الدين المصري المقيم في قطر. وتعيد هذه العلاقة إلى الأذهان الوضع الهش والشعور الدائم بالخطر الذي تعيشه قطر من جيرانها، الذي يجعلها تدرك، أن مشتريات الأسلحة الضخمة، أو الاعتماد على مظلة مجلس التعاون الخليجي الأمنية، أو حتى بناء قاعدة جوية ضخمة للولايات المتحدة على أراضيها لن يمنحها ضمانات كافية لمواجهة التحديات التي تهدد وجودها في المنطقة، ولاسيما من المملكة العربية السعودية؛ مما يدفعها إلى التمسك بقوة بعلاقتها مع تنظيم الإخوان المسلمين.

إن التعقيدات السياسية الداخلية التي حصلت في مصر في خمسينيات القرن الماضي تركت تأثيراتها على الوضع في الخليج وقطر تحديداً في القرن الحادي والعشرين، وإن تلك التعقيدات تتحول إلى أدوات تأثير سياسي سلبي في الصراعات في المنطقة؛ وبالتالي فإن أية سياسة تطبق في هذا البلد أو ذاك نجدها كالفيروسات التي تسبب الأوبئة، تنتشر وتترك آثارها على مجمل الأوضاع في مناطق يصعب تصور وجود آثار لها فيها.

إننا نستطيع أن نفهم أن العلاقة بين أسرة آل ثاني في قطر وتنظيم الإخوان المسلمين في القرن العشرين تشبه إلى حد كبير العلاقة بين الحركة الوهابية والأسرة الحاكمة السعودية، فالتنظيم يوفر أدوات التأثير والانتشار والإرشاد والمواجهة لقطر، وقطر توفر الحماية والمال والإعلام والدعم اللوجستي للتنظيم.

لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين تأريخه في قطر؛ فقد توافد عليها عدد مهم من قيادات الجماعة في خمسينيات القرن الماضي، وقد ترك التنظيم بصمته على مجالات مهمة في قطر الحديثة، ويلاحظ أن قطر كانت تحت الحماية البريطانية عندما بدأ التوافد الإخواني المكثف عليها. ففي ١٩٥٤ وصل الى قطر عبد البديع صقر ليصبح مدير التعليم فيها؛ وتحت إدارة صقر، تم فتح الباب واسعاً أمام دخول المدرسين المصريين أصحاب التوجهات الإخوانية في النظام التعليمي القطري، وتم توجيه ذلك النظام حسب فكر جماعة الإخوان المسلمين. وقد حاول الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي أصبح فيما بعد أميراً للبلاد تحييد التأثير الإخواني

على النظام التعليمي القطري حيث قام باستبدال صقر بالسوري عبد الله عبد الدايم الذي كان يتبنى توجهات قومية، ولكن عبد الدايم اضطر لمغادرة منصبه بعد عام واحد إثر ضغوط مارسها المقيم البريطاني في قطر[٥٥].

احتل عبد المعز الستار، الذي كان مبعوث حسن البنا الخاص الى فلسطين عام ١٩٤٦ موقعاً مهماً في النظام التعليمي القطري في بداية ستينيات القرن الماضي ليصبح مدير العلوم الإسلامية في وزارة التعليم القطرية، وليشارك بتأليف أغلب المناهج التعليمية القطرية. وأصبح كمال ناجي الشخصية الإخوانية المعروفة مدير التعليم في قطر خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٩ ورئيس لجنة التأليف، ومستشار العلاقات الثقافية الخارجية في وزارة التعليم القطرية. وقد وصل الشيخ يوسف القرضاوي أحد أهم منظري جماعة الإخوان المسلمين إلى الدوحة عام ١٩٦٠ ليصبح فيما بعد عميد كلية الشريعة في جامعة قطر[٥٦]، ويعد القرضاوي أحد أهم الأصوات الدعائية للفكر الإخواني من على منبر قناة الجزيرة، ويرتبط بعلاقة خاصة مع أسرة آل ثاني وله تأثير على علاقات قطر مع محيطها الخليجي والإقليمي.

يعزو بعض الباحثين أسباب تعمق العلاقة بين قطر والإخوان المسلمين مقارنة بالمملكة العربية السعودية، فعلى الرغم اشتراكهما بتبني المذهب الوهابي إلى أن قطر لا ترغب في أن يكون المذهب الوهابي أساسًا لشرعنة النظام؛ لأن ذلك يعني ربط قطر بالمملكة العربية السعودية، كون المذهب الوهابي مرتبط بها[٥٧]. وتسعى قطر لأن تجعل تنظيم الإخوان غير السعودي جزءاً من محاولاتها لإبعاد التأثير السعودي على وضعها الداخلي، على الرغم من تبنيها المذهب الوهابي؛ فضلاً عن ذلك فإن العلاقة بين قطر وجماعة الإخوان المسلمين تجعل قطر في الكفة الأقوى مع الإخوان؛ مما يجعلها في وضع التأثير على الإخوان[٥٨]. ويمكن فهم طبيعة الأزمات القطرية-الخليجية ولاسيما مع السعودية وإمارة أبوظبي في الأعوام الماضية عبر التداخل المحسوب لسلوك الإخوان المسلمين الذي يتخذ من قطر قاعدة وتمويلًا مع السياسة الخارجية القطرية التي تلعب لعبة معقدة مع جيرانها المتحفزين ضدها وتعيش عقدة الخوف منهم.

55. David B. Roberts, Qatar and the Brotherhood, Survival: Global Politics and Strategy, 23 Jul 2014.

٥٦. المصدر نفسه

٥٧. المصدر نفسه

٥٨. المصدر نفسه

في عام ٢٠١٤ أثارت تصريحات الشيخ القرضاوي الشديدة ضد الامارات والمملكة العربية السعودية رد فعل قوي من المملكة العربية السعودية والإمارات، تمثل بقطع العلاقات معها.

ومع تراجع أوضاع الإخوان المسلمين، وانحسار الربيع العربي في المنطقة في الوقت الحالي، خصوصًا في مصر. فإن الاستثمار القطري المكثف في جماعة الإخوان المسلمين كأداة تأثير سياسي وورقة نفوذ قد تحول إلى خسائر كلفت قطر الكثير من المواقع التي كسبتها خلال العقدين الماضيين، ومن المتوقع أن هذه الخسائر ستوجه قطر إلى البحث عن أوراق أخرى لإدارة صراعها مع السعوديين والإماراتيين، مع عدم التخلي الكامل عن ورقة الإخوان المسلمين.

قناة الجزيرة:

تتداخل مسألة قناة الجزيرة –الممولة من الحكومة القطرية– بنحو وثيق مع علاقة الدوحة مع جماعة الإخوان المسلمين من جهة ومع السياسة الأمنية والخارجية القطرية، وتتحرك قناة الجزيرة ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٦ في أفق الدعاية والترويج لقطر ولجماعة الإخوان المسلمين، وإثارة القضايا التي تراها قطر جزءاً من سياستها المتعلقة بحماية نفسها من التهديدات الخليجية.

يسيطر تنظيم الإخوان المسلمين على قناة الجزيرة، حيث تعج بطاقم مهم على مستوى القيادة والإعلاميين من أعضاء الجماعة، وقد برز اسم وضاح خنفر، مدير القناة خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١١ كواحد من أبرز الشخصيات الإخوانية التي حددت وجهة القناة إعلاميا وإيديولوجياً، وتوفر القناة منبراً مهماً للترويج لأفكار الجماعة بنحوٍ مباشر عبر برنامج الشريعة والحياة الذي يقدم أفكار الشيخ يوسف القرضاوي وآراءه، أو بنحوٍ غير مباشر عبر الكثير من البرامج الوثائقية والسياسية التي تتحرك في أفق إثارة قضايا يتبناها التنظيم في مناطق تواجده ونشاطه، وتعمل القناة أيضاً كمركز تدريب متطور للجماعة وغيرها من واجهات سياسية تحمل فكره في المنطقة والعالم.

وتقوم قناة الجزيرة وعلى وفق أجندة محسوبة بفتح قضايا ومسائل تراها الدوحة في دائرة اهتمامها ومصالحها في المنطقة والعالم، وفي صراع قطر مع جارتها الكبيرة المملكة العربية السعودية، فإن قناة الجزيرة تمثل الكفة المعادلة إعلامياً للإمبراطورية الإعلامية التي تمتلكها وتديرها الرياض.

وتستخدم الحكومة القطرية قناة الجزيرة لفتح قنوات اتصال مع جهات وجماعات وشخصيات تصنف على أنها غير تقليدية في التفكير، وخارجة عن القانون أو إرهابية، ولا يمكن إهمال درجة تأثير قناة الجزيرة القطرية، إلى درجة أن إغلاقها عُدَّ شرطاً من شروط المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والبحرين لإيقاف المقاطعة المفروضة على قطر.

تعكس قناة الجزيرة التفكير القطري في التعامل مع الظروف والأحداث، على الرغم من ادعاء الحكومة القطرية أن قناة الجزيرة مستقلة ولا تعبر عن توجهاتها، ولكن السلوك الإعلامي للقناة يتحرك في أفق سعي قطر؛ لأن تضع نفسها على خارطة العالم على أنها دولة متطورة ومعتدلة تقوم بالتوسط لحل مشكلات المنطقة وتغرد خارج السرب السعودي وحتى الأميركي أحيانًا، وبراغماتية إلى درجة أنها تستطيع التعامل مع الجميع دونما شروط، ويبدو أن تغطية القناة لثورات الربيع العربي كانت تنسجم تماماً مع السياسة القطرية الرسمية التي كانت تدعم صعود جماعة الإخوان المسلمين للحكم في مصر وتونس وليبيا وسوريا. ولا يخفى أن لقناة الجزيرة دوراً مهماً في تسميم علاقات قطر مع الإمارات والمملكة العربية السعودية عبر العديد من البرامج التي تبثها، التي من أهمها أحاديث الشيخ القرضاوي في برنامج الشريعة والحياة، وأصبحت القناة أيضاً وسطاً إعلامياً واسع الانتشار لتنظيمات داعش وجبهة النصرة والقاعدة وغيرها من تظيمات، حينما كانت تغطي أخبار الصراعات في سوريا أو العراق أو غيرهما. وتدأب القناة على نشر تقارير وكالة أعماق -إحدى وسائل تنظيم داعش الإعلامية-، وقامت سابقًا بإذاعة بيانات أسامة بن لادن -زعيم تنظيم القاعدة-، وأجرت لقاءات مع زعيم جبهة النصرة وتغطي أخبار حركة حماس بشكل مكثف. وقد تم الحكم على تيسير علوني مراسل القناة السابق الذي أجرى مقابلة مع أسامة بن لادن في أفغانستان والعراق بالسجن سبعة أعوام في إسبانيا بسبب صلاته بتنظيم القاعدة عام ٢٠٠٦، وقد أجرى علوني لقاء تلفزيونيًا مع أبي محمد الجولاني زعيم تنظيم النصرة بعد إطلاق سراحه لصالح القناة[٥٩]، ويبدو أن قناة الجزيرة تعد أداة مهمة تستخدم لشراء تأييد هذه الجماعات أو تلك، أو لدرء تهديداتها على المصالح والجهود القطرية في انخراطها في الصراع المتفشي في المنطقة، أو لكسب موقع تفاوضي في حال حصول أية أزمة تكون هذه الجماعات طرفاً فيها، وتكون قطر وسيطاً لحلها.

59. Thomas Joscelyn, Head of Al Nusrah Front interviewed by journalist convicted in Spain in controversial terror charges, Long Wars Journal, December 27, 2013.

العلاقات القطرية–التركية:

قررت قطر الاستعانة بالأتراك في صراعها مع المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وقد تكون الأسباب التي تدعو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اليوم هي نفسها التي دعت محمد آل ثاني عام ١٨٧١ للاستعانة بهم، فالمشروع القطري الذي كان يستند إلى صعود الإخوان المسلمين للحكم في المنطقة بعد عام ٢٠١١، ولاسيما في مصر، التي كانت قطر ترغب في رؤيتها قوة عسكرية وبشرية تستند إليها في مواجهة المملكة العربية السعودية قد مني بالفشل، وقد توجهت قطر إلى تركيا تحت قيادة أردوغان كي تكون هي الطرف المساند لقطر في ظل هذه الأزمة المتصاعدة. إذ إن قطر فيما يبدو لم تعد تستطيع الوثوق كثيراً بالولايات المتحدة كحليف يقف معها بقوة ضد المملكة العربية السعودية، ولاسيما مع تضاؤل احتمالات انخراط الولايات المتحدة بنحوٍ مباشر في قضايا المنطقة.

في نهاية عام ٢٠١٥ أعلنت تركيا أنها قد أنشأت قاعدة عسكرية لها في شبه الجزيرة القطرية على وفق اتفاق أمني توصلت إليه مع قطر عام ٢٠١٤ وصدقه البرلمان التركي في شهر حزيران عام ٢٠١٥. وقد ذكرت الحكومة التركية حينذاك أن عديد قواتها سيصل إلى ثلاثة آلاف عسكري تركي في تلك القاعدة[٦٠]، ويبدو أن هذا التقارب القطري مع تركيا عكس هواجس الدوحة من جارتها الرياض، إثر قيام الأخيرة بسحب سفيرها من الدوحة عام ٢٠١٤، وتشترك قطر وتركيا بدعمهما لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة.

وتنظر المملكة العربية السعودية والبلدان المتحالفة معها في محور مقاطعة قطر بكثير من القلق والشك تجاه التواجد العسكري التركي في شبه الجزيرة القطرية، حيث وضع المحور السعودي مطلباً يتمثل بإنهاء التواجد العسكري التركي في قطر كشرط لإنهاء المقاطعة ضد قطر.

العلاقات القطرية–الأميركية:

لا تتصف سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بالوضوح تحت قيادة الرئيس الأميركي ترامب، فالإدارة الأميركية الحالية غير مستقرة، ومتطرفة، ومتناقضة في مواقفها، وتتعرض لضغط قوي من داخل المؤسسة الرسمية في واشنطن. ومع شعور القيادة السعودية بالارتياح لوصول ترامب إلى سدة الحكم، وإحرازها تأييداً منه لها في الصراع الذي تديره في المنطقة ضد إيران،

60. http://www.reuters.com/article/us-qatar-turkey-military-idUSKBN0TZ17V20151216

وتحت قيادة الأمير الشاب محمد بن سلمان، الذي أصبح ولياً للعهد مؤخراً. وبعيداً عن سجلات المملكة العربية السعودية في مجالات حقوق الإنسان، وغيرها من قضايا التي كانت تثيرها عليهم الإدارة الأميركية السابقة، إذ إن السعوديين يشعرون بأنهم مطلقو اليد في التعاطي مع إيران ومع البلدان التي يعدونها مارقة على سياستهم في المنطقة.

لا يعرف على وجه التحديد ماذا جرى من حديث في الأروقة المغلقة التي جمعت ترامب وفريقه مع القيادة السعودية في أثناء زيارته لها في شهر آذار ٢٠١٧، ولكن المؤكد أن المملكة العربية السعودية حاولت تسوية قضايا متعلقة بدور سعودي مفترض في تفجيرات ١١ أيلول، ويبدو أن الأميركيين يستخدمون هذه الورقة ضد السعوديين حالما شعروا بضرورة الضغط على الرياض، ولاسيما أن الولايات المتحدة نشرت مؤخرًا تفاصيل التحقيقات المتعلقة بتفجيرات نيويورك، وتشير إلى تورط أفراد في الحكومة، والعائلة المالكة السعودية في تسهيل تنفيذ تلك التفجيرات، ويبدو أن صدور قرار الكونغرس الأميركي بالسماح لمن تضرر من تلك التفجيرات برفع دعاوى قضائية ضد المملكة العربية السعودية في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦ يثير كثيراً من القلق لدى السعوديين.

تلتصق تهمة دعم الارهاب الأصولي في المنطقة بالمملكة العربية السعودية، من خلال الدعم الفكري، والدعائي والتمويلي، وتحمل الكثير من التقارير والدراسات المهتمة بشؤون المنطقة المملكة العربية السعودية مسؤولية نشرها الفكر الوهابي الذي تتبناه الجماعات السلفية الجهادية وتأثير هذا الفكر على إنتشار الإرهاب في العالم. وينخرط عدد كبير من المواطنين السعوديين في تنظيمات إرهابية. ومن المؤكد أن القيادة السعودية تحاول التملص من تلك الاتهامات من خلال إلقاء تهمة دعم الإرهاب على قطر لوحدها في ظل الوضع الحالي. بعد أن قامت المملكة العربية السعودية بسلسلة من المبادرات الاعلامية لغسل سمعتها وسجلاتها في دعم الإرهاب السلفي في العالم والمنطقة. وتعوّل المملكة العربية السعودية على أن تقوم الولايات المتحدة أن تقف إلى جانبها من أجل حسم صراعها مع إيران لصالحها في المنطقة. وهو أمر كان يرفضه الرئيس السابق أوباما؛ ومن المستبعد أن تقبل إدارة ترامب بتغيير التوجه الأميركي بهذا الشأن.

ومع أن كلاً من قطر والمملكة العربية السعودية تعدان حليفين مهمين للولايات المتحدة في المنطقة، ويعولان عليها كثيراً كعامل استقرار وحماية لنظام حكميهما. إلا أن الرئيس الأميركي

ترامب وحسب عادته في طرح افكاره عبر تغريداته قد أيد موقف البلدان التي تقودها المملكة العربية السعودية الأخير بمقاطعة قطر. وفي الوقت نفسه كان وزير خارجيته يحث الفرقاء على التفاوض للتوصل إلى صيغة تفاهم بينهم، ولا يستبعد أن تستخدم قطر ورقة التقارب مع إيران وتركيا وأن تقدم على طرح مسألة احتمال خسارة الولايات المتحدة لقطر كحليف استراتيجي لها في حوارها مع الإدارة الأميركية في ظل صراعها مع المملكة العربية السعودية وحلفائها.

العلاقات القطرية–الإيرانية:

تشترك قطر في حدود بحرية مع إيران، يجعلها تتشارك معها في حقل القبة الشمالي، الذي يعد أحد أكبر حقول الغاز في العالم. وفي سعيها لحماية نفسها ضد جيرانها، فإن قطر ترتبط بعلاقات طيبة مع إيران، وتنظر قطر إلى إيران على أنها قلق قابل للتعامل معه، بينما تنظر المملكة العربية السعودية إلى إيران على أنها خطر يهدد وجودها ككيان[٦١].

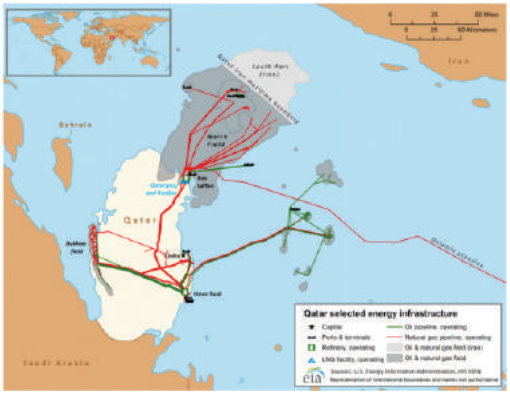

خارطة تمثل حقل الغاز المشترك بين قطر وإيران

وتشترك إمارات أخرى في الساحل العربي للخليج في هذه النظرة مع قطر، بما في ذلك بعض إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، فعُمان –وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي– على سبيل المثال ترتبط بمعاهدة أمنية مع إيران، وتجري معها مناورات عسكرية مشتركة دوريًا تقريباً[٦٢]، ولا تتفاعل عُمان مع أغلب السياسات التي تتبناها المملكة العربية السعودية تجاه إيران،

61. David Kirkpatrick, 3 Gulf Countries Pull Ambassadors From Qatar Over Its Support of Islamists, The New York Times, March 5, 2014.
62.Iran-Oman Naval Exercises are Sign of Regional Security Cooperation, Stratfor

ولا يعرف عن عُمان مشاركتها في أغلب المبادرات الأمنية والسياسية التي تعلن عنها المملكة العربية السعودية كالتحالف المناهض للإرهاب الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية في شهر كانون الأول عام ٢٠١٥، ولم تشترك في التدخل السعودي لقمع الانتفاضة الشيعية في البحرين عام ٢٠١١، ولم تشارك في الحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن، ولم تسحب سفيرها من طهران في أعقاب الاحتجاجات الإيرانية على اقدام السلطات السعودية على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي النمر في عام ٢٠١٦ [٦٣]، ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية لا تتصرف بالتشنج عينه حيال عُمان في إطار علاقتها مع إيران بالطريقة نفسها التي تتصرف بها مع قطر حيال القضية عينها؛ ولذلك اعتبارات جيوسياسية، يبدو أنها ترتبط إلى حد كبير بسياسة قطر الاقتحامية في حماية نفسها من جارها، فضلاً عن صغر حجم قطر وموقعها الجغرافي المرتبط بالمملكة العربية السعودية، وتريد المملكة العربية السعودية من قطر موقفًا متشدداً ويدور في الأفق السعودي الذي يتصارع مع إيران في حروب بالوكالة في أكثر من جبهة في المنطقة، ويبدو أن السعوديين يراهنون على إخضاع قطر تحت هيمنتهم (وهي الحلقة الأضعف والأكثر هشاشة حالياً) مستفيدين من الموقف الأميركي، وتراجع حركة الإخوان المسلمين، ومستغلين ورقة الإرهاب ضدها، لتمهد الطريق كي تجعل مجلس التعاون الخليجي تحت مظلتهم الأمنية والسياسية في صراعهم مع إيران.

الاستنتاج:

تؤدي العوامل التأريخية دوراً مهماً في الأزمات التي تواجهها بلدان منطقة الخليج، إذ إن العداء والصراعات والحروب التي كانت قائمة بين الأسر الحاكمة في منطقة الخليج خلال قرون لا تزال قائمة على الرغم من التغيرات التي شهدتها المنطقة والعالم، ويمكن القول إن الحاكم في هذه المنطقة لا يزال رجل العشيرة، يفكر ويتعامل بالعقل العشائري، ولم يتطور بعد ليصبح رجل الدولة ببعدها الحديث، وتدرك بلدان المنطقة أن وجودها كدول قد تم وفق إرادات القوى العظمى تبعًا لمصالحها وللمتغيرات والصراعات الدولية، وأن أي تغير في هذه المصالح والظروف قد يؤدي إلى تهديد وجود هذه البلدان، ولم تنجح هذه البلدان إلى يومنا هذا في تطوير منظومة سياسية–أمنية بينية تمنحها السلام والاستقرار. وتبعًا لضعف هذه البلدان، ولعقد الخوف من الانهيار والهيمنة والاستحواذ من جيرانها فإن بلدان المنطقة لا تزال تميل إلى الاستقواء بقوى عظمى لحماية نفسها

63. Oman: Reform, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, April 26, 2016. RS21534.

من جيرانها، وتأريخيًا فقد تعلمت قيادات هذه البلدان من خلال تجربتها بالحكم، باللعب على خطوط التنافس بين هذه القوى، والتحالف مع القوة التي تجدها أكثر استعدادًا وقوة لحمايتها.

ولكن المتغيرات الدولية الحالية تبعاً لمؤشرات التغير في النظام العالمي القائم تجعل من البيئة السياسية والأمنية في المنطقة حالياً أكثر هشاشة مما كانت في السابق، فهي غير مستقرة، ومتصارعة، وحساسة لأقل التغيرات السياسية والأمنية؛ وبالتالي فإن هذه البيئة عرضة للتغيير والتحول، وتبعاً أيضاً لمصالح القوى الكبرى المؤثرة في العالم والمنطقة. ومع احتراق المنطقة في حروب أهلية في عدة جبهات، ودخول قوى إقليمية كالمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا في حروب بالوكالة في سوريا والعراق واليمن وغيرها من مناطق، فإن المنطقة ستشهد تغيرات في التوازنات الاقليمية والاستقرار الإقليمي، ومن المحتمل أن تجد المنطقة نفسها في وضع جديد مختلف في المستقبل المنظور، ومع خارطة جديدة للمنطقة خلال العقد القادم. ومع أهمية هذه المنطقة جيوستراتيجياً فإنه لا يستبعد أن تكون إعادة رسم حدود المنطقة ضمن استراتيجية إدارة أي نزاع، أو صراع حالي أو مستقبلي بين هذه القوى. وقد تكون الصراعات الحالية في المنطقة من وسائل إعادة تشكيل المنطقة.

نشر الجنرال الأميركي رالف بيترس تصوراً مستقبلياً لوضع منطقة الشرق الأوسط يُخضِعُ الخليج فيه إلى إعادة تشكيل جيوسياسي يكون التقسيم خياراً لا مناص عنه[٦٤]، وقد يكون قلق المملكة العربية السعودية من هذا الكابوس الاستراتيجي محتمل التحقق هو أحد الأسباب التي تدعوها إلى اتخاذ مسارات أكثر تشنجاً في فرض هيمنتها في المنطقة وربما الدخول في صراع مباشر مع إيران في مرحلة لاحقة؛ مما يعني أن البلدين في صراعهما هذا يعملان على تحقيق هذه النبوءة في المنطقة.

فضلاً عن ذلك فإن سيطرة جيل جديد من القادة الشباب على مقاليد الأمور في الخليج، مع ضعف خبرتهم في قيادة الدول، وعدم كفاية الخبرة لديهم في إدارة الصراعات، ومع اشتعال المنطقة بصراعات غير محسومة ومفتوحة على كل الاتجاهات، يعني أن حالة عدم الاستقرار ستكون هي القاعدة وليس الاستثناء في المنطقة خلال المستقبل المنظور.

64. Ralph Peters, Blood Borders, Armed Forces Journal, June 1, 2006.

وطبقاً لقانون العواقب غير المتوقعة[٦٥]، فإن تصاعد الصراع السعودي–القطري ستكون له نتائج وتبعات ستغير الأوضاع في المنطقة، بغض النظر عن نتيجة هذا الصراع، تهدئةً كان أو اشتعالاً؛ ومن المحتمل أن طبيعة العلاقات بين هذه البلدان ستصبح أكثر تشرذماً، وستؤثر بنحوٍ مباشر وغير مباشر على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وبغض النظر عن الطرف الذي سيفرض أجندته في النهاية، إلا أنه من المؤكد أن التحالفات الإقليمية–الإقليمية، أو الإقليمية–الدولية لن تكون كما هي عليه اليوم؛ ويبدو أن هذا المسار الذي اختطته المملكة العربية السعودية وحلفائها ضد قطر قد أدى إلى انهيار منظومة مجلس التعاون الخليجي كمنظومة جامعة لبلدان الساحل العربي من الخليج، وسنشهد استقطاباً خليجياً–خليجياً بنحوٍ أكثر وضوحاً وعلناً حول النفوذ السعودي في المنطقة.

65. The Law of Unintended Consequences

التدابير التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لإنقاذ تراث العراق الثقافي والحضاري

غالب فهد العنبكي*

٢٠١٧-٨-٧

المقدمة

تعرضت آثار العراق وممتلكاته الثقافية لواحدة من أبشع الهجمات البربرية والوحشية في التأريخ الحديث من قبل تنظيم داعش أو ما يسمى بـ(الدولة الإسلامية في العراق والشام) الذي تفنن في جرائمه الفظيعة ضد كل ما له صلة بالتراث والآثار العراقية، مستهدفاً مسح الذاكرة العراقية وتشويهها عن طريق التدمير الممنهج للتراث العراقي الذي هو تراث للإنسانية لما تمثله الحضارة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والإسلامية من أصالة وأبعاد إنسانية عالمية.

ونظراً للجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الإرهابية –ولاسيما بعد العاشر من حزيران للعام ٢٠١٤– أصدر مجلس الأمن عدة قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أكد فيها أن داعش وتنظيمات أخرى مماثلة تمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وأن على المجتمع الدولي الامتثال والتنسيق والتعاون واتخاذ التدابير الضرورية للقضاء على هذا الخطر والتهديد الدائمين، ودعا في عدد من هذه القرارات إلى انقاذ تراث العراق وممتلكاته الثقافية،و كلف فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمتابعة تنفيذ قراراته مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة، والمنظمات ذات الصلة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الشرطة الدولية الجنائية (الإنتربول). وفي السياق عينه ولأهمية الموضوع أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات لإنقاذ تراث العراق الثقافي، مطالبةً بتعزيز التدابير لحماية الممتلكات الثقافية ومنع الاتجار بها وإعادتها إلى بلدها الأصلي.

إن جوهر فكرة هذه الورقة هو تبيان بعض أحكام القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، والأماكن التأريخية والدينية والفنية والعلمية بما لها من أهمية تأريخية وروحية للشعب العراقي.

* دبلوماسي سابق.

ولغرض تبيان الموضاعات الداخلة ضمن نطاق البحث تم تقسيم محتويات الورقة أربعة محاور مواضيعية، مع توصيات لأجل توسيع المعرفة وتعميقها؛ بهدف الإحاطة بالمعالم الرئيسة لخارطة طريق التحرك لإنقاذ واسترجاع التراث الثقافي العراقي، وإعادة القطع الأثرية المسروقة من العراق فضلاً عن منع الاتجار غير المشروع بها، وحمايتها.

المحور الأول: موقف الفقه الدولي من تعريف الممتلكات الثقافية:

يعرِّف الفقهُ القانونيّ الدوليّ الممتلكاتِ الثقافيةَ بأنها وسيلة الاتصال بين الشعوب في أنحاء المعمورة التي تؤثر في تطور الشعوب من جيل إلى آخر ومن مدة زمنية إلى أخرى، ويؤكد على أن ما يُعَدُّ تراثاً ثقافياً لا بدَّ من أن تتوافر فيه قيمة عالمية ثقافية.

وهناك تعريف آخر بأنها كلُّ أعمال الإنسان المنسوبة إلى نشاطه الإبداعي في الحاضر والماضي فنياً وعلمياً وتربوياً التي لها أهمية من أجل تفسير ثقافة الماضي، ومن أجل تطويرها حاضراً ومستقبلاً، أو هي كل ما أنشأه الإنسان مما هو ثابت بطبيعته، وكل ما أنتجه بيده أو بفكره والبقايا التي خلفها ولها علاقة بالتراث الإنساني ويرجع عهدها إلى أكثر من مئة عام فضلاً عن بقايا السلالات.

ويتضح من التعريفات المذكورة آنفاً أن مصطلح الممتلكات الثقافية يشمل الممتلكات المنقولة والثابتة التي لها أهمية كبرى في تراث الشعوب الثقافي والأماكن الأثرية، والتحف الفنية، ومجموعات المباني ذات القيمة التأريخية والفنية والمجموعات العلمية، والكتب المهمة، والمحفوظات، ومنسوخات الممتلكات السابقة، ومراكز الأبنية التذكارية التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية.

ويشتمل مصطلح الممتلكات الثقافية(Cultural properties) على مجموعة من المصطلحات المتداخلة تارةً والمستقلة تارةً أخرى، ومن أهم هذه المصطلحات التراث والثقافة والحضارة والآثار. أما مصطلح التراث فهو يعكس في مفهومه العام منظومة من القيم ذات الأبعاد الثقافية والحضارية، ويشير إلى تراكم معرفي تأريخي تتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل، فضلاً عن معالم علمية وصناعية تشكل جزءاً من حاضر الأمة ومنطلقاً لمستقبلها.

المحور الثاني: موقف الاتفاقيات الدولية:

تذهب الاتفاقيات الدولية إلى اعتماد منهج وصفي لمفهوم الممتلكات الثقافية؛ فنجد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أتت على ذكر بعض الممتلكات الثقافية في المادة (٥٣) من البروتوكول الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، التي نصت على أنه (تحظر الأعمال الآتية وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح المعقودة بتأريخ ١٤ أيار ١٩٥٤، وأحكام المواثيق الأخرى الخاصة بالموضوع:

ا) ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التأريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.

أما اتفاقية لاهاي (Hague) لعام ١٩٥٤ والخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة فأنها تعد الأولى في بيان المقصود بالممتلكات الثقافية بنحوٍ عام وتفصيلي وذلك في المادة الأولى منها التي نصت على:

أ) الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التأريخية، والديني منها أو الدنيوي، والأماكن الاثرية ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تأريخية أو فنية، والتحف الفنية، والمخطوطات والكتب، والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التأريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة، والمحفوظات، ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.

ب) المباني المخصصة بصفة رئيسة وفعلية لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) وعرضها كالمتاحف، ودور الكتب الكبرى، ومخازن المحفوظات، وكذلك المخابئ المُعدَّة لوقاية الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرة (أ) في حالة نشوب نزاع مسلح.

ج) المراكز التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ، وب) التي يطلق عليها اسم مراكز الأبنية.

وقد حظي التعريف الوارد في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ قبولاً لدى فقهاء القانون الدولي؛ كونه يؤشر مجموعة من الممتلكات الثقافية ذات القيمة التأريخية والتراثية، فضلاً عن الأماكن المعدة لحماية هذه الممتلكات وعرضها، والمراكز المُهيَّأةِ لحفظ هذه الممتلكات دائمياً ومؤقتاً.

المحور الثالث:

(أولاً) قرارات مجلس الأمن ذات الصلة:

أصدر مجلس الأمن عدة قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمعنون بالآتي: (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان)، وهي من القرارت الملزمة، وشملت: تنظيم القاعدة، وطالبان، وداعش، وجبهة النصرة، وبوكو حرام في نيجيريا، وتنظيمات وكيانات وأفراداً إرهابية مشابهة.

وبعد ٢٠١٤/٦/١٠ تبنى مجلس الأمن عدة قرارات بشأن داعش وجبهة النصرة والجماعات المسلحة المرتبطة بهما وهي:

١) القرار ٢١٧٠ في ٢٠١٤/٨/١٥.

٢) القرار ٢١٧٨ في ٢٠١٤/٩/٢٤.

٣) القرار ٢١٩٩ في ٢٠١٥ /٢/١٢.

٤)القرار ٢٢٥٣ في ٢٠١٥/١٢/١٧.

٥) القرار ٢٣٤٧ في ٢٠١٧/٣/٢٤ (حول اعتبار تدمير الآثار جريمة حرب).

٦) القرار ٢٣٦٨ في ٢٠١٧/٧/٢٠ (وهو قرار مراجعة للقرارات السابقة ولاسيما القرار ٢٢٥٣).

وتكتسي هذه القرارات –وقرارات أخرى ذات صلة– بأهمية خاصة؛ لأنها تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة كافة لمحاصرة هذه التنظيمات، ومنع حركة المقاتلين، وحظر السفر، وحظر الأسلحة وحرمانها من التمويل سواء أكان ذلك من سرقة النفط وبيعه أم سرقة الآثار وبيعها في الأسواق العالمية أم غسيل الأموال أم أخذ الفدية مقابل عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن.

ولا بدُّ من الإشارة هنا إلى أن مجلس الأمن أصدر مجموعة من القرارات قبل سيطرة داعش على الموصل بتأريخ ٢٠١٤/٦/٩ ومن بينها القرار ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ –وهو أول قرار يصدره مجلس الأمن بعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣– وقد نصت الفقرة العاملة (٧) من

القرار على ما يأتي: (يقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتيسير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتأريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة الوطنية ومن مواقع أخرى في العراق منذ اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب ١٩٩٠، بما في ذلك عن طريق فرض حظر على الاتجار بهذه الأشياء أو نقلها وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها أخذت بصورة غير قانونية، ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء، المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة).

أما الفقرة العاملة (١٧) من القرار ٢١٩٩ فقد نصت على ما يأتي: (يؤكد من جديد ما قرره في الفقرة ٧ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ويقرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية وسائر الأصناف ذات الأهمية الأثرية والتأريخية والثقافية والعلمية النادرة والدينية التي نقلت بصورة غير قانونية بعد ٦ آب ١٩٩٠، ومن الجمهورية العربية السورية منذ ١٥ آذار ٢٠١١ بسبيل منها حظر التجارة عبر الحدود في هذه الأصناف؛ مما يتيح في نهاية المطاف عودتها الآمنة إلى الشعبين العراقي والسوري ويدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة حسب الاقتضاء في تنفيذ هذه الفقرة).

وعملاً بقراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و١٩٨٩ (٢٠١١)، و٢٢٥٣ (٢٠١٥) أنشأ مجلس الأمن لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات المذكورة آنفاً وتسمى **لجنة داعش والقاعدة**، وهي الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن المكلفة بمتابعة تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير الجزائية المتعلقة بتجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة، ومنع سرقة الآثار وإعادتها إلى الدول الأصلية (العراق، وسوريا).

تشير وثيقة مجلس الأمن المرقمة S/٢٠١٦/٢١٠ في ٤ نيسان ٢٠١٦ إلى الرسالة الموجهة لرئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ و١٩٨٩ و٢٢٥٣ بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وقد تضمنت الرسالة توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد

الجزاءات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز رصد التنفيذ العالمي لقراري مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) و٢١٧٨ (٢٠١٤)، والخطوات الإضافية التي يمكن أن تتخذها اللجنة لتحسين الامتثال لهذين القرارين.

وتشير وثيقة أخرى تحمل الرقم S/٢٠١٦/٢١٣ إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة المذكورة آنفاً التي تتحدث عن التحديات التي تواجهها مؤسسات الأعمال في تنفيذ القرار ٢١٩٩ ولاسيما الفقرة ١٧ منه وألّا تنخرط بنحوٍ مباشر أو غير مباشر في نهب قطع التراث الثقافي المأخوذة من المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات والمحفوظات والمواقع الأخرى في العراق وسوريا الجاري استخدامها حالياً لدعم تنظيم الدولة أو جبهة النصرة أو غيرهما من الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تهريبها.

وأخيراً اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٣٤٧ الخاص بمسألة تدمير التراث الثقافي ونهبه وتهريبه غير الشرعي في أثناء الصراعات المسلحة، الذي قدمته كلٌّ من فرنسا وإيطاليا، ونص على أن الهجمات على مواقع أثرية يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب.

ولأول مرة في تأريخ منظمة الأمم المتحدة يصنف القرار المذكور آنفاً الهجمات المتعمدة على مواقع التراث الثقافي جرائم حرب، ويمنح في هذا السياق بعثات حفظ السلام الدولية الصلاحيات بمساعدة الحكومات في ضمان سلامة الآثار الثقافية ذات القيمة التأريخية أو الدينية، وحتى تبني هذا القرار كانت قوات حفظ السلام العاملة في مالي وحدها تتمتع بمثل هذه الصلاحيات بصورة استثنائية.

ويوسع القرار الإجراءات المتخذة سابقاً؛ من أجل منع هدم التراث العالمي في أثناء الصراعات المسلحة، ويحتوي على عدد من التوصيات العملية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا الشأن، ودعا القرار الدول إلى اتخاذ إجراءات وصفها بـ(تدابير وقائية) لحماية تراثها قبل نشوب نزاعات على أرضها، ولاسيما من خلال إنشاء (مناطق آمنة)، وأوصى بفرض الرقابة الصارمة على تصدير المواد الأثرية واستيرادها عن طريق إصدار الشهادات الإلزامية بموجب المعايير الدولية، واقترح على الدول إنشاء هيئات مخصصة بمكافحة تهريب المواد ذات القيمة الثقافية.

(ثانياً) الجمعية العامة للامم المتحدة:

أعدت البعثة العراقية بالتعاون مع ألمانيا مشروع القرار ٢٨١ تحت بند (إنقاذ تراث العراق الحضاري)، وقد اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ حزيران ٢٠١٥. وتضمن في فقراته الديباجية إشارات وتأكيدات على التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية ولاسيما ما يتعلق بالاتجار بها. وتضمن الإشارة إلى الأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاي المتعلقة باحترام قوانين الحرب البرية وأعرافها، واتفاقية جنيف في ١٢ آب ١٩٤٩، واتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بهما، والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقلها بطرق غير مشروعة، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي.

وفي الفقرات العاملة عبرت الجمعية العامة عن جزعها إزاء ما يقوم به تنظيم داعش من تدمير للتراث الثقافي العراقي مهد حضارة بلاد ما بين النهرين الموجود في متاحفه ومكتباته ومحفوظاته ومواقعه الأثرية وأماكن العبادة بما فيها المساجد والأضرحة والكنائس، وتدمير للأعمال الفنية، والدينية، والثقافية ونهبها، وهي خسائر لا تعوض للعراق والإنسانية جمعاء. وقد أعربت الجمعية العامة عن إدانتها للأعمال الوحشية، ودعت إلى الوقف الفوري لأعمال التدمير الغاشم الذي يتعرض له تراث العراق الثقافي، وأعربت عن دعمها لحكومة العراق في حماية التراث العراقي الذي هو جزء لا يتجزأ من هويته الوطنية، وأهابت بجميع الدول إلى مساعدة السلطات العراقية في مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية المستخرجة بنحوٍ غير قانوني، وكذلك دعا القرار إلى التعجيل بتنفيذ خطة العمل الطارئة لحماية التراث الثقافي العراقي التي اعتمدتها اليونسكو في تموز ٢٠١٤ والتي تنص على الرصد الدقيق لحالة حفظ التراث العراقي وتدريب أمناء محترفين وتقديم الدعم للموظفين العاملين هناك.

المحور الرابع: دور وزارة الخارجية:

بذل العراق عبر ممثليته الدائمة لدى الأمم المتحدة جهوداً كبيرة بالتعاون مع عدد من الدول من بينها الصين وروسيا لإصدار القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وقد أدخل العراق الفقرات ذات الصلة بمنع الاتجار بالآثار والنفط. وقد نقلت شبكة أخبار سوريا المتحدة يوم ٢٠١٥/٢/١٣ تصريحات للمندوب الدائم لسوريا الدكتور بشار الجعفري أعرب فيها عن ترحيب بلاده بالقرار، وثمّن مبادرة وفدي روسيا والصين في هذا السياق، وذكر أنه عقد مع مندوب العراق الدائم الدكتور محمد علي الحكيم مؤتمراً صحفياً مشتركاً أوضح فيه أن العراق وسوريا الضحيتان الرئيستان للإرهاب المدعوم من قبل قوى واستخبارات أجنبية، ونقل عن الجعفري قوله: إن القرار ٢١٩٩ يفرض التزامات جدية على الدول الاعضاء التي تدعم الإرهاب في سوريا والعراق، وإن هذه الالتزامات تعالج –بنحوٍ خاص– تجارة النفط والغاز، وتهريب الممتلكات الثقافية والآثار وغيرها بشكل يحول دون حصول الإرهابيين على تمويلها.

وخلال المنتدى رفيع المستوى المنعقد في نيويورك في تأريخ ٢٠١٥/٩/٢٤ تحت عنوان (الثقافة تحت التهديد) ألقى وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري كلمة شكر فيها الذين ساهموا في إعداد المنتدى ولاسيما منظمة المجتمع الآسيوي واليونسكو وتحالف الآثار بهدف تعريف العالم بالجرائم الإرهابية تجاه آثار العراق وقيمه الحضارية والثقافية.

وحدد الوزير في كلمته عدة مسارات لمنع الاتجار غير المشروع وتهريب الآثار وحمايتها وكما يأتي:

١) المسار الأول: من الأطراف الوسيطة في نقل الممتلكات الثقافية من دول المصدر إلى دول الوصول.

وبهذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدول الممر أو العبور التي يتم نقل الممتلكات الثقافية والتراثية وتهريبها عبر أراضيها ومطاراتها مثل: تركيا، والإمارات، والأردن، وسوريا ورصد كل ما يصدر أو ينشر عن تهريب هذه المقتنيات والتحف والآثار والمخطوطات العراقية.

ونقل موقع (akhbaar) في ٨ تموز ٢٠١٧ خبراً جاء فيه: (وافق تجار لوازم الفن والتحف الأثرية للمعارض الشهيرة في الولايات المتحدة (هوبي لوبي hobby lobby) على التخلي عن

٥,٥٠٠ قطعة أثرية تم تهريبها من العراق وإدخالها بنحوٍ غير قانوني إلى الولايات المتحدة التي اشتراها هؤلاء التجار، وكان القرص المسماري الطيني واحداً من تلك القطع الأثرية النادرة، وقد تم تهريبها من العراق، وكانت تلك الحزم الأثرية التي قطعت طريقها من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى منافذ البيع بالتجزئة –التي يمتلكها هوبي لوبي بائع لوازم الفنون والتحف– علامات واضحة على أنها عينات من البلاد.

ولكن على وفق الشكوى المدنية التي قدمها المدعون العامون الفدراليون يوم ٥ تموز ٢٠١٧ في بروكلين / نيويورك فأنهم عدّوا تلك القطع الأثرية شيئاً أكثر ندرة وقيمة؛ لأنها أقراص من الكتابة المسمارية القديمة التي تم تهريبها إلى الولايات المتحدة من العراق.

وقال المدعون العامون في الشكوى إن المالكين لهوبي لوبي –الذين حافظ أصحابه المسيحيين الإنجيليكيين ومنذ مدة طويلة على اهتمامهم بالشرق الأوسط والكتاب المقدس التوراتي– كان من أهدافهم الحفاظ على مصلحتهم في الشرق الأوسط؛ إذ بدأوا في عام ٢٠٠٩ بتجميع مجموعة من التحف الثقافية من الهلال الخصيب، وقامت الشركة حتى الآن بإرسال رئيسها مستشار الآثار إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لتفقد عدداً كبيراً من الأقراص المسمارية النادرة، من ألواح الطين التقليدية بالكتابة المسمارية على شكل أسفين التي نشأت في بلاد ما بين النهرين (ميسوبيتاميا) من آلاف السنين.

وتم التوصل إلى صفقة الأقراص في عام ٢٠١٠ ولكن الخبير في قانون الملكية الثقافية الذي تم تعيينه من قبل هوبي لوبي حذر المديرين التنفيذيين للشركة بأن القطع الأثرية قد نهبت من مواقع في العراق، وأن عدم احترام تراثه يمكن فيه ارتكاب مخالفة ضد القانون، وعلى الرغم من كلام التحذير هذا قال المدعون العامون إن هوبي لوبي اشترى أكثر من ٥٥٠٠ قطعة أثرية، وهي أقراص وألواح من الطين، وما يسمى بالأختام الأسطوانية المسمارية، من تاجر لم يكشف اسمه بمبلغ ١٠٦ ملايين دولار في كانون الأول ٢٠١٠.

٢) المسار الثاني: التأطير القانوني للتعاون الإقليمي.

٣) المسار الثالث: إعادة تقييم النظام القانوني الدولي.

٤) المسار الرابع: استرجاع القطع الأثرية المهربة وإصلاح ما دمر منها حفاظاً على التراث

العالمي الذي يجسد هوية حضارة المجتمع العراقي وتنوعه وقيمه.

التوصيات:

١) تشكيل لجنة دائمة في وزارة الثقافة تضم خبراء آثاريين وقانونيين ولديهم معرفة جيدة بقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة ذات الصلة، وعمل منظمة اليونسكو، والإنتربول، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع.

٢) التنسيق الدائم مع وزارة الخارجية، ومتابعة نشاطات البعثات، والسفارات العراقية حيث توجد المنظمات والوكالات المتخصصة المعنية بالممتلكات الثقافية.

٣) تكثيف الجهود من قبل الجهات العراقية ذات العلاقة مع اليونسكو بشأن القائمة الحمراء الخاصة بسرقة الكنوز العراقية من المتاحف سواء أكانت في بغداد أم الموصل أم أماكن أخرى.

٤) التأكيد على الحاجة إلى إصدار كتيّبات ومطويات معززة بصور عالية الجودة تتضمن الكنوز والتراث الحضاري والثقافي للعراق، والتعريف بالمسروقة والمنهوبة منها، والتشجيع المادي والمعنوي والوطني على استردادها ولاسيما على الصعيد الداخلي، فضلاً عن فضح همجية تنظيم داعش الإرهابي وظلاميته في تفجير معالم العراق الآثارية والتراثية وحرق متاحفه.

٥) نشر المعلومات عن الاتفاقيات الدولية بشأن حماية الممتلكات الثقافية بين المواطنين، وتنمية الوعي لديهم بأهمية حماية تلك الممتلكات والمحافظة عليها؛ من خلال وسائل إعلامية مختلفة ومنها شبكات التواصل الاجتماعي. واضطلاع المؤسسات العلمية المعنية بالدور الأساس مثل المتحف الوطني العراقي والجهات ذات الصلة بالموضوع .

٦) العمل على إلغاء المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ المتعلقة بفكرة الضرورة الحربية؛ لأن من شأن ذلك أن يوفر حماية أكبر للمتلكات الثقافية والمواقع الأثرية من الأعمال الحربية.

٧) قيام الجهات الأمنية المختصة بإعداد تقرير عن عمليات تهريب الآثار والنفط وتقديمه إلى وزارة الخارجية؛ لإحاطة فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بتلك العمليات غير المشروعة.

المصادر:

١) م.د حيدر كاظم عبد علي وعمار مراد غركان، مجلة المحقق العدلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة السادسة، كلية القانون جامعة بابل: www.Haideer1973@yahoo.com

٢) البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٧٧.

٣) اتفاقية لاهاي Hague لعام ١٩٥٤.

٤) html.230579/7/http://www.akhbaar.org/home/2017

نحو إطار نظري لمكافحة الفساد في العراق

هاشم الركابي*

٢٠١٧-٨-٨

تخاض الحرب ضد الفساد على عدة جبهات دولية ومحلية مع تحقيق درجات متفاوتة من النجاح، وقد درس العديد من الباحثين الفساد في العراق، وقد ركزت بعض الدراسات على عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ دون الأخذ بالحسبان جذور الفساد الممتدة إلى النظام البعثي[١]، وعلى العكس من ذلك، عزت دراسات أخرى الفساد في العراق إلى عدة عوامل، بما في ذلك تركة نظام صدام حسين، والحوافز التي تشجع على الفساد، وضعف المؤسسات.[٢]

وبدلاً من الخوض في الخلافات حول تعريف الفساد، وقياس حجمه، وتحديد طبيعته المتعددة الأوجه، تحاول هذه الورقة دراسة تجارب البلدان الأخرى في مكافحتها للفساد، وطالما أن لكل بلد سمات ثقافية واقتصادية وسياسية فريدة من نوعها، فإن ليس من الحكمة تكرار تجارب البلدان الأخرى دون إدخال تعديلات تلائم البلد المعني بالدراسة؛ ولذلك ستسلط هذه الورقة الضوء على الأساليب الناجحة التي اعتمدت في الحرب ضد الفساد. وإن الدراسات التجريبية أبرزت ثلاثة شروط مسبقة حاسمة لأي جهود ناجحة لمكافحة الفساد هي: الإرادة السياسية القوية، وتعزيز المؤسسات، والجهود المبذولة للحد من الحوافز والفرص التي تشجع على الفساد، وينبغي أن يوجه مثل هكذا إطار أي جهود للحد من الفساد في العراق.

إمكانية الإصلاح: حالة العراق:

من المعروف أن نظام صدام حسين شيد شبكة معقدة حكمت الدولة العراقية وحولتها إلى شركة عائلية، إذ هيمن ابن عمه علي حسن المجيد، وأخوه غير الشقيق وطبان إبراهيم، وابناه عدي وقصي، وبعض من الذين كانت لهم روابط الدم مع صدام على الدولة العراقية ومثلوا قاعدة السلطة للنظام.[٣] لقد عملت هذه الشبكة على تحشيد الصلات العشائرية، والسيطرة على الأمن والجيش لإدامة النظام[٤]، وكان صدام على رأس هذه الشبكة، وسيطر على كل مراكز السلطة؛ لذلك قد

*باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط .

تطابق تعريف الفساد مع مفهوم سارة شاييس بكونه ''نظاماً لتشغيل الشبكات المتطورة''[٥].

على الرغم من محاولة العديد من المبادرات المحلية إزالة هذه الشبكة، إلا أن هذا النظام نجح في الحفاظ على كيانه، ومثلت انتفاضة عام ١٩٩١ إحدى أكبر التحديات للنظام حينما أنهى المنتفضون سيطرة نظام صدام على المناطق الجنوبية والشمالية من العراق، وعلى الرغم من ذلك، فشلت هذه المبادرة في تحقيق هدفها المتمثل في إزالة شبكة صدام الكليبتوقراطية[٦]؛ نتيجة لذلك واصلت هذه الشبكة إعادة توزيع ''الموارد اللازمة بين مؤيديها في حين واصلت قمع المعارضين لها''[٧]، مما أسفر عن غياب إمكانية تطوير او تحقيق إصلاحات حقيقية.

وعلى الرغم من تدمير البنى المادية للنظام البعثي في عام ٢٠٠٣، إلا أن البعثيين حافظوا على إبقاء دور لهم، على الرغم من تشريع قانون اجتثاث البعث الذي نص على أنه لن يكون لحزب البعث مستقبل سياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؛ مما دفع الحزب على العمل على تدمير هذا النظام السياسي الجديد من خلال تبني العديد من الأساليب، بما في ذلك التكتيكات الإرهابية، واعتماد خطاب تهميش بعض المكونات لتجنيد الأفراد وضمهم إلى شبكته السرية.

إن تطور الروابط بين البعثيين والإرهابيين منذ عام ٢٠٠٣ كان واضحاً في جميع مراحل الإرهاب المختلفة في العراق، إذ بدأ مع إنشاء مجموعات إرهابية مختلفة، مثل تنظيم الطريقة النقشبندية بقيادة نائب صدام حسين عزت الدوري، الذي اندمج فيما بعد مع حركات متطرفة أخرى في العراق[٨]. وفضلاً عن ذلك هناك العديد من العوامل التي مكنت البعثيين من الحفاظ على دورهم في البلد، مثل القوى الإقليمية التي تدعم أي جهود لإحباط مسار النظام الديمقراطي في العراق، إذ ينظر إلى نجاح هذا النظام كتهديد وجودي للدكتاتوريات القائمة في المنطقة.

وقد مكن الفراغ السياسي الناجم عن إزالة صدام حسين عام ٢٠٠٣ العديد من القوى المحلية بدعم إقليمي ودولي من إقامة شبكات جديدة، ورغم ذلك فإن هذه الشبكات لم تحمل أهداف حزب البعث نفسها؛ لأن الحفاظ على الترتيب السياسي الجديد ضروري لوجودها، وقد اعتمدت هذه الشبكات على العديد من التكتيكات للمنافسة: كالخطاب الطائفي، وتعطيل العمل الحكومي عمداً، ومهاجمة شرعية الحكومة باستمرار من أجل تحقيق مكاسب مالية واقتصادية وسياسية.

وأدى تباين هذه الشبكات والتنظيمات في أهدافها إلى منع هيمنة أي منها، كما أن هذه

الشبكات لا تمتلك بنية مادية واضحة يمكن تحديدها؛ لأنها تعمل خلف الكواليس، لذلك هناك نافذة للقيام بالإصلاح إذ لم تنجح أي شبكة في السيطرة على الدولة العراقية، ولكن مكافحة هذه الشبكات أكثر صعوبة نظراً لطابعها السري. ان فشل جهود مكافحة الفساد في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ربما يعزى لعدة أسباب منها نظام المحاصصة والذي يوفر الحماية لكبار المفسدين، غياب رؤية استراتيجية وحلول واقعية، وضعف الإرادة السياسية. لذا فإن تحقيق إصلاحات حقيقية ومجدية أمر ممكن، ولكنه صعب للغاية في عراق بعد عام ٢٠٠٣.

ضرورة الإصلاح:

توجد أسباب كثيرة تستدعي إعطاء الأولوية للحرب ضد الفساد في العراق، لعل أهمها:

أولا: الأزمة المالية التي نتجت بسبب الانخفاض الكبير في سعر النفط من ١١٥ دولاراً للبرميل إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل على الرغم من الزيادة في إنتاج النفط إلى ٣,٢٧ مليون برميل يومياً من حقول تدار من قبل الحكومة المركزية[٩]؛ مما أدّى الى استحالة تغطية المستويات السابقة من الإنفاق الحكومي، ويستلزم الأمر التقليل من الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد، ولا يمكن تحقيق هذا دون التصدي لمشكلة الفساد أولاً من أجل تهيئة البيئة الملائمة لهذه المشاريع.

ثانياً: ''العلاقة السببية'' بين الفساد والإرهاب، إذ إن الفساد ''يقود الناس إلى مثل هكذا مستويات من التطرف''[١٠]، وتقدم سارة جايس أربعة أسباب تفسر هذا الارتباط السببي هي: ''الإذلال الذي يتعرض له الضحايا، وافتقارهم للموارد او الحلول، وهيكلية الشبكات الفاسدة وتطورها، والمبالغ الهائلة المسروقة''[١١]. إن هذا الارتباط واضح في الحالة العراقية، إذ ساهم الفساد بتقدم داعش في العراق[١٢]، وتمثل هذا في تقلد جنرالات من غير ذوي الخبرة مناصب رفيعة في القوات المسلحة العراقية، وشراء المعدات السيئة من خلال ''عقود الشراء الفاسدة''، وتوظيف ''الجنود الوهميين''[١٣]؛ لذلك وجدت غالبية العراقيين (٧١٪) أنه من المهم جداً مكافحة الفساد لمنع عودة داعش، على وفق مسح وطني أجراه المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)[١٤].

ثالثاً: الغضب الشعبي تجاه الفساد وتوسعه، إذ وجدت دراسة أجريت في منطقة بغداد من قبل المفوضية العراقية للنزاهة في عام ٢٠١٤ أن ''٧٪ من المشاركين قالوا إنهم دفعوا رشوة لموظف عمومي لتسهيل معاملاتهم''[١٥]. اما منظمة الشفافية الدولية فوجدت بان ''٢٩٪ من العراقيين البالغين اضطروا لدفع الرشوة لواحدة من ثمان خدمات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.''[١٦]

وتُرجم ذلك إلى مظاهرات شعبية طالبت بالمساءلة القانونية للمفسدين واستبدال كل الوزراء السابقين بوزراء تكنوقراط غير تابعين لأي جهة سياسية[١٧]، وفضلاً عن ذلك قد أعربت المرجعيات الدينية انتقادها للممارسات الفاسدة، وطالبت بالإصلاح بنحوٍ متكرر، وأبرز هذا الرفض العام أهمية إطلاق جهود لمكافحة الفساد لتعزيز شرعية الحكومة.

رابعاً: الالتزام الدولي الذي قدمه صندوق النقد الدولي عبر إقراض العراق بمبلغ ٥,٣٤ مليار دولار أمريكي، الذي تمت الموافقة عليه في ٧ حزيران عام ٢٠١٦، وتمت الموافقة على هذا الاتفاق بهدف دعم الاقتصاد العراقي بما في ذلك وضع تدابير للحد من الفساد، وكذلك تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهذه الالتزامات الدولية تقتضي إحراز تقدم في مجال مكافحة الفساد لتعزيز سمعة العراق الدولية وتحفيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي.

وباختصار، ليس هناك شك في أن الحرب على الفساد ضرورية لتنمية العراق وازدهار العراقيين، وكما ذُكر آنفاً هناك أسباب كثيرة تتطلب جعل الحرب ضد الفساد من الأولويات، بما في ذلك الأزمة المالية، والحرب على الإرهاب، والغضب الشعبي، والالتزام الدولي؛ فالساحة السياسية العراقية تشهد العديد من المبادرات لإنهاء الفساد، لذا إن وضع إطار لمكافحة الفساد استناداً إلى تجارب البلدان الأخرى هو أمر حاسم لضمان فعالية هذه المبادرات.

إطار مكافحة الفساد:

ركزت الدراسات التجريبية على جهود مكافحة الفساد في بعض البلدان، وأبرزت مدى تدابير مكافحة الفساد وفعاليتها، ويتطلب نجاح جهود مكافحة الفساد إرادة سياسية قوية للقضاء عليه، ويتطلب كذلك جهوداً رامية إلى إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي تنفذ تدابير مكافحة الفساد، وبذل جهود موازية للحد من الحوافز والفرص التي تشجع على الفساد، وينبغي بناء هذا الإطار والحفاظ عليه لضمان نجاح جهود مكافحة هذه الآفة.

الإرادة السياسية:

هناك شبه إجماع بين المحللين والممارسين على أن الإرادة السياسية شرط أساس لنجاح أي جهود لمكافحة الفساد، ويتجلى ذلك في جهود مكافحة الفساد في سنغافورة، التي وصلت إلى تصنيف البلدان الأقل فساداً بين الدول الآسيوية، بعدما كان الفساد ''وسيلة للحياة''[١٨]، وقد

بدأت هذه العملية من خلال وجود إرادة سياسية ملتزمة نظرت إلى ذلك الأمر على أنه عقبة ضخمة أمام تحقيق هدفهم التنموي[١٩].

إن من الصعب قياس الإرادة السياسية؛ لأن جهود مكافحة الفساد يمكن استخدامها كخطاب لتعزيز شرعية الحكومة أو استهداف المعارضين السياسيين، بدلاً من أن تكون إرادة حقيقية للحد من الفساد. وإن أهم مؤشر هو مدى الإرادة السياسية، سواء كانت التعبير عن ارادة فرد أم عدة نخب أم تحالفاً سياسياً قوياً، وقد سلطت التجربة الجورجية في إطار مكافحة الفساد الضوء على أهمية وجود ائتلاف قوي لضمان النجاح في تنفيذ الإصلاحات، إذ قاد ''فريق صغير ولكن قوي في السلطة التنفيذية، متحد برؤية مشتركة وبدعم من برلمان وقضاء متوافقين، عمليةَ الإصلاح''[٢٠].

والمؤشر الثاني المهم هو نوعية جهودهم، وبعبارة أخرى، الأدوات التي تعبّئها الإرادة السياسية الملتزمة للتصدي للفساد، ويمكن ملاحظة هذه الأدوات ودراستها لتقييم الإرادة السياسية، كما يتجلى ذلك في سنغافورة، مثل الاستهداف المحايد للفاسدين، وتمكين وكالات مكافحة الفساد من القيام بعملها وسن التشريعات اللازمة لذلك، واستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة، وتعبئة وسائل الإعلام لإبراز شدة العقوبات المنفذة بحق الفاسدين.

إن جميع هذه التدابير واضحة في حالة سنغافورة ولعدة أسباب: **أولاً**: لم تقتصر الإرادة السياسية على استهداف ''الأسماك الصغيرة''، بل امتدت أيضاً إلى ''الأسماك الكبيرة'' لضمان أن ''أي شخص يدان بالفساد سيتعرض للعقوبة''[٢١]. **ثانياً**: تم سن قوانين لتمكن مكتب التحقيقات حول ممارسات الفساد (CPIBB) –مؤسسة مستقلة يقع مقرها في مكتب رئيس الوزراء ويديرها رئيس الوزراء– من ''اعتقال الأشخاص وتفتيشهم والتحقيق في حسابات الأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص بغض النظر عن العناوين التي يحملونها''[٢٢]؛ ولذلك، فإن مكتب التحقيقات حول ممارسات الفساد يمتلك القدرة على التحقيق مع ''جميع الأشخاص المشتبه بهم بما في ذلك رئيس الوزراء''[٢٣]، ومع ذلك، من الصعب للغاية استهداف النخب القوية الفاسدة حتى وإن كان هناك نية للقيام بذلك؛ لذا فإن من الضروري الحصول على دعم شعبي قوي يوفر للحكومة التكليف والقدرة على استهداف الفاسدين لأن خطر مهاجمتهم قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية هائلة[٢٤]. **ثالثاً**: تبني التطورات التقنية لتحسين فعالية الإدارة، مثل إنشاء

''نظام هيئة الإيرادات الداخلية المتكامل (IRIS) -برنامج كمبيوتر تفصيلي يسمح بالتعامل مع الضرائب كافة بخطوة واحدة-[٢٥]. **رابعاً:** تغيير إدراك الناس للفساد من خلال تحويلة من ''منخفض المخاطر، وذي مكافأة عالية ''إلى ''عالي المخاطر، وذي مكافأة منخفضة'' من خلال حث وسائل الإعلام على نقل هذه الرسالة[٢٦].

وفي بعض الحالات، قد تكون الإرادة السياسية ضعيفة أو حتى غائبة عند ذلك ينبغي أن يحاكيها الضغط الشعبي والدولي، إذ إن تمرير حزم الإصلاح يتطلب ''دوراً قوياً للمجتمع المدني والمواطنين في بدء العملية وفي تعزيز الإرادة السياسية عند ضعفها''[٢٧]، وهذا واضح في تجربة مكافحة الفساد في المكسيك، حيث قام المجتمع المدني من خلال ''الدعوة إلى التحرك مع وجود ضغط سياسي شعبي'' بالتأكد من إمرار الإصلاحات وتنفيذها[٢٨]. وتؤدي الجهات الفاعلة الدولية قد من خلال الضغط المباشر دوراً في تمرير الإصلاحات، كما حدث في حالة أوكرانيا، إذ تطلب اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا ''عدداً من الإصلاحات قبل أن يدخل حيز التنفيذ، بما في ذلك العديد من الإصلاحات لمكافحة الفساد''[٢٩].

أما في العراق أطلق رئيس الوزراء حيدر العبادي عدة مبادرات لمكافحة الفساد كحزمة الإصلاح سعت إلى إنهاء نظام المحاصصة الطائفية.[٣٠] إن جدول الأعمال الطموح هذا واجه تحدياً رئيساً ألا وهو الافتقار إلى ائتلاف سياسي قوي وداعم لتنفيذ هذه الإصلاحات، وكان هذا واضحاً في تصويت البرلمان يوم ٢ تشرين الثاني من العام الفائت، الذي ''أعلن فيه أنه لا يمكن إجراء إصلاحات إلا مع الاتفاق مع الأطراف السياسية الأخرى في البرلمان''[٣١]؛ وبالتالي فإن من الضروري حشد الضغط الشعبي والدولي، وإنشاء شبكة من المؤيدين لمبادرات الإصلاح.

تدعيم المؤسسات:

إن وجود وكالة فعالة لمكافحة الفساد أمر حاسم لنجاح أي جهود للقضاء على الفساد، وينبغي أن يكون لهذه الوكالة ولاية واضحة ومدعومة من قبل قوانين شاملة لمكافحة الفساد، وينبغي أن يترأس الوكالة ''زعيم سياسي غير قابل للفساد''[٣٢]، ويتحتم دمج المؤسسات الحكومية والإدارات لتقوية جهود مكافحة الفساد، ويمتلك العراق العديد من مؤسسات مكافحته، غير أن أداءها غير مرضٍ لأنها تفتقر إلى الموارد والقدرة على تنفيذ القواعد والإجراءات بقوة ومعالجة المشكلات المعقدة.

وقد سلط تقرير الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد الضوء على عدة متطلبات؛ لضمان فعالية وكالات مكافحة الفساد، مثل ضمانات الاستقلال، وغياب التدخل السياسي، والاختيار القائم على الجدارة والترقية للموظفين، والتعاون مع المؤسسات الأخرى، والوصول السريع إلى قواعد البيانات والاستخبارات، وتوفير الموارد والمهارات اللازمة، وبناء قدرات لإنفاذ القانون والملاحقة القضائية والقضاء[٣٣].

لقد استوفت جورجيا هذه المتطلبات أولاً كأساس لجهودها الرامية إلى الحد من الفساد، إذ أنشأ الرئيس شيفرنادزه مجلساً تنسيقياً يضم ١٢ عضواً يرأسه الرئيس ومكتب لمكافحة الفساد، وعلى الرغم من فترة أولية غير فعالة، إلا أن هذه الإصلاحات عملت على أنها ''الأساس الذي ظلت العديد من الإصلاحات تبنى عليه''[٣٤]، واستند تعزيز المؤسسات إلى النهج القطاعي، الذي يتمحور حول ''التركيز على تحصيل الضرائب وملاحقة المسؤولين المجرمين والفاسدين''[٣٥] وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى، غير أن تمكين المؤسسات يختلف من بلد إلى آخر استناداً إلى خصائص كل بلد؛ لذلك يجب على الحكومة العراقية معالجة الأسباب الجذرية وراء عدم فعالية وكالات مكافحة الفساد وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

الحد من الحوافز والفرص اللتين تشجعان على الفساد:

قد يكون الحد من الفرص والحوفز المشجعة على الفساد أحد أكثر التحديات صعوبة؛ إذ يتطلب نهجاً قطاعياً يقوم على استعراض منتظم لكل الإجراءات القطاعية لكشف فرص الفساد والقضاء عليها؛ لذا من الضروري تحديد هذه الفرص قبل معالجتها، وبعبارة أخرى: فإن فهم أسباب الفساد وعملياته هو شرط أساس لخلق سبل فعالة للقضاء عليه، فعلى سبيل المثال، فان حكومة سنغافورة حددت المرتبات المنخفضة والفرص الوافرة والعقوبات الضعيفة كونها المحرك الرئيس للفساد وعالجتها تباعاً. ويوصي تقرير الاتحاد الأوروبي أيضاً بتحديد القطاعات الأكثر ضعفاً للفساد لإيجاد حلول فعالة وموجهة، ومن الضروري أيضاً معالجة مشكلة ''التنظيم المفرط'' المقترن بمستوى عالٍ من ''السلطة الحرة''؛ لأنه يولد الكثير من الفرص للفساد، كما يتجلّى ذلك في حالة سنغافورة[٣٦].

ويتطلب الحد من الحوافز بذل جهود موازية تعزز ظروف العمل وتغير إدراك الفساد. اذ ان من الضروري زيادة حجم العقوبات وتوسيع نطاقها نحو الممارسات الفاسدة من أجل تغيير الإدراك المحلي للفساد[٣٧]. ويجب أن تدفع لموظفي الحكومة رواتب كافية تضمن لهم مستوى جيداً من

المعيشة، وإلا فإن الموظفين قد يرون في الفساد فرصة لتحقيق الأموال، أو قد يتخلون عن وظائفهم للانضمام إلى القطاع الخاص.

يوصي تقرير الإتحاد الأوروبي حول جهود مكافحة الفساد ''بالمناطق الخطرة'' التي هي ''عرضة بنحوٍ خاص للفساد وتتطلب حلولاً موجهة''[٣٨]، وخلص التقرير إلى أن ''السلطة الحرة التي لا يقابلها مستوى مماثل من المساءلة والرقابة الآلية هي مؤشر رئيس للكشف عن مخاطر الفساد[٣٩]''؛ لذلك يجب على الحكومة العراقية اعتماد وتنفيذ البرامج التي تحد من الفرص والحوافز التي تشجع على الفساد في كل قطاع في الدولة، ويمكن القيام بذلك بالتقليل من الإجراءات البيروقراطية للحد من سلطة موظفي الخدمة المدنية وزيادة الرقابة عليهم.

الاستنتاج والتوصيات:

يعتمد نجاح أي جهد للقضاء على الفساد على فعاليته في الحد من الحوافز والفرص المشجعة لبروزه، ومع ذلك لا يمكن تصور هذا من دون وجود إرادة سياسية قوية، ووكالة فعالة لمكافحة الفساد، إن هذه الركائز الثلاث ليست مستقلة عن بعضها، ولكنها متشابكة كما هو واضح في الدول التي أبرزتها هذه الورقة، وقد ثبت أن الفساد مشكلة عميقة الجذور ومتعددة الأوجه تتطلب استراتيجيات شاملة لحلها، ويحتاج العراق إلى الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي لها تأريخ أطول في الحرب على الفساد، وبدلاً من محاولة تكرار تجارب البلدان الأخرى، من الضروري فهم الأطر الذي تبعتها هذه البلدان في التصدي للفساد، وأظهرت هذه الورقة أهمية تحفيز الإرادة السياسية، وتفعيل وتمكين وكالات مكافحة الفساد، والحد من الحوافز والفرص، وتوصي الورقة بما يأتي لضمان نجاح هذا الإطار في العراق:

١. إعطاء الأولوية للحرب ضد الفساد؛ نظراً لدور الفساد الضار في أمن العراقيين وازدهارهم.
٢. إقامة تحالف سياسي قوي يدعم الحرب ضد الفساد، والحفاظ على هذا التحالف من خلال الضغط الشعبي والدولي.
٣. إنشاء مجلس تنسيقي لجهود مكافحة الفساد برئاسة رئيس الوزراء؛ لأن لديه تفويضاً شعبياً عبر الانتخابات، وأنه هو المسؤول عن تخطيط سياسات الدولة العراقية وتنفيذها.

– يجب أن يلبي هذا المجلس متطلبات الاتحاد الأوروبيفي إنشاء وكالة فعالة لمكافحة الفساد.

– ينبغي تكليف هذا المجلس بالمهام الآتية:

- دعم أجهزة مكافحة للفسادعبر طرح مشاريع القوانين من خلال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب العراقي.
- وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد والبرامج التفصيلية لتنفيذها.
- التركيز على ''المناطق الخطرة'' لتطوير برامج تنفيذية للحد من حوافز الفساد وفرصه من خلال:

١. تشديد العقوبات على الممارسات الفاسدةإلى جانب التنفيذ المحايد، وكذلك جعل هذه العقوبات علنية.

٢. استخدام التقدم التكنولوجي للحد منالإجراءات البيروقراطية.

إن تبني هذا الإطار النظري هو خطوة أولى لضمان نجاح جهود مكافحة الفساد، فالمجلس المشترك لمكافحة الفساد الذي يترأسه الأمين العام لمجلس الوزراء يمكن أن يضطلع بمهمة تطبيق هذا الإطار، حيث ينبغي إجراء مزيدٍ من البحوث لاستكشاف ظواهر الفساد المتعلقة بكل قطاع ووضع سبل فعالة وحلول عملية لمكافحته استناداً إلى الإطار المقترح.

المصادر

[١] Mieczyslaw P. Boduszynski, "Iraq's Year of Rage," Journal of Democracy ٢٧ (٤), ١١٠ – ١٢٤. تتحدث الدراسة عن الحركة الاحتجاجية حول الممارسات الفاسدة في ما بعد عام ٢٠٠٣، ولاسيما ضد المحاصصة، ومع ذلك، فإن الكاتب لا يكلف نفسه عناء التحقيق في العلاقة بين النظام البعثي والفساد في العراق.

[2] Colralie Pring, "Iraq: Overview of Corruption and Anti-corruption," Transparency International, Mar 20, 2015.

[3] Central Intelligence Agency, "Iraq's Tikritis: Power Base of Saddam Husayan" Central Intelligence Agency, December 28, 2011.

[4] Andrew Cockburn and Patrick Cockburn, Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein, 72.

[5] Sarah Chayes, "The Structure of Corruption: A Systemic Analysis Using Eurasian Cases," Carnigie Endowment for International Peace, June 2016, 1.

[6] Faleh Abd Al-Jabbar, "Why the uprisings failed," Middle East Report 176 (1992): 2-14.

[7] Colralie Pring, "Iraq: Overview of Corruption and Anti-corruption," 3.

[8] Andrew Hosken, Empire of fear: Inside the Islamic state. Oneworld Publications, 2015.

[9] Aref Mohammed, "Iraq's Oil Exports in June Near May Level, Oil Minister Says" Reuters, June 22, 2017, http://www.reuters.com/article/us-iraq-oil-energy-idUSKBN19D2BD

[10] Sarah Chayes, "Corruption and Terrorism: The Causal Link" 3.

[١١] المصدر نفسه.

[12] Coralie Ping, "Iraq: Overview of Corruption and Anti-Corruption", 5.

[١٣] المصدر نفسه.

[14] National Democratic Institute, "Improved Security Provides Opening for Cooperation," June 7, 2017, https://www.ndi.org/

[15] Coralie Ping, "Iraq: Overview of Corruption and Anti-Corruption," 3.

[١٦] المصدر نفسه.

[17] Mieczysław P. Boduszyński, "Iraq's Year of Rage," Journal of Democracy 27, no 4(2016), 1.

[18] Jon S.T. Quah, "Combating Corruption in Singapore: What Can Be learned?" Journal of Contingencies and Crisis Management 9, no. 1 (2001), 29.

[١٩] المصدر نفسه، ص: ٣٤.

[20]. The World Bank, "Fighting Corruption in Public Services: Chronicling Georgia's Reforms," The World Bank, 7.

[21] Quah, "Combating Corruption in Singapore", 34.

[22] Sam Choon-Yan, "Singaproe's Experiences in Curbing Corruption and the Growth of the Underground Economy," 56

[٢٣] المصدر نفسه، ص ٥٧.

[24] Qiang Fang, "XI Jinping's Anticorruption Campaign From A Historical Perspective," Modern China Studies 24, no. 2 (2017), 134.

[25] Sam Choon-Yan, "Singapore's Experiences in Curbing Corruption," 57.

[٢٦] المصدر نفسه، ص ٥٨.

[27] Jackson Oldfield, "Overview of National Approaches to Anti-Corruption Packages," Transparency International, 1.

[٢٨] المصدر نفسه، ص ٣.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ٥.

[30] Loveday Morris and Mustafa Salim, "Iraqi Leader Wins Backing for Reforms but Walks a Dangerous Line," The Washington Post, August 11, 2015, 1.

[31] Kirk H. Sowell, "Abadi's Failed Reforms," Carnegie Endowment for International Peace, November 17, 2015.

[32] Quah, "Combating Corruption in Singapore," 34.

[33] European Commission, "EU Anti-Corruption Report," March 2, 2014. http://bit.ly/2hiXu9Y.

[34] The World Bank, "Fighting Corruption in Public Services," 4.

[٣٥] نفس المصدر، ٦.

36 Quah, "Combating Corruption in Singapore," 31.

[٣٧] المصدر نفسه.

[38] European Commission, "EU Anti-Corruption Report," ١٧.

[٣٩] المصدر نفسه.

العراق يقلل من عجز الموازنة ببيع مليار دولار من السندات الحكومية

علي المولوي*

٢٠١٧-٨-٩

حقق العراق هدفاً مهماً الأسبوع الماضي حينما أنهى أول عملية بيع مستقلة للسندات الحكومية بقيمة مليار دولار أمريكي بعد أن أكمل مسؤولون ومستشارون حكوميون حملة ترويجية استمرت أسبوعاً، شملت التوقف في لندن، وبوسطن، ونيويورك. وكان بنوك سيتي، ودويتشه بانك، وجي بي مورغان، والمصرف العراقي التجاري من كبار مديري هذا الطرح، الذي قد حُدِّدَ في البداية بنسبة ٧٪، ولكن الفائدة التي تم تعيينها للمستثمرين -التي ستُسدد عام ٢٠٢٣- خُفّضت إلى ٦,٧٥٪.

يُعَدُّ هذا الأمر ثالث إصدار دولي للديون في العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣، إذ في كانون الثاني من هذا العام أصدر العراق سندات بقيمة مليار دولار أمريكي بنسبة ٢,١٤٩٪ مضمونة تماماً من قبل الحكومة الأمريكية، وقبل ذلك، كان العرض الوحيد المستقل للعراق قد جرى في عام ٢٠٠٦ لسندات بقيمة ٢,٨ مليار دولار أمريكي التي ستُسدد عام ٢٠٢٨، وهي حالياً ٦,٦٦٪. ويعكس الطلب المرتفع على عرض الأسبوع الماضي -الذي تم الاكتتاب فيه بمقدار ٧ أضعاف- الاهتمامَ المتزايد بعروض الديون من الأسواق الناشئة بما في ذلك أوكرانيا التي أصدرت سندات مماثلة مع عوائد بنسبة ٧,١٪.

وربما قد شُجِّع المستثمرون على الاستثمار بفعل جهود التغلب على العجز المالي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، والتقدم العسكري الأخير ضد داعش في العراق بما في ذلك تحرير الموصل في أوائل شهر تموز الماضي، وتشير الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن العنف في العراق انخفض خلال الشهر الماضي إلى أدنى مستوى له هذا العام، وعلى وفق البيانات التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة في العراق فقد انخفضت الخسائر المدنية إلى أدنى معدل لها منذ شهر تشرين الثاني

*رئيس قسم الأبحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

عام ٢٠٠٩، وعلى الصعيد الاقتصادي، قرر صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي قراراً يكونُ العراق بموجبه مؤهلاً للحصول على قروض إضافية بقيمة ٨٢٥ مليون دولار بعد انتهاء التقييم الثاني للعقد المبرم مع الصندوق الذي يمتد لثلاث سنوات؛ كجزء من حزمة إنقاذ بقيمة ٥,٤ مليار دولار تم توقيعها في شهر تموز عام ٢٠١٦، ويُلزِمُ الاتفاقُ العراقَ العملَ على استعادة التوازن المالي وتحسين الإدارة المالية العامة، وحتى الآن، أنفق صندوق النقد الدولي ما يزيد قليلاً على ٢,١ مليار دولار أمريكي.

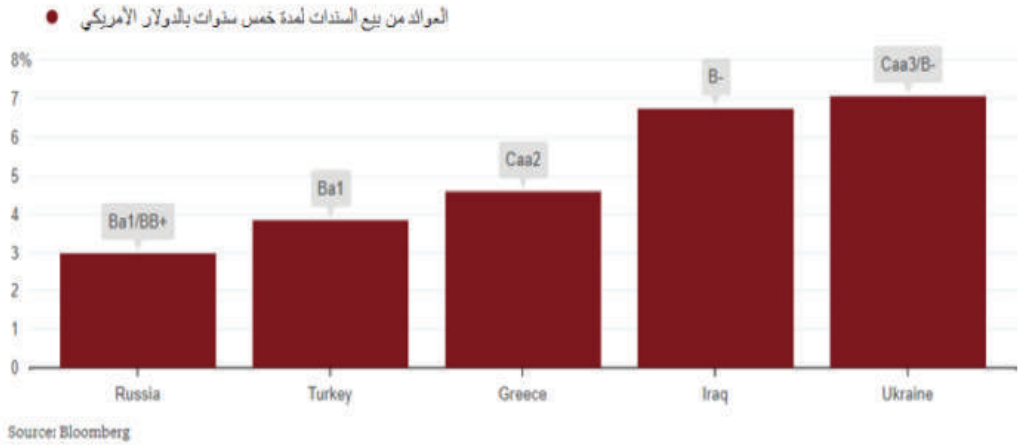

في شهر آذار من هذا العام، قامت شركة التقييم فيتش راتينغس بتغيير تصنيفها للعراق من سلبي إلى مستقر، مع الحفاظ على النتيجة الرئيسة (B–) -إحدى تقييمات الشركة-؛ ويعكس هذا التقييم الوضع المالي المتحسن للعراق، إذ تواصل الحكومة تضييق العجز في الموازنة الذي انخفض من ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، ويبدو أن العراق سيصل إلى مبتغاه من مستوى الإنتاج نفطي البالغ ٥ ملايين برميل يومياً في نهاية هذا العام، مع استمرار ارتفاع عائدات الصادرات النفطية. وتظهر أرقام شهر تموز أن الحكومة الاتحادية صدرت ٣,٢٣ مليون برميل يومياً، وجمعت ما يقرب من ٤,٤ مليار دولار من مبيعاته، ومع توقع تحقيق مزيد من التخفيضات في الإنفاق، وزيادة فرص الحصول على التمويل الدولي؛ فمن المرجح أن ينخفض العجز إلى ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، وعلى

وفق نشرة السندات التي وزعت على المستثمرين الأسبوع الماضي، بلغ العجز الحالي في ميزانية عام ٢٠١٧ (٢١,٤٤) مليار دولار أمريكي، وتهدف الميزانية التكميلية للعراق لعام ٢٠١٧ إلى جمع نحو ١٩,٧ مليار دولار أمريكي من خلال الاقتراض المحلي والدولي.

أما على الصعيد الحكومي فهناك الكثير من العمل ينبغي على الحكومة العراقية القيام به، ففي بيان صدر الأسبوع الماضي أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الحكومة العراقية ستحتاج إلى تكثيف جهودها الإصلاحية بما في ذلك: ''تسهيل عمليات منع غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز تشريعات مكافحة الفساد''، وفضلاً عن ذلك يجب أن تكون إعادة بناء هيكلة البنوك المملوكة للدولة أيضاً أولوية رئيسة للحكومة.

والجدير بالذكر أن الاستقرار المالي العام لا يقتصر على قدرة العراق على خفض الإنفاق المهدور، بل أيضاً يعتمد على زيادة الإيرادات غير النفطية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط بنحوٍ متواضع، وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن الحكومة جلبت خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام نحو ٢,٨ مليار دولار من الإيرادات غير النفطية التي تمثل ١٣٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، وطالما يستمر الوضع الأمني في التحسن، فإن العراق يمتلك فرصة جيدة لجذب التجار والمستثمرين اللذينِ تشتد الحاجة إليهما؛ لتلبية احتياجات عمليات إعادة الإعمار خلال العامين المقبلين.

المصادر:

1. Reuters: Iraq in market to raise $1 billion, first standalone bond in over decade https://goo.gl/B7Qe7h
2. Wall Street Journal: Iraq Set to Raise $1 Billion in Bond Sale https://goo.gl/XS2Sk3
3. Bloomberg: Iraq Sells Bonds. Greed Beats Fear https://goo.gl/aqQ7gh
4. Financial Times: Investors rush to buy Iraq's first independent bond https://goo.gl/4D2kfX
5. International Monetary Fund: IMF Executive Board Completes Second Review of Iraq's Stand-By Arrangement and the 2017 Article IV Consultation https://goo.gl/8szmMX
6. Bloomberg: Iraq Tightens Pricing on $1 Billion International Bond Sale https://goo.gl/yb54LF
7. Ministry of Finance http://www.mof.gov.iq

العلاقات الإيرانية-التركية

حيدر الخفاجي*

٢٠١٧-٩-٧

مقدمة

مرّت العلاقات الإيرانية التركية على مدى العقود الماضية بفترات من المد والجزر، إلا أن مجيء حزب العدالة والتنمية، وتطويره أسس السياسة الخارجية الإيرانية ومرتكزاتها التي تقوم على فكرة التعاون والشراكة أكثر من الصدام والصراع انعكس ذلك إيجاباً على العلاقة بين البلدين فهي تشهد تطوراً مستمراً، ففضلاً عن المصالح والأهداف الاستراتيجية المتمثلة في التنسيق الأمني والعسكري اللازم لتحقيق هذا الهدف، فإن المواقف التي أبدتها أنقره إزاء الملف النووي الإيراني واعترافها بحق طهران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ساعد على تطوير علاقات البلدين.

وتكتسب العلاقات الإيرانية التركية أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار في منطقة الشرق الأوسط ، وتحيط جغرافيا إيران وتركيا بالجغرافيا العربية من الشرق والشمال، فتتداخلان معها روابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى، ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هو أن إيران وتركيا دولتان قويتان متجاورتان لكل منها مشروع إقليمي طموح ذي نفوذ يفرض مكانة كبيرة في الإقليم ويسعى لدور عالمي أحياناً؛ وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث تنافس كبير بينها في كثير من الملفات والقضايا، وقد أدّى هذا التنافس إلى الدخول في منعطف الصراع المحموم من أجل الحصول على الدور الإقليمي في المنطقة.

ولكلِّ هذه الأسباب تتجاوز العلاقات الإيرانية التركية في أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، فهي تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط، واعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربية، إلا أن هذا الاعتبار لا يجدُ ترجمته على أرض الواقع، إلّا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية وتحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا، ولكن

*باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

في حالات الغياب العربي عن الحضور والفعل، يكون طبيعياً أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من إيران وتركيا لملء الفراغات، وهذا التمدد بدوره يضع الدول العربية في محط الاهتمام الإيراني والتركي.

يتناول هذا المقال البحث عن التقاء المصالح المتعددة بين البلدين، ونقاط التشابك، ودوافع العلاقات بينهما، والمحددات الحاكمة لها.

التقاء المصالح المتعددة بين البلدين

تلتقي المصالح الإيرانية والتركية في العديد من الأمور كجغرافية الحدود المشتركة، والاقتصاد والطاقة، وملف الأكراد، وتطلعات البلدين الخارجية في المنطقة.

جغرافيا البلدين

تجمع الجغرافيا بين إيران وتركيا في حدود مشتركة تبلغ ٤٩٩ كيلومتراً، وتتشارك الدولتان خطر احتمالية تمكن الأكراد من الانفصال وإقامة (كردستان الكبرى) على المنطقة الحدودية بينهما من الغرب إيران وشرق تركيا، وبقية الأجزاء الكردية في العراق وسوريا، وهو ما يفرض على البلدين استمرارية التنسيق والتعاون بينهما، في إطار منع الأكراد من استغلال أي فرصة لإقامة دولتهم.

العلاقة الاقتصادية بين البلدين

إن الملف الأساس بين إيران وتركيا هو الملف الاقتصادي واليد العليا في هذا الملف لإيران؛ لأن تركيا على الرغم من قوتها الاقتصادية التي حققتها طيلة السنوات الماضية، ألا أنها دولة مفتقرة لطاقة فهي تعتمد على النفط والغاز تحديداً من روسيا وإيران؛ لذلك إن السقوف السياسية التركية كثيراً ما قد تكون خاضعة بالملف الاقتصادي للبلد.

وتدرك أنقرة أنها في حال قطع روابطها مع طهران يعني ذلك توقف شريان الطاقة عنها وتعطل الميزان التجاري بين البلدين الذي يصل إلى مليارات الدولارات، إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين ايران وتركيا ٨ مليارات و٤٠٠ مليون و٤٠٠ ألف دولار خلال الشهور العشرة الأولى من العام الماضي ٢٠١٦؛ مما سجل انخفاضاً بلغ ٢١٥ مليوناً و٨ آلاف دولار خلال المدة المشابهة من العام الماضي، وعلى وفق المعهد الإحصائي التركي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٩,٧ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٥. وفي الوقت الذي زاد فيه ميزان التبادل التجاري بين البلدين في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٦، فإن الميزان التجاري كان لصالح تركيا أيضاً، إذ ارتفعت قيمة

الصادرات التركية إلى إيران خلال شهر كانون الأول لعام ٢٠١٦ (٢،٥٧٪) مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي وبلغت ٥٠٠ مليون و٨٣٠ ألف دولار، بينما بلغت في ذات الشهر من العام الماضي ٣١٨ مليوناً و٥١١ ألف دولار. وفي المقابل، فإن استيرادات تركيا من ايران انخفضت ذات الشهر (٣،١٤٪)، وفي الوقت الذي كانت فيه ٤٢٨ مليوناً و١٢٢ ألف دولار في عام ٢٠١٥، فإنها وصلت في الشهر عينه من عام ٢٠١٦ إلى ٣٦٦ مليوناً و٨١٠ آلاف دولار[١].

حينما تحسب أنقرة الخلافات مع طهران تضع العلاقات التجارية نصب الأعين بدليل زيارة أردوغان لطهران الأخيرة التي سبقها تهجم تركي على إيران تمثل هذا التهجم بوصف سياسية إيران بالمذهبية والطائفية في المنطقة، ودعا أردوغان إيران إلى الانسحاب من مناطق الصراع في العراق وسوريا، لكن وبعد مدة قصيرة ومن خلال اتصال هاتفي لرئيس التركي بالرئيس الإيراني، شدد الطرفان على فتح صحفة جديدة في مسار العلاقات الثنائية والشراكة الاقتصادية، وأعرب الرئيس الإيراني عن شكره لاتصال نظيره التركي، وقال: ''تم اتخاذ خطوات طيبة في الأعوام الأربع الماضية من أجل تطوير العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا ولكن يجب ايصال حجم التبادل التجاري إلى ٣٠ مليار دولار[٢].''

الطاقة

تستورد تركيا سنوياً عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران، أي: ما يعادل خمس احتياجاتها السنوية، وكان رئيس شركة الغاز الوطنية الإيرانية ''عبد الرضا إبراهيميان'' قد صرح مسبقاً بأن صادرات إيران الغازية إلى تركيا تشهد تطوراً كبيراً وبنحوٍ غير مسبوق وذلك منذ بدايات العام الحالي، مضيفاً أن حجم الصادرات ارتفعت بمعدل ١١٪ بالمقارنة مع النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وأوضح إبراهيميان أن ما يقارب ٨٠٠ مليون متر مكعب من الغاز تم تصديره الى تركيا هذا العام معتقدا ان هذا الحجم مرشح للنمو والزيادة في ظل احتياجات تركيا للغاز الإيراني[٣].

نقاط التشابك التركي الإيراني

ما تزال تركيا إلى الآن تتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران، ولكن منذ مدة –تحديداً بعد التغييرات التي حدثت في السياسات السعودية– بدأت توافقات بين أنقرة والرياض، حيث أصبحت تركيا تقيم تعاوناً مع العناصر المحلية في مواجهة إيران من خلال التواصل مع قادة الفصائل والعشائر في العراق وسوريا، وهذا يعني أن تركيا تشاغر إيران بطرق غير مباشرة من خلال

الدبلوماسية السياسية ودعم بعض اللاعبين المحليين تحديداً في البلدين سوريا والعراق وهذا الصراع مرشح لزيادة أكثر بين البلدين. لقد خلقت مجموعة من الأحداث والأدوار السلبية انطباعاً سيّئاً في أذهان الحكومة الإيرانية، ويظن أن هذا الانطباع أيضاً كان حاضراً لدى الزيارة الأخيرة لرئيس الأركان العامة في القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري إلى تركيا، حين الوصول إلى تفاهمات مع تركيا بشأن سوريا والعراق، ومسألة انفصال كردستان العراق.

إن ما يدور حول تحالف استراتيجي بين أنقرة وطهران لا يبدو منطقياً، فهو مرتبط بجملة عوامل ومحددات لا تقتصر على المحدد السوري فحسب، فما يحدث خلال اللقاءات الإيرانية–التركية لا يتجاوز التوافق أو تحالف الضرورة في سوريا والعراق، إذ إن هناك جملة من مصالح تتقاطع في حالات، وتتباين في أخرى، وربما المصلحة المؤقتة المشتركة بين الطرفين تتمثل في الوقوف جنباً إلى جنب في السياسات الخارجية، التي تمثل ضمان مستقبل هذه المصالح. وهناك عدة مصالح متشابكة ومتداخلة في قضايا المنطقة على المدى القريب، وعلى المدى المتوسط كذلك، وعلى رأسها القضية الكردية، والوقوف بوجه العدو أو الخصم المشترك، مثل المملكة العربية السعودية، دون الرغبة في الوصول إلى المواجهة معها.

دوافع العلاقات الإيرانية التركية

تتسم العلاقات الإيرانية التركية بالتباين والتنافس، ورصد طبيعة الموقف الأخيرة ودوافعها، وتحليلها، مع استحضار المحددات الحاكمة للعلاقات بين البلدين، مع بقاء التباين تجاه قضايا البلدين في المنطقة.

الدوافع الإيرانية

استطاعت إيران خلال السنوات الماضية أن تكون لاعباً استراتيجياً في المنطقة على حساب جارتها التركية وجيرانها العرب، بشأن كل من العراق وسوريا، إذ حظيت إيران بشراكة مع روسيا في حربها في سوريا، وبعلاقة جيدة نسبياً مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، حيث حصلت بعد ذلك محاولة لإعادة التوازن في علاقات البلدين الخارجية بعد التفاهم الروسي التركي، وتغيُّر الموقف الأمريكي من إيران وتركيا لحساب الأخيرة.

ترى إيران أن أي مرونة تجاه الدولة الجارة تركيا ستقلل من إنجازاتها التي حققتها خلال الفترة

الماضية في العراق وسوريا، وينعكس سلباً تجاه حلفائها في هذه المناطق.

إذ أوضح المشهد السياسي والميداني أن اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية باتوا في أوج غضبهم وانزعاجهم وكأن خسارتهم استراتيجية صارت محققة الوقوع إثر التقدم الأخير للجيش السوري وحلفائه؛ فهناك ترقب للأحداث الأخيرة ومستجداتها تتساءل عن انعكاسات الوضع الميداني ورياح التغيير في موقف أنقرة تجاه سورية فلعلَّ تغيراً ما بدأ يرسم ملامح السياسة التركية حيال الأزمة في سوريا، في ضوء تغيُّر التحالفات، ولاسيما بعد إعلان مسعود البرازاني والأحزاب الكردية عن إجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق في ٢٥ أيلول الحالي، والانتخابات التشريعية والرئاسية في الأول من تشرين الثاني المقبل.

الدوافع التركية

على الرغم من أن تركيا قوة اقتصادية وسياسية في الإقليم، لكنها ما تزال تفتقد للأذرع العسكرية المتقدمة والمتطورة التي تمتلكها إيران، حيث تمتلك طهران الحلفاء في الإقليم ولاسيما في العراق وفي سوريا وفي لبنان وفي اليمن؛ وبالتالي فإن تركيا ما زالت معتمدة حتى اليوم على القوة الناعمة، وعلى العلاقات التجارية، وعلى التواصل الثقافي، وعلى المساعدات والإغاثات والعمق التأريخي؛ لذا فإن أنقرة مفتقرة لقوة التأثير حتى على المستوى المواجهة غير المباشرة ليست قوية وموثرة في المنطقة.

الوضع التركي مكشوف أمام التدخلات الخارجية، حيث تعاني تركيا من أزمات ومشكلات داخلية منها المشكلة الكردية التي تعاني منها أكثر من ٤٠ عاماً، كذلك حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بدولة أو بحكم ذاتي في مناطق شرق تركيا، وأن حزب العمال الكردستاني حزب مخترق لأكثر من دولة إقليمية ودولية؛ وبالتالي يكون هذا عاملاً من العوامل التي من الممكن أن تشغله إيران إذا أرادت، وفضلاً عن ذلك يوجد في تركيا نسبة كبيرة من العلويون الذين لا يصوتون لحزب العدالة والتنمية بل يصوتون للمعارضة، وعلى علاقات جيدة مع إيران وسورية؛ وبالتالي تخشى تركيا إيران أن تقوم بتفعيل هذه الملفات الداخلية في أي مواجهة مقبلة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات يرى المتابعون للعلاقات التركية الايرانية، أن تركيا أيقنت تماماً أنه لم يكن بالإمكان تعزيز مكانتها في المنطقة بالقوة العسكرية، وأن الموازين على الأرض اختلفت بعد إحراز تقدم ميداني وسياسي للحلف الداعم لسوريا على حساب المعارضة وحلفائها؛ لذلك كان

لا بد لأنقرة أن تغيّر من خطابها، وتُعيد صياغة حساباتها وأولوياتها الجيوسياسية على وفق المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في المنطقة.

والجدير بالذكر أن التصريحات النارية الأخيرة بين البلدين وتصاعدها لا يمكن فصلها عن السياق الزمني والظروف المصاحب له، فبعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، لُوحظ سياق مختلف في السياسة التركية التي عادت بعلاقاتها مع روسيا إلى المسار الصحيح، والانفراجة مع الجانب الإسرائيلي، وتخفيف الحدة الموقف بشأن مصير بشار الأسد وتنسيق أكبر مع روسيا وإيران بشأن سوريا؛ فكل هذه الأمور شجعت على تغيير موقف الإدارة الأميركية السابقة، ورسائل الرئيس الأميركي الحالي حول رؤيته للشأن السوري بوجود حرب على الإرهابيين دون تمييز بينهم وبين المعارضة السورية.

المحددات الحاكمة للعلاقات بين البلدين

ومن ناحية أخرى -إلى جانب هذا التشابك في بعض المصالح- هناك محددات حاكمة بين الطرفين تحكمها التوجهات والمصالح، وهناك توجهات تركية مختلفة تجاه النظام السوري، فما تريده تركيا هو إسقاط النظام والجيش السوري بأكمله، عكس موقف إيران. ما تقصده تركيا في سوريا ليس بالضرورة ما تريده إيران؛ والسبب يعود إلى المحددات السياسية الخارجية بين البلدين في المنطقة، منها سوريا والعراق، حيث تظهر جملة من أهداف وتوجهات متباعدة للدولتين لمصالحهما الاستراتيجية المستقبلية.

وفي سياق آخر، يشكل الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية محدداً مشتركاً لكلا الطرفين، إلا أن هناك أيضاً محدداتٍ متباينةً تحكم تلك السياسات، على سبيل المثال: العلاقات الوطيدة بين تركيا مع الكيان الصهيوني، لها تأثيرها على مجمل الأوضاع السياسية في سوريا، فكما هو معروف أن إيران ترى في الكيان الصهيوني عدواً لدوداً للمسلمين، بينما تراه تركيا صديقاً لا ترغب في إزعاجه بالمنطقة.

لقد أحذت العلاقات التركية الروسية بالتحسن بعد واقعة إسقاط الطائرة الروسية، وكان لذلك انعكاسات على الوضع السوري نتيجة تفاهمات بين الطرف الروسي والتركي، ترجمت بدخول القوات التركية إلى شمال الأراضي السورية من خلال عملية درع الفرات؛ مما يعني أن هذه العلاقات قد تكون لها ردود سلبية على المصالح الإيرانية في سوريا. والآن وفي ظل الحداث الأخيرة، إن اتخذت

المصالح الإيرانية التركية منحى تبايُناً، يُستبعد أن تتفاجأ به إيران في ظل الصورة التاريخية العالقة في أذهان الإيرانيين. وهناك سؤال يطرح نفسه بقوة هو: هل بإمكان تركيا أن تتجاهل إيران في سوريا إذا اشتدت حالة الافتراق بين تلك المصالح؟

أولاً: من المستبعد أن يكون ذلك وارداً في ميزان السياسة التركية، التي تحتل فيها إيران حيزاً مهماً.

ثانياً: عوامل القوة التي يمتلكها الجانبان في سوريا، تصعب عليهما تجاهل الآخر، فكما لتركيا الإشراف على مساحة طويلة مع الحدود السوريا (حوالي ٤٠٠ كم)، تسيطر طهران على أرض الواقع وتدير المعارك في الميدان السوري؛ لذلك أن نجاح أي خطة أو توافق على أرض الواقع يقتضي عدم تجاهل إيران ودورها، فالاستراتيجية الروسية نحو تركيا قد لا تكون في صالح إيران؛ مما يعني أن ذلك لن يكون لصالح الحل السياسي للأزمة السورية بعيداً عن الأطراف الرئيسة، أي: إيران. وفي هذا المضمار، من الصعب للأطراف المعنية في الصراع السوري تجاهل دور طهران، أولاً في إحلال عملية وقف إطلاق النار، وثانياً إرساء دعائم الاستقرار في سوريا. وفي حال عدم حدوث تجاهل من أعضاء ''المثلث الروسي الإيراني التركي'' فيما بينهم، قد ينجح هذا المثلث في الوصول إلى حل الأزمة السورية، ووقف نزيف الدم وضمان إعادة السلام.

الخلاصة

على الرغم من وجود بعض التباينات بين المصالح الإيرانية – التركية وسياساتهما في سوريا والعراق، إلى أنه من المبكر الحديث عن انعطاف تركيا لإيران في القضايا الساخنة في سورية والعراق، إذ إن توجه إدارة الرئيس ترامب تجاه العلاقة مع إيران يشكل عاملاً مهما في شكل السياسات والتحالفات في المنطقة، ولاسيما في سوريا والعراق، ففي حال غلبت على هذا التوجه لهجة العداء لإيران كما عليه اليوم، سوف يحول ذلك دون وقوع تباين واضح في مسار السياسات الإيرانية التركية في كل من سوريا والعراق.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه في ظل حالة الغموض القائمة في عموم المنطقة، وعدم معرفة توجهات الإدارة الأمريكية القادمة في التعامل مع القضايا الإقليمية فإن المؤشرات الدلالية التي تظهر في هذه الأجواء المضطربة تتغير بين ليلة وضحاها؛ وبالتالي فالتحليلات الاستشرافية المبنية على تلك المؤشرات قد لا تكون دقيقة في كثير من الأحيان.

المصادر

- الوفاق أون لاين: قيمة التبادل التجاري بين إيران وتركيا
14/08/17 http://www.al-vefagh.com/News/181525.
html?catid=8&title=181525

- قناة سكاي نيوز عربية: أنقرة وطهران يريدان ''نقلة نوعية'' في التعاون الاقتصادي-
https://www.skynewsarabia.com/web/article/

١. قيمة التبادل التجاري بين إيران وتركيا.

٢. أنقرة وطهران يريدان ''نقلة نوعية'' في التعاون الاقتصادي.

٣. صادرات الغاز الإيراني إلى تركيا.

تقييم للإصلاحات في قطاع الكهرباء في العراق

هاشم الركابي*

٢٠١٧-٩-٢٦

ما أن بدأت الحكومة العراقية بخصخصة القطاع الكهربائي حتى أصبح هذا الموضوع أمراً مثيراً للجدل بين الكتل السياسية، ولاسيما بعد أن تم رفضه من قبل خمس محافظات جنوبية هي: ذي قار، والمثنى، وواسط، والديوانية، والنجف[١]؛ وتعود أسباب الخصخصة إلى فشل مؤسسات الدولة «التي أثبتت أنها مبذرة وغير فعّالة، وتقدم خدمات ذات جودة منخفضة بتكلفة مرتفعة»[٢]. إن إصلاح قطاع الكهرباء هو أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المحلية، وجذب الاستثمار على حدٍ سواء، لكن عدم توفر البنى التحتية اللازمة يعدُّ عائقاً أمام الاستثمار، فضلاً عن أن العجز في توفير الكهرباء يكلف الاقتصاد العراقي من ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنوياً[٣].

تم تنفيذ عملية خصخصة القطاع الكهربائي في عدة بلدان تواجه صعوبات مماثلة كتلك التي يواجهها العراق، فعلى سبيل المثال عانى قطاع الكهرباء في بلدان أمريكا اللاتينية من التدخلات السياسية، والمرافق المملوكة للدولة المكتظة بالموظفين، وانخفاض مستويات الإنتاجية، والأسعار

١. سلام زيدان: ''هل سيتم خصخصة الكهرباء في العراق؟''، المونيتور،
http//:www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/electricity-iraq-private-najaf-general-electric.html.

2. Sunita Kikeri and John Nellis, "As Assessment of Privatization," The World Bank Research Observer 19, no.1 (2004), 1.

3. Cezley Sampson, "Development of a Reform Roadmap for the Electricity Distribution Sector in Iraq," 7, http://documents.worldbank.org/curated/en/682971487174233923/Development-of-a-reform-roadmap-for-the-electricity-distribution-sector-in-Iraq-reform-roadmap

*باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط .

المدعومة بنحوٍ كبير، إذ أدّت جميع تلك التحديات إلى عرقلة الجهود المبذولة لتحسين الكهرباء، فضلاً عن الحد من إمكانية تمويلها؛ "كونها أصبحت عبئاً مالياً ثقيلاً على الدولة"[4]؛ ولذلك لجأت هذه البلدان إلى برامج الخصخصة خلال الثمانينيات؛ فجميع تلك التجارب من الممكن أن تساعد العراق في تعزيز تجربته الناشئة في الخصخصة، وقد وضع العراق بالتشاور مع البنك الدولي استراتيجيات متعددة المراحل لإصلاح القطاع الكهربائي على نحوٍ تعالج فيه جميع التحديات المحلية.

سيقوم هذا البحث بمناقشة الجهود المبذولة في خصخصة الكهرباء في العراق، والأسباب التي دفعت السياسيين المحليين لرفضها، وسيستعرض القسم الأول جهود الخصخصة الحالية، أمّا القسم الثاني فسوف يشرح أسباب الرفض، وفي القسم الثالث سيتم تقييم جهود الخصخصة الحالية، وأخيراً سيختتم البحث بالقسم الرابع الذي سيقدم توصيات لتعزيز خصخصة القطاع الكهربائي في العراق.

الخصخصة في العراق

بدأت الحكومة العراقية بخصخصة قطاع الكهرباء إدراكاً منها لالتزاماتها الدولية واحتياجاتها المحلية، إذ تكمن مشكلة الكهرباء في الزيادة الهائلة في الطلب عليها التي يقدر أن تصل إلى ٣٥،٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠، ويعزى العجز في توفير الكهرباء في العراق إلى عدة عوامل، منها: تهالك مؤسسات الكهرباء المملوكة للدولة بسبب الحروب، والعقوبات الدولية على نظام صدام، والاستهلاك المفرط للكهرباء، والسياسة العراقية المفككة، وانعدام الأمن، وتكاليف الحملة العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن تراجع أسعار النفط إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل

4. Lenin Balza, Raul Jimenez, and Jorge Meracdo, "Privatization, Institutional Reform, and Performance in the Latin American Electricity Sector," Inter-American Development Bank, December 2013, 6, https://publications.iadb.org/bitstream/handle/11319/6016/int3F8F.PDF;sequence=1.

الواحد[٥]. ويواجه قطاع الكهرباء تحديات في جميع مديرياته المختلفة التي تتمثل بـ: التوزيع، والنقل، والإنتاج، والإدارة الكفوءة، وقد تم الإبلاغ عن وجود سرقة للكهرباء من جانب الطلب؛ نتيجة لارتفاع مستويات مستهلكي الطاقة دون وجود عدادات، وعدم وجود نظام جباية فعّال، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الفواتير الكهربائية. ومن جانب العرض، لم تنجح الحكومة في سد حاجة الطلب الحالي للطاقة على الرغم من الزيادة في نسبة إنتاج الكهرباء، وقد دفعت كل هذه التحديات الحكومة العراقية إلى البحث عن بدائل مثل الخصخصة لإصلاح هذا القطاع.

تُعرَّف الخصخصة بأنها «أي معاملة يتم من خلالها تقليص ملكية الدولة النهائية للقطاعات الحكومية»[٦]، ويتم ذلك –عادةً– عن طريق نقل الأصول وليس فقط الأنشطة؛ لأن نقل أنشطة الشركات المملوكة للدولة إلى شركات القطاع الخاص هي عملية لا تقع ضمن «الخصخصة»[٧]، ولكنها لا تتطلب بيع المؤسسة بأكملها كي يتم خصخصتها؛ لأن عملية الخصخصة قد أصبحت مجرد «بيع جزئي للشركات الكبيرة المملوكة»[٨]؛ لذلك، فإن الجهود التي يبذلها العراق تفهم على نحو أفضل كمشاركة للقطاع الخاص، بدلاً من الخصخصة؛ لأنها تقتصر على أنشطة معينة، إذ إنها لا تمتد لتشمل بيع الأصول؛ ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات تم تطبيقها لتيسير عملية الخصخصة في المستقبل؛ وكما تم تعريفها في الخطاب العام على أنها «خصخصة قطاع الكهرباء».

يعمل العراق على إصلاح قطاع التوزيع –آملاً في تحقيق إيرادات أفضل– من خلال الحد من استهلاك الكهرباء بنسبة ٢٠٪، وإيقاف التبديد الذي قدرت نسبته بـ ٣٧٪ من الكهرباء

5. Luay Al-Khatteeb and Harry Istepanian, "Turn A Light On: Electricity Sector Refrom in Iraq," Brooking Doha Center, March 2015, 2 – 5.

٦. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "الخصخصة في القرن الحادي والعشرين: التجارب الأخيرة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، كانون الثاني ٢٠٠٩، ٥.

http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceofstate-ownedenterprises/48476423.pdf

7. Ibid

8. Ibid

المنتجة في عام ٢٠١٣[٩]؛ وإنهاء استغلال المواطنين من قبل أصحاب المولدات في أحيائهم، إذ تعتمد ٩٠٪ من الأسر العراقية عليها[١٠]. ومن ناحية أخرى، تم إنشاء أربع محطات كهربائية لتوليد ٨٥٠٠ ميغاواط لسد النقص في العرض.

لقد أعرب وزير الكهرباء قاسم الفهداوي عن ثقته باحتمالية نجاح مشروع الخصخصة في معالجة مشكلة الكهرباء ولاسيما بعد أن تمت مشاورة البنك الدولي. وقد أوصى البنك الدولي بأن تتم عملية إصلاح قطاع الكهرباء على وفق ثلاث مراحل؛ وهي مرحلة ما قبل الانتقال، والانتقال، ومن ثم الخصخصة الكلية للقطاع الكهربائي، وأوصى البنك أيضاً باتخاذ تدابير محددة للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه عملية إصلاح قطاع الكهرباء في العراق. وقام البنك الدولي بتحديد قطاع التوزيع كونه نقطة الانطلاق للإصلاح لما له من آثار سلبية على قطاع الكهرباء برمته من حيث «الاستدامة المالية، التي تضر بالاستدامة الاقتصادية لشركات توليد الكهرباء وشركات النقل»[١١]، واقترح البنك اتباع عدة تدابير من ضمنها؛ «التعاقد مع شركة (أو شركات) خاصة لإدارة الإيرادات على مشروع تجريبي في منطقة جغرافية محددة داخل العراق»[١٢]، وبناءً على التحديات المحلية وتوصيات البنك الدولي، اتخذت الحكومة العراقية قراراً في خصخصة قطاع الكهرباء؛ إلّا أن هذا القرار قد حظي برفض العديد من المحافظات، وسيتم مناقشته في القسم الآتي.

الرفض المحلي

رفضت خمس محافظات جنوبية والعديد من الكتل السياسية مشروع خصخصة الكهرباء؛ إذ تدعي مجالس المحافظات بأنها مستبعدة من عملية تنفيذ عملية الخصخصة؛ مما يحرمها من حقوقها الدستورية. وينص الدستور العراقي في المادة (١١٤ ثانياً) على «تنظيم مصادر الطاقة

9. Sampson, "Reform Roadmap," 7.
10. Ibid
11. Ibid. 20
12. Ibid

الكهربائية الرئيسة وتوزيعها» بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم[١٣]. وقد طالبت هذه المحافظات علناً بتنفيذ شروط مسبقة لقبول الخصخصة وهي أن يتم دعم الرسوم للفقراء وأن يتم مسامحة المستهليكين بالرسوم غير المسددة سابقاً.

ويمكن أن يعزى رفض المجالس الإقليمية للخصخصة إلى عوامل مختلفة، منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتمثل الآثار السياسية بالإدراك العام للخصخصة كسياسة ضارة، والفوائد المحققة بنحوٍ بطيء، والمخاوف من فقدان الأصول اللازمة لشبكات المحسوبية. ويستشهد المعارضون أيضاً بالآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، مثل حرمان المناطق الفقيرة والريفية من تنفيذ مشروع الخصخصة فيها، والحد من صافي فرص العمل؛ إذ إن جميع التأثيرات السلبية المحتملة المذكورة آنفاً يمكن معالجتها في أثناء عملية تنفيذ المشروع؛ لذلك فإنها لا تبرر الرفض التام لهذه الإصلاحات، باستثناء التدابير السياسية.

إن الأثر الاقتصادي الإيجابي للخصخصة واضح جداً من خلال خفض العجز في الميزانية، وتعزيز النمو الاقتصادي؛ فالخصخصة تزيد من الموارد المتاحة للحكومة بعد أن تم إنفاقها لتقديم الخدمات قبل خصخصتها. وإن للخصخصة علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، أكدّ باحثون هذا الارتباط الإيجابي، واعترفوا بأن الخصخصة ''ليست السبب الوحيد للزيادات اللاحقة في معدلات النمو''[١٤]، وعلى العكس من ذلك، وجدت الأبحاث التجريبية للخصخصة أنها تقلل من صافي العمالة، ولكنها توفر الأجور نفسها أو أعلى إلى الموظفين المتبقين؛ وقد عالجت الحكومة العراقية هذه المشكلة من خلال إلزام المستثمر بدفع ٨٠٪ من رواتب العاملين في مكاتب التوزيع، وأن الحكومة لن تقوم بحل وزارة الكهرباء، إذ ستكون المسؤولة عن تنظيم الإنتاج والتوزيع والنقل ومراقبته.

١٣. الدستور العراقي (٢٠٠٥)، الذي ترجمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، ٣٢.
http//:www.refworld.org/pdfid/454f50804
14. Sampson, "Reform Roadmap," 103

وفيما يتعلق بالأثر الاجتماعي للخصخصة، وجد باحثون أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات، ولاسيما فيما يخصُّ للمستهلكين الفقراء الذين حرموا من وصول التيار الكهربائي لهم في السابق[١٥]، وقد يفسر ذلك بفشل مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات إلى المناطق الفقيرة والريفية، واستعداد القطاع الخاص لتوسيع نطاق التغطية، ونوعية الخدمات؛ لتحقيق مزيد من الأرباح[١٦]، وينبغي أن ينطبق ذلك في الحالة العراقية؛ لأن المستثمر سيحصل على مزيد من الأرباح بتوسيع نطاق التغطية ليشمل جميع المستهلكين في مناطقهم المحددة، ولاسيما إذا كانت الحكومة تدعم الأسعار في المناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة وكثافة سكانية منخفضة؛ لتغطية تكاليف توسيع الشبكة، وتمكين الفقراء من تحمل اجور الكهرباء.

لقد قام البنك الدولي بتخطيط حالة الفقر في العراق، إذ سلط الضوء على خمس محافظات تعد الأكثر فقراً؛ وهي (المثنى، والقادسية، وذي قار، وميسان، والموصل)، ولم تحدد الحكومة الأسعار على أساس تكلفة الإنتاج فحسب بل أيضاً احتسبت مستوى الاستهلاك بالنظر إلى أن الأسر الفقيرة لا تمتلك العديد من الأجهزة التي تعمل على الطاقة الكهربائية؛ وبالتالي لا تستهلك كثيراً من الكهرباء.

إن تكلفة إنتاج كيلو واط واحد هي ١٠٨ دنانير عراقية، ومع ذلك يتم دعمها على أساس الاستهلاك، إذ تصل الإعانات بنسبة ٩٤٪ كما هو مبين في الجدول الآتي:

الاستهلاك كيلو واط/ ساعة	1000	1500	2000	3000	4000	5000
السعر دنانير عراقية	11,120	20,826	42,202	119,923	242,560	445,120

المصدر: وزارة الكهرباء، «تعرفة واجور الكهرباء» متاح على الرابط:

http//:moelc.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=269.

15. Ibid
16. Ibid., 100

وعادة ما تثير الخصخصة المخاوف حول أن يتم اقتناء الأصول المهمة من قبل قلة من ذوي الامتيازات من خلال اتباع المعاملات الفاسدة، وبالنظر إلى أن العراق ليس لديه قطاع خاص قوي، فإن غالبية المواطنين العراقيين يخشون من استيلاء الأفراد ذوي العلاقات على قطاع الكهرباء؛ وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من الفساد من خلال الإعلان عن هذه الفرص، وتحديد شروط العقد، والإشراف على تنفيذها من قبل لجان تقوم على تمثيل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إلا أنَّ هذه المخاوف ما تزال مشروعة، وينبغي للحكومة العراقية أن تتخذ العديد من التدابير لمكافحة الفساد، مثل: المطالبة بالإفصاح عن الأصول الشخصية للأشخاص المانحين لهذه الفرص، والإشراف على تنفيذها، وكذلك التحقيق في الاعتماد المالي للمستثمرين.

ويبدو أن التدابير السياسية هي أهم عامل يفسر سبب رفض مشروع الخصخصة؛ فنظراً لاقتراب موعد الانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٨، يكافح السياسيون المحليون من أجل كسب تأييد ناخبيهم؛ لذلك فإنهم يحاولون استرضاءهم من خلال رفض مشروع الخصخصة بنحوٍ علني مطالبين بالإعانات، ويدعون إلى الإعفاء عن الرسوم القديمة غير المسددة. ويدرك هؤلاء السياسيون التصور العام السلبي الذي ينتشر ويتفاقم بسبب التغطية السلبية لوسائط الإعلام؛ إلا أن نشر النجاحات المتحققة من مشروع الخصخصة ينبغي أن يخفف من حدة هذا التصور ويعطي دفعةً قوية لمؤيدي الإصلاح.

تقييم مشروع الخصخصة

لأنَّ قطاع الكهرباء ما يزال في مرحلة ما قبل الانتقال، فقد يكون من السابق لأوانه تقييم فعالية الخصخصة في العراق، ومع ذلك، يتم تقييم الخصخصة عادةً عن طريق عدة مؤشرات كالأجور النهائية لاستعمال الكهرباء في المساكن، ونسبة الأسر التي تحصل عليها، والقدرة على

توليد الطاقة الكهربائية، والنسبة المفقودة من الإنتاج الكلي للكهرباء[١٧]. وبما أن برنامج الإصلاح يركز على قطاع التوزيع بنحوٍ رئيس، وقطاع الإنتاج بنحوٍ جزئي، فإن هذا البحث سيتطرق إلى عدة مؤشرات مهمة، مثل الحد من استهلاك الطاقة وتقليل عملية جمع الرسوم، التي تعدُّ الأهداف الرئيسة لهذه الإصلاحات.

أطلقت الحكومة العراقية مبادرة لإصلاح قطاع التوزيع –استناداً إلى توصيات البنك الدولي– إذ تم تقسيم الأحياء العراقية على ١٨٠ منطقة، وقامت وزارة الكهرباء بنشر الفرص الاستثمارية عبر وسائل الإعلام والصحف العراقية، وتبدأ العملية بأن يرسل المستثمر خطاباً يعبر فيه عن اهتمامه للاستثمار في إحدى تلك المناطق أو عدد منها، ثم تقوم الوزارة بتزويده بجميع المعلومات اللازمة عن هذه المناطق، مثل عدد الروابط الكهربائية. وتقدم الوزارة لائحة تضم ٥٠ سؤالاً يجب أن يتم الإجابة عنها من قبل المستثمر لتقييم مصداقيته وقدراته، وبعد ذلك، يمكن للوزارة المضي قدماً في التعاقد مع المستثمر ليقدم خدماته للمنطقة (أو المناطق) المختارة. وتمنح الوزارة للمستثمر ١٢,٩٪ من الرسوم المحصلة من المستخدمين، ويلتزم المستثمرون بالحد من نسبة الكهرباء المبددة وتوفير الصيانة للشبكة في مناطقهم ودفع ٨٠٪ من رواتب موظفي مكتب التوزيع في مناطقهم وتركيب عدادات كهرباء ذكية، وقد منحت الحكومة العراقية للمستثمر خيار تحويل الشبكة الكهربائية في المناطق المختارة بأن تصبح شبكات تحت الأرض للحد من التبذير في الكهرباء.

تقوم وزارة الكهرباء بوضع اللمسات الأخيرة على عقود العديد من المناطق، بما في ذلك المحافظات التي رفضت هذه الإصلاحات، وفي مقابلة مع المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس أكد أن جميع هذه العقود سيتم الانتهاء منها نهاية عام ٢٠١٧، باستثناء المحافظات التي تم تحريرها مؤخراً من تنظيم داعش الإرهابي، وأوضح تفاصيل أخرى عن مراحل تنفيذ هذا المشروع، منها:

17. Balza, Jimenez, and Meracdo, “Privatization, Institutional Reform, and Performance in the Latin American Electricity Sector,” 24.

أولاً: على المستثمر أن يحد من نسبة تبذير الكهرباء خلال الأشهر الستة الأولى. **ثانياً**: يجب على المستثمر تنفيذ المشروع بأكمله (جمع ١٠٠٪ من الرسوم) خلال الأشهر الستة التالية. **ثالثاً**: على المستثمر أن يقوم بتثبيت عدادات قياس الكهرباء الذكية خلال الأشهر الستة الثالثة. وتمتد مدة هذه الفرص الاستثمارية إلى خمس سنوات، وفيما يتعلق بالإشراف على هذا المشروع، ذكر المدرس أن هناك لجنة تقوم على مشاركة كل من (وزارة الكهرباء، والمجالس المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ومديرية الرقابة المالية ...) في كل منطقة، وتقوم هذه اللجنة بتقييم عملية تنفيذ المشروع من قبل المستثمر وتحديد ما إذا سيحتفظ بعقده أو إنهائه.

أفادت وزارة الكهرباء بأن تجارب الخصخصة في عدة مناطق في محافظة بغداد ولاسيما في اليرموك والحارثية والعامرية والمنصور وحي الجامعة والسيدية قد أظهرت مؤشرات جيدة مثل خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٣٠٪ والحد بنسبة ١٠٠٪ من تبذير الكهرباء، وجمع نسبة ١٠٠٪ من الرسوم. فعلى سبيل المثال، بعد أن تم منح المستثمر المحلات (٧١٠ و٧١٢ و٧١٤) في زيونة في نيسان عام ٢٠١٦، تم تخفيض نسبة استهلاك الكهرباء من ٥٢ ميغاواط إلى ٢٧ ميغاواط، ومن المؤكد أن الحفاظ على هذا المستوى من الأداء سيلبي الاحتياجات المحلية، ويقلل من عجز الميزانية، ويشجع القطاع الخاص، ويسهل الاستثمار.

الاستنتاج والتوصيات

حقق إصلاح قطاع التوزيع نتائج جيدة، مثل الحد من الاستهلاك، والحد من تبديد الكهرباء، وجمع الرسوم، إذ إن اقتصار الوصول لفرص الاستثمار هذه على المستثمرين المحليين سيعزز القطاع الخاص في العراق؛ لذلك، يجب على الحكومة العراقية ضمان الحفاظ على هذا المستوى من الأداء من المعاملات الشفافة والتوزيع العادل.

ومن أجل تعزيز جهود الخصخصة في العراق، يوصي هذا البحث بأن تضمن الحكومة

العراقية الآتي:

أ. كتابة تقارير حول أداء إصلاح قطاع التوزيع ونشرها للتخفيف من حدة المعارضة الشعبية لمشروع الخصخصة وإبلاغ المسؤولين عن التقدم.

ب. رصد التقدم في مبادرات الإصلاح الحالية وتقييمه.

ج. ضمان شفافية المعاملات بالإعلان عن فرص الاستثمار، وتحديد شروط العقود، والمطالبة بالإفصاح المالي للموظفين المكلفين بمنح هذه الفرص والإشراف على تنفيذها.

د. ضمان توسيع التغطية لتشمل المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة والوصول إلى الفقراء من خلال الإعانات.

ونظراً إلى أن العديد من القطاعات العراقية تعاني من أوجه القصور وسوء الأداء، فينبغي إجراء مزيد من الدراسات حول آفاق خصخصة الخدمات العامة المضطربة ونتائجها، مثل المياه، والصرف الصحي، وغيرها، ومن المؤكد أن إصلاح وتقديم هذه الخدمات الأساسية سيزيد من شرعية الحكومة، ويقلل من عجز الميزانية، ويشجع القطاع الخاص، ويسهل الاستثمارات.

كيفية نزع فتيل الأزمة العراقية-الكردية

سجاد نشمي*

٢٠١٧-٩-٢٧

بعد أكثر من ٢٥ عاماً من الحكم الذاتي عن حكومة العراق الاتحادية، وصل إقليم كردستان العراق إلى نقطة تحول يوم الاثنين الموافق ٢٥ أيلول ٢٠١٧ حينما صوت على استفتاء الاستقلال، وعلى وفق السلطات الكردية فقد صوت أكثر من ٩٠ في المئة من المواطنين لصالح الانفصال في الاستفتاء غير الملزم من قبل حكومة بغداد، إلا أن النتائج النهائية لا تزال قيد المراجعة.

ويحتفل الأكراد بهذه النتيجة، ويرون أنها يمكن أن تكون خطوة نحو تحقيق حلمهم الأزلي في إقامة دولة كردية، ولكن السؤال الآن هو ما الذي سيأتي بعد ذلك؟ إذ تهدد المعارضة الداخلية والخارجية للاستفتاء بتصعيد التوتر، وإن الضغط على الحكومة الاتحادية في بغداد يتصاعد لإيجاد وسيلة لنزع فتيل الوضع الحالي، ومنع تفكك العراق. ويصرُّ رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني على أن الاستفتاء ليس حول وضع حدود لدولة كردية مستقبلية أو اتخاذ خطوة فورية نحو الاستقلال، وبدلاً من ذلك، قال إن هذا الاستفتاء يأتي كتأكيد على إرادة الشعب الكردي العراقي في تشكيل دولته في المستقبل.

وبهذا الصدد اتخذ رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي موقفاً صارماً، إذ أصرَّ على عدم دستورية الاستفتاء، وقال إن حكومته ستتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تفكك البلاد؛ وهذا هو الهدف الأهم؛ فوجود عراق موحد أمر مهم للغاية في الوقت الحاضر، ولاسيما مع استمرار الحرب ضد تنظيم داعش؛ لأن التحركات الانفصالية الكردية تؤدي إلى زعزعة استقرار العراق.

*المدير التنفيذي ، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وفضلاً عن ذلك، فإن للسيد العبادي سبباً وجيهاً للقلق بشأن كيفية إجراء الاستفتاء؛ إذ إن التصويت لم يُجرَ في المناطق الكردية ذات الحكم الذاتي فحسب، بل أيضاً في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها –المناطق التي تقع رسمياً ضمن حكم العراق الفيدرالي ولكنها تخضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان والبيشمركة–، وتم التصويت في كركوك أيضاً –المحافظة التي لم يحدد وضعها بعد وفقاً للدستور العراقي فعلى ما تقدم يكون من حق بغداد أن ترى هذا كمحاولة من الأكراد لتثبيت الحقائق على أرض الواقع من أجل الاستيلاء على الأراضي وضمها لدولة الأكراد المستقبلية.

ولم تكن الحكومة الاتحادية العراقية وحدها المعارضة لهذا الاستفتاء، إذ تقف الولايات المتحدة –الحليفة للأكراد– ضد الاستفتاء؛ لاعتقادها أن التصويت لا ينبغي أن يتم قبل هزيمة تنظيم داعش، إذ أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة ''تشعر بخيبة أمل كبيرة'' تجاه الحكومة الكردية، وقد أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء ''الآثار المزعزعة للاستقرار'' بسبب الاستفتاء.

والجدير ذكره أيضاً هو أن أكثر الدول المعارضة للاستفتاء الكردي هما تركيا وإيران؛ إذ توجد في كلا هاتين الدولتين حركات انفصالية كردية تخشيان أن يتشجعوا على التحرك على منوال كردستان العراق، فقد صرّحت تركيا بأنها قد تغلق حدودها مع كردستان، بينما منعت إيران الرحلات الجوية من وإلى كردستان من استخدام مجالها الجوي، وهددت الدولتان بالعمل العسكري في حالة انفصال كردستان عن العراق، وإن آثار هذا التهديد واضحة، إذ أجرى البلدان تدريبات عسكرية بالقرب من الحدود مع العراق، وفي الوقت نفسه شاركت القوات العراقية بالفعل في مناورات عسكرية على الجانب التركي من الحدود العراقية أيضاً.

ولا يعدُّ التدخل الخارجي هو السبب المحتمل والوحيد للتصعيد، إذ طالب البرلمانُ العراقي السيدَ العبادي بإرسال القوات العسكرية لتأمين كركوك والمناطق المتنازع عليها رداً على الاستفتاء.

وبينما أوضح رئيس الوزراء أن القوات الحكومية لن تستخدم ضد كردستان، بيد أنه طلب من الجيش أن يكون ''مستعداً لحماية المواطنين الأكراد''. وتسعى عدة فصائل شيعية منضوية تحت قوات الحشد الشعبي إلى إنهاء السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها، إذ تتواجد الآن بالقرب من هذه المناطق، وتعهدت بمنع الانفصال، وإعادة كركوك إلى سيطرة الحكومة الاتحادية؛ وهذا الأمر يمكن أن يؤدي بسهولة إلى القتال مع البيشمركة.

يواجه السيد العبادي الآن مهمة صعبة جداً، إذ يجب عليه أن يبقي العراق موحداً، وعليه طمأنة تركيا وإيران بما يكفي لعدم القيام بالتدخل، وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يعاقب الملايين من العراقيين الأكراد الذين يرغبون في التعبير عن تطلعاتهم من أجل تقرير المصير. وللمضي قدماً؛ ينبغي على السيد العبادي والحكومة في بغداد أن تفرق بين أعمال السياسيين الأكراد والرغبات العاطفية للأجيال والشعب الكردي بالحصول على دولتهم.

وإذا عملت بغداد مع جيرانها، فإنها تستطيع إعادة التوازن للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، والحفاظ على السيطرة السلمية على الوضع، مع عدم التأثير على المواطنين في كردستان، ويمكن أن تستعيد الحكومة العراقية السيطرة على صادرات النفط –التي تعدها بغداد غير شرعية– عبر تركيا من حكومة إقليم كردستان؛ وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه تركيا، ومن شأنه أن يجمد مصادر تمويل الحكومة الكردية ويجبرها على العودة إلى بغداد للحصول على التمويل.

وكانت الحكومة العراقية قد أمرت الحكومة الكردية يوم الثلاثاء ٢٦ أيلول من العام الحالي بتسليم المنافذ الحدودية العراقية مع إيران وتركيا والمطارات بحلول الساعة السادسة مساءً من يوم الجمعة الذي يليه إلى الحكومة الاتحادية، وإذا رفض الأكراد الانصياع لذلك، فقد هددتها بغداد بإغلاق المجال الجوي الكردي، ويبدو أن تركيا وإيران حريصتان على تطبيق هذا الطلب. وستؤدي هذه الإجراءات إلى فرض الضغط على القيادة الكردية للموافقة على بعض شروط بغداد، بما في

ذلك انسحاب القوات الكردية إلى حدودها الرسمية، وإعادة حقول النفط العراقية التي استولى عليها الأكراد بعد عام ٢٠٠٣ إلى سيطرة بغداد.

ومن شأن هذه التدابير أن تخفف من الضغوط الشعبية على الحكومة الاتحادية العراقية، وأن تساعد أيضاً على تهدئة المخاوف التركية والإيرانية من عدم الاستقرار، لكن هذا لن يؤدي إلى الإجابة عن الأسئلة حول التطلعات الكردية من أجل الاستقلال، أو فيما يتعلق بمصير كركوك؛ إذ يجب أن يتم الردّ على هذه الأسئلة من خلال مفاوضات صعبة بين بغداد والحكومة الكردية، ويتحتم أن تكون الحلول مبنية على أساس قانوني في الدستور العراقي. وقبل ذلك، ينبغي أن تظل الشراكة بين بغداد وأربيل –بدعم من التحالف الدولي– التي أدّت إلى الهزيمة شبه الكاملة لداعش في العراق وهو محور اهتمام الجانبين.

ويمكن أيضاً أن تؤدي بلدان أخرى –ولاسيما الولايات المتحدة– دوراً إيجابياً من خلال دعم جهود بغداد لمنع الصراع، وتشجيع الحكومة الكردية على أن تكون أكثر مرونة في تعاملها مع الحكومة الاتحادية، إذ يمكن للولايات المتحدة وغيرها من الأطراف أن تجمع الجانبين معاً؛ ومن شأن ذلك أن يجنب إعطاء تركيا وإيران –المهتمتان بحماية مصالحهما أكثر من اهتمامهما بمستقبل العراق– دوراً أكبر في هذه القضية؛ فقد تكون هذه هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء حالة التوتر في المنطقة التي تعاني من العنف أصلاً.

المصدر :

https://nyti.ms/2k0xxgW

التعليم العالي العراقي والتحوُّلات الكبرى

أحمد الجعفري*

٢٠١٧-٩-٢٨

حين تحليل مسارات الحياة المهنية للتعليم العالي في كوريا الجنوبية، وأمريكا، وألمانيا، وسنغافورة، واليابان، وبريطانيا، وأستراليا، يتجلى واضحاً أن تلك الدول استجابت إلى فلسفة قدمت قدراً أوفر من المرتكزات التي ساهمت في تصميم هياكل التعليم العالي، وتوجهاته، وسياساته، وإدارته، ووظائفه العلمية والمعرفية، فضلاً عن تفعيل نظام المحاسبة، والرقابة الخارجية، والشفافية، وتحفيز البحث العلمي؛ مما جعلها دولاً منتجة للمعرفة العلمية، والإبداع، والابتكار، والريادة؛ لكن السؤال الأهم هو: كيف حصل كل ذلك؟

تأتي الإجابة من مفهوم الحوكمة الذي يعدُّ منطقاً مهماً وحاسماً في إنتاج تعليم عالٍ فعالٍ ومتماسكٍ وقويّ؛ فقد جاهدت هذه الدول من أجل تفكيك الحوكمة الكلاسيكية لتحلَّ محلَها بنحوٍ أساسٍ أنماطٌ جديدةٌ من الحوكمة على رأسها نظام لا مركزي ساهم في تطور نظم التعليم العالي، وجعلها متميزة. وشأنه شأن عدد من مؤسسات التعليم العالي فهو يتعيّن النظر في إعادة تشكيل التعليم العالي في العراق من عدة زوايا وعلى رأسها الحوكمة؛ لأن في ظل الواقع الحالي للتعليم العالي في العراق فلا يمكن أن يتطور البلد ولاسيما في اتباع نظام مركزي تأسس في سبعينيات القرن الماضي يعتمد على تراكم السلطات، والقرارات في المراكز العليا من الإدارة. ومن خلال اطلاعي على نظُم تعليم عالمية، أرى أن إعادة هيكلة النظام التعليم العالي في العراق على وفق التشكيل الآتي قد يحقق التميُّز ويفكك المهام التقليدية، وسيوفر حراكاً مهماً لتطوير مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها؛ وبالتأكيد أن ذلك سينعكس على تطور المجتمع واقتصاد الدولة.

* إدارة وسياسة تربوية – جامعة بافلو – أميركا.

مجلس السياسات والرؤى الاستراتيجية

يعمل هذا المجلس على رسم الرؤى، والتوجهّات، والبرامج، ووضع الآليات، والترتيبات اللازمة؛ لتحقيق الرؤية والأهداف، ووضع برامج وتصورات تساهم في تنظيم قطاع اعتاد أن يكون محلياً، ومن ثم العمل على نقله إلى العالمية. ويعمل هذا المجلس على تعزيز مفهوم الجدارة، والاستحقاق، والريادة، والابتكار، والتوجه نحو الأفضل بما يتناسب مع الانسجام والتكامل مع الجامعات، وإزالة العوائق، والصعوبات اللتين تؤثران على تحقيق كل ما هو متعلق بذلك. أما مالياً فيتولى هذا المجلس وضع آليات اعتماد تمويل البرامج والمبادرات وتحديثها، وإعداد الآليات التفصيلية التي يتم من خلالها اعتماد المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات وتحديثها أيضا؛ ولتحقيق ذلك لا بدَّ من الارتكاز إلى مرحلتين جوهريتين أساسيتين ترتكز كل منهما إلى الأخرى، الأولى: مرحلة تحديد الرؤى ووضع التصورات ورسم الاستراتيجيات، والثانية –وهي المهمة جداً–: هي مرحلة تحويل الرؤى والتصورات والاستراتيجيات إلى برامج تنفيذية على وفق مراحل وخطوات عملية، يكون لها أثر ملموس على أرض الواقع، ويشترك في عضوية المجلس خبراء من داخل العراق وخارجه متخصصون في شؤون التربية والتعليم، وليس لهم أي ارتباط مباشر وغير مباشر بالجامعات، ومن أمثلة المراكز الاستراتيجية: لجنة الاتحاد للتخطيط التربوي والبحث العلمي في ألمانيا، ومكتب التربية والتعليم في البيت الأبيض.

تشكيل اتحاد الجامعات

لا يعني اتحادُ الجامعات العملَ في ظل تشابه الأنظمة الإدارية في الجامعات، بل هو إعطاء الاستقلالية للجامعات والعمل ضمن أنظمة مختلفة تساهم في تحقيق الأهداف ولكنها تنخرط ضمن اتحاد أو مجلس للجامعات. وإن وظيفة اتحاد الجامعات هو تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي يضعها مجلس السياسات والرؤى الاستراتيجية ولكن بطرق تناسب إمكانية الجامعة وثقافتها.

وهناك وظيفة أخرى لمجلس الجامعات هي أن يقوم بعملية التنسيق بين الجامعات، وتبادل الخبرات؛ ومن أجل تشخيص المعوقات التي تواجه الإجراءات التنفيذية والعمل على حلها. وإن هذا المجلس سيساعد الجامعات المستحدثة والجامعات ذوات الأداء الضعيف على الاستفادة من خبرات الجامعات العريقة ذوات الأداء المتميّز، وفضلاً عن ذلك سيقوم المجلس برفع التقارير إلى مجلس السياسات الاستراتيجية عن معوقات تطبيق الخطط الاستراتيجية، وسيمنع التدخلات السياسية في عمل الجامعات وذلك من خلال استقلاله عن السلطة المباشرة لوزارة التعليم العالي.

إن هذا النظام المذكور آنفاً معمول به في أمريكا؛ فيوجد اتحاد جامعات ولاية نيويورك، واتحاد جامعات ولاية أريزونا، وغير ذلك من الاتحادات. فمجلس الجامعات لا يعني استخدام أسلوب إدارة واحد لكل الجامعات كما هو معمول به حالياً أو استخدام أسلوب ''القطاعية'' من أجل الوصول إلى الهدف، فجامعتا هارفرد وبرنستون دائماً ما تتنافسان على المركز الأول عالميا، ولكنْ كلٌّ منهما تعمل في أسلوب إدارة مختلف؛ إذ إن المهم هو الوصول إلى النتيجة نفسها باستخدام أكثر من طريقة مختلفة.

تشكيل هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي والجودة والتقويم

لم يعد مقبولاً لدى أرباب العمل والمستفيدين أن يكون تعليم ما بلا مراقب خارجي (external oversight)؛ لذلك سارعت غالبية الدول ومنذ عقود خلت بتأسيس هيئات مستقلة مهمتها مراقبة أداء الجامعات والتأكد من أنها تؤدي المهام الموكلة إليها، ولكنْ من الغرابة أن نرى أن التعليم العالي العراقي هو الوحيد من بين نظُم التعليم الذي ما يزال بلا مراقب خارجي؛ وعليه فلا بدُّ من تشكيل هيئة للاعتمادية والجودة على أن تكون هذه الهيئة مستقلة مالياً وإدارياً عن بقية مفاصل التعليم العالي، ويكون لها إشراف واسع النطاق على جميع جامعات العراق، وتتولى هذه الهيئة دراسة واقع الجامعات العراقية وتحليله وتقييمه على وفق معايير الاعتماد الأكاديمي، فضلاً عن

تشخيص العوائق والمشكلات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات المحققة للأداء الأفضل، فتقوم الهيئة بمراقبة مؤشرات الأداء ومن ثم الإشراف والمتابعة المستمرة للجامعات، ومراقبة مدى تحقيقها لأهدافها. إن هيئة الاعتماد الأكاديمي ستكون الذراع الداعمة لمجلس السياسات والرؤى الاستراتيجية في عمله مع الجامعات؛ لغرض تحقيق الرؤية والتوجهات، ومن خلال تقديم الدعم في مراقبة الجامعات وإنجازها وتنفيذها لأعمالها طبقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبكل تأكيد أن الهيئة ستوفر المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى مؤسسات التعليم العالي عن مدى نجاح الخطط الموضوعة والبرامج التنفيذية، وأنها ستكون نافذة مهمة لتوجيه الأفراد نحو مصادر المعلومات التي ستساعدهم في التفريق بين الجامعات الرصينة والتي تقدم درجات علمية من أجل المال.

هيئة البحث العلمي

إن البحث العلمي في العراق غير واضح المعالم والتوجهات؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى هو عدم وجود مرجعية واضحة تعمل على توجيه بوصلة البحث العلمي على العكس من كثير من الدول التي توجد فيها هيئات بحثية حكومية وغير حكومية؛ وللنهوض بالبحث العلمي نحتاج إلى تشكيل هيئة مستقلة للبحث العلمي والابتكار وتعمل على دعم البحث العلمي ورعايته في الجامعات وتعمل الهيئة أيضاً على دعم الابتكارات العلمية وتشجيعها كجزء مكمل لمنظومة البحث العلمي، وتعمل على توفير تمويل البحوث العلمية وتوجيه الطاقات البحثية بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية لخدمة متطلبات التنمية الوطنية، وتعمل الهيئة على تأسيس علاقة تربط الجامعات بقطعات الصناعة والاقتصاد والمجتمع. ويمكن لهذه الهيئة أن تعمل على إنتاج برامج دراسية وتدريبية للباحثين وذلك في إطار برامج بحثية علمية مختلفة (post doctorate) في مناخ بحث علمي متميز، ويمكنها أن تكون تخصصية وذلك من خلال إدراج تخصصات بحثية بمسميات مختلفة كالطب، والعلوم، والتربية، والاقتصاد، وغيرها.

إن اتباع هذا الهيكل التنظيمي المذكور سيساهم في توحيد الجهود عن طريق وضوح الأهداف، ومشاركة جميع المؤسسات في تحقيق الأهداف، وكذلك سيركز على الإنجاز وذلك من خلال تقسيمات العمل، ومن خلال اللا مركزية في جميع مستويات العمل، والعمل على تهيئة البيئة الإبداعية والابتكارية المناسبة؛ فالرقي بمستوى التنظيم مطلب أولي لإصلاح التعليم وتلك غاية عظمى لا تقبل الانشغال بغيرها؛ وعليه لا بدَّ من صناعة هيكل تنظيمي جديد للتعليم العالي يناسب المتغيّرات المعرفية، والاجتماعية، والاقتصادية للدولة.

مقالات مترجمة

مكافحة الإرهاب في بريطانيا بعد الانتخابات – فحوى خطط تيريزا ماي

زاهير كازمي*

٢-٧-٢٠١٧

آلت دعوة رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي لإجراء انتخابات مبكرة –وهي خطوة ترمي إلى تعزيز موقفها في مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي– إلى جعل مستقبل ماي أمراً مجهولاً؛ لكن مع ذلك أياً كان الذي يقود المملكة المتحدة في الأشهر المقبلة فلن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على رأس جدول أعماله فحسب بل ستأخذ سياسة مكافحة الإرهاب مكان الصدارة.

إن الهجمات التي تخللت الحملة الانتخابية تفصح عن حجم هذه المهمة، ففي مانشستر شن انتحاري هجوماً بقنبلة محلية الصنع متطورة، وفي لندن نفذت مجموعة من ثلاثة إرهابيين هجوماً بتكنولوجيا يسيرة باستخدام شاحنة وسكاكين؛ وقد يكون كلا الحادثين مرتبطين في مناطق الصراع بليبيا وسوريا، إلا أن الهجمات الأخيرة لم تقتصر على أنصار داعش، ففي وقت سابق من هذا الأسبوع قاد رجل أبيض يبلغ من العمر ٤٧ عاماً هجوماً بشاحنة على حشد من المصلين الذين غادروا مسجد فينسبري بارك في لندن؛ الأمر الذي أثار مخاوف صعود الإرهاب المتطرف ضد المسلمين، وقد أفاد شهود عيان بأن منفذ الهجوم قد صرخ خلال تنفيذه للهجوم قائلاً: ''أريد قتل جميع المسلمين''.

وقد هيمنت على الحملة الانتخابية ثلاث قضايا بشأن السياسة الأمنية وستظل صلب النقاش الأمني هي: تخصيص موارد مكافحة الإرهاب للشرطة والاستخبارات والعمل الوقائي، وتوازن سلطات الدولة بشأن حقوق الإنسان والحريات المدنية، وطبيعة سياسات لندن حيال البلدان ذات الأغلبية المسلمة وعواقبها. وفي جميع هذه المجالات، فإن الاستمرارية هي النتيجة الأكثر ترجيحاً. إن قيام ماي بإعادة تعيين أمبر رود Amber Rudd في وزارة الداخلية، وبوريس

*من كبار باحثي جامعة كوينز (بلفاست)، وهو مختص في العلاقات الإسلامية–الغربية.

جونسون Boris Johnson كوزير خارجية، ومايكل فالون Michael Fallon كوزير للدفاع يعزز ذلك الاحتمال، وإن عودة مايكل غوف Michael Gove إلى مجلس الوزراء قد تكون مهمة أيضاً؛ فعلى الرغم من أن الأخير يعمل الآن كوزير للبيئة، إلا أنه معروف بآرائه المتشددة حول الإسلاموية، وكان من الداعمين لسياسات رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون لمكافحة التطرف، ومن المرجح أن يسعى المحافظون في فريق ماي إلى توسيع سلطات الدولة وزيادة تركيزها على سياسات ما يسمى بتطرف اللاعنف، ولاسيما بين أوساط المجتمعات الإسلامية، وتعزيز التدابير التي يعود تأريخها إلى حكومة كاميرون الائتلافية بقيادة المحافظين.

التقشف في زمن الإرهاب:

إن المسألة الأولى التي تواجه ماي هي الإنفاق الحكومي على مكافحة الإرهاب، ففي بيان لها بعد الإنتخابات قالت إنها عقدت العزم على إعطاء ''الشرطة والسلطات الصلاحيات التي تحتاجها للحفاظ على سلامة البلاد''؛ ومع ذلك فإن القراءة التأريخية لعلاقة ماي بالشرطة تفصح عن علاقة تشوبها الحساسية، إذ يعود تأريخ هذه العلاقة إلى حقبة توليها منصب وزارة الداخلية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ حينما دعمت استقطاعات توفير المال لهم، وإبان تلك الحقبة انخفض العدد الإجمالي لضباط الشرطة في إنجلترا وويلز بنسبة ١٣٪ على الأقل، وانخفض العدد بنسبة أعلى لمجموعة من الضباط المسحلين بنسبة ١٩٪؛ وهي حقيقة لم يغفلها حزب العمال الذي انتقد تدابير المحافظين التقشفية خلال الحملة الانتخابية وقال إنها عرّضت البلاد للخطر.

وقد ردت ماي على هذه التهمة بحجة أن الموازنة العامة لمكافحة الإرهاب قد تم حمايتها حتى مع انخفاض أعداد الشرطة، وهناك بعض الحقيقة في قولها بأن سجل الحكومة في مجال الأمن لا يمكن اختزاله بتخفيض عدد ضباط الشرطة؛ إذ تدعم الحكومة البريطانية مجموعة متزايدة من البرامج الأمنية بدءاً من أجهزة الشرطة والاستخبارات التقليدية إلى العمل الوقائي الموجه صوب المجتمع، التي تصل الآن إلى كل هيئة عامة تقريباً، ومع ذلك لا يزال رئيس الوزراء يواجه معضلتين ذات الصلة بذلك، الأولى: كيفية التوفيق بين الأجندة التقشفية مع قناعة الرأي العام المتزايدة بوجود صلة بين الاستقطاعات في الخدمات والتهديدات التي تواجه سلامتهم كمواطنين، والأخرى: كيفية التمييز بين سياسات المحافظين عن تلك التي لحزب العمال، التي تبدو أنها ملتزمة بالقدر نفسه القاضي بوضع مزيد من الموارد في البرامج المتصلة بالأمن؛ لذا فالتقارب بين الحزبين حول هذه المسألة يثير

القلق مع انتقادات حزب العمال الواسعة لسياسة المحافظين لمكافحة الإرهاب بوصفها توسعية بنحو مفرط وتدخلية كذلك.

وعلى الرغم من أن المنطق السياسي لماي يشير إلى تخفيف التقشف نهائياً من أجل حل المعضلة الأولى، إلا أن هذا التحوُّل يبدو غير مرجحٍ على المدى القصير، وبعد هزيمتها في الانتخابات ستحتاج إلى تحويل انتباهها إلى الانشقاق المتزايد داخل حزبها بشأن مستقبل التقشف. أما بشأن المعضلة الثانية، فهي تتعلق بمسألة السياسات الوقائية والحريات المدنية فان سياسة المحافظين لمكافحة الإرهاب من المرجح أن تبقى متميزة، إذ إن تعهد حزب العمال بمراجعة الاستراتيجية الوقائية –وهو برنامج بدأ في العام ٢٠٠٣ يرمي إلى الحد من التطرف– وضع بعض من البون الواضح بين الحزبين حتى وإن وعد المحافظون بمراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب أيضاً. ويمكن أن تحاول ماي أيضاً تعزيز رسالة المحافظين الانتخابية بأن كوربين ضعيف في مكافحة الإرهاب كونه صوّت مراراً ضد تشريعات مكافحة الإرهاب.

الحرية والأمن:

السؤال الآخر لماي أو من يخلفها هو كيف سيؤثر توسيع سلطات الدولة على حقوق الإنسان والحريات المدنية؟ والأمر المحوري هنا سيكون تنفيذ الحكومة لاستراتيجية المحافظين لمكافحة التطرف لعام ٢٠٠٥ –وهي وثيقة تؤكد على ما وصفته بـ"القيم البريطانية" في مواجهة "تطرف اللاعنف"– ومحاولتها الرامية لتعزيز الاستراتيجية الوقائية؛ إذ كانت استراتيجية مكافحة التطرف لعام ٢٠١٥ مرتبطة بوعد متمثل بمشروع قانون حكومي لم يتحقق أبداً.

وفي خطاب لها بعد يوم من الهجوم الذي وقع في ٣ حزيران على جسر لندن، حددت ماي خطة لمكافحة التطرف من أربعة أجزاء، وكررت التزام المحافظين في البرنامج الانتخابي الحزبي، بتشكيل لجنة لمكافحة التطرف؛ ومع ذلك قد يبدو أيضاً أن ماي قد تجاوزت التزامات البرنامج الانتخابي من خلال رفع إمكانية إدخال ضوابط جديدة في الفضاء السيبراني، وتشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالإرهاب، حتى لما سمّته "أقل خطورة" وفي جميع الاحتمالات هي إشارة إلى حالات تطرف اللاعنف.

أما بخصوص لجنة المحافظين الجدد لمكافحة التطرف، فإن الحكومة لم تقدم بعد كثيراً من التفاصيل بشأن ما سيترتب على تلك اللجنة، ولكن مهما يكن من أمر لمسؤوليات هذه اللجنة،

فمن المرجح أن تكون جهودها محدودة؛ وهذا يعود إلى حقيقة هي أن المشرعين –أعضاء مجلس العموم) لم يضعوا بعد معايير عملية حول ما يتضمنه التطرف. وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الحزبين مراراً من رود –وزير الداخلية– تفسير للكيفية التي ستضع فيها الحكومة تعريفاً أكثر فائدة، لكنها لم تتلق لغاية الآن رداً على مخاوفها بشأن تعريف الحكومة الذي تعده غامضاً وغير قابل للتطبيق، ومن المحتمل أن يتسبب بالتباس في أوساط الرأي العام، وأن يشمل الأود الاجتماعي الذي لا يرتبط بنحوٍ واضح بأسباب الإرهاب، من قبيل الزواج القسري؛ فقد ذكرت الحكومة أيضاً أن استراتيجيتها لمكافحة التطرف منفصلة عن الاستراتيجية الوقائية، على الرغم من التداخل الكبير بين الاثنتين..

ومما يزيد الطين بلة، أنه وعلى الرغم من أن استراتيجية مكافحة التطرف لعام ٢٠١٥ قد ذكرت التطرف الإسلامي واليمين المتطرف، إلا أن البرنامج الانتخابي للمحافظين وخطة النقاط الأربع الموضحة في خطاب ماي في ٤ حزيران لم يركز إلّا على التطرف الإسلامي، ولكن بعد الهجوم على المسلمين في فينسبري بارك غيرت ماي وحكومتها المسار، وأثارت من جديد قضية التطرف اليميني، وكان ذلك تغييراً مرحباً به، إذ إن التهوين من التهديد الذي يشكله المتطرفون من اليمين المتطرف والإسلامفوبيا –أي التخويف من الإسلام– من شأنه أن يكون خطراً إذا ما ترك من دون رقابة، وستكون له نتائج عكسية في سياق زيادة إمكانية تفاقم عزلة المجتمعات الإسلامية، وكانت الاحتفالات التي جرت في نهاية الأسبوع الماضي بالذكرى الأولى لقتل النائب جو كوكس Jo Cox من قبل يميني متطرف هو منبه آخر للتهديد.

إن نية ماي في إدخال ضوابط أكثر صرامة لمراقبة التطرف، وإبداء الإستعداد لتغيير قوانين حقوق الإنسان باسم الأمن، وتمرير قانون سلطات التحقيق لعام ٢٠١٦ الذي منح الحكومة سلطات رقابة أوسع، كلها تشير إلى أن الحكومة بقيادة المحافظين ستواصل النهج الواسع للتعامل مع التطرف الذي أُسس له في ظل حكومة كاميرون. والمشكلة التي تواجه هذا النهج تكمن في أنه مثير للانقسام، ويستعدي العديد من المواطنين، ويهدد الحريات المدنية، ففي الشهر الماضي أشار تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى تبني المملكة المتحدة الاستراتيجية الوقائية، واستراتيجية مكافحة التطرف وقانون سلطات التحقيق، وعدها تقويضاً للحق في التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات. وواحدة من جذور هذه التدابير هي مشكلة ربط الحكومة كل أنواع تطرف اللاعنف بالإرهاب العنيف.

في موقع الهجوم بالقرب من مسجد فينسبري بارك، لندن، حزيران ٢٠١٧

الحديث المتشدد:

دانت ماي في خطاب لها بعد هجمات جسر لندن ''الأيديولوجية الشريرة للتطرف الإسلامي''، وتحدثت عن ''محادثات صعبة'' كان ينبغي إجراؤها لمعالجة ما وصفته بأنه ''القدر الكبير من التسامح مع المتطرفين'' في المملكة المتحدة؛ وقد أدّى نداؤها لدعوات حزب العمال والديمقراطيين الليبراليين إلى نشر نتائج تحقيق حول التمويل الأجنبي للتطرف في البلاد الذي وافقت عليه إبان مدة عملها بوصفها وزيرة للداخلية. ويعتقد على نطاق واسع أن هذا التحقيق يشير إلى المملكة العربية السعودية –شريك بريطانيا المهم– بوصفها مصدراً رئيساً لمثل هذا التمويل.

وقدم الخطاب فرصة لمنتقدي ماي، كون المحافظين فكروا أيديولوجياً بدلاً من التفكير بالعوامل الأخرى، مثل التهميش الاجتماعي والاقتصادي، بوصفه مصدراً رئيساً للتطرف؛ ولهذا واصلوا البحث عن العلاقات الوثيقة مع الرياض، وفي الحقيقة أن ماي أو خليفتها المحافظ سوف يلتزم على الأغلب بالعمل كالمعتاد مع المملكة العربية السعودية لأسباب أمنية وتجارية. وحينما يتعلق الأمر في المجال الثالث الذي سيؤطر سياسية المحافظين لمكافحة الإرهاب –العلاقات الخارجية– فحينها ستسود المصالح البريطانية بدلاً من القيم البريطانية.

وهذا يجلب مضاعفات من تلقاء نفسه، ففي الوقت الذي ستظل فيه الولايات المتحدة أقرب حليف للملكة المتحدة في المستقبل المنظور، إلا أن واشنطن ستجعل أيضاً علاقة المملكة المتحدة مع العالم الإسلامي أكثر صعوبة؛ إذ إن زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية، ودعمه المطلق للدول السنية الاستبدادية في عدائها مع إيران الشيعية والأزمة الإقليمية مع قطر، ستختبر التزام لندن بالسياسة الخارجية المستقلة التي يقول الداعمون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إن خروج المملكة سيتيح لها تبني مثل هذه الاستقلالية.

وعلى القدر نفسه من الأهمية إمكانية قيام المملكة المتحدة بضربات جوية ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، كما فعلت الولايات المتحدة، إذ قال جونسون وزير الخارجية في حكومة ماي: إنه يتفق مع رئيسة الوزراء بأن من الصعب تجاهل طلب أمريكي بالمساعدة في حالة وقوع هجوم كيمياوي في سوريا، حتى من دون تصويت برلماني. وعلى الرغم من أن ماي أشارت إلى تعليقات جونسون بأنها ''افتراضية'' إلّا أن رغبتها في الانضمام إلى التدخلات العسكرية الأمريكية لا تزال غير واضحة.

ومنذ الانتخابات كان على ماي أن تواجه اختبارين صعبين هما: هجوم فينسبري بارك، والحريق المأساوي في برج غرينفيل؛ الأمر الذي دفعها إلى تهدئة خطابها، وفي الوقت نفسه جاء ربط الرأي العام للتقشف بمسائل السلامة العامة؛ وإذا كانت ولاية رئيسة الوزراء الضعيفة تجبرها على تهدئة بعض الجوانب الأكثر إشكالية في سياسة حكومتها لمكافحة الإرهاب، فإنها ستكون بارقة أمل في الأسابيع القليلة الفوضوية.

رابط الدراسة:

https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2017-06-22/british-counterterrorism-after-election

للسنة الثالثة على التوالي.. تأتي صناعة النفط بشروط مع الخام رخيص الثمن

جورج كانتشيف، وسارا كينت، وإيرين أيلورث

٢٠١٧-٧-٤

تسعى شركات النفط إلى خفض تكاليف الإنتاج، وإلى تقليص حجم المشاريع، ومعالجة ثقافة التبذير؛ إذ سيكون شعارها الجديد هو "أسعار منخفضة لمدة أطول".

المسح الشهري لصحيفة وول ستريت جورنال، البنوك

بعد ثلاث سنوات على الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام، خضعت صناعة النفط والممولون لهذه الصناعة أخيراً إلى فكرة (أسعار منخفضة لمدة أطول)؛ مما قد ينهي من الأزمة في القطاع.

انخفض سعر خام برنت يوم الاثنين –حسب المؤشر الدولي– بنسبة ٥٩٪ منذ أن وصل إلى أعلى مستوى له عند ١١٥,٠٦ دولار للبرميل قبل ثلاث سنوات، ويعد أيضاً غرب تكساس الوسيط (WTI) –وهو مقياس الولايات المتحدة– أقل بنسبة ٥٩٪ مقارنة بالارتفاع الذي حصل

بعد يوم واحد بقيمة ١٠٧,٢٦ دولار.

وأدى الانخفاض الحاد إلى تراجع في أرباح شركات النفط، والركود الذي امتد من روسيا إلى فنزويلا، والتقليص الكبير في الوظائف بحقول النفط في العالم، لكن الآن تتكيف الدول البترولية والممولون وشركات النفط الكبرى مع عالم يرون فيه أن أسعار النفط تتراوح بين ٥٠ الى ٦٠ دولاراً للبرميل كتوازن جديد، ولم يكن أمام الصناعة سوى خيار يسير لقبول الواقع الجديد بعد أن فشلت منظمة الدول المصدرة للبترول وغيرها من المنتجين الكبار في رفع أسعار النفط بالحد من إنتاجها، وكان آخرها في اجتماع عقد في شهر أيار الماضي.

خفض المنتجون التكاليف، وركزوا على منافع مربحة بنحوٍ أكبر، ولم يعدوا ينفقون الأموال في مشاريع مكلفة في أماكن مثل القطب الشمالي، وقد ساعدت قدرتهم على الربح بأسعار نفط أقل على شعور المستثمرين بالارتياح، وبدأوا بتمويل مشاريع جديدة مرة أخرى، على الرغم من أن النقاش ما زال حاداً حول احتمالية أن تكون أزمة العرض تحت مستوى الخط الطبيعي.

يقول دانييل ييرجين نائب رئيس شركة (HIS Markit) ومراقب سوق النفط منذ مدة طويلة: ''لقد أصبحت فكرة (أسعار منخفظة لمدة أطول) شعاراً جديداً في الصناعة. وإن الناس تأقلمت مع مستوى السعر الجديد الذي يتراوح ما بين ٥٠ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً وهو يبدو مقبولاً لمعظمها''.

ومما لا شك فيه أن هذا المجال غير مريح بالنسبة لبعض البلدان والشركات، ولاسيما في قطاع الخدمات، التي لا تزال تكافح؛ فقد انهارت فنزويلا اقتصادياً في استهلاك الوقود، وما زالت بعض الدول، مثل العراق، تواجه تحديات اقتصادية.

انخفضت أسعار النفط يوم الاثنين، مع انخفاض برنت بنسبة ١٪، إلى ٤٦,٩١ دولاراً للبرميل، وانخفض الخام الأميركي بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ٤٤,٢٠ دولاراً.

ولكن بالنسبة للآخرين، فإن المستوى الجديد يعد بمنزلة الفرج الذي أتى بعد مزيج من الإنتاج الصخري الأميركي المزدهر، فقد خفض ضخ المملكة العربية السعودية المستمر من النفط الخام إلى مستويات أدنى من العقد وبأقل من ٣٠ دولاراً مطلع العام الماضي.

وقد فتح الحفارون الأميركيون الطريق إلى التكيف مع انخفاض الأسعار، وقبل الإفلاس،

كان المنتجون يحتاجون في كثير من الأحيان ما يقارب ٨٠ دولاراً إلى ٨٥ دولاراً من النفط للبرميل للتقاسم بالعدل.

إذ بإمكان منتجي الصخر الزيتي العاملين في عدد من الحقول أن يتعادلوا في سعر النفط اليوم بحوالي ٥٠ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً –على وفق شركة بيانات النفط والغاز ريستاد إنيرجيRystad Energy–. هناك عدد من الشركات التي اعتادت على كسب المال من خلال عملها في الآبار بحدود ٤٠ دولاراً للنفط.

وحينما بدأ سعر النفط بالانخفاض، شك بريان شيفيلد الرئيس التنفيذي لشركة بارسلي إنيرجي (Parsley Energy) بشركته أوستن (Austin) التي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها، وقال فيما يخص انخفاض أسعار الأسهم في وقت ما: ''في السنة الأولى، لم أكن متأكداً من أننا سننجو، إذ تراجعت أسعارنا من ١٧ دولاراً إلى ١١ دولاراً في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام''.

ومنذ بداية عام ٢٠١٥، أعلن ١٠٥ من المنتجين و١٢٠ شركة في خدمات حقول النفط إفلاسهم –على وفق شركة المحاماة الدولية (Haynes & Boone LLP)–. في بيئة أكثر هدوءاً، قد يكون هنالك مذكرتا إفلاس أو ثلاث بين منتجي النفط والغاز في السنة الواحدة، وعدد أكثر بقليل من المذكرات بين شركات الخدمات الأصغر حجماً.

لقد دأب الحفارون الصخريون الأميركيون في التركيز على أفضل الأراضي الخاصة بهم وإجراء تحسينات تكنولوجية عليها، مثل حفر آبار كبيرة مع المزيد من الرمال للتوفير من خلال مقاييس اقتصادية.

باعت شركة (Parsley) مراراً وتكراراً أسهماً لجمع الأموال وتعزيز ميزانيتها العمومية والسماح بإجراء عمليات الاستحواذ في حوض (Permian)، وهو حقل تنقيب في غرب تكساس الذي أصبح واحداً من أكثر الأماكن الاقتصادية في الولايات المتحدة للعمل فيها حيث يمكن للمنتجين كسب المال خلال عملهم على الآبار حتى في أسعار النفط المنخفضة.

أما في الوقت الحالي، فقد صرح السيد شيفيلد أنه بإمكان شركة (Parsley) أن تستمر في التوسع حتى وإن انخفضت أسعار النفط إلى ٤٠ دولاراً للبرميل.

أيضاً باستطاعة شركات النفط والغاز في العالم والمعروفة باسم (Big Oil)[١] أن تستقر لمدة

أطول على النفط الخام رخيص الثمن.

وقد أشارت كل من شركة شيفرون كورب (Chevron Corp) وشركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell PLC) وشركة إكسون موبايل كورب (Exxon Mobile Corp) وشركة (BP PLC) إلى أنهم سيتمكنون من إصدار ما يكفي من النقود على أسعار البرميل الواحد؛ أي ما يعادل ٦٠ دولاراً للبرميل لتغطية النفقات ودفعات أصحاب الأسهم هذا العام، وهو محور رئيس للمستثمرين الذين يشعرون بالقلق حيال سلامة أرباح الأسهم، وحين احتساب سعر البرميل بحوالي ٥٠ دولاراً فإن الصورة تصبح غير واضحة ومتشابكة لكن الشركات تقول إنها تركز على العيش في حدود إمكانيتها حتى في هذا السعر.

في الربع الأول من عام ٢٠١٧، سجلت العديد من شركات النفط الكبرى أعلى أرباحها في أكثر من عام، وقد انتعشت الاستثمارات مرة أخرى؛ إذ أصبحت جهود خفض التكاليف سارية المفعول.

عمال حقول النفط على برج الحفر النفطي في ولاية داكوتا الشمالية في عام ٢٠١٣. أسعار النفط القياسية للولايات المتحدة هي ٥٩٪ وهي أقل من أسعارهم العالية التي كانت في عام ٢٠١٤. التقطت الصورة عبر وكالة (GETTY IMAGES): كين سيدينو / كوربيس.

أمضت شركة (BP) البريطانية في تراجعها هذا العقد في أعقاب تفجيرها الكارثي الذي حصل في خليج المكسيك عام ٢٠١٠؛ بسبب تراجع أسعار النفط. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، فإن الشركة تستعد الآن لنمو قوي؛ إذ تخطط لإضافة ٨٠٠٠٠٠ برميل يومياً من الإنتاج الجديد بحلول عام ٢٠٢٠، ففي الأسبوع الماضي، قالت شركة (BP) إنها تخطط لصرف ٦ مليارات دولار مع شريك ريليانس للصناعات المحدودة (Reliance Industries Ltd)؛ لتطوير مشاريع الغاز في خارج الهند.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة (BP) بوب دودلي (Bob Dudley) للمستثمرين في الاجتماع السنوي للشركة الشهر الماضي: ''عبر مشاريع الأعمال نحن نبذل قصارى جهدنا ونعمل بأقصى قدر ممكن من القوة والفعالية''.

تتداول أسهم شركة (Shell) و(Exxon) عند المستويات الأكثر تداولاً في عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، حينما كانت أسعار النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل؛ مما يدل على أن المستثمرين يعتقدون أيضاً بإمكانية شركات النفط الكبرى على التعامل مع الأسعار المنخفضة، وقد أدت الشركات إلى خفض التكاليف من طريق الضغط على الموردين والمتعاقدين، وتقليل المشاريع الأقل ربحية، وشرعت ثقافة الإنفاق لمرة واحدة، ويعد كل هذا تغيراً كبيراً منذ ثلاث سنوات فقط.

وقد أعلن وزير النفط السعودي آنذاك علي النعيمي في عام ٢٠١٣ أن سعر البرميل يقدر بـ ١٠٠ دولار وهو ''سعر معقول'' للمستهلكين والمنتجين، وقال بعض المحللين إن كثيراً من الناس في صناعة النفط لا يريدون أن يروا هذا السعر مرة أخرى؛ وذلك لأن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ازدهار الاستثمار الكبير الذي دعم وفرة المعدات العالمية وحطم السوق. وفي العراق اليوم، تتخلل مدينة البصرة النفطية مشاريع البناء التي لم تنته بعد، ومشاريع الطرق السريعة التي لا تحرز تقدماً إذ انهار سعر النفط.

يساعد النفط رخيص الثمن اقتصاديات المستهلكين الرئيسين مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وقد سجل سائقو السيارات الأميركيون عدداً قياسياً من الأميال في العام حتى مارس، على وفق ما ذكره البنك الاحتياطي الفدرالي لولاية سانت لويس.

وقال روب ثوميل (Rob Thummel)، الذي يدير أصول الطاقة في شركة تورتوز كابيتال أدفيسورس (Tortoise Capital Advisors): ''فيما يخص النفط فإن سعر البرميل الواحد من

٥٠ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً يعد خبراً جيداً لكل من المستهلكين والمنتجين''.

وفي حين أن الأسعار تتداول دون هذا المستوى –ويرجع ذلك جزئياً إلى نجاح الحفارين في التكيف– فهو نطاق استمر كثيراً في هذا العام ويتوقع المحللون أن يستمر للنهاية.

وعلى مدار العام الماضي، تراجع المحللون عن توقعاتهم بشأن أسعار النفط؛ ففي دراسة استقصائية أقامتها صحيفة وول ستريت جورنال في شهر أيار، توقع المحللون أن يبلغ سعر خام برنت ٥٩ دولاراً للبرميل في العام المقبل، مقارنة بـ ٦٨ دولاراً في الدراسة الذي أقامتها قبل عام. أما ما يخص العام ٢٠١٩، فإن المحللين يتوقعون أن يكون سعر برنت بحدود ٦٠ دولاراً للبرميل، وهو أقل من القيمة المتوقعة في شهر أيار الماضي إذ كانت ٧٦ دولاراً.

وتعد قدرة منتجي الصخر الزيتي على التكيف أمراً أساسياً، وبسبب توجه الأسعار نحو الصعود، فبإمكانهم أن يتيحوا الفرصة في الحكم على أسعار النفط بالتراجع وضمان سعر محدد النطاق.

قد تكون صناعة النفط أيضاً خاطئة، وقد تستمر الأسعار في الانخفاض، وقد يؤدي التباطؤ في الصين –ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم– إلى التأثير في الطلب. ومن جانب العرض، يمكن لأوبك والمنتجين الآخرين التخلي عن اتفاقهم بشأن خفض الإنتاج.

ولكن صناعة النفط تشعر بالرضا تجاه نفسها، إذ بدت الأمور جيدة في الاجتماع الكبير الذي عقد هذا العام وهو مؤتمر سيراويك هيوستن (Houston's CERAWEEK)، فحينها صرح صاحب شركة (BP) السيد دودلي قائلاً: ''لا أعتقد أنني سمعت أحداً من الحاضرين يضحك العام الماضي بشأن أي شيء؛ وهذا يعني أننا نتجه نحو نقطة تفاهم وتوازن''.

[١] Big Oil: هو اسم يستخدم لوصف سبع أو ثماني أكبر شركات النفط والغاز في العالم، ويعرف أيضاً باسم سوبيرماجورس.

المصدر:

https://www.wsj.com/articles/three-years-on-oil-industry-comes-to-terms-with-cheap-crude-1497864605?mg=id-wsj

الحقيقة المرة حول المعارضة التركية

هوارد إيسنستات*

٢٠١٧-٧-٢٩

لِمَ ستكون هناك مشكلة في تحدي أردوغان؟

لقد مضى أكثر من عام على محاولة الانقلاب ضد الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان، ومنذ ذلك الوقت تمرُّ تركيا بحالة من الاضطراب، إذ كثفت الحكومة التركية من عمليات التطهير ضد أي شخص يشتبه بارتابطه برجل الدين فتح الله غولن الذي يتهمه أردوغان بالوقوف وراء عملية الانقلاب، على الرغم من أن غولن يعيش في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩. وفي هذا النطاق اتخذ أردوغان أيضاً عدة إجراءات ضد مجموعة واسعة من الأفراد الآخرين الذين ليس لهم صلة واضحة بحركة غولن، وصرحت وزارة العدل التركية بأنها بدأت ''بإجراءات'' ضد ١٦٩ ألف مواطن، وقامت باعتقال أكثر من ٥٠ ألف شخص، فضلاً عن إعلان القيام باعتقالات جديدة بنحوٍ شبه يومي، وتم إقالة ١٥٠ ألفاً آخرين من وظائفهم للاشتباه بتعاونهم مع أنصار غولن؛ على الرغم من عدم وجود أي دليل يؤكد ذلك.

إن الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في نيسان من هذا العام –الذي سيلغي رئاسة الوزراء في عام ٢٠١٩– أزال فعلياً أي إجراءات تحقيقية موجودة في الحكومة التركية، وسيزود هذا الاستفتاء أردوغان بالنظام الرئاسي القوي الذي كان يرغب بالحصول عليه منذ فترة طويلة، وسيهبه كذلك قوة تحكم لا مثيل لها على القضاء والأجهزة الأمنية. وفي الوقت نفسه ومنذ أن تم تحديد الاستفتاء في تموز عام ٢٠١٥ تزايد الصراع التركي العنيف مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، ولا يزال كلا الجانبين يقدمان العديد من الخسائر كل أسبوع، إذ قتل ما يقرب من ٣ آلاف شخص منذ تموز عام ٢٠١٥، ونزح حوالي ٥٠٠ ألف مدني قسراً.

* أستاذ مشارك في تأريخ الشرق الأوسط في جامعة سانت لورانس.

المعارضة التركية

استخدمت المعارضة التركية عبارة (بطانة من فضة)، ويعني أنها أظهرت إيماءات جديدة على قوتها في الأشهر الأخيرة، وأثارت آمالاً كبيرة بأن بمقدورها تحدي حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٩، بيد أن الحقيقة المرة هي أن هذا النشاط الجديد قد جاء متأخراً جداً.

وفي الفترة التي سبقت الاستفتاء الدستوري في نيسان كانت حملة ''لا'' التي عارضت النظام الرئاسي الجديد فعالة بنحوٍ مدهش؛ وبالنظر إلى مدى تفاوت الأحداث بشكل ملحوظ استفادت حملة ''نعم'' من الدعم الحكومي المفتوح والتغطية الشاملة من قبل الصحافة المدينة بسبب الحكومة، بينما كانت بعض شخصيات المعارضة –مثل زعماء الحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للأكراد (HDP)– وراء القضبان، وكان العديد من أتباعهم مشردين بسبب القتال الحاصل بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني؛ ونتيجة لذلك لم يتمكن الكثيرون من الذين يرغبون بـ''لا'' من الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء، وفضلاً عن ذلك، كان المسؤولون في البلديات الخاضعة لسيطرة حزب العدالة والتنمية يجمعون بشكل روتيني ملصقات حملة ''لا''، ويعملون على منع هذه الحملة؛ وفي النهاية –وعلى الرغم من الأدلة الهامة على وجود مخالفات في التصويت– تمكنت حملة ''نعم'' من الحصول على نسبة ٥١,٤٪ فقط من الأصوات؛ وقد يظهر للعيان تمكن أردوغان من تعزيز سلطته، ولكن ليس من دون فضح نقاط ضعف جديدة في الانتخابات.

وما يثير الدهشة، قيام كمال كيليكدار أوغلو زعيم حزب المعارضة الرئيسي –حزب الشعب الجمهوري (CHP)– بقيادة تظاهرة الـ ٢٨٠ ميلاً التي سمّاها ''أنصار العدالة'' والتي تبدأ من أنقرة وتنتهي باسطنبول، وعلى مدى أسابيع، تمكن كيليكدار أوغلو من جذب انتباه وسائل الإعلام بعيداً عن أردوغان، ورد حزب العدالة والتنمية على المسيرة قائلاً إن المشاركين فيها كانوا ''يدعمون الإرهاب''، لكن أردوغان امتنع عن القيام بحملة قمع فعلية، مدركاً أن القيام بذلك سيتخطى الخطوط الحُمر ويغضب البلاد، وانتهت المسيرة في إسطنبول مع تجمع ضخم استقطب مئات الآلاف من المواطنين؛ لقد كانت هذه المسيرة سياسية بشكل ملحوظ ومهرجاناً للتحدي بقدر ما كان اجتماعاً سياسياً، ولأول مرة بدا نقاد الحكومة متفائلين.

إلا أن هذا التفاؤل قد يكون في غير محله، لكن مسيرة كيليكدار أوغلو أظهرت إدراكه بأن

المعارضة يجب أن تكون أكثر إبداعاً وديناميةً مما كانت عليه في الماضي لكي تكون فعالة، وفضلاً عن ذلك، حصلت المسيرة –مثل حملة ''لا'' قبل استفتاء نيسان– على تأييد كل من الحزب الديمقراطي وعناصر ''المتمردين'' لحزب الحركة القومية –الذي تم تقسيمه مؤخراً منذ أن قامت الحكومة بالتدخل للإبقاء على ''ديفليت باهشيلي'' رئيساً للحزب–. ويبدو أن المعارضة –على الأقل في الوقت الحاضر– تفهم أنه من خلال التعاون فقط يمكن أن تأمل مواجهة تمسك أردوغان بالسلطة، ويمكن تخيل السيناريو الذي ستنجح فيه المعارضة في هذا الأمر، لكنه سيستغرق وقتاً طويلاً؛ فقد أعلن ميرال أكسينر –أبرز متمردى الحركة الشعبية لتحرير الشعب (MHP)– أن الجماعة التي يقودها ستشكل حزباً جديداً في شهر تشرين الثاني القادم؛ وهذا أمر مهم ليس فقط لأنه سيهدد مكان ''باهشيلي'' في البرلمان، بل سيقوم أيضاً بوضع حزب الحركة الشعبية على أنه أقل حزب معارض وشريك لحزب العدالة والتنمية، ولكن أيضاً بسبب أن حزب اليمين الجديد يمكن أن يستقطب أصواتاً من حزب العدالة والتنمية.

إن تركيا في صميمها بلد يمين الوسط؛ وهذا كان أحد الأسباب الرئيسة لنجاح حزب العدالة والتنمية أن يكون لديه عدد قليل من المنافسين للتنافس مع هذا الفيلق من الناخبين، وفي انتخابات عام ٢٠١٩، ستخلق أحزاب يمين الوسط تحدياً حقيقياً لحزب العدالة والتنمية في التنافس على شريحة الناخبين في البرلمان؛ مما سيفتح المجال أمام ''تحالف كبير'' بين أحزاب المعارضة، وسيكون المرشح الديناميكي الذي يمكن أن يوحد يمين الوسط هو الأمل الحقيقي الوحيد للمعارضة في تحدي أردوغان للرئاسة، وقد لا يكون اليساريون والتقدميون متحمسين لهذا المرشح، ولكن الخوف من أردوغان يمكن أن يدفعهم إلى دعم مرشح يميل إلى اليمين، وعلى الرغم من مرور ١٥ عاماً من سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة وعلى معظم وسائل الإعلام التركية، لم يتمكن الحزب أبداً من توسيع قاعدته الانتخابية إلى أكثر من ٥٠٪، فحتى لو كان ما يقارب ٤٠٪ من المواطنين موالين تماماً لأردوغان، فإن ما يقرب من نصف البلاد لا تزال تعارضه، ومن غير المرجح أن يتغير هذا الواقع.

وعلى الرغم من هذه الحساسيات، فإن حزب العدالة والتنمية يحتفظ بمزاياه، إذ يعد أردوغان سياسياً موهوباً بشكل ملحوظ، ولكن من الواضح أن بعض ناخبي حزب العدالة والتنمية بدأوا يحترسون منه، وفي أعقاب محاولة الانقلاب مباشرة، ارتفعت شعبية أردوغان، ومع ذلك وعلى وفق مسح أجرته ''إسطنبول للبحوث''، أيّد ١٠٪ من ناخبي حزب العدالة والتنمية مسيرة العدالة

لكيليكدار أوغلو، ولكن هذه الرغبة قد لا تترجم بالضرورة إلى التصويت لمنافس. ففي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، توحد حزب الشعب الجمهوري وحزب الجبهة الشعبية خلف السياسي أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي كان من المفترض أن تكون مؤهلاته وشهاداته الإسلامية جاذبة للناخبين المتدينين، إلا أن أداءه كان ضعيفاً، ومن المحتمل أن يكون حزب الحركة الوطنية وحزب الشعب الديمقراطي والحزب الجديد الذي تتصوره الحركة الشعبية لتحرير الشعب معرضين جيمعاً لخطر عدم الحصول على الـ ١٠٪ المطلوبة في الانتخابات؛ الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مقاعد حزب العدالة والتنمية في البرلمان؛ إذ كانت الأغلبية البرلمانية لحزب العدالة والتنمية مستفادة دائماً من النظام الانتخابي التركي الذي يعاقب الأحزاب الصغيرة، ففي انتخابات عام ٢٠٠٢ حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤,٣٪ فقط من الأصوات، بيد أنه حصل على ٣٦٣ مقعداً في البرلمان الذي يضم ٥٥٠ مقعداً، وفضلاً عن ذلك وحتى لو فقد حزب العدالة والتنمية أغلبية المقاعد فإنه لن يتم بالضرورة إزاحته من السلطة، ففي عام ٢٠١٥ قام حزب العدالة والتنمية بتدوير الانتخابات البرلمانية، حيث حصل على ٤١٪ فقط من الأصوات، وبدلاً من إنشاء ائتلاف، فقد حاصر الحزب الحكومة المؤقتة التي كانت في الأساس استمراراً لقاعدة حزب العدالة والتنمية، وحينما لم يتم إنشاء أي ائتلاف بعد ثلاثة أشهر، دعا أردوغان إلى إقامة انتخابات جديدة، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من كسبها بسهولة.

تكمن المشكلة في كل هذه السيناريوهات بأنها تقوم على افتراض إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لكن هذا الافتراض لم يعد مرجحاً في تركيا، إذا كانت الدروس المستخلصة من استفتاء نيسان هو أن قاعدة أردوغان قد أُضعفت، وأن المعارضة لا يمكن أن تعتمد على تكافؤ الفرص أو حتى عد الأصوات الصحيحة، ولم تعد الصحافة حرة، فضلاً عن أن مؤسسات الدولة الأساسية –بما في ذلك القضاء– تعدُّ الآن امتداداً لحزب العدالة والتنمية.

يبدو من الواضح أن أردوغان يرى أنه من الجيد كسب حزب الشعب الجمهوري في البرلمان؛ إذ يُعَدُّ بمنزلة طبقة الحماية ضد خطابه الاستبدادي، وكدليل على حسن نواياه الديمقراطية، ويؤكد تسامح أردوغان مع مسيرة العدالة على فهمه للأخطار التي تهدد المعارضة الرئيسة، ومع ذلك لا يعني أنه سيسمح للمعارضة بإزاحته.

إن عملية التطهير التي هزت بالفعل نسيج المجتمع التركي لم تقل وتيرتها بل على العكس

ازدادت، وتم تطهير الآلاف من الأكاديميين في جميع أنحاء البلاد في حين أن معظم الجامعات النخبوية التركية لم يمسسها أحد، ولكن بعد يوم من انتهاء مسيرة العدالة، تم شمول جامعة البوسفور بمجموعة جديدة من الاعتقالات التي تستهدف أعضاء هيئة التدريس، وقد أُلقي القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في منظمات دولية كبرى مثل منظمة العفو الدولية؛ وأخيراً أدركت المعارضة التركية أنها يجب أن تجد سبباً مشتركاً من أجل المعارضة وبفعالية ضد تمسك الرئيس أردوغان بالسلطة، إلا أنها قد وصلت إلى هذا الإدراك بعد فوات الأوان.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2017-07-21/hard-truth-about-turkeys-opposition

هل يتم الإعداد للصراع الطائفي في أذربيجان؟

إلدار ماميدوف*

٢٠١٧-٧-٣٠

في بداية شهر تموز الحالي شنَّ العضوان في برلمان أذربيجان (قدرات هاسانغوليف وفاضل جيزنفروجلو) هجوماً لفظياً ضد إيران، واتهما طهران بالتدخل في الشؤون الداخلية لجنوب القوقاز ودعم جمهورية أرمينيا التي تحتل الأراضي الأذرية في سياق الصراع على جمهورية ناغورني-كاراباخ. وفي المنوال نفسه، أعلنت رئيسة تجمع إسرائيل في البرلمان يفدا أبراموف، أن إيران ليس لها الحق في انتقاد أذربيجان لعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل؛ كونها قدمت مساعدات اقتصادية لأرمينيا.

ليست هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها النواب في أذربيجان إيران بإساءة، فحينما أعربت طهران عن استيائها من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لباكو في كانون الأول ٢٠١٦، هدد حسن كوليف إيران بانقسام كبير، واعداً إياها بظهور ''خمس ولايات جديدة'' بدلاً منها.

ولكن هذه المرة، وجه النقد اللاذع ضد إيران بالاستجابة الفعالة من آية الله سيد حسن آملي خطيب صلاة الجمعة في بلدة أردبيل في أذربيجان الإيرانية والممثل الشخصي للمرشد الأعلى هناك، ففي خطبة حماسية وبّخ آملي أعضاء البرلمان بسبب إهاناتهم ''للأمة الإيرانية وقادتها''، وأشار إلى حد كبير إلى الدور الإيراني في حماية ناخيتشيفان -وهو إقليم بأذربيجان الذي يحصر بين أرمينيا وإيران- وأشار إلى الجهود الإيرانية للتوسط في نزاع ناغورني-كاراباخ في أوائل التسعينيات، حينما رفضت الحكومة القومية في باكو، كما قال آملي: ''إرضاء الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل''.

وفي نظام سياسي خاضع لسيطرة صارمة مثل أذربيجان، من المستبعد جداً أن يثير بعض النواب عمداً الجدل حول واحدة من أكثر قضايا السياسة الخارجية تعقيداً في البلاد -كالعلاقات مع إيران- دون موافقة ضمنية على الأقل من القيادة الحاكمة.

* عمل مستشاراً سياسياً للديمقراطيين الاجتماعيين في لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي، وهو مسؤول عن بعثاته للعلاقات البرلمانية مع إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية والمشرق..

استهداف الشيعة في عقر دارهم

إن موقف إيران من ناغورني-كاراباخ لا علاقة له بهذا الانفجار الأخير بالتصريحات، وعلى الرغم من الضغط الشديد الذي تمارسه أذربيجان، لم تتخذ أي دولة حتى الآن خطوات ملموسة لمساعدة باكو على استعادة استقلالها الإقليمي، والسبب الحقيقي الذي يحدق بإيران هو الخوف الذي تشعر به المؤسسة الحاكمة في باكو نحو تمكين الجهات الفاعلة الشيعية المحلية، على الرغم من أن الشيعة يشكلون ما يقرب من ٧٠٪ من سكان أذربيجان، فإن الحكومة تدعم القول إن الشيعة هم في الأساس من إيران.

مع النمو السريع في عدد المعتقدين بهذا، فإن لدى النخبة الحاكمة أسباباً للقلق، إذ نجحت في إضعاف المعارضة السياسية من خلال تعميم القومية التركية العلمانية، وهي أيديولوجية قادت حركة أذربيجان المؤيدة للاستقلال في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وفي بعض الأحيان اقتبست هؤلاء من المفردات الليبرالية المؤيدة للغرب، إلا أن هذا لا يمكن أن يتناسب مع الخطاب الإسلامي؛ فكل ركائز النظام الإيراني هي نقيض الحكم الاستبدادي العلماني لإدارة الرئيس إلهام علييف.

أما ما يخص التعامل مع التحدي الشيعي، فقد تبنت الحكومة نهجاً ذا شقين، فمن ناحية يحاول أن يعزل ''رجال الدين المتعصبين'' -أمثال تالة بغير زادة وهو داعي متعلم من الشباب الإيرانيين الذي سجن في عام ٢٠١٥ بعد اشتباكات وقعت في قرية نارداران بالقرب من باكو-، ومن ناحية أخرى، فإنه يعزز بتروي رجال الدين المشهورين الذين يركزون على الوفاء الديني بدلاً من النشاط السياسي والاجتماعي، وتشبه هذه الحالة حالة حاجي شاهين حاسانلي خطيب مسجد مشادي داداش التأريخي في باكو، الذي شجع الجانبين الروحاني والديني في نفوس المسلمين في جنوب القوقاز -وما تبقى من الحقبة السوفياتية التي أُعِدت من أجل السيطرة على الحياة الدينية للمسلمين الأذربيجانيين- مؤخراً ليكون ممثلاً عن منطقة ناسيمي في باكو، إحدى أكبر مدن العاصمة.

وفي خطوة أخرى للحد من تأثير المتطرفين المزعومين، حظرت الحكومة الأئمة المتعلمين الأجانب من دخول مساجد البلاد، غير أن هذه الخطوات أخفقت إلى حد كبير في تحقيق أهدافهم، في حين يبدو الحاج شاهين موالياً للنظام، فإن تركيزه على إعادة إسلامية المجتمع بنت

جمهور لسياسة إسلامية واضحة أكثر، التي تتناقض بنحوٍ حاد مع العلمانية الجازمة للنظام. إلى جانب ذلك، هناك حدود لمدى قربه من الارتباط مع المؤسسة دون أن يفقد جاذبية قاعدته المتينة.

وفي الوقت نفسه، تتجاهل المساجد في المحافظات –بنحوٍ روتيني– الحظر المفروض على المبشرين المتعلمين الأجانب، لكن الحكومة تشعر بالقلق إزاء شعبية هؤلاء الأئمة ''غير الرسميين''، حيث تتخذ الحكومة أحياناً إجراءات باعتقالهم، كما فعلت في نيسان ٢٠١٧ مع حاجي سردار حاجي حاسانلي –رجل الدين الذي يلقى احتراماً شديداً في إيران– فقامت الحكومة باعتقاله في بلدة جليل أباد جنوب البلاد، ومع ذلك فإن السلطات تغض الطرف عن مثل هذه الممارسات، لكنها تخشى من إشعال لهيب مواجهة مفتوحة مع المعتقدين بالمذهب الشيعي.

وتزود أنشطة المركز الثقافي الإيراني في باكو الحكومة بمأزق آخر غير مريح، وكجزء من سفارة إيران، يتمتع المركز بالحصانة الدبلوماسية، ولكنه ينشر الرسالة الدينية الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية، إذ إن معاداة أميركا والشكوك العامة من الفكرة الغربية للديمقراطية هي موضوعات بارزة، وإن الخطب للمبشر أو الواعظ الأذربيجاني ذا الشخصية الكاريزمية في المركز (سيد علي أكبر أواغنيجاد) تحظى بشعبية متزايدة بين الشباب الشيعي في باكو، غير أن الحكومة مترددة في مواجهة طهران بشأن هذه الأنشطة، منذ أن استخدم أواغنيجاد –صهر إيه الله الإيراني آية الله مصباح يزدي– لتمرير رسائل إلى طهران حينما تكون العلاقات بين البلدين رديئة.

لقد تراجع واقع الحكومة بسبب نقص الأعضاء المتمكنة، فالأعضاء الأيديولوجيون في العصر السوفيتي لا يتطابقون مع الواعظين ذوي الشخصيات الكاريزمية الذين يتكلمون لغة واضحة وجذابة وعاطفية، وفي بعض الأحيان هناك استثناءات مثل إلشاد إسكندروف –رئيس سابق في لجنة الدولة للعمل مع المنظمات الدينية– إذ كان من النشطاء الشيعة، لكن قدرته في بناء علاقات قائمة على الثقة مع المجتمعات الدينية أجبرته في نهاية المطاف على الاستقالة من وظيفته، حيث اتهمته وسائل الإعلام الموالية للحكومة –على نحو غير معقول– بأنه يتبع الخميني وهو من أتباع طائفة فتح الله غولن التركية! على الرغم من عدم التوافق المتبادل بين هذين التيارين.

التقسيم والسلطة؟

داخل هذا الطريق غير المقنع، هناك خطر لعودة الحكومة إلى سياسة حقيقية ومجربة من الانقسام والحكم من خلال دعم الفئة ذات الجانب الأضعف في الانقسام الطائفي بالبلاد، وقد

اتبعت هذه السياسة في التسعينيات حينما كان السنة –حتى المعتقدين بالمذهب السلفي– يتم تفضيلهم على الشيعة، ومنذ ذلك الحين يميل ميزان القوى لصالح الشيعة.

ومن ضمن الجهود لتحقيق التوازن بينهما هناك حديث عن إعادة فتح مسجد أبو بكر في باكو الذي كان –حتى إغلاقه قبل بضع سنوات– نقطة محورية للنشاط السلفي في البلاد، وعلى الرغم من ذلك، تسامحت الحكومة مع إمام المسجد جاميت سليمان –المتعلم في السعودية– منذ أن حرص على الاعتراف مراراً بسلطة الرئيس علي علييف.

ويخشى بعض المراقبين –الذين يتخذون من باكو مقراً لهم– من ميل الحكومة إلى إعادة توجيه السلفيين في أذربيجان والعودة إلى ديارهم من سوريا والعراق بعد هزيمة داعش على يد شيعة البلاد. وعلى الرغم من أن تنافس المتطرفين السنة والشيعة ضد بعضهم بعضاً قد يصرف النظر عن بعض الضغوط من النخبة الحاكمة، فإن العواقب طويلة الأمد على البلاد ستكون كارثية، ويحذر ألتاي جويوشوف –خبير الإسلام الأذربيجاني البارز– في الوقت الحاضر من عدد الإسلاميين السياسيين في أذربيجان، من مقلدي المذهبين السني والشيعي والبالغ عددهم أكثر من ٢٠٪ من مجموع السكان؛ بيد أن المواجهة سترغم مزيداً من الناس إلى تعريف أنفسهم في المقام الأول على وفق هويتهم الطائفية المحددة؛ مما يؤدي إلى نزاع طائفي كبير، مع عواقب تزعزع الاستقرار لا يمكن التنبؤ بها.

المصدر

http://lobelog.com/is-sectarian-strife-brewing-in-azerbaijan

سياسة الهوية المميتة في أفغانستان

باتريشيا غوسمان*

١-٨-٢٠١٧

كيف يقوض الفساد والانقسامات العرقية الحكم؟

في ٣١ من أيار للعام ٢٠١٧، تسببت شاحنة مفخخة بمقتل نحو ١٥٠ شخصاً وإصابة مئات آخرين بجروح خطيرة في ساحة مزدحمة بالقرب من السفارة الألمانية وسط العاصمة الأفغانية كابول، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الهجمات الانتحارية في أفغانستان ظل في تزايد بالسنوات الأخيرة، وكان هذا الخرق هو الأعنف منذ العام ٢٠٠١، وكانت تبعات هذا الانفجار هي الأسوأ؛ لأن المتمردين قاموا بهاجمة قلب العاصمة بنحوٍ مباشر.

وبعد عدة أيام، تجمع أقارب الضحايا وجماعات في المجتمع المدني بالقرب من موقع الانفجار للتعبير عن حزنهم وغضبهم، وقد انضم إليهم مجموعة من المعارضين السياسيين، إذ رأى بعضهم أن هذه الحادثة فرصة لاستغلال الغضب الشعبي، وقام مجموعة من النشطاء من انتماءات سياسية متباينة بتحشيد وسائل التواصل الاجتماعي، وبينما حاولت الحشود الضغط والوصول إلى القصر الرئاسي، فتحت قوات الأمن النار؛ مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص، وفي اليوم الثاني –في جنازة أحد القتلى– قتل سبعة مواطنين وأصيب أكثر من ١٠٠ آخرين جراء هجوم انتحاري ثانٍ.

ومع أن هذه الهجمات تشكل خطراً جسيماً على الدولة، إلا أنها ليست سوى واحدة من التهديدات العديدة التي تواجه أفغانستان، فالسياسيون المتخاصمون الذين يثيرون التنافس العرقي قد يشكلون تهديداً أكثر خطورة؛ فأي مواطن كبير بالعمر من كابول قد شهد السنوات التي سبقت حركة طالبان –حينما انقسمت كابول بين فصائل عرقية تقوم بقصف أحياء بعضها بعضاً وارتكاب جرائم فظيعة ضد جماعات إثنية متنافسة– لديه سبب يدعوه إلى الخوف حينما يمارس السياسيون سياسات الاعتماد على الهوية، وعلى الرغم من أن العودة إلى حالة الصراع القديمة غير محتمل في الوقت الراهن، إلّا أن العديد من السياسيين لا يزالون يسيطرون على ولاء إخوتهم في العرق من

* باحثة آسيوية بارزة في منظمة هيومن رايتس ووتش، وكانت رئيساً لبرنامج أفغانستان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

العاملين في القوات الأمنية، فهذه الولاءات تسببت بالخلافات ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تجزئة خطيرة داخل قوات الأمن.

وقد زاد رد الفعل على هجوم ٣١ أيار من تلك الانقسامات ولاسيما بين النخب السياسية، ففي انتقادات خفية على هيمنة البشتون –مجموعة عرقية– في دائرة الرئيس أشرف غني الداخلية، أشار النقاد إلى ''عمود خامس'' داخل الإدارة، وقد انسحبت بعض جماعات المجتمع المدني التي كانت تخطط لحدث الثاني من حزيران، محترسةً من السياسيين الذين سرقوا الاحتجاجات، ولاسيما اللطيف بيدرام –رئيس حزب طاجيكستاني إثنوسنتري– المعروف بالثورات العنيفة، وضياء مسعود الذي فصل من منصبه كمستشار في الحكم الرشيد في ١٧ نيسان، وكان قد دعا سابقاً غني وحكومته إلى الاستقالة. ويبدو أن الرجلين رأيا الحدث فرصة لحشد مؤيديهما، وخلال التظاهرة وضعت بعض الحشود اللوم على الحكومة حول الشاحنة المفخخة، حتى أنهم اتهموها بـ''التعاون مع الإرهابيين''.

إجلاء أعضاء البرلمان الأفغاني بعد هجوم شنته طالبان، يونيو ٢٠١٥.

كل هذا يحدث بسبب عدم اليقين حول السياسة الأفغانية الأميركية، ومنذ آذار –حينما أعلن الجيش الأميركي أن عدد القوات قيد المراجعة– دعا المحللون من كابول واشنطن إلى مزيد من القوات أو أقل من أجل إقامة وضع خطوات أكثر صرامة مع باكستان أو أكثر تصالحية، وقد استغرقت المراجعة عدة أسابيع ومن ثم أشهر؛ فأصبح خلالها من الواضح أن سياسة إدارة ترامب تستلزم مزيداً من الدعم للقوات الحكومية الأفغانية المناضلة، ومزيداً من العمليات المشتركة، وسلطة أوسع للجيش الأميركي في شن الضربات الجوية ضد طالبان، ولكنها ليست استراتيجية سياسية لدعم الحكم الأكثر فعالية في أفغانستان، وهو نوع من الطرائق التي يمكن أن تخفف حدة التوتر العرقي من خلال تشجيع الشمولية بدلاً من الحكم من قبل رجال القوى، والمشاركة الواسعة في الحكومة من خلال انتخابات ذات مصداقية، ومحادثات حقيقية لتمهيد الطريق نحو إنهاء الحرب الأميركية الأطول عمراً.

كل هذه أخبار سيئة للمدنيين الأفغان الذين يموتون أو يتعرضون لإصابات خطيرة بأعداد أكبر الآن من أي وقت مضى منذ بدء الحرب الأميركية في أفغانستان في عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من أن هجمات المتمردين –منها تفجير الشاحنة في ٣١ أيار– تسببت في معظم الوفيات، فإن العدد المتزايد يعود إلى تصرفات القوات الأفغانية، ولاسيما في العمليات الجوية، إذ أدى عدم اكتمال عمليات التدريب والإجراءات إلى زيادة في الإصابات بين المدنيين، وفضلاً عن ذلك تعتمد قوات الحكومة الأفغانية اعتماداً كبيراً على الميليشيات التي تعمل خارج محور القيادة الرسمية ولها سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان، ومن دون استراتيجية سياسية على الجانب الأميركي للدفع من أجل الإصلاحات التي هي في أمس الحاجة إليها –بما في ذلك كبح الفساد والسيطرة على القوات الفاسدة– فإن المظالم التي دعمت الصراع ستتزايد.

وحتى بين الناشطين الشباب في أفغانستان –كثير منهم نشأوا خارج البلاد وعادوا مع أسرهم بعد عام ٢٠٠٢– يجد بعضهم أنهم يتعايشون داخل السياسة العرقية نفسها التي عرفت الحرب في زمن أبائهم؛ وعليه فإن إحباطهم حقيقي. وفي الأيام المبهجة التي سادت بعد التدخل الدولي عام ٢٠٠١ وجد الأفغان الأمل في آلية التعمير الواسعة. لقد انتشر الفساد واستمرت الحرب، ولكن العنف كان في معظمه بعيداً عن كابول والمدن الرئيسة الأخرى وازدهرت المشاريع الجديدة، وكان كل شخص تقريباً يحمل الهواتف النقالة، وتداولت وسائل الإعلام الأفغانية داخل المدينة –إذ كانت غير موجودة فعلياً خلال سنوات حكم طالبان– دخول النساء قوى العمل بأعداد لم تشاهد

منذ أيام الحكم الشيوعي، على الرغم من أنهن واجهن التمييز المنهجي والعنف والتحرش، وقد فتحت المدارس الخاصة والجامعات، وتوسعت المدارس التي تمولها الحكومة، مع حضور مزيد من الفتيات على حد سواء وإن لم يكن في أعداد كبيرة مبالغ فيها.

ولكن –ومع قدوم تلك الأيام المبهجة– كانت هنالك ملامح مشؤومة من أن الفساد يقوض التقدم في حقبة ما بعد طالبان، فكان جنود (الأشباح) –وهو نتاج رواتب العسكريين المبالغ فيها التي لم تتعرض للتسائل منذ سنوات– بداية لعملية تزوير مليارات من الدولار وابتزاز الأموال ومشكلات المحسوبية. وباعتماد الحكومة الأفغانية تماماً على المساعدات الخارجية، وعدم وجود رقابة، وجدول أعمال المانحين المتنافسين، وهاجس واشنطن بـ"الحرب العالمية على الإرهاب"، كان هناك المال للاستحواذ عليه. إذ كانت هنالك رشاوى تعطى من قبل كل طبقة من الحكومة، وأقرَّ المانحون بالمشكلة، ولكنهم كانوا يحمون برامجهم الخاصة، ولم يوقفوا أبدا الرشاوى، وأصبح القضاء دليلاً على الإيذاء المؤسسي الذي يتعين على الأفغان من العامة أن يتنافسوا عليه. وقد لاحظ أحد المدعين العاميين الذين التقيت بهم منذ سنوات أنه في السنوات الأولى بعد عام ٢٠٠٢ كان من الشائع أن يدفع شخص ما رشوة للقاضي من أجل إبعاد المشتبه به، وبعد خمس سنوات من الجهود الرامية إلى إعادة بناء السلطة القضائية، "لم تقُم الشرطة بالقبض على أي مشتبه به إلا إذا كان صاحب الرشوة".

وقد ساعد الإحباط بين الأفغان من العامة إلى جانب ترحيب باكستان بدعم الجماعة الإرهابية للمساعدة على تشجيع عودة طالبان؛ فإلقاء اللوم على باكستان بسوء أفغانستان هو رد فعل مألوف بين السياسيين الأفغان، وهناك سبب كافٍ لإلقاء اللوم، وبعد أن دعمت باكستان حركة طالبان خلال التسعينات (رغم عقوبات الأمم المتحدة)، لم تتوقف في الحقيقة باكستان أبداً. لكن طالبان وجدت أرضاً خصبة في أفغانستان لأسباب تتجاوز دعم باكستان، والفشل الأساسي للولايات المتحدة والمانحين الآخرين الذين قاموا بتمويل الحكومة الأفغانية على مدى السنوات الـ١٥ الماضية لإنشاء مؤسسات تخضع لحد أدنى من المساءلة؛ والفساد المتفشي في صفوف الشرطة وقوات الأمن الأخرى؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون حكوميون وقوات أمن وميليشيات، جميعهم قاموا بخداع السكان بما فيه الكفاية بأن جماعة طالبان يمكن أن يحققوا تقدماً كبيراً، وهم الآن يسيطرون على أكثر من نصف البلد.

ولم تحصل قوات الأمن على دعم يذكر من خلال ردة فعلها على احتجاج ٢ حزيران، ومن المؤكد أن المسيرات لم تكن سلمية تماماً؛ فقد قام بعض المشاركين بإلقاء الحجارة، وإصابة عدد من أفراد الشرطة، ونشر ناشطون صوراً لرجال مسلحين بين المجاميع، ولكن قوات الأمن –ولاسيما حرس القصر الرئاسي– لجأت إلى الذخيرة الحية قبل أن يكون هناك أي تهديد حقيقي للسلامة العامة بما فيه الكفاية لتبرير استخدام القوة المميتة؛ إذ إن استخدام مدفع المياه لتفريق الحشد ومن ثم إطلاق المدافع على رؤوس المتظاهرين في حد ذاته ممارسة خطيرة، إلا أن الشرطة أطلقت النار أيضاً على المجاميع المحتشدة؛ مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص في نهاية المطاف.

وقد يبدو مثيراً للصدمة أنه بعد ١٥ عاما من التدريب لم تكن الشرطة وقوات الأمن الأخرى على أهبة الاستعداد للتعامل مع مثل هذه الحالات، فمنذ عام ٢٠٠١ أظهرت القوات الدولية في أفغانستان مهمتها في تدريب الشرطة كقوة لمكافحة التمرد لمحاربة القاعدة وطالبان، وليس في التعامل مع المظاهرات أو القيام بأعمال الشرطة المجتمعية، وبعد الاحتجاجات، تراجعت الحكومة، ووعدت أخيراً بإجراء تحقيق كامل وإقالة قائد حامية كابول ورئيس شرطة كابول، ولكن بما أن التحقيقات الحكومية لا تنوي الوصول إلى حل، فإن الإجراءات لم تفعل شيئاً يذكر لقمع غضب المتظاهرين.

ومنذ ذلك الحين، انتقد الناشطون المنقسمون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووصف بعضهم بعضاً بالديكتاتوريين أو المشاغبين لإثارة الكراهية العرقية. أما المتظاهرون فقد نصبوا خياماً في وسط كابول لإقامة الاعتصامات ومواصلة الضغط؛ من أجل تحقيق مطالبهم. ولأن العديد من الخيام أعاقت حركة المرور، أجبر الضغط العام المتظاهرين على إزالة معظم خيامهم، ومع ذلك –وخلال ليلة ١٩–٢٠ حزيران– حاولت الشرطة إزالة واحدة من الخيام المتبقية واشتبكت مع المتظاهرين مرة أخرى وقد قتل متظاهر واحد خلال الاشتباكات.

يلعب الأطفال الأفغان بلعبة المسدسات في أول أيام عيد الأضحى في جلال أباد، تشرين الأول ٢٠١٥.

في ٢٨ من حزيران، هدد أحد النقاد الأقوياء لأشرف غني المحافظ عطا نور من مقاطعة بلخ ''بإطلاق أقوى الحركات المدنية وأشدها خطورة''، واتهم الحكومة بأنها ''ديكتاتورية''، وهو أمر مثير للسخرية؛ نظراً لأن عطا لا يتساهل مع المعارضة في مقاطعة بلخ؛ فقد سافر هو ومحمد محقق من حزب الوحدة إلى أنقرة الشهر الماضي؛ لإقامة تحالف مع النائب الأول للرئيس عبد الراشد دوستم الذي غادر أفغانستان في ١٩ أيار في محاولة للحفاظ على ماء الوجه لتجنب جلسة المحكمة بشأن اعتدائه الجنسي (كما يُزعم) على منافس سياسي. وفي ١٨ تموز، حاول دوستم العودة إلى أفغانستان مروراً بكابول، ولكن الطائرة التي تحمله أجبرته على العودة، ومن المرجح أن يؤدي هذا الحادث إلى مزيد من الضغط على العلاقات.

ويبدو أن الرجال الثلاثة الأقوياء لديهم نية في الحصول على نسبة أكبر من المناصب الحكومية أكثر من رغبتهم في تحقيق مزيد من المساءلة أو الالتزام بحقوق الإنسان، وهنا تكمن المشكلة؛ إذ يدعو هؤلاء الثلاثة إلى كيانهم الجديد ''التحالف من أجل إنقاذ أفغانستان''، ولكن جميعهم لديهم سجلات طويلة في انتهاك حقوق الإنسان والفساد، وفي أفغانستان لا يزال نظم المحسوبية يتمتع بسيطرة راسخة على الحكومة؛ إذ إن بإمكان الذين يمارسون السلطة إنهاء الوظائف

والعقود، فقد تركت انتخابات عام ٢٠١٤ المتنازع عليها العديد من رجال الأمن القدماء، الذين سيطروا على المؤسسات الأمنية بعد عام ٢٠٠١. وفي الخارج أضرت الخصومات الحزبية على هذه التعيينات على الحكومة، وفي الوقت نفسه –وعلى الرغم من الوعود الكبيرة التي قطعها غني للحد من الفساد– اتهم الدبلوماسيون والمحللون أعضاء الدائرة الداخلية للرئيس بالمحسوبية وابتزاز الأموال.

ويأمل كثير من الأفغان في أن يقلل التزام القوات الأميركية الجديدة والخطوات التي يحتمل أن تكون أكثر صرامة تجاه باكستان من مكاسب طالبان، ولكن ما لم تؤيد واشنطن الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكم فلن يكون هناك أي أمل، ويعمل الضغط الدبلوماسي على غني على التوصل إلى اتفاق مع خصومه السياسيين؛ الأمر الذي قد يقلل من حدة التوترات مؤقتاً، ولكنه سيزيد من هدم شرعية الحكومة، وكانت الإصلاحات قصيرة الأجل هي مصدر أذى للتدخل الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان؛ إذ لا تستطيع حل المشكلة الأساسية للحكومة الأفغانية، فمنذ عام ٢٠٠١ أدى فشل الاحترام الراسخ لسيادة القانون على نحو كافٍ داخل المحاكم والجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات إلى تقويض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان، وإن ارتفاع أعداد القتلى باستمرار هو شهادة على الثمن الذي دفعه الأفغان.

المصدر

https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2017-07-24/afghanistans-deadly-identity-politics

الرسوم البيانية السبعة التي تبين كيفية فقدان بلدان العالم المتقدم سيطرتها

مارتن وولف*

٢٠١٧-٨-٢

ما الذي يحدث للاقتصاد العالمي؟ سؤال يدور في أذهان العديد من الأشخاص، وسيتم الإجابة عنه من خلال سبعة رسوم بيانية توضح أن العالم يمر بتغيرات كبيرة.

إن أهم تحول في العقود الأخيرة هو تراجع تأثير البلدان المرتفعة الدخل في النشاط الاقتصادي العالمي؛ إذ إن ''الاختلاف الكبير'' الذي حدث في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين -حينما تقدمت اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع في يومنا هذا على بقية العالم من حيث الثروة والسلطة- قد تغير بنحوٍ عكسي الآن؛ وحيثما كان هناك اختلاف فيما مضى، فإننا نرى الآن ''تقارباً كبيراً''؛ فالتغير الذي حدث هو تقدم آسيا في المجال الاقتصادي، ولاسيما تقدم اقتصاد الصين.

ولا يوجد شيء يوضح تقدم الصين أفضل من مدخراتها الضخمة؛ ويعود سبب ضخامتها إلى أن الاقتصاد الصيني أصبح كبيراً جداً، ومن المرجح أن يصبح رأس المال الصيني ومؤسساتها المالية مؤثرينِ في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين ويحلان محل رأس المال الأمريكي الذي هيمن في القرن العشرين.

إن البلدان النامية لم تكتسب أهمية متزايدة في الناتج العالمي فحسب، بل أصبحت لها أهمية متزايدة من حيث نسب السكان في العالم؛ ويعد تراجع أهمية البلدان ذات الدخل المرتفع أمراً مأساوياً، إذ تتوقع الأمم المتحدة أن تكون حصة أفريقيا -جنوب الصحراء الكبرى من سكان العالم- بحلول عام ٢٠٥٠ أكبر بكثير من نصيب جميع البلدان ذات الدخل المرتفع في عام ١٩٥٠. ويعد التقارب الاقتصادي والتغيرات في نسبة السكان عنصرين أساسين في الصورة الاقتصادية الأكبر، أما العنصر الثالث فهو التغير التكنولوجي؛ إذ نتج ''الإنترنت'' من دمج تكنولوجيا جمع

* كبير المعلقين في مجال الاقتصاد في صحيفة فايننشال تايمز، لندن.

البيانات وتحليلها مع الاتصالات، وهو أهم اكتشاف تكنولوجي في عصرنا الحالي.

قامت الولايات المتحدة بتوسيع حدود التكنولوجيا العالمية بنحو كبير منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلّا أن أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة نورث وسترن –روبرت غوردون– قد بيّن أن الاقتصاد الأمريكي لم يتطابق مع مستويات الإنتاجية العالية التي حققها بين عامي ١٩٢٠ و١٩٧٠؛ وعزا سبب ارتفاع نمو الإنتاجية الضخم بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٤ إلى الإنترنت التي انتهت في فترة قصيرة للغاية، ويعد سوء التقدير الذي يفسر هذا التباطؤ في الإنتاجية جزءاً يسيراً من المشكلة، فضلاً عن ضعف الاستثمار منذ حدوث الأزمة المالية الذي يعد سبباً جزئياً آخر.

الجدير بالذكر هو أن الاقتصاد العالمي لا يتراجع، بيد أن النمو السريع في كل من التجارة والأصول المالية والتجارة عبر الحدود –مقارنة بالناتج العالمي– قد توقف تماماً. وفيما يتعلق بالتمويل، فإن التفسيرات المعقولة حول توقفها يعود إلى الابتعاد عن المخاطر وإعادة القيود التنظيمية، وفيما يخص التجارة فقد كان آخر حدث مهم في تحرير التجارة هو انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، الذي حدث منذ مدة طويلة منذ عام ٢٠٠١، ومن المهم معرفة أن العديد من الفرص التي أتاحها التكامل عبر الحدود لسلاسل الإمدادات قد استنفدت الآن.

إن التغيُّر السريع في القوة الاقتصادية النسبية والتغيرات الهائلة في العدد النسبي للسكان يشكلان عالمنا الآن، وفي الوقت نفسه، فإن مصادر الدينامية –التغير التكنولوجي ونمو الإنتاجية والعولمة– آخذة في التباطؤ بنحوٍ مثير للقلق؛ وإحدى نتائج ذلك التباطؤ –الذي عززته الأزمة– حدوث ركود فعلي في دخل العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع.

أما ما يجعل التحكم بهذه التغيرات أمراً صعباً هو ازدياد الضغط الشعبي على الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ومن أهم التطورات التي حدثت هو انخفاض الدخل الحقيقي منذ الأزمة المالية؛ ويبدو أن حوالي ثلثي السكان في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع قد عانوا من انخفاض الدخل حقيقي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤، وليس من المستغرب أن يكون كثير من الناخبين غاضبين جراء ذلك، فهو أمر لم يعتادوا عليه ولا يرغبون الاعتياد عليه.

تغيرات كبيرة – سبعة تدابير للتغيير

العنوان: ١. تقدم قارة آسيا – الشكل المتغير للاقتصاد العالمي

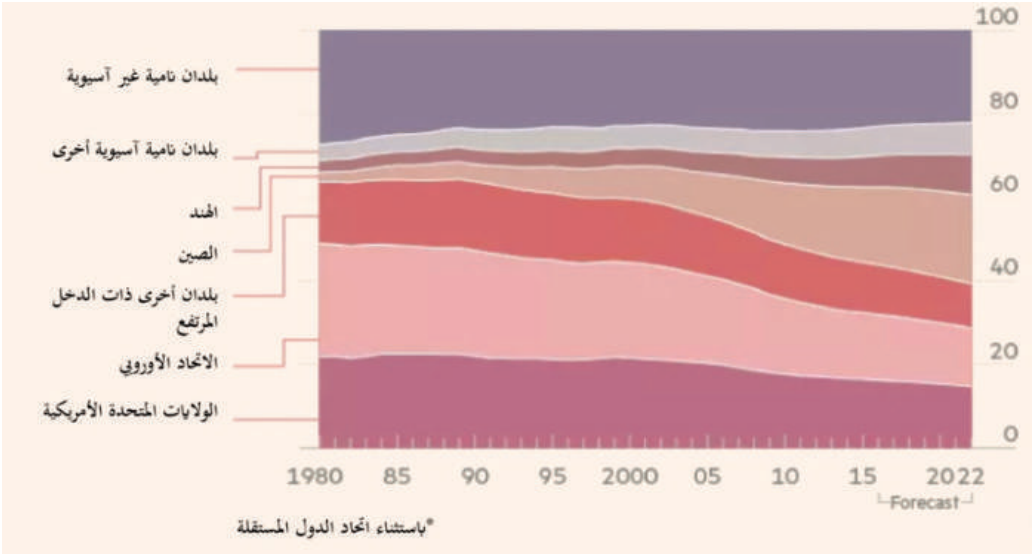

المصدر: صندوق النقد الدولي

الإنتاجية: بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٢، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نصيب البلدان ذات الدخل المرتفع من الناتج العالمي –الذي يقاس من خلال التكافؤ في القوة الشرائية– من ٦٤٪ إلى ٣٩٪ فقط، ومن الجدير بالملاحظة أن البلدان الآسيوية النامية حصلت على كامل نصيب البلدان النامية من الناتج العالمي: ومن المتوقع أن ترتفع حصة البلدان الآسيوية النامية من ١٢٪ إلى ٣٩٪ من المجموع العالمي لهذه المدة.

وبحلول عام ٢٠٢٢، يتوقع أن تتساوى حصة البلدان الآسيوية النامية في الناتج العالمي مع حصة البلدان ذات الدخل المرتفع، وإن تقدم الصين اقتصادياً هو السبب الرئيس وراء هذا التحول الدراماتيكي في القوة الاقتصادية النسبية على الرغم من التقدم الاقتصادي الكبير للهند؛ ومن المتوقع أن تزداد حصة الصين من الناتج العالمي من ٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٢٢، ويتوقع أن تتصاعد حصة الهند من ٤٪ إلى ١٠٪.

العنوان: ٢. فائض المدخرات – مساهمة الصين

نسبتها من إجمالي المدخرات الوطنية بأسعار السوق (النسبة من الإجمالي العالمي)

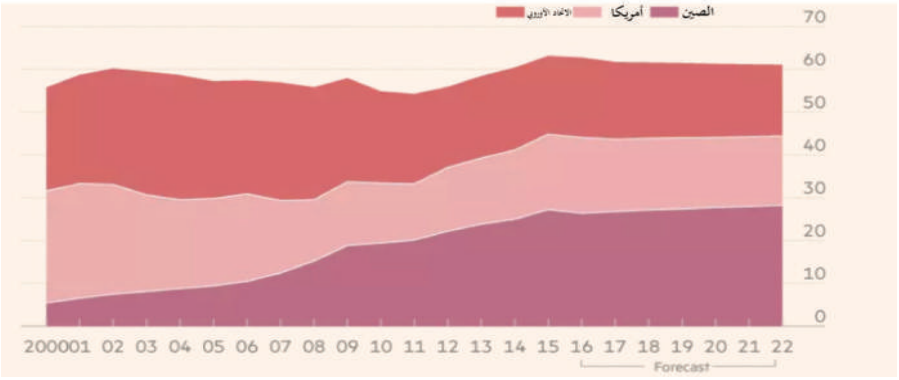

المصدر: صندوق النقد الدولي

المدخرات: إن إجمالي مدخرات الصين –أسعار الصرف في السوق– هي أكبر من تلك التي حققتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين؛ وتقوم الصين بتوفير ما يقرب من نصف دخلها القومي، ومن المحتمل أن تنخفض هذه النسبة المرتفعة، لكن سيكون هذا الانخفاض تدريجياً؛ إذ من المرجح أن تظل الأسر الصينية مقتصدة، وأن تظل حصة الأرباح في الدخل القومي مرتفعة.

العنوان: ٣. التحولات الديموغرافية – الوجه المتغير للإنسانية

حصة سكان العالم (٪)

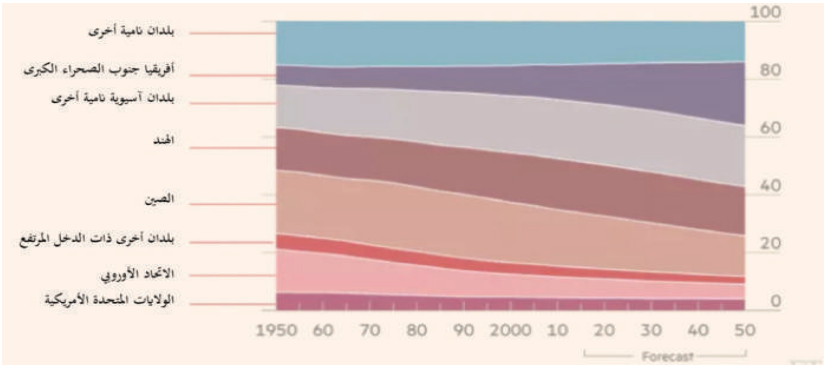

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السكان: انخفضت حصة البلدان الحالية ذات الدخل المرتفع من نسبة سكان العالم بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٥ من ٢٧٪ إلى ١٥٪، وانخفضت حصة الصين كذلك من ٢٢٪ في عام ١٩٥٠ إلى ١٩٪ في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تكون الهند أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٢٥، ويتوقع أن تصل حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٢٢٪ من المجموع العالمي بحلول عام ٢٠٥٠.

العنوان: ٤. الاقتصاد الرقمي – انخفاض تكلفة معالجة الطاقة

أسعار المنتجين الأمريكيين لأشباه الموصلات والأجهزة ذات الصلة، نسبة إلى أسعار جميع السلع (باستثناء المنتجات الزراعية) كانون الثاني ١٩٧٠ = ١٠٠

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

التكنولوجيا: إن انهيار أسعار أشباه الموصلات[١] هو القوة الدافعة وراء الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات ومعالجة البيانات، وقد انخفض السعر النسبي لمعالجة البيانات بنسبة ٩٦٪ تقريباً منذ عام ١٩٧٠، ويبين ميل المنحدر في المقياس اللوغارتمي معدل الانخفاض النسبي في الأسعار؛ فقد تباطأ ذلك بنحوٍ كبير بعد عام ٢٠١٠.

العنوان: ٥. تباطؤ الإنتاجية – التباطؤ الكبير

معدلات نمو إجمالي إنتاجية الولايات المتحدة

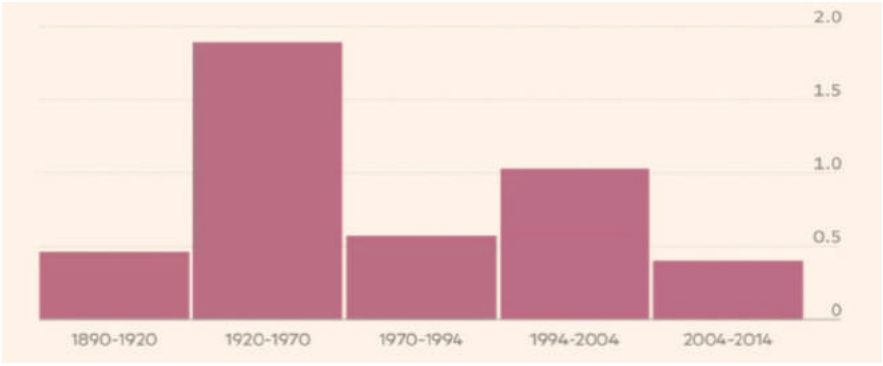

المصدر: عالم الاقتصاد روبرت جوردن

الإنتاجية: كشف الاقتصادي روبرت جوردن أن أداء إنتاجية الولايات المتحدة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٧٠ –كما يتضح من نمو "إنتاجية العامل الكلي" وهو مقياس لنمو الإنتاج لكل وحدة من المدخلات– لم يتم الوصول إليه منذ ذلك الحين، ويبيّن أيضاً أن تقدمه الكبير بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٤ تراجع لاحقاً في فترة النمو المنخفض في الإنتاجية.

العنوان: ٦. العولمة – الانفتاح

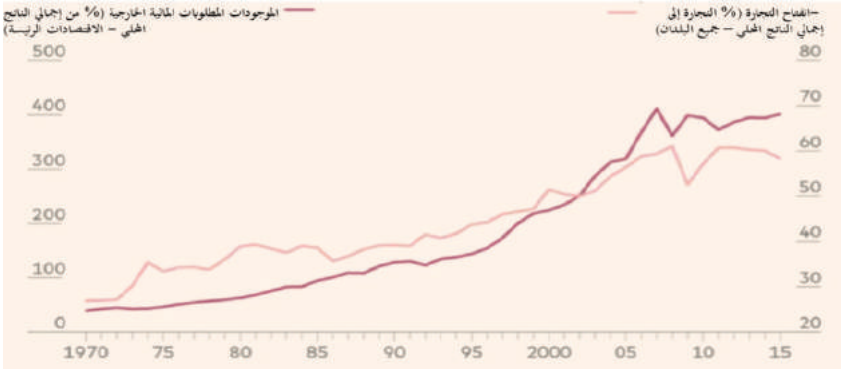

المصدر: BIS

العولمة: إن النمو السريع لكل من التجارة والأصول المالية –مقارنة بالناتج العالمي– قد توقف بعد الأزمة المالية، ومن الممكن أن تكون سياسة الحماية الاقتصادية سبباً في ذلك، ولكنها ليست العامل الرئيس له. ويبدو أن استنفاذ العديد من الفرص التجارية وضعف الاستثمار سبب إضافي لهذا التباطؤ.

العنوان: ٧. الشعوبية المتزايدة – سنوات العيش بفترة الركود

نسبة الأسر التي لديها دخل حقيقي منخفض من الأجور ورأس المال من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢–٢٠١٤* (٪)

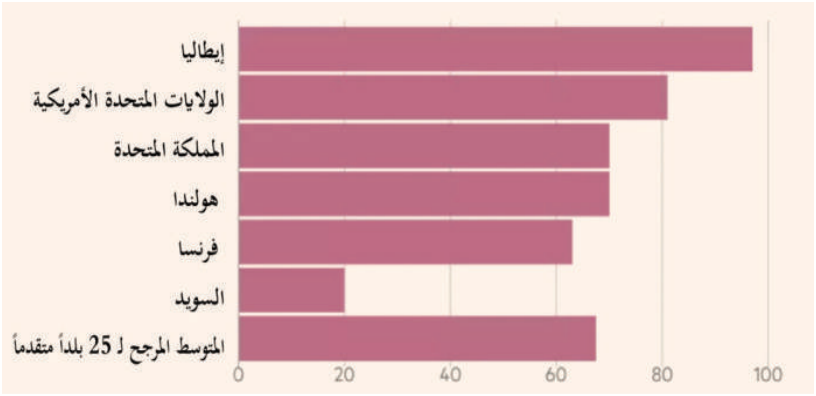

*بيانات لآخر سنوات متاحة، المصدر: معهد ماكينزي

الدخل: عانى حوالي ثلثي سكان ٢٥ بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع من دخل حقيقي منخفض من الأجور ورأس المال بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤ على وفق تحليل صدر في تموز ٢٠١٦ من قبل معهد ماكينزي العالمي، وكان هذا الركود شائعاً على نطاق واسع في إيطاليا والولايات المتحدة.

[١] – هي مادة صلبة يتم التحكم في توصيلها الكهربائي بإضافة عناصر أخرى شبه موصلة تكون مقاومتها الكهربائية ما بين الموصلات والعوازل. ويمكن لمجال كهربائي خارجي تغيير درجة مقاومة شبه الموصل، فالأجهزة والمعدات التي يدخل في تصنيعها مواد شبه موصلة هي أساس الإلكترونيات الحديثة التي تشمل الراديو، والكمبيوتر، والهاتف، والتلفاز، وأجهزة أخرى كثيرة.

المصدر

https://www.ft.com/content/1c7270d2-6ae4-11e7-b9c7-15af748b60d0

البلدان النفطية الراغبة بزيادة الأسعار

ماثيو س. كلين*

٢٠١٧-٨-٣

انخفض سعر النفط والغاز الطبيعي إلى النصف تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية، وقد عمل هذا الانخفاض على إعادة توزيع نحو تريليون دولار من عائدات التصدير السنوية -أي أكثر من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي- من صافي المنتجين إلى صافي المستهلكين*.

ويوضح تقرير جديد من براد سيتسر وكول فرانك عن مجلس العلاقات الخارجية أيَّ البلدان التي اضطرت إلى التكيف أكثر استجابة لذلك، والتي لم تتكيف بعد، والتي تظل الأكثر عرضة لمزيد من انخفاض الأسعار. وحلّل سيتسر وفرانك ما سمّياه ''التعادل الخارجي'': وهو عجز الحساب الحالي مطروحاً منه فائض تجارة النفط والغاز، ومقسوماً على صافي صادرات النفط والغاز في براميل النفط المكافئ.

الجدير بالذكر أن الصادرات هي الأشياء التي تصنعها لكنك لا تتمتع بها؛ والسبب الوحيد للتصدير هو دفع ثمن الواردات، ولا يشمل ذلك الواردات الحالية فحسب، بل يشمل أيضاً الواردات السابقة الممولة عبر إصدار المنافع المالية للأجانب، فضلاً عن جميع الأشياء التي تتوقع استيرادها في المستقبل عن طريق سحب المدخرات المستثمرة في الخارج، فإذا كانت الصادرات الخاصة بك لا تكفي لدفع ثمن الأشياء التي تريدها، فإن عليك أحد أمرين إما جمع المال من الأجانب وإما خفض الإنفاق الخاص بك.

وأهم مصدري النفط والغاز ليس لديهم سوى دور بسيط في الصناعة المحلية، ومعظمهم غير قادرين على تغذية أنفسهم من دون واردات من بقية العالم -تُعدُّ روسيا استثناءً ملحوظاً- وقد جمع بعض الدول مثل النرويج وعدد قليل من الدول الخليجية الصغيرة احتياطيات أجنبية هائلة لحماية أنفسهم من انخفاض الأسعار حينما كانت الأوقات جيدة، ولكن العديد منهم لم يفضلوا إنفاق المكاسب المؤقتة على كل شيء بداية من العوارض العسكرية التي حدثت إلى التجارب في

* صحفي مختص بالشؤون الاقتصادية في صحيفة الفايننشال تايمز.

''الاشتراكية البوليفارية''.

والميزة الرئيسة لنهجها، على النقيض من البحوث الأخرى حول ''الضرائب المالية''، هو أنه من السهل إجراء مقارنات عبر البلدان وعبر الزمن، فعلى سبيل المثال قد تعتمد الحكومة المكسيكية اعتماداً كبيراً على عائدات تصدير النفط، ولكن شعب المكسيك ليس كذلك، إذ إن السيارات وأجهزة التلفاز مهمة كثيراً كمصدر للعملة الصعبة بالنسبة إليهم. وهناك اختلافات كبيرة أيضاً بين تأثير أسعار النفط على الميزانيات الحكومية في الأماكن التي ترتبط عملاتها بالدولار، مثل المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج، وأماكن اخرى ذات العملات العائمة كالنرويج وروسيا.

وإليك ما تبدو عليه الشركات الخارجية المصدرة للنفط والغاز ابتداءً من عام ٢٠١٥:

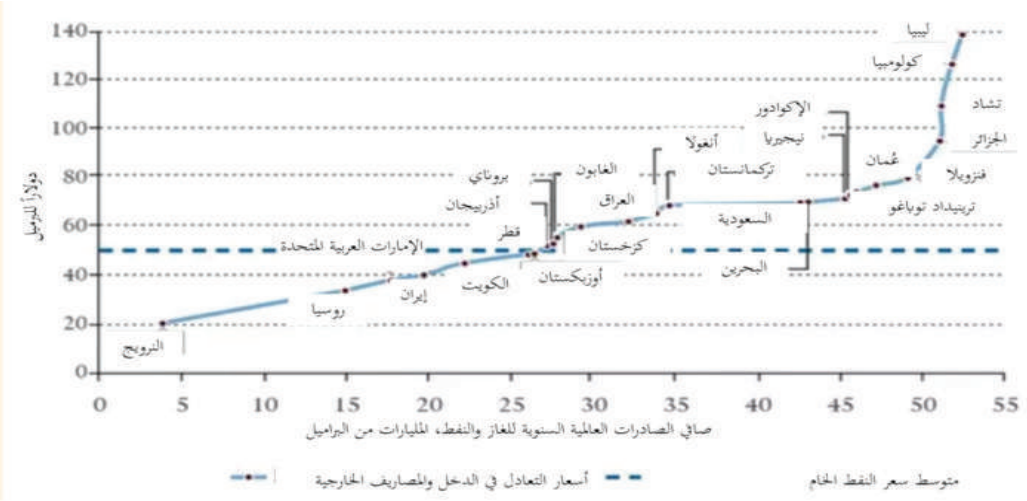

وتستطيع البلدان الواقعة تحت الخط المتقطع تغطية وارداتها في الماضي والمستقبل القريب من عائدات صادرات النفط الحالية مع وجود متسع من العائدات المتبقية، ويتعين على من هم فوق الخط المتقطع أن يعوضوا الفرق بين رغباتهم وقوتهم الشرائية من خلال بيع الممتلكات أو شروع مطالب جديدة للمستثمرين الأجانب، وقد أتى نحو نصف النفط والغاز الذي تم تزويده لصافي المستوردين في العالم في عام ٢٠١٥ من صافي المصدرين الذين حصلوا على تعادل في الدخل والمصروفات في الخارج أقل من سعر السوق المحلية، وقد بحث سيتسر وفرانك عن هذه الأنواع من التعادل في الدخل والمصروفات مع مرور الوقت وبين مجموعات من مصدري الطاقة الصافية المماثلة.

وقبل الارتفاع الكبير في أسعار النفط في العقد الأول من القرن الماضي، بلغ التعادل الخارجي الإجمالي لصافي مصدري النفط والغاز ٢٠ دولاراً فقط للبرميل الواحد؛ وهذا أمر منطقي، حيث أن سعر برميل نفط خام برنت يتأرجح باستمرار بنحو ٢٠ دولاراً حتى عام ٢٠٠٣، وحتى بحلول عام ٢٠٠٥، بعد أن تقدم برنت فوق مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل، فإن المصدرين الصافيين الحذرين نسبياً قد عززا التعادل الخارجي فقط ليصل إلى ما يعادل ٣٥ دولاراً للبرميل، وقد أُعيد استثمار معظم عائدات التصدير في الخارج في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، تم إنقاذ نصف الأرباح تقريباً وإنفاق نصفها.

وبحلول عام ٢٠٠٨، ارتفع سعر التعادل إلى ٦٠ دولاراً للبرميل، وكان ذلك أقل بكثير من الأسعار الفعلية في ذلك الوقت، وهو ما يفسر الفائض الهائل في الحساب الجاري الذي ينتجونه صافي المصدرين ويعيدون استثماره في الغرب، وكما ذكر سيتسر وفرانك، تم توفير حوالي ٤٠٪ من عائدات التصدير في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بدلاً من إنفاقها.

ولم يشجع الانهيار في أسعار الطاقة العالمية خلال الأزمة مزيداً من الحيطة والحذر؛ لأنه كان يتبعه على الفور تراجعاً كبيراً، ولعل الخبرة الجيدة الناتجة عن الأزمة خلق إحساساً خاطئاً بضمان كيفية أن أسعار النفط والغاز من الممكن أن تنخفض وتتراجع في فترات متواصلة. ولعل تهديد ''الربيع العربي'' دفع بعض حكومات الشرق الأوسط إلى إنفاق أكثر مما كانت ترغب به لمنع الانقلابات المحلية.

وبغض النظر عن الأسباب، ارتفع التعادل الخارجي الكلي إلى ٨٠ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠١٣؛ وكان ذلك على الرغم من النمو الهائل في إمدادات النفط والغاز التي تأتي عبر الإنترنت من الولايات المتحدة وكندا والتباطؤ في الطلب الصيني، وبعد هبوط أسعار الطاقة، انخفض هذا التعادل الكلي إلى نحو ٥٦ دولاراً للبرميل؛ ويرجع ذلك في معظمه إلى انخفاض الواردات.

قسم سيتسر وفرانك قرابة ٥٢ مليون برميل في اليوم الواحد من النفط والغاز أي ما يعادل تصدير خمس وحدات في عام ٢٠١٥، وقد جاء نحو ١٥ مليون برميل من بلدان ذات ذات نسبة تعادل منخفضة وهي: أذربيجان، والبحرين، وبروناي، والكويت، والنرويج، وقطر وترينيداد توباغو، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وفي ذروة الازدهار، كانت هذه الشركات توفر ما يقرب من نصف أرباح صادراتها، مع الحفاظ على التعادل الخارجي الكلي لهذه المجموعة بنحو ٥٤ دولاراً

للبرميل في عام ٢٠١٣، وقد انخفض ذلك منذ ذلك الحين حتى وصل إلى ٤١ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٥.

وجاء نحو ١٦ مليون برميل أخرى من الدول التي تتمتع بنسبة تعادل عالية وهي: الجزائر، وأنجولا، وتشاد، وكولومبيا، وإكوادور، والجابون، والعراق، وكازاخستان، وليبيا، ونيجيريا، وعُمان، وتركمانستان، وفنزويلا، واليمن. وفي عام ٢٠١٣، كانت هذه الدول بحاجة إلى أن يصل سعر النفط العالمي إلى ١٠٣ دولارات للبرميل لتغطية الواردات الماضية والحالية، وهو أقل بكثير من سعر السوق الفعلي، وكانت تنفق نحو ٩٠٪ من أرباح صادراتها خلال فترة الازدهار التي شهدتها من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، ومنذ ذلك الحين انخفض التعادل الكلي إلى ٧٨ دولاراً للبرميل ولا يزال هذا السعر أعلى بكثير من سعر السوق.

يوضح الرسم البياني في أدناه كيفية تطور هذا التعادل مع مرور الوقت فيما يتعلق بسعر النفط:

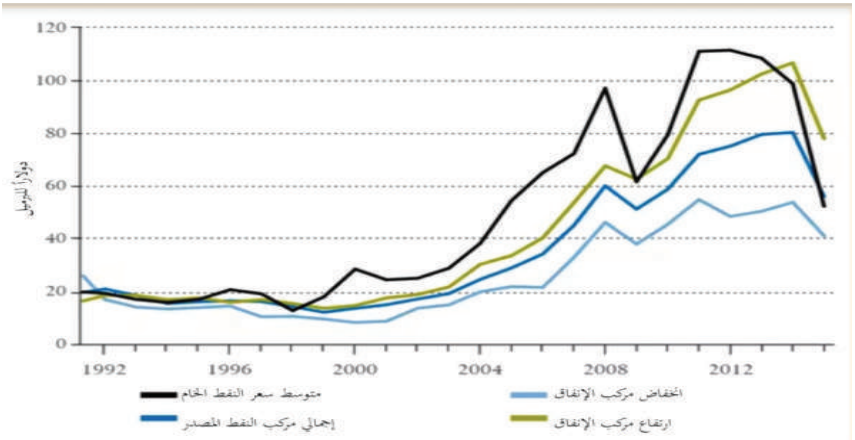

أما المتبقي والبالغ ٢١ مليون برميل من النفط والغاز فيأتي من الدول الآتية: روسيا (١١ مليون برميل) والسعودية (٨ ملايين برميل) وإيران (٢ مليون برميل).

إن التعادل في الدخل والمصاريف الروسية حالياً منخفض للغاية عند ٣٥ دولاراً للبرميل، ويعدُّ هذا الانضباط ظاهرة حديثة العهد، ففي الماضي كانت روسيا تنفق أكثر من فنزويلا مقارنة بالنرويج، "فذهب ما يقرب من ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد في أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ تقريباً لأغراض تمويل مزيد من الواردات، ورفع تعادل الدخل والمصارف في سعر النفط من ٣٠ دولاراً إلى ٦٨ دولاراً"، وبحلول عام ٢٠١٣ ارتفع سعر التعادل الروسي إلى ١٠١ دولار

للبرميل على وفق ما ذكره سيتسر وفرانك، ويمكن تفسير التغيير بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ عبر انخفاض قيمة الدولار في الواردات الروسية بنسبة ٤٠٪.

وعلى النقيض من ذلك، كانت المملكة العربية السعودية تشن الحروب مع جيرانها وتحاول شراء السلام السياسي الداخلي؛ والنتيجة من ذلك حصولها على التعادل الخارجي بقيمة ٧٠ دولاراً للبرميل؛ إذ هناك سابقة لهذا التناقض لأن التعادل الخارجي للبلد كان على الدوام فوق سعر النفط العالمي منذ أوائل الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات؛ ومع ذلك وفي الفترة منذ عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٣ –حينما تراكمت سلطة النقد العربي السعودي بنحو ٧٥٠ مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية– تتبعت المملكة العربية السعودية عن كثب سلوك جيرانها من دول الخليج المعتدلة.

ولم تحصل إيران على أي فرصة للتمتع الكامل بفوائد ارتفاع أسعار النفط بفضل العقوبات، ولم ترتفع فاتورة الاستيراد التابعة لها أبداً، ولكنْ انهار إنتاجها النفطي؛ وبالتالي انهيار صادراتها؛ وقد أدى ارتفاع هذا التعادل الخارجي لوصوله إلى الذروة بقيمة ٧٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٢، ولكن تخفيف العقوبات منذ الاتفاق النووي ساعد إيران على زيادة صادراتها وخفض تعادلها الخارجي إلى ٤١ دولاراً.

إليك كيفية تطور هذه البلدان الثلاث على مر الزمن في أسعار النفط العالمية:

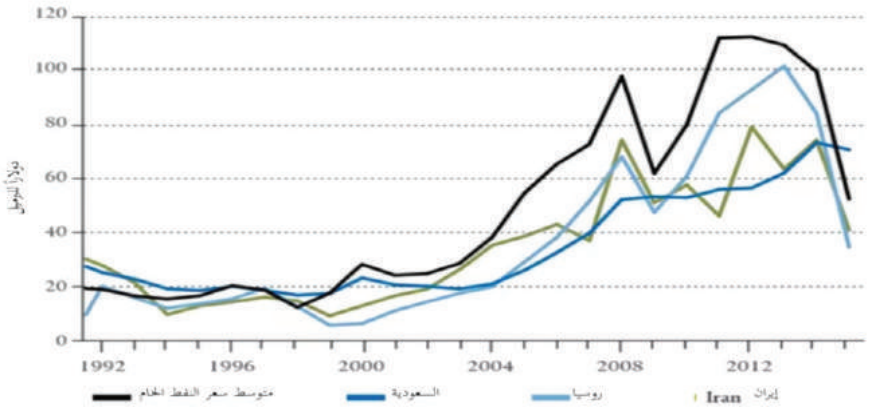

هذه المعلومات مثيرة للاهتمام ولكن سيتسر وفرانك لاحظا أن النتائج التي توصلا إليها لديها قدرة تنبّؤية محدودة لسلوك الدولة.

إن التعادل الخارجي العالي لروسيا قبل عام ٢٠١٤ لم يمنعها من الحفاظ على مغامراتها الخارجية بعد انهيار سعر النفط، فقد أثبتت محدودية ديون العملة الأجنبية، وسعر الصرف المرن نسبياً، والرغبة في التكيف بسرعة أنها أكثر أهمية، وفي الوقت نفسه لم تكن رغبة المملكة العربية السعودية بالحفاظ على إنتاجها للحفاظ على حصتها في السوق -بغض النظر عن ما فعله ذلك في سعر النفط- عقلانيةً نظراً لاعتماد البلاد على ارتفاع أسعار النفط لتغطية الواردات.

والسؤال الأكبر هو المدى الذي تتغير فيه الأمور؛ فضلاً عن أن أحدث البيانات في هذا المقال هي ما يقرب من عامين على الرغم من أن سعر النفط لا يزال على النحو نفسه الذي كان عليه منذ عام ٢٠١٥، لكن السؤال هو هل خفض المصدرون الكبار من سعر التعادل الخاص بهم، أو أنهم لا يزالون يهدرون الأموال لتغطية وارداتهم؟

وثمة سؤال مهم آخر هو: ما يمكن أن يخبرنا به التعادل الخارجي عن أماكن صرف أسعار الطاقة أم إنها لم تُصرف؟ فمن المتوقع أن يتوسع الاعتماد بنحوٍ كبير على الصخر الزيتي الأمريكي، والغاز الطبيعي الأسترالي، ورمال القطران الكندية خلال السنوات القليلة القادمة، وهنا يطرح سؤال آخر هو: هل هذا الأمر يجعل سلوك المصدرين الشرق أوسطيين والروسيين أقل أهمية مما كان عليه الحال في الماضي، حتى لو انتهى بهم المطاف إلى إيجاد أنفسهم في أوضاع مالية غير مستقرة؟ ويحتاج هذا التساؤل إلى كثير من التأمل.

* أكبر منتج للنفط في العالم هي الولايات المتحدة، والصين هي خامس أكبر منتج؛ وبالمثل فإن أميركا هي أكبر منتج للغاز الطبيعي، في حين أن الصين في المركز السادس، وكلاهما صافي المستهلكين، ولاسيما الصين.

المصدر

https://ftalphaville.ft.com/2017/07/11/2190877/which-oil-exporters-are-most-desperate-for-higher-prices/

قوة الشعبويين، حينما تفقد النخب سيطرتها فإن الناخبين يمنحون القوة للراديكاليين

قسم الترجمة والتحرير

٢٠١٧-٨-٥

مع فشل مارين لوبان في سعيها نحو الوصول للرئاسة الفرنسية، تنفس السياسيون في البلدان الغنية الصعداء، إذ إن فوز الرجل الشعبوي دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ودخوله البيت الأبيض، كان له أثر كبير في تعثر فرص المرشحين الراديكاليين؛ ومن الصعب إرجاع ذلك إلى أنه ذروة تقدم الشعبويين من دون التوصل أولاً إلى فهم أفضل لما تسبب بذلك التقدم من الأساس، إذ تشير التفسيرات إلى أن زيادة شعبية الحركة الشعبوية لم تكن أمراً حاصلاً فيما سبق.

ومن المهم أيضاً أن يتم استبعاد فكرة أن تقدم الراديكاليين كان نتيجة حتمية للأزمة المالية العالمية؛ إذ أظهرت الدراسات أن نسبة التصويت لصالح الأطراف المتطرفة تميل إلى الزيادة في السنوات التي تلت الأزمة؛ فقد أدى الكساد الاقتصادي إلى ظهور حركات شعبوية راديكالية أكثر خطورة في القرن العشرين، ولكن الحقائق لا تتناسب مع ذلك بنحوٍ دقيق؛ ففي أوروبا –مثلاً– فازت الأحزاب الشعبية بعدد أكبر من الناخبين منذ الثمانينيات، وفضلاً عن ذلك فإن مطالب الحركة الشعبوية لم تكن تتمحور حول التمويل، بل كانت مطالبها تتلخص بالتجارة والهجرة، وإن أوضح المظاهر لزيادة شعبية الحركة الشعبوية هو فوز ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اللذين لا يتصلان بنحوٍ مباشر بالأزمة المالية.

تُلقي النظريات المتنافسة باللوم على الشعبوية في تسببها بانعدام الأمن الثقافي الذي ينتج عن التغيير الديموغرافي والاجتماعي، ويعتقد كل من نوام جدرون وبيتر هول –في ورقة بحثية ستعرض قريباً– أن النجاح السياسي اليميني مبني على تراجع الوضع الاجتماعي الخاص بالأفراد ذوي البشرة البيضاء؛ ويبدو أن الصعوبات الاقتصادية والتحسنات النسبية في الحالة المتصورة لمجموعات أخرى –مثل النساء والأقليات العرقية– ساهمت في انعدام الثقة لدى الرجال؛ ففي عام ٢٠١٠ كانت النساء الأمريكيات اللواتي لم يحصلن على شهادة جامعية يتفوقن على الرجال المتعلمين حينما يقيِّم كل منهم مكانته في التسلسل الاجتماعي، ويربط البحث تراجع الوضع الاجتماعي نتيجة دعم

الشعبوية اليمينية، ولكن هذا يعد تفسيراً جزئياً كذلك؛ إذ إن تقدم الحركة الشعبوية اليسارية الأخير يعد أمراً مفاجئاً.

هناك تفسير ثالث تم ذكره بنحوٍ دقيق في ورقة بحثية جديدة قدمها داني رودريك من جامعة هارفارد، الذي يعتقد بأن دور العولمة أمرٌ لا يمكن تجاهله؛ فهو يرى أن الحركة الشعبوية قد تصبح أكثر جاذبية حينما يتوسع التكامل العالمي؛ وأن خفض التعرفة الجمركية بنحوٍ يسير للغاية من شأنه أن يوفر زيادات أصغر بكثير في الناتج المحلي الإجمالي من التخفيضات السابقة، ويقدم فوائد قليلة جداً للمستهلك؛ إلّا أن هذه التخفيضات تفرض تكاليف على العمال الضعفاء؛ وبالتالي سينتج عن ذلك رد فعل عنيف في نهاية المطاف، بيد أن الشكل الذي سيتخذه هذا الرد يعتمد على أي نوع من الاندماج هو الذي سيكون أكبر إزعاج لهم.

إن فشل التجارة والتكامل المالي غالباً ما يولد الحركة الشعبوية اليسارية، التي تغذي الانقسامات الطبقية في المجتمع –كما يحدث في الحركة الشعبوية في أمريكا اللاتينية–، وحينما يتم النظر إلى الهجرة على أنها مصدر للاضطراب فإن الشعبوية اليمينية –التي تستغل الانقسامات العرقية أو الدينية– تكون الأكثر شيوعاً؛ ففي أوروبا كان الشعبويون أكثر حزماً فيما يخص حرية تنقل الناس أكثر من التجارة المفتوحة.

وبناءً على ما سبق فإن جميع الفرضيات المذكورة آنفاً هي فرضيات معقولة (ومتوافقة)، ولكنها لا تزال غير مكتملة، وإن السمة المميزة التي تجمع بين الحركات الشعبوية جميعها هي رفضها للنخب القائمة؛ ولكن الأمر الغريب هو سبب امتناع الأحزاب الشعبوية الرئيسة لمواجهة الخلافات؛ وقد تمت الإجابة عن هذا التساؤل في ورقة بحثية جديدة قدمها كل من لويجي غويسو، وهيليوس هيريرا، وماسيمو موريلي، وتوماسو سونو الذين أوضحوا فيها أن الأحزاب في المؤسسة الحكومية ليس باستطاعتهم أن يستجيبوا لمخاوف المؤيدين احتراماً للقيود المؤسسية –مثل قواعد الاتحاد الأوروبي–، أو بسبب عدم رغبتهم في كسر المعايير السائدة مثل سداد الديون السيادية.

قد تعني الحفاظ على الثقة بالمؤسسات التخلي عن الاهتمام بالناخبين، وحينما يفشل القادة المنتخبون في تحقيق التغيرات المرجوة، فإن الناخبين يتخلون عنهم، ويُعدُّ الإنتاج المتراجع فرصة ذهبية لأصحاب المشاريع السياسية؛ إذ دائماً ما يَعِد الشعبويون بتخفيف الضغوط الناجمة عن القيود المؤسسية. ولكن لتحديد نوع الشعبوية فإن ذلك يعتمد على التغيرات المؤسسية وتأثيرها على بعض

المجموعات مقارنة مع غيرها؛ فإذا كان الناخبون اليمينيون –الرجال الأكبر سناً مثلاً– أقلَّ عرضة في الامتناع عن التصويت في الانتخابات فمن المرجح أن يكون المرشح الشعبوي من حزب اليمين؛ وبذلك تختلف السياسات الشعبوية إلى حد كبير؛ فقد تهاجم الحركة الشعبوية اليسارية قيود الميزانية التي تفرضها المؤسسات الأوروبية، في حين أن الشعبويين اليمينيين قد يركزون على إنهاء حرية حركة اليد العاملة.

إن ما يجمع بين سياسات دونالد ترامب والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي مع معتقدات الشعبويين الأوروبيين هو الوعد الذي قدموه في التحرر من القيود؛ وهناك سؤال محرج حول الحركة الشعبوية، وهو: إذا كانت هذه الحركة جديرة بالاهتمام، فلماذا يشعر الناس بالإحباط الشديد حيالهم؟ فيرى المؤلفون أن الشعبويين يسلطون الضوء على المزايا قصيرة الأجل للمؤسسات المتضررة في حين يقللون من العواقب طويلة الأجل، وإلى حدٍ ما فإن ''الشعبوية'' هي كلمة مرادفة لـ ''بدعة'' التي يبدو أنها محكوم عليها بالفشل.

وهناك العديد من الأمور التي تقيد السياسيين مثل: المؤسسات الدولية، وأسواق رأس المال، والالتزامات الأيديولوجية لنظريات معينة للنمو الاقتصادي، وهذه القيود ليست دائماً معقولة –كما نجد في القيود المفروضة على معايير الذهب–، ولكنها غالباً ما تكون قيّمة والعمل بها قد يأتي بفائدة في نهاية المطاف، وإذا لم يستطع السياسيون إرضاء المواطنين غير السعداء في أثناء عملهم ضمن حدود راسخة، فإن الشعبويين الذين يحطمون المؤسسات القائمة سيتولون زمام الأمور قريباً في مسيرة أخرى.

المصدر:

https://www.economist.com/news/finance-and-economics/21725298-when-elites-appear-ineffective-voters-give-radicals-chance-power

لا تسمحوا للأزمة الخليجية أن تتجه نحو الغرب

ميشيل وحيد حنا*

٢٠١٧-٨-٦

تعدُّ أزمة الخليج -التي تهدد العالم العربي عموماً- تصعيداً خطيراً وتحوّلاً في منطقة غير مستقرة بالفعل، في حين أن الأزمة نفسها غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها، فهي بعيدة كل البعد عن الكارثة بحسب ما تم وصفها، وإن آثار الأزمة ومخاطرها من الممكن السيطرة عليها، وقد يقدم الانقسام الخليجي بسبب الصراع فرصاً وثغرات دبلوماسية للولايات المتحدة، شريطة أن يكون ترامب قادراً على كبح نفسه في وقف التدخلات التلقائية وغير المفيدة في دبلوماسية الأزمة.

إن قرار المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ببدء الأزمة من المرجح أن يكون له دلالة على الإشارات المتعددة التي تلقتها الدولتان من إدارة ترامب، وشعورهما بأن الرئيس الأمريكي زعيم حساس وعديم الخبرة؛ وبالتالي سيكون متعاطفاً معهم في موقفهم تجاه قطر. ولاتخاذ قرارهما انتهزت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارت العربية المتحدة فرصة تغيير الاوضاع لاختبار ما إذا كان ترامب (الشارد) ربما يبدأ بقطع العلاقات كاملة مع قطر، ولكن مع الاستعداد لممارسة استراتيجية عقابية طويلة الأمد من قطع العلاقات إذا كانت النتيجة غير محتملة للتطبيق. وفي حين أن التغريدات والتعليقات من ترامب قد أكدت على الأرجح تلك الدوافع الأولية، فإن التأثير الزائد لكبار القادة الرئيسيين مثل الأمناء (ماتيس وتيلرسون) وواجبات مؤسساتهما الخاصة قد كفل تجنب حدوث مثل هذه القرارات الكارثية. ولم يتم أخذ جهود المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بالحسبان إذ افترضا بسذاجة من أن قطر ستستسلم للمطالب الصارمة التي قُدِّمت للدوحة؛ ومع ذلك، يبدو أن ضبط النفس في الولايات المتحدة قد خفف أيضاً من توسع الطلبات الثلاثة عشر الأولى المقدمة لقطر، وجعلها ستة مبادئ أوسع، وهي تأكد هدفها بمكافحة التطرف؛ ومع ذلك، يبدو أن الحلف المناهض لدولة قطر على استعداد للسماح باستمرار الأزمة إذا لزم الأمر.

* كبير الزملاء في مؤسسة القرن، وزميل أقدم مساعد في مركز القانون والأمن بكلية الحقوق بجامعة نيويورك، ويعمل على قضايا الامن الدولي والقانون الدولي والسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

كتب ترامب في سلسلة تغريدات على حسابه في موقع "تويتر":

خلال رحلتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط أعلنت أنه لا يمكن أن يكون هناك تمويل لأيدلوجية التطرف، وأشار الزعماء إلى قطر – لاحظ!

من الجيد أن نرى أن الزيارة إلى السعودية للقاء الملك وزعماء ٥٠ دولة، تأتي بثمارها بهذه السرعة. قالوا إنهم سيتأخذون موقفاً حازماً من تمويل التطرف...

التطرف، وكانت الإشارات كافة تدل على قطر. ربما سيكون ذلك بداية نهاية رعب الإرهاب!

وبينما يبدو أن الحلف المناهض لقطر مستعد للمواجهة التي ترسم الخطوط الفاصلة الخليجية، فإن المواجهة تمثل اختباراً للدبلوماسية الأميركية، ويجب على الولايات المتحدة أن تكون صبورة، وأن تتجنب اتخاذ أي قرار صريح من الجانبين، وأن تركز على السعي لتحقيق أولويات الولايات المتحدة التي قد تكون أكثر قابلية للتحقيق في أعقاب الأزمة.

الجدير بالذكر هو أن الجانب الموالي للأزمة –وهي الجبهة التي تقودها السعودية التي تضم الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر وقطر– يمثل بجدارة لعبة النفاق والرياء، فلدى طرفي الأزمة (الجبهة وقطر) بالواقع مظالم مشروعة، وعلى الولايات المتحدة أن تغتنم وبترو فرصة الخلاف الخليجي، ومع الاستمرار في نشر حقائق تنتقص من الدول الخليجية وتخدم الحرب الدعائية بين الجانبين، سيكون للولايات المتحدة أيضا قدرة إضافية للإسراع بالخطوات الإصلاحية المناسبة.

تأريخ صعب

إن الخلاف بين هذه الدول ليس بجديد، وقد عرف ديناميات سياسية إقليمية منذ انتفاضات عام ٢٠١١، واتسمت السنوات اللاحقة بفوارق كبيرة حول الإسلام السياسي، والإخوان المسلمين، والميليشيات، وقناة الجزيرة وغيرها من وسائل الإعلام ذات الصلة، فضلاً عن التنسيق أو ضعف السياسات الإقليمية. وقد انتشرت في عام ٢٠١٤ هذه الانقسامات وأسفرت عن سحب السفراء من قطر من قبل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والبحرين. وفي حالة أن تلك الأزمة قد انتهت بعد خطوات تصالحية من جانب قطر، فإن الاختلافات الأساسية في وجهات النظر العالمية لن تحل أبداً؛ لأن حدة هذا الصراع يجعل بوضوح التوترات التي دامت لمدة طويلة غير مؤثرة.

إن قطر على حد سواء براغماتية وأيديولوجية في السعي إلى سياستها الإقليمية لفهم صدراة المملكة العربية السعودية في الشؤون الخارجية، واختارت قطر على مدى سنوات انتهاج سياسة المشاركة واسعة النطاق والوساطة الدبلوماسية باعتمادها على ثروتها الخيالية كخطوة لجعل نفسها عنصراً دبلوماسياً مستقلاً يمتلك علاقات ونفوذ قويين، وقد تم القيام بالكثير من ذلك؛ بهدف ضمان أن لا تكون قطر تحت رحمة السعودية، وشمل هذا التحفظ أيضاً إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة.

ولكن قطر أبدت أيضاً –في كثير من الأحيان وبطريقة متهورة– التزاماً أيديولوجياً تجاه مجموعة واسعة من العناصر الإسلامية –كما هو الحال طوال فترة الحرب في سوريا–، ورأت قطر –في الوقوف بجانب الإسلاميين في جميع أنحاء المنطقة– أنها تمهد السبيل لعصر جديد لا مفرَّ منه في السياسة العربية، الذي سيهيمن عليه العناصر المتشدد؛ وبالتالي تُمنح قطر دوراً قيادياً في المنطقة. وقد دفعت هذه الإجراءات إلى استجابات محتدة ومضطربة في بعض الأحيان من جيرانها من دول الخليج، ولاسيما الإمارات العربية المتحدة التي اتبعت نهجاً حازماً وناشطاً تجاه جماعة الإخوان المسلمين وموقفاً غامضاً من استخدام الوكلاء المسلحين واستغلالهم.

لقد تنوع نهج المملكة العربية السعودية مع مرور الوقت عبر الرؤية الحاذقة للملك الراحل عبد الله والكراهية التي يكنها لجماعة الإخوان المسلمين التي تقود المملكة إلى اتخاذ موقف حازم ضد قطر فضلاً عن خليفته الملك سلمان الذي يسعى إلى مشاركة نافعة ومرنة مع كل من قطر وبعض من حلفائها الإسلاميين. وفي أعقاب هذا التحول، اعتقد بعض الإسلاميين أن النهج السعودي المعاد قياسه يتيح لهم فرصة للإصلاح بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدوها والقمع الثأري، ولكن هذا النهج لم يعد متاحاً؛ وبالتالي عملت المملكة العربية السعودية مرة أخرى على إعادة التنسيق وبإحكام مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

تأثير ترامب والآثار المترتبة على الأزمة:

إن إعادة المواءمة، إلى جانب تجدد خيبة الأمل السعودية مع قطر، تتفق مع الحقائق الإقليمية الجديدة والشكوك التي أنشأتها إدارة ترامب أدت جهود الرئيس ترامب المستمرة لإصلاح الجفاء مع المملكة وضعف التوجيهات في مجال السياسات إلى خلق بيئة متمكنة من خلالها تشعر كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالشجاعة لاختبار مدى استجابة الولايات

المتحدة.

ومن المؤكد أن هذا الخطر ينطوي عليه مشكلات خطيرة، ولكن تداعياته يمكن السيطرة عليها، وقد أشار العديد من المراقبين إلى التأثير السلبي المحتمل للأزمة وأكدوا أن الأزمة ''هددت عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية في الشرق الأوسط'' إلّا إنه أمر مبالغ فيه. وفي حين أن الأزمة قد لا تحل على المدى القريب، فإنها لم ولن يكون لها تأثير مادي على العمليات العسكرية الحالية بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة، وقد تم التركيز بنحوٍ كبير على قاعدة العديد الجوية –أكبر منشأة عسكرية أميركية في المنطقة– ويقطنها ١٠ آلاف عضو من أعضاء الخدمات الأميركية، وتعمل كمحور للعمليات العسكرية الأميركية في العراق وسوريا وأفغانستان، ويعدُّ وجود الأعضاء في القاعدة شكلاً من أشكال الحماية لقطر، ولن تفعل الدوحة أي شيء فيما يتعلق بتعريض تلك العلاقات للخطر عبر القيام بأعمال ثأرية ضد الولايات المتحدة ما لم تتراجع إدارة ترامب عن مسارها وتضطلع بالسياسات الراديكالية المختلفة ضد قطر. وبينما كان هناك في السابق طاقم عمل خليجي في مجال الاتصال في القاعدة، إلا أن دورهم محدود ولا يؤثر على العمليات العسكرية الجارية.

وفي حين أن الأزمة قد لا تحل على المدى القريب، فإنها لم يكن ولن يكون لها تأثير مادي على العمليات العسكرية الحالية بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة.

قيل إن الأزمة الأخيرة ستضر بجهوزية مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وقد اقترح أنطوني كوردسمان أن الخليج ليس بحاجة إلى القيام بمحاولات من أجل وقف التعاون العسكري الفعال، لكن القيود المفروضة على التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والجهود المبذولة في تطوير العمل العسكري المشترك هي طويلة الأمد، وقد يزيد النزاع الأخير من عرقلة هذه المسائل، ولكنه لا يغيّر جذرياً المسار الصعب لهذه الجهود العسكرية، وفي حين أن هناك خططاً لبناء أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستية المتكاملة مع بنية تحتية كبيرة في قطر، لا توجد هنالك مؤشرات على أن تلك الخطط قد تأثرت.

وقد أثار آخرون إمكانية أن توسع الأزمة من دائرة العلاقات بين قطر وتركيا وفرص أخرى مع روسيا فضلاً عن زيادة النفوذ الإيراني في الخليج. فصحيح أن العلاقات بين تركيا وقطر من المرجح

أن تتعمق أكثر، ولكن هذا التضييق في العلاقات قد سبق الأزمة الحالية، ويبدو أن الانقسام الذي تدعيه قطر مع دول الخليج من الصعب أن يستمر للأبد. أن حلف تركيا–قطر المؤيد للإخوان المسلمين سيستمر في كونه سمة من سمات المنطقة وأحياناً عقبة صعبة بالنسبة للسياسة الإقليمية الأميركية. غير أنه فيما يتعلق بروسيا وإيران، هناك حدود طبيعية لمدى تحسن العلاقات التي يمكن أن تتحقق، حتى لو ازدادت التجارة وغيرها من الأنشطة. وفي حين أن قطر هي مجتمع سني وهابي مع روابط عميقة مع بقية الخليج، وحليف وثيق للولايات المتحدة فإن هذه العوامل ستحد من قدرة قطر على تغيير جذري في علاقاتها ونهجها تجاه إيران.

وهناك تكاليف اقتصادية مرتبطة بمحاولة عزل قطر، ولاسيما أن مجتمعات دول الخليج واقتصادياتها مرتبطتان مع بعضهما بعضاً، إذ إن التأثير السلبي على التجارة والاستثمار حقيقي، ولاسيما إذا ترسخ الصراع واستمر، ولكن حتى الآن ما تزال الآثار الجانبية في المجال الاقتصادي والناجمة عن الصراع قائمة.

الخطوة التالية للولايات المتحدة

ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل السعي للتوسط وتخفيف التوترات، ويجب أن تعطي الأولوية للأهداف السياسة التي قد يكون من السهل تحقيقها نتيجة للأزمة الراهنة، ولعل أكبر فرصة من هذا القبيل هي احتمالية تحسين العلاقات بين العراق والخليج؛ ويخلق الصراع الجديد دافعاً كبيراً نحو إعادة التوازن الخليجي مع العراق كطريق بديل لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. وفي أعقاب الغزو الكارثي الذي قادته الولايات المتحدة واحتلالها للعراق، رأت دول الخليج أن عليها أن تكون متيقظة تجاه التطور السياسي في بغداد ورفضت إلى حد كبير النظام السياسي الذي يقوده الشيعة، وقد سبق ذلك الغزو سنوات من عزل العراق بسبب غزو صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠. إن إعادة العلاقات مع العراق ودعم القادة العراقيين بطريقة توازي فيها العراق النفوذ الإيراني يستوجب أسلوباً فعالاً أكثر من التعامل مع العراق؛ بالمقابل لا يمكن للعراق أن يجازف بعلاقات سلبية مع طهران، ولكن هذا ليس عائقاً لا يمكن التغلب عليه أمام العلاقات المثمرة مع العالم العربي السني، وسيكون لها فائدة إضافية تتمثل في تقويض جهود تركيا والنتائج العكسية لتشجيع القيادة السنية العراقية التي أصبحت سامة في نظر العديد من القادة السياسيين العراقيين.

هنالك إشارات دلالية تحث على هذا الموضوع، إذ زار وزير الخارجية السعودي عادل الجبير

بغداد في شباط ٢٠١٧ –التي تعدُّ أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سعودي منذ عام ١٩٩٠–، فضلاً عن زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى الرياض في حزيران ٢٠١٧، ووزير الداخلية العراقي قاسم الأعرجي الذي زار الرياض الاسبوع الماضي وأبرم اتفاقاً حول أمن الحدود يهدف إلى زيادة التعاون، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات. وإن الاجتماع الأخير على وجه الخصوص كان بارزاً لنتائجه الملموسة أولاً ولوجود الأعرجي في المملكة العربية السعودية –وهو شخصية بارزة كان قد أعتقل في مناسبتين منفصلتين من قبل الولايات المتحدة وقد عاش سابقاً في إيران وكان عضواً في منظمة بدر– الذي لم يكن يصدق أنه سيأتي يوم تتعامل فيه السعودية مع قائد عراقي شيعي؛ وهذا يظهر تغييراً في السياسة السعودية، وتلا ذلك الاجتماع بسرعة وصول رئيس أركان القوات المسلحة السعودية الجنرال عبد الرحمن بن صالح إلى بغداد.

إن التعامل مع العراق ولاسيما في مثل هذه المرحلة الحساسة من تأريخ البلاد –الذي تحقق فيه القوات العراقية نجاحاً حقيقياً في حملتها العسكرية ضد داعش– يتيح فرصة حقيقية لإعادة دمج بغداد إلى داخل الجناح العربي، ومع ارتفاع أولوية الأهداف لدى العراق داخل جدول الأعمال السياسي والمتمثلة بإعادة إعمار البلاد والوساطة السياسية، تمنح دول الخليج فرصة لاعادة بناء علاقات متينة بين العراق والعالم العربي، وتحد من جهود إيران الرامية في صناعة مشروع السلطة السياسية، وقد تشجع العلاقات الناجحة بين العراق ودول العالم العربي أيضاً ردود فعل غير عسكرية أخرى على النفوذ الإيراني في جميع أنحاء المنطقة، وهو أمر يفتقر إليه بشدة في الحملة العسكرية التي يقودها السعوديون في اليمن.

ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم الصراع الحالي لتعزيز دبلوماسيتها في سوريا من خلال السعي إلى تمييز السياسة السورية السعودية عن قطر التي لا زالت تعمل بمفردها بطرق غير مثمرة، ويبدو أن المملكة العربية السعودية خاضعة لاستدامة نظام الأسد، وينبغي أن تستخدم التحولات الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسة السورية كحافز إضافي للجهود الدبلوماسية الأميركية الروسية الحالية التي حظيت بتأييد كبير من الأردن.

على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها للضغط أكثر على قطر بصدد القضايا المعروفة بتمويل الإرهاب ودعم التشدد.

وينبغي للولايات المتحدة أيضاً –كمصدر لحماية نفسها في النزاع الحالي– أن تستخدم نفوذها للضغط على قطر أكثر بشأن القضايا المعروفة بتمويل الإرهاب ودعم التشدد، وإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الشهر الحالي بين الولايات المتحدة وقطر حول هذه القضية هو أول خطوة واعدة لذلك الأمر، ولكن هنالك كثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بهذا الصراع، بما في ذلك الضغط على قطر للتخلي عن العمل بمفردها بطريقة مدمرة في دعمها للمتمردين والمسلحين في سوريا. يقول الكاتب: ''لقد كانت القضية منذ مدة طويلة تتسبب بإزعاج الولايات المتحدة وبعض القادة والمسؤولين العرب، وقد أثيرت كمشكلة كبيرة في العديد من مناقشاتي معهم على مرِّ السنين، ويجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى كبح الغوغائية الطائفية والدعم الصريح للتطرف الذي غالباً ما يبث على قناة الجزيرة''. على الرغم من أن شبكة قناة الجزيرة قد وسعت من مساحة الأصوات المعارضة في المنطقة، إلا أن تغطيتها العربية تخلت منذ مدة طويلة عن أي ذريعة للموضوعية وأصبحت محركاً للديناميات السلبية، وإن تغيير لهجة تغطيتها هو طلب معقول تماماً من قبل الولايات المتحدة، وستحاول صراحة وبشتّى الطرق على منع نشر وجهات النظر الطائفية والمتشددة.

وبطبيعة الحال، فإن الجانب الآخر من هذا الصراع غالباً ما يكون مذنباً في كثير من هذه الخروقات، ويجب على الولايات المتحدة أن تستغل هذه الأوضاع للإصرار على أن تلك الجبهة المناهضة لقطر كسبت المؤيدين من أجل هذه الخروقات، ولا تزال المملكة العربية السعودية –على وجه الخصوص– هدفاً معروفاً بشأن مسألة تمويل الإرهاب. وفي حين أن هذه الادعاءات هي في بعض الأحيان مبالغ فيها، فإن السعودية ما تزال تواجه دون شك تحديات على هذه الجبهة، ويمكن بالتأكيد أن تفعل المزيد من أجل إضعاف النزعة الإقليمية؛ وأوضح مثال على ذلك هو جهدها العسكري في اليمن، حيث مكن نهجها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وأتاحت للمجموعة فرصة إجراء العمليات الإرهابية والتوسع كذلك.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك وجود أنشطة لجمع التبرعات لطالبان والمسؤولين الذين يرتبطون بجماعة طالبان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أوضحت برقية أصدرها موقع ويكيليكس أن القضية كانت منذ مدة طويلة تحت انظار المسؤولين الأميركيين، وأن المباحثات مع القادة الأفغان أشارت إلى ذلك كمصدر للقلق؛ ويعدُّ هذا المثال واحداً من العديد من الأمثلة، وأن عرض هذه الأمثلة في الوقت الحاضر يمكن أن يكون هدفاً فعالاً للإصرار على إعطاء اهتمام

أكثر لهذه القضايا.

إن السبب وراء هذه الخطوات السياسة الأميركية واضح –على سبيل المثال إعادة دمج العراق في العالم العربي واستعادة قدر من التوازن الإقليمي– وسيكون هدفاً مهماً حتى لو حُلت أزمة الخليج على المدى القريب؛ غير أن نجاح أيٍّ من هذه الجهود سيعتمد على الدبلوماسية المتحفظة والحيادية للولايات المتحدة. وإن التصريحات غير الملائمة وغير المدروسة من قبل الرئيس الأمريكي يمكن أن تخلق فقط التعتيم وتشجع السلوك المتهور، ولكن إذا لم يتدخل الرئيس ترامب، فإن الأزمة الحالية يمكن إدارتها، بل وربما يمكن استثمارها ليسرع من تحقيق أولويات السياسة الأمريكية.

المصدر:

https://tcf.org/content/commentary/dont-let-gulf-crisis-go-waste/

على أمريكا أن تفرق بين مصالح حلفائها ومصالحها

ماثيو بيتي *

٢٠١٧-٨-١٣

في ملاحظة لجون ألين جاي المدير التنفيذي لجمعية جون كوينسي آدامز جاء فيها: هناك نقاش متزايدٌ في أميركا حول النطاق الصحيح لمشاركاتها في الخارج، ولكن هنا في بلتواي مهما كان السؤال، يبدو الجواب دائماً أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بذل مزيدٍ من الجهد للمخاطرة بحياة قواتها في أماكن أكثر، وأن تضحي بالضرائب التي تجبى من مواطنيها، وألا تولي اهتماماً بالديون، وأن تهمل الاستثمارات المحلية؛ لدعم المساعي الخارجية، ولتقديم ضمانات للدفاع عن مزيد من البلدان، وأن تشارك كثيراً بالحروب الأهلية في البلدان الأخرى والصراعات الداخلية كذلك؛ ولكن كلمة ''المزيد'' هنا لم تعد نافعة.

وبصفتنا شبكة وطنية تتكون من مجموعة من الجامعات تركز على السياسة الخارجية، نرغبُ في جمعية جون كوينسي آدامز بتحدي الجيل القادم من قادة الأمن القومي لتقييم مسار مختلف؛ ولهذا السبب شاركنا مع المصلحة الوطنية لرعاية مسابقة كتابة المقالات، وطلبنا من الباحثين الإجابة عن السؤال الآتي: ''ما الفوائد التي يمكن أن تقدمها استراتيجية سياسية حذرة ومتشددة للولايات المتحدة؟'' فكانت الإجابة: ''نحن سعداء لنقدم الأفضل'' من بين عشرات الإجابات الممتازة؛ وكان هذا المقال الذي كتبه ماثيو بيتي من جامعة كولومبيا، الوصيف الثاني في المسابقة.

إن التأثير الأميركي على بقية العالم ليس طريقاً ذا اتجاهين، ومثلما يفترض قانون نيوتن الثالث أن كل عمل له رد فعل متساوٍ ومعاكس له في الاتجاه، فإن كل توسع للقوة الأميركية في بقية العالم يعطي القوى الأجنبية الوسيلة والحوافز لبناء النفوذ في واشنطن، وليس من المستغرب أو غير المعقول أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية بالدفاع عن مصالحها في عاصمة أقوى الدول على وجه الأرض؛ ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة ألَّا تخطئ في هذه المصالح من تلقاء نفسها؛ إذ أدت محاولات الحفاظ على وجود إمبريالي في جميع أنحاء العالم إلى جرَّ البلاد لأعمال ذاتية التدمير بناءً على طلب من حلفائها، وإن فك الارتباط الأميركي عن الصراعات المحلية سيحرر الولايات

* طالب في جامعة كولومبيا.

المتحدة من الفهم المتحيز لحلفائها عن هذه الصراعات. وتوفر الحماية الأميركية لسياسات المملكة العربية السعودية في قربها من دول الخارج دراسة حالة قيمة عن الآثار الضارة للأمم المتحالفة في بعض الأحيان على السياسة الخارجية الأميركية.

تصوّر المملكة العربية السعودية نفسها كزعيم كتلة مسلمة من الطائفة السنية المعتدلة ضد التوسع الإيراني والتطرف الإسلامي، وهذا الرأي ليس بالضرورة أن يطبق على أرض الواقع، حيث إن الفكر الراديكالي المناهض للأيديولوجية الشيعية يدفع النظام السعودي إلى التركيز في المؤامرات الإيرانية بدقة سواء أكانت إيران متورطة في هذه المؤامرات أم لا. وإن مطالبها بالقيادة لا يتقبلها المسلمون السنة بالإجماع، إذ يعدُّ النزاع السعودي مع تركيا وقطر مثالاً على عدم تقبل العلاقات بين قطر وإيران؛ وبالتالي فإن دعم المملكة العربية السعودية للأيديولوجيات السلفية المقاتلة يشكك في ادعاءاتها بالاعتدال؛ ومع ذلك، فقد استثمرت إدارة ترامب هذه النظرة الطائفية، ووعدت بمجموعة من الامتيازات للنظام السعودي، بما في ذلك صفقة الأسلحة التي تقدر بـ ١١٠ مليارات دولار، خلال زيارة ترامب الأولى لدول الخارج.

ويمكن رؤية النتيجة المدمرة لتأثير المملكة العربية السعودية في حملتها ضد اليمن التي يطلق عليها اسم ''إعادة الأمل'' عن مقتل آلاف المدنيين اليمنيين، فضلاً عن إصابة الملايين بالمرض والجوع. وعلى الرغم من إصرارهم على التدخل في سوريا، وقف المحافظون الجدد وغيرهم من المتدخلين الليبراليين صامتين بنحوٍ غريب تجاه الأزمة الإنسانية في اليمن.

وبعيداً عن الفوضى الناتجة عن آثارها، فإن الحملة السعودية في اليمن هي فشل سياسي، حيث ما تزال حكومة المتمردين المناهضة للسعودية تسيطر على العاصمة في صنعاء، فضلاً عن تسع عواصم من أصل عشرين عاصمة إقليمية. وحتى المدن التي يفترض أن تكون تحت سيطرة حكومة هادي المدعومة من السعودية تُعَدُّ بؤراً للفوضى والعنف؛ وعدم الاستقرار هذا سيّئ ليس فقط لليمنيين الأبرياء الذين يعيشون في حرب أهلية بل أيضاً سيّئ للاقتصاد الدولي، إذ إن أكثر من ١٠٪ من التجارة العالمية تتدفق عبر حوض البحر الأحمر في طريقها من قناة السويس أو إليها، فضلاً عن تعرض السفن التي تسافر عبر مضيق المندب للنيران من داخل اليمن.

وقى دعم الولايات المتحدة بنحوٍ أساسٍ المملكة العربية السعودية من الآثار السلبية لحملتها، وإزالة العواقب التي جنتها المملكة من أجل كبح أفعالها. ومنذ بداية تدخل المملكة العربية السعودية

في اليمن دعمت إدارة أوباما التحالف الذي تقوده السعودية عبر تزويده بالوقود الإضافي في الجو وعبر الذخائر المتطورة، ولم تقدم هذه المساعدات فعلياً للقيادة العسكرية الضعيفة، ولكنها مررت التكاليف الاقتصادية المتزايدة إلى كفيل أجنبي؛ للسماح للقوات السعودية بالحفاظ على إمكانياتها التكنولوجية على الرغم من أزمة الميزانية في المملكة؛ ونتيجة لذلك، دعت الولايات المتحدة إلى حل سياسي ترقيعي؛ إذ قامت إدارة ترامب بإزالة بعض القيود على دعم التحالف الذي تقوده السعودية، فتم تشجيع الرياض فقط من أجل متابعة الوضع الكارثي الراهن.

وتتحمل أميركا عواقب الحملة السعودية بخلاف التكاليف الاقتصادية المرتبطة بمكافحة العصيان الممتدة بالقرب من الطرق التجارية الرئيسة، وقد وضع الدعم اللوجستي الواسع النطاق للقوات الجوية السعودية ملصق مكتوب عليه ''صنع في الولايات المتحدة'' على حملة القصف المدمرة التي أدّت إلى حدوث المجاعة بين صفوف الشعب اليمني؛ ونظراً لعودة تنظيم القاعدة على نطاق واسع في شبه الجزيرة العربية خلال الحرب الأهلية، فإن نمو المشاعر اليمنية المناهضة للولايات المتحدة يمكن أن يؤثر بنحوٍ مباشر على الشعب الأميركي من خلال تشجيع مزيد من الدعم للإرهابيين المناهضين للولايات المتحدة. ويبدو أن المملكة العربية السعودية لا تهتم كثيراً بالإرهاب إلّا إذا كانت تتهم منافساً إقليمياً بدعمها إياه، ويمكن رؤية هذا الموقف غير الحكيم في اليمن، حيث يسمح لعناصر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بالعمل بنحوٍ علني إلى جانب التحالف الذي تقوده السعودية. وبينما تحاول الولايات المتحدة إرضاء حليف لها، فإنها تقوّض بلا وعي أمنها الداخلي، وتمنح قاعدة جغرافية للمسؤولين عن تفجير المدمرة يو أس أس كول في الولايات المتحدة وإطلاق النار الذي حصل على مقر صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية.

حتى وإن قبلنا بمطالب السعودية بشأن طموح إيران لبناء ''هلال شيعي''، فإن الحرب في اليمن تقوّض بالفعل أهدافها، فحكومة المتمردين في صنعاء هي تحالف ضعيف بين عبد الله صالح –الرئيس السني السابق لليمن– وعبد الملك الحوثي –الذي يعتنق المذهب الزيدي الشيعي الذي يختلف عن مذهب الاثني عشرية وهو المذهب البارز في إيران–؛ في البداية، كان هذا التحالف مهتماً بزيادة القوة المحلية للناخبين، وعلى الرغم من أن الرئيس عبد ربه منصور هادي اتهم الحركة الحوثية بخدمة ''الأجندة الإيرانية''، فإن مزاعم التدخل الأجنبي هي تكتيك أنموذجي من الدكتاتوريين لتشويه سمعة المعارضة المحلية، وهناك أدلة على أن إيران حذرت بالفعل المتمردين من الاستيلاء على العاصمة.

إن التدخل السعودي نيابة عن حكومة هادي قد أضفى الطابع الإقليمي على الصراع؛ مما أعطى صنعاء كل الأسباب لدعم هدف إيران المتمثل في إضعاف السلطة السعودية؛ وبفضل ''الاستثمار المعتدل'' للأسلحة والموظفين، تمكنت إيران من تكوين صداقات وثيقة مع الموالين للحوثيين وصالح، وهي فرصة وفرتها الحملة التي تدعمها الولايات المتحدة وتقودها السعودية ضد إيران، وفي الوقت الذي دق فيه صانعو السياسات ناقوس الخطر في واشنطن على الكميات الضئيلة من المساعدات الإيرانية للمقاتلين الحوثيين، فإنهم يعطون طهران كل الوسائل والدوافع لزيادة مشاركتها في اليمن.

وكما خلق الدعم الأميركي للسياسات السعودية الفوضى وأعداء في اليمن، فإن السياسات السعودية التي تحكمها الولايات المتحدة قد تفعل الشيء نفسه قريباً في شرق المملكة العربية السعودية والبحرين؛ فقد اشتكت المجتمعات الشيعية في هذا المناطق منذ مدة طويلة من التمييز الاجتماعي والاقتصادي، وهي شكوى تدعمها بالتأكيد الدعاية الكارهة والمعادية للشيعة التي تدرس في المدارس الحكومية السعودية.

حينما اجتاحت البحرين ثورة سلمية في عام ٢٠١١، تدخلت القوات السعودية للحفاظ على نظام الحكم للأقلية السنية التي تقوم الآن بسجن الآلاف من المنشقين، وقامت بتهمة جماعات المعارضة الليبرالية والعلمانية بصلتهم مع الإرهاب المدعوم من إيران. وقد يكون هذا نبوءة لتحقيق الذات، وسواءٌ كانت المزاعم البحرينية بدعم إيران لخلية مسلحة -اكتشفت مؤخراً- صحيحة أم لا، فإن التصعيد من احتجاج سلمي إلى انتفاضة مسلحة هو نتيجة مباشرة لسياسات أمنية خرقاء؛ وبفضل مبيعات الأسلحة الأمريكية المذكورة آنفاً إلى المملكة العربية السعودية، والدعم العسكري والدبلوماسي الأميركي للبحرين، فإن الولايات المتحدة تعد الآن ''متعادلة تماماً مع الأنظمة نفسها'' لكل من الشعبين البحريني والشرق السعودي؛ وبالنظر إلى احتياطي النفط الموجود على طول ساحل الخليج العربي ومقرّ الأسطول الخامس للولايات المتحدة في البحرين، يجب أن يكون هذا الأمر بالغ الأهمية، ولاسيما إذا تصاعد العنف إلى حرب أهلية على الطراز اليمني.

إن قبول النظرة الوهمية الأمريكية أحياناً لحلفائها سيقود فقط إلى مزيد من الإحباط الأميركي في الشرق الأوسط؛ إذ يهتم فالي نصر -من مدرسة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة- بالنهضة الشيعية؛ لأن حوالي نصف المسلمين بين لبنان وباكستان هم من الشيعة؛ ومع ذلك، فإن

حلفاء الولايات المتحدة قبل كل شيء في تلك المنطقة هم ذوو نظام ملكي سني، وتبعاً لذلك، تبنت الولايات المتحدة موقف تلك الأنظمة الطائفية من أن أي تنظيم سياسي شيعي –حتى وإن كانت أهدافه مشروعة مثل الدفاع عن الطائفة أو التطلع للديمقراطية– يجب أن يأتي من مؤامرة إيرانية؛ مما يؤدي إلى نتائج عكسية، وإلى قمع شديد مدعوم من الولايات المتحدة. ومثلما تبنت الولايات المتحدة القضية الفرنسية في فيتنام، وبالتالي قادت إلى حرب مكلفة وكان من الممكن تجنبها، فضلاً عن القضية البريطانية في إيران، التي أدّت إلى ثورة مناهضة للولايات المتحدة بعد عقدين من الزمن، تسمح واشنطن الآن للمملكة العربية السعودية بكتابة سياستها على حساب الشعب الأميركي.

يمكن للولايات المتحدة –عبر اعتمادها نهجاً أكثر تقييداً– أن تشجع حلفاءها على اعتماد سياسات منطقية أكثر تجاه جيرانها، لكن التهديد بإزالة الدعم الأمريكي قد يجبر البلدان على التصرف بشكل معقول، إذ برهنت أزمة السويس لعام ١٩٥٦ على ذلك؛ فقد رفضت واشنطن الانضمام إلى الغزو الإنجليزي–الفرنسي–الإسرائيلي على مصر لمنع تأميم قناة السويس، وبدلاً من ذلك، استخدم الرئيس دوايت د. أيزنهاور ضغوطاً مالية ودبلوماسية لإجبار جميع الأطراف على قبول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في شبه جزيرة سيناء، وتجنب نشوب حرب برية محتملة بين حلف شمال الأطلسي والسلطات المدعومة من السوفييت.

ويظهر السجل التأريخي –من المفارقات– أن الولايات المتحدة تستطيع أن تؤدي الدور القيادي الأقوى في العالم حينما تتخذ القرار المناسب وتختار وبدقة متى يجب عليها استخدام القوة الأميركية بدلاً من كتابة شيكات مفتوحة للحلفاء المحليين، والواقع أن هذه الشيكات لم تؤذِ أميركا فحسب، بل حلفاؤها أيضاً، وشجعتهم على التصرف بتهور دون التفكير في العواقب المحتملة.

لقد حذر جون كوينسي آدمز الرئيس السادس للولايات المتحدة الأميركيين من الذهاب "إلى الخارج بحثاً عن الإرهاب لتدميره"؛ وهذا التحذير في محله حينما يتم المجيء بالإرهابيين من قبل الأنظمة المحلية التي تتطلع بأن تصبح المفضلة لدى واشنطن.

المصدر

http://nationalinterest.org/blog/the-skeptics/america-needs-stop-confuses-its-allies-interests-its-own-21687?page=show

تغييرات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد ترامب وتأثيرها على مواقف إيران الإقليمية

حوار أجراه غريغوري لوكيانف[1] مع مؤسسة إيراس

٢٠-٨-٢٠١٧

لم تزل إيران تُعَد بمنزلة صندوق أسودَ وغامض إلى حدّ كبير بالنسبة لروسيا وأتباعها، وثمّة أسباب يقدّمها كلٌّ من يبدي مثل هذه المخاوف، ففي الوهلة الأولى يُقال إنّ هذا القلق قد نشأ تزامناً مع التعاون الروسي الإيراني المشترك فيما يتعلّق بالملف السوري الذي كان حديث الساعة. إن هذا التعاون لم يتمّ لصالح أمرٍ ما، بل هو ضدّ قضيّةٍ معينة؛ فطبيعة الوضع السياسي والعسكري القائم فرض علينا التحالف مع إيران لنجابه التهديدات والمشكلات المشتركة في سوريا.

وعلى هذا الصعيد أجرى مركز دراسات إيران وأورسيا (إيراس) حواراً مع غريغوري لوكاينف أستاذ المعهد العالي للدراسات الاقتصادية في موسكو، والمحلل السياسي في مجلس العلاقات الدولية الروسي.

تغييرات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد ترامب وتأثيره على مواقف إيران الإقليمية

.....

إيراس: ما الإجراءات الجديدة التي سيتخذها ترامب في السياسة الأمريكية مقارنةً مع الرئيس السابق؟

غريغوري لوكيانف: إنّ سياسة واشنطن مع مجيء الرئيس الجديد تقضي كالعادة مرحلة خاصة من الإجراءات والتنسيق، ففي هذه المرحلة يتأقلم الفريق الجديد وتتضح آلية التنسيق مع ما تريده الحكومة الجديدة ومع ما هو متاح على أرض الواقع. ولا استثناء في هذا الأمر فيما يتعلق بدونالد ترامب، ففريق عمله منهمك بتطبيع ذاته، والتأقلم مع الوضع القائم، وقد وصل الأمر إلى الحدّ الذي جعلنا نواجه صعوبة في فهم آلية التنسيق والقبول حتّى في أهم القرارات.

بعد مضيّ ستة أشهر من وصول ترامب للبيت الأبيض قد تبلور تصوّر يفيد بأنّ الخطوط

العريضة لسياسته الخارجية في الشرق الأوسط وفي الوضع الراهن تتمثل بتطبيق الوعود التي أعلنها في حملته الانتخابية، وهي استخدام القوّة العسكرية الأمريكية بأكملها وكذلك تفعيل الجهاز الدبلوماسي من أجل القضاء على داعش التي قد لا تُعَد خطراً لأمريكا فحسب، بل خطر بالنسبة لأوروبا وآسيا وحلفاء أمريكا المقربين (بريطانيا واستراليا وكندا ونيوزلندا).

إنّ مثل هذا النهج يستدعي إجراء بعض الإصلاحات في السياسة الأمريكية، ولكن في الوقت عينه لا يعني العدول عن الاستراتيجية العامّة؛ فهي سياسة تركّز على تخفيض مستوى الحضور الأمريكي في المنطقة إلى جانب السيطرة المستمرة على الوضع بأقلّ التكاليف، وقد شرعت الولايات المتحدة بهذا النهج منذ عهد رئيسها السابق باراك أوباما.

إنّ تجديد العلاقات مع الحلفاء التقليديين لأمريكا في المنطقة هي خطوات واضحة لتنفيذ مثل هذه السياسة، ففي الوهلة الأولى نشهد توثيق العلاقات مع السعودية وإسرائيل، وكذلك ثمّة محاولات لإيجاد علاقة قريبة مع أنقرة، وقد كان أمراً متوقعاً حتّى قُبيل إجراء الاستفتاء في تركيا، وهذا ما يسوقنا إلى الحديث عن إعادة تركيب تحالف ثلاثي في المنطقة، وستتمكن الولايات المتحدة من إحالة بعض القضايا الخاصة بالمنطقة إلى هذا التحالف، وستكون تركيا إحدى الأطراف المهمّة التي تعوّل عليها أمريكا في هذا التحالف.

ومع ذلك فإنّ التحولات والأحداث التي شهدها نظام أردوغان وكذلك عجز ترامب في الوقت الراهن عن تلبية المطالب التركية كلّ ذلك سبّب تأخيراً في إيجاد التقارب التركي الأمريكي؛ إذن نحن في الوقت الحالي نشهد تقارباً أمريكيا سعودياً إسرائيلياً تكون الغاية منه في الوهلة الأولى تقليل التكاليف التي تتكبدها الولايات المتحدة في المنطقة وكذلك بناء هيكل جديد لملف الأمن في الشرق الأوسط، وفي هذه الأثناء تبرز النوايا الرامية إلى تصميم معادلة في طبيعة العلاقات في الشرق الأوسط لتكون في الدرجة الأساس ملائمة مع المصالح الأمريكية، وفي الدرجة الثانية مواكبة لمصالح الدول المتحالفة مع أمريكا، وأخيراً متماشية مع أطرافٍ مجاورة أخرى كالاتحاد الأوروبي.

وفي مثل هذه الظروف نرى أنّ الولايات المتحدة قد قللت إلى حدّ كبير من حضورها في حلّ المشكلات والنزاعات، وأن سياستها في سورية هو استثناء في هذا الأمر، إذ إن الحضور الأمريكي في سوريا بارز وفعّال، وهذا ما يوضّح أنّ القضاء على داعش مجرد أولوية لتحقيق غايات انتخابية وهي متقدّمة على الأهداف والغايات الاستراتيجية. ولو كانت إيران ترغب في توسيع دائرة علاقاتها

مع روسيا فيجب عليها أن تعتمد سياسة أكثر مرونة وأنْ تأخذ بالحسبان المصالح الروسية على المستويَين الإقليمي والعالمي.

وإذا كنّا نرى الولايات المتحدة مستعدّة لتفويض خياراتها للسعودية وللتحالف الواقعي أو بالأحرى الهَشّ الذي قد تألّف بإشرافٍ من الرياض، إلا أن هذا لا يعني أنْ تكون بعيدة عن المشهد السوري وأن تفوّض هذا الملف للحلفاء، بل لا بدّ له من حلّ أمريكي مباشر بحسب الرؤية الأمريكية، وفضلاً ذلك فإنّ الولايات المتحدة ليست داعمة للقوة ولنظام سياسي عربيّ، بل إنّها تدعم القوى الكردية مثلاً؛ وبهذا النهج قد تضعضع نظام التحالف الذي يبدو عليه الانسجام، وساق الأمريكيين لا إرادياً إلى صراع مكشوف.

في الوضع الراهن نرى أن الحرب على داعش قد طال أمدها كثيراً، ولم نشهد حتّى الآن حرباً خاطفة ضدّها، فحتّى عملية استرجاع الموصل لم تكن من خلال حملة سريعة، وإن استرجاع الرقّة أيضاً لا يمكن أن تتم بحملة خاطفة؛ وفي مثل هذا الوضع لا يستطيع ترامب أن يحرز نصراً ساحقاً على داعش، وهذا الوضع سيبقى قائماً.

إيراس: إذا لم ينتصر ترامب على داعش، وإذا كانت داعش ما تزال باقية فما الذي يمكن أن نسمّيه نصراً؟ هل يمكن التخلّص من داعش بصورة نهائية؟

غريغوري لوكيانف: إن التغلّب على داعش يجب أن يرافقه صخب إعلامي وبأضواء مسلّطة على الدور الأمريكي في إحراز هذا النصر، فهذا النصر يجب أن يُعَدَّ نصراً عسكرياً، إذ إن الحل العسكري وإنجاحه سيجلب لترامب مجموعة من الحلول لقضايا أمريكية داخلية.

إنّ العسكريين يمثلون إحدى الفئات التي صوتت لترامب، ولا أقصد قادة الجيش طبعاً، بل الجنود الذين كانوا يرغبون بإنهاء الحرب؛ ومع ذلك يُحتَّم عليهم العودة منتصرين، فالنصر الذي يحتاجه ترامب هو تحرير المدن الكبيرة من هيمنة العدو ضماناً لعدم سيطرة داعش عسكرياً على الأراضي العراقية والسورية، وفيما إذا انكمشت داعش وانحسرت وعادت إلى النشاط السرّي كما حصل لطالبان في أفغانستان خلال عامَي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، فيما لو تحقق ذلك سيكون نصراً بالنسبة لترامب.

إيراس: أي: إنّ مجرد تحرير الموصل والرقّة من احتلال داعش لا يمكن أنْ نعدّه نصراً؟

غريغوري لوكيانف: هذا ليس نصراً؛ لأنّ لداعش بعض الخصائص التي تجعلها تمتاز عن طالبان، منها الأرض والعمل الاستراتيجي والرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها دولة الخلافة؛ فكلّ هذه الأمور جعل كثيراً من المتعاطفين مع داعش والمؤمنين بهذا الفكر أن ينضمّوا إلى صفوفها، وبمجرد ما أنْ تفقد داعش سيطرتها على هذه الأرض ستتبدد واحدة من أهمّ شعاراتها، وتفقد الخاصيّة الرئيسة التي اتصف بها هذا التنظيم؛ ولذلك لا أستبعد أن يلتحق أنصار داعش في كل أنحاء العالم الذين ينتمون إلى تنظيمات سابقة، ولاسيما أن مثل هذه الخاصية هي بمنزلة الشرعية التي تلفت انتباه كلّ المؤمنين بهذا الفكر.

إيراس: ما الدور الذي تؤديه إيران في بلورة السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط؟

غريغوري لوكيانف: هذا سؤال معقّد إلى حدّ ما؛ مع ذلك يمكن أنْ أشير إلى الدور الإيراني في الوقت الحاضر على المدى القريب وعلى المدى البعيد، ففي الوقت الذي نرى ترامب قد ربط آماله بإسرائيل والسعودية، وقد عوّل كثيراً على مصادر هاتين الدولتين وفرصها وإمكانياتها من أجل التأثير على أوضاع المنطقة، نراه في الوقت نفسه أسيراً لمصالح حلفائه، إذ إنّ كلّاً من إسرائيل والسعودية لا تستطيعان –ولا تريدان– أن تقدّما تعريفاً لهيكلية المنظومة الأمنية الجديدة مع بقاء إيران كما هي الآن؛ الحديث هنا عن إيران بما هي نظام سياسي ومضمون أيديولوجي، فإسرائيل والسعودية معاً لا تعملان على تحديد سياساتهما الإقليمية من دون افتراض المواجهة مع تهديد إيران؛ إذن، توخيّاً لرؤية ترامب نفسه وللمصالح الأمريكية فإنّ الأخير مجبور على إيجاد تغييرات جذرية في السياسة الأمريكية باتجاه إيران؛ على أنّ هذا الأمر لا ينفي الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة تستطيع التراجع عن مثل هذا النهج في أيّة لحظة وأن تكفّ عن التصريح ضدّ إيران. ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تساند في إحدى الفترات التصريحات المناوئة لإيران فقد عملت على بعض الخطوات التي تشير إلى وجود تنسيق مع أعداء إيران، وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر لم يكن في البداية بسبب العداء مع إيران، بل من أجل جلب دعم إقليمي واستحسان سعودي–إسرائيلي.

في الوقت الحاضر نحن نشهد تنسيقاً تكتيكياً بين المستشارين الأمريكيين والفصائل المسلّحة الشيعية الموالية لإيران لإنجاز مهام مشتركة المتمثلة بمحاربة داعش. في أفغانستان أيضاً نرى وضعاً لافتاً، حيث تكون الولايات المتحدة في وضعٍ حرج، فالنظام السياسي الأفغاني الذي تشكّل على

يدها يواجه خطر الانهيار. وعلى الرغم من كلّ ذلك فإنّ إيران لا تعمل على زعزعة الثبات القائم، بل على العكس من ذلك، بادرت إلى تقوية منافذها الحدودية لفرض مزيد من الأمن والاستقرار؛ بمعنى أن ما تنتجه السياسات الإقليمية الواسعة لا تشمل دوماً تلك المناطق التي تكون الجماهير فيها طرفاً لحلّ المشكلات.

إيراس: إنّ هدف ترامب الرئيس يتمثّل بالقضاء على داعش، وقد ركّز جهوده من أجل ذلك، بحسب رأيك إذا كانت جهود ترامب تقتصر على ذلك هل يمكن أن نعدّ تصريح وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) الأخيرة التي قال فيها إن أمريكا تعمل على تغيير النظام الإيراني تصريحاً واهياً؟ ألا تؤدي مثل هذه التصريحات إلى أفعال على صعيد الواقع؟

غريغوري لوكيانف: بالطبع، فمثل هذه التصريحات هي مجرد أقوال يُراد منها أن تصل من واشنطن إلى أسماع الرياض وتل أبيب، ولمثل هذه التصريحات تكون السعودية مستعدّة لدفع مبالغ طائلة، وتعمل إسرائيل على أنْ تكون وفيّة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وفي الداخل الأمريكي أيضاً لا تسبب جماعات الضغط اليهودية النشطة إزعاجاً لترامب، وبهذا يحصل الرئيس الأمريكي على مزيد من المنافع وبأقلّ التكاليف.

ومع ذلك فإنّ التصريحات المناوئة لإيران في الولايات المتحدة أخذت بالانتشار والتدوير. إنّ المصالح التي ينشدها ترامب شيء، والمصالح التي ينشدها سائر السياسيين والخبراء ومراكز الدراسات التي تسهم في تكوين الخطاب السياسي وصناعة القرار الأمريكي شيء آخر؛ فقد أصبح إعادة تدوير الخطاب المناهض لإيران بالنسبة لكثير منهم بمنزلة عامل للبقاء، ومثل هذا التيار المناهض لإيران كان في فترةٍ من الفترات [في الولايات المتحدة] موجّهاً للسعودية، ووقتئذ كان جزء كبير من تصريحات الخطباء والمحللين السياسيين ضد السعودية.

لقد لمسنا ذلك في أحداث الربيع العربي، حين طفح التيّار المناهض لليبيا في الأوساط السياسية الأمريكية، على الرغم من أنّ ليبيا لا يبدي عليها بأنّها قد تسببت بالمتاعب للولايات المتحدة؛ فلذلك إنّ بروز مثل هذا الوضع المتهستر المناهض لإيران بين المحللين السياسيين الأمريكيين نابع من السياسة الأمريكية التي تروم إرضاء الأطراف المتحالفة من خلال التصريحات المناوئة لإيران؛ وهذا بطبيعة الحال يتطلب أقلّ قدر ممكن من التكاليف للحصول على عائدات كثيرة.

إيراس: حين فاز ترامب في الانتخابات وأصبح رئيساً للولايات المتحدة أبدى المحللون والخبراء

الإيرانيون قلقهم؛ لأن فوز مثل هذا الشخص –الذي لم يتوقّعه أي أحد– قد يتسبب باستئناف المحادثات بين أمريكا وروسيا ويؤدي إلى تقارب بين هذين البلدين، وكانت لطهران مخاوف من أن موسكو باقترابها من واشنطن في الملف السوري ستدير وجهها عن المصالح الإيرانية، ولكن حتّى الآن لم يتحقق أي جزء من هذه السيناريو، ولكن فيما لو كان هناك احتمال لحدوثه فكيف سيتمّ مثل هذا التحوّل؟

غريغوري لوكياتف: أرى أنّ المخاوف ستشدد في مثل هذه الأيّام، ولا يمكن أن نعدّ مثل هذا القلق من دون أساس جملةً وتفصيلاً، فعلى الرغم من أنّ المواقف الروسية والأمريكية في الملف السوري خلال الأشهر الماضية لم تكن متقاربة، ولكن مع ذلك فإنّ هذا الاحتمال قائمٌ حتّى الآن. وفضلاً عن ذلك فإنّ روسيا تستطيع أن تحقق تقارباً في بعض الجوانب مع الجانب التركي، وإنّ مثل هذا الأمر يوضّح إمكانية حدوث خلاف في وجهات النظر حول سوريا بين موسكو وأنقرة، ومن جانب آخر مع إيران، والجدير بالذكر أنّ هذه المخاوف عينها موجودة لدى روسيا أيضاً.

إنّ إيران بالنسبة لروسيا وحلفائها لا تزال بمنزلة (صندوقٍ أسود) غامض وإلى حدّ كبير، وثمّة أسباب يقدّمها كلُّ من يبدي مثل هذه المخاوف، ففي الوهلة الأولى يُقال إنّ هذا القلق قد نشأ تزامناً مع التعاون الروسي الإيراني المشترك فيما يتعلّق بالملف السوري الذي كان حديث الساعة. إن هذا التعاون لم يتمّ لصالح أمرٍ ما، بل هو ضدّ قضيّةٍ معينة؛ فطبيعة الوضع السياسي والعسكري القائم فرض على روسيا الاتحاد مع إيران لتجابه التهديدات والمشاكل المشتركة في سوريا. لقد تحقق تقارب بين وجهات النظر على مستوى المسؤولين ومراكز اتخاذ القرار في البلدين وفيما يتعلّق بالمصالح؛ مع ذلك إن هذا المستوى من التعاون ليس كافياً بعد لتعضيد العلاقات بيننا ولجلب مزيد من الثقة للتقارب بين الدوائر الحكومية. لذلك توجد كثير من المخاوف تكمن في العلاقة بين روسيا وإيران.

بالاطلاع على بعض العوائق التي حالت دون إعادة العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة نستطيع القول بأن الوضع القائم سيبقى على مدى المتوسط على ما هو عليه، وفي أقلّ تقدير سيبقى كما هو فيما يتعلّق بالملف السوري.

على الرغم من بعض التصريحات التي تشير إلى رؤية الولايات المتحدة الإيجابية لسير محادثات الأستانة، ولكن موسكو غير واثقة فيما لو استطاعت التوافق حول جزء كبير من مطالبها المطروحة

للنقاش مع واشنطن، وهذا أمر لا يمكن أن نذكره حين الحديث عن العلاقة مع طهران، بعبارة أخرى ثمّة تفاؤل ونظرة إيجابية أكبر بكثير في العلاقة مع إيران.

فضلاً عن ذلك فإنّ فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بعث روحية الاطمئنان لدى النخبة السياسية الروسية التي تدعو إلى توسيع دائرة العلاقات والتعاون مع طهران؛ ولاسيما أن حسن روحاني جدير بالثقة ويمكن التنبؤ بقراراته وسلوكياته، وهو طرف جيّد وواضح في التعاقد والتحالف، وبالتعاون معه يمكن إنجاز الكثير من الأمور النافعة للطرفين. ومع ذلك لا يمكن أنْ نغفل الحقيقة القائلة إنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تمارس نشاطاً دبلوماسياً أوسع وأنْ تقدّم لروسيا مقترحات وخيارات أكثر من تلك التي تقدّمها إيران؛ لذلك فيما لو كانت إيران ترغب في توسيع دائرة العلاقات مع روسيا يجب عليها أن تبدي سياسة أكثر مرونة، وأنْ تأخذ بالحسبان المصالح الروسيّة على المستويَين الإقليمي والعالمي؛ فإدراك مصالح الطرف المقابل واحترامها هو أفضل ضمان لازدهار التعاون الإيراني الروسي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في منطقة أورآسيا كلّها.

وروسيا أيضاً كلّما زاد انهماكها بقضايا الشرق الأوسط عرفت أكثر من قبل ضرورة إيجاد علاقات طويلة الأمد مع دول المنطقة، ولتوسيع هذه العلاقات تكون إيران بالنسبة لروسيا الشريك الأوّل، فإيران تخطو لتحقيق مزيد من التعاون في منظمة شانغهاي للتعاون؛ ومن هنا تُناقَش الموضوعات المتعلّقة بالتعاون الأوسع نطاقاً بين إيران والمنظمات الاقتصادية في أورآسيا؛ وبهذا نشهد تمتيناً وعمقاً في العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التي تكمن في هذا الأمر، ولكن يجب أن نضع جانباً حمل الماضي الثقيل الذي تسبب في الابتعاد بيننا؛ ولو أنّ هذا الأمر يكون أصعب لإيران بالمقارنة مع روسيا، ولكن المجتمع الروسي في الوقت الحاضر قد نسي كل ذلك التأريخ وتلك الأيّام التي كانت روسيا بلداً متجاوزا ومحتلّاً لإيران، ولكن مثل هذه الصورة لا تزال موجودة في الذاكرة التاريخية لدى جزء غير قليل من المجتمع الإيراني، فالإيرانيون يتذكّرون جيّداً أحداث سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٤٠، وقتئذ هدد البلاشفة والحكومة السوفيتية سيادة بلدهم. إنّ مهمة السياسيين الروس والإيرانيين في هذا المجال ليست تجنّب هذه المشكلات، بل مهمتهم تتمثل في السعي نحو التفوّق على مثل هذه الخلافات القديمة، وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية، ويتحقق ذلك في التعاون في

المجال الاقتصادي والثقافي والسياحي والتجاري. بتحقيق مثل هذه العلاقة المتينة تمنع من حدوث أيّ (انقطاع فجائي في العلاقات) مثل الذي حدث في الماضي. إذن يفترض ببلَدينا أن يحوّلا هذا التحالف المؤقت في الملف السوري إلى تحالف طويل الأمد، على أنّ لهذه القضية أيضاً مخاطرها الخاصّة بها؛ إذ إنّ نظرة كلّ منّا للملفّ السوري مختلفة، وكذلك مستوى حضورنا ومشاركتنا في مستقبل هذا البلد بيّنٌ ومتفاوت.

إيراس: هل الولايات المتحدة –ولاسيما ترامب– تستطيع أنْ يسوق روسيا وإيران إلى تقارب أكثر وعلاقات أمتن؟

غريغوري لوكيانف: إنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تمارس بعض التحركات التي ستعدّها كلٌّ من موسكو وطهران بمنزلة التهديد المباشر ضد مصالحهما، وبمثل هذا التهديد تستطيع أنْ تسوق البلدين إلى مزيد من التقارب.

إيراس: هل يمكن أنْ نعدّ الهجوم على سوريا من مثل هذه المبادرات؟

غريغوري لوكيانف: نعم، ولكن ليس هذا فقط، فتجنّب الولايات المتحدة من الحضور في بعض الموضوعات والقضايا الإقليمية يصبّ في صالح هذه القضيّة، والتقارب الروسي الإيراني يؤدّي إلى حدّ بعيد إلى إدراك كلّي لأصولٍ وضوابط يجب اعتمادها في المنظومة الأمنية والجهد العالمي في عملية بسط الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نحن ندعو إلى المساواة بين الأطراف المعنيّة في المنطقة، وكذلك التقليل من مستوى حضور القوى الخارجية والحدّ من تدخلها في شؤون دول المنطقة، وإنّ مثل هذه المواقف تختلف إلى حدّ كبير مع أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وإنّ أثر مثل هذا الاختلاف في وجهات النظر بين أمريكا وروسيا قد لا يقتصر على التقارب بين روسيا وإيران فحسب، بل قد يؤدّي إلى تقاربٍ مع دولٍ أخرى كتركيا أيضاً، وثمّة فوارق كثيرة بين هذه الدول الثلاث، ولكن فترة التعاون المشترك في الشرق الأوسط ساهمت كثيراً في التقارب بينها.

حينما تكون الشعارات المثالية في الدرجة الثانية من الأهميّة ستبرز أهميّة حلّ المشكلات والقضايا العالقة من خلال العمل المشترك، ويمكن توقّع ظهور تحالفات لما كان يتوقّع ظهورها مطلقاً، لقد شهدنا كيفية اقتراب إيران وروسيا بوجهات النظر في الأزمة السوريّة بعد أن كانا غير

متحالفين، ونرى أيضاً كيفية التعاون والتنسيق مع تركيا التي هي من أعضاء حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، ولطالما كانت حارسة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وفضلاً عن ذلك فقد حدث تقارب –وبحذرٍ تام– بين إيران وقطر، التي كانت حتّى عهد قريب من أكبر الداعمين لأعداء إيران وروسيا في المنطقة.

في مثل هذا الظرف قد يؤدّي السلوك الأمريكي في عهد الحكومة الحالية إلى امتناع دول المنطقة من ممارسة السلوك المطلوب، وأن تسير نحو اتخاذ سبل جديدة في العلاقات المبنية على التعاون المشترك، واحترام السيادة والمصالح الوطنية، ومثل هذا الأمر يمكن أنْ يكون طريقاً نحو مجال جديد في الشرق الأوسط.

إيراس: ما التغيير الذي طرأ على المواقف السعودية في الشرق الأوسط بعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض؟

غريغوري لوكيانف: إنّ السعودية في عهد باراك أوباما أقيلت من السياسة الأمريكية، ولم تتوسع العلاقات الأمريكية السعودية في ذلك الحين، أمّا في الوقت الحاضر فقد أصبحت العلاقة بين البلدين ذات قوّة، وهذا يُعَدّ دعماً معنوياً للأمر، إذ لا يتدخل فيما يتعلّق بمصالح الرياض الإقليمية.

إيراس: وهل كان أوباما يتدخّل في مصالح الرياض الإقليمية؟

غريغوري لوكيانف: بتوقيع أوباما على الاتفاق مع إيران فإنه قد عمل ضد المصالح الاستراتيجية السعودية، فهو لم يذكر شيئاً عن الحرب ضدّ الرياض، ولكنّ خطواته كانت على خلاف مصالح السعوديين، وفي الوقت الحاضر يُعدُّ الحياد الأمريكي الإيجابي في صالح السعودية، فقد حان وقت الزعماء الجُدد، وإنّ وريث العرش السعودي يريد أن يحقق قفزة في ازدهار البلد؛ لذلك سيكون تنفيذ الرؤية السعودية [٢] ٢٠٣٠ التي تركّز على تأهيل القطّاع الاقتصادي ملزماً، على أنّ الأمر لا يقتصر على تنفيذ هذا البرنامج، بل يجب إيجاد تغيير في ماهية العلاقة في الشرق الأوسط، فهذه القضية في الوهلة الأولى مرهونة بالأوساط المقرّبة من الملك السعودي –العوائل الحاكمة في شبه الجزيرة العربية–، وفيما لو لم يكن هذا الحياد الإيجابي من جانب الولايات المتحدة لما تحقق ما نشهده اليوم من طبيعة العلاقة بين السعودية والإمارات والاختلاف مع قطر الذي شهدناه في حزيران الماضي.

بعد سفر ترامب إلى السعودية حازت السعودية على كامل الصلاحيات من أجل الحفاظ

على المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد بدأت هذه المصالح من شبه الجزيرة العربية، حيث توجد مشكلتان أساسيتان: الأولى: قطر التي هي خارجة عن سيطرة السعودية، ولكنّها تمتلك مصادر هائلة، والأخرى: مشكلة اليمن التي يجب حلّها في أسرع وقت، وبعدها ستتوسع دائرة مصالح السعوديين أكثر من قبل، فكلما كانت هذه المصالح أبعَد من شبه الجزيرة العربية كان على السعودية أن توسّع من دائرة تعاملها مع اللاعبين في المنطقة. النخبة السعودية الحاكمة تعي هذا الأمر. بالطبع قد يمكن تجاهل إيران، ولكن السعودية مضطرّة للتعاون فيما يتعلّق بالعلاقة مع تركيا ومصر وروسيا.

من المقرر سفر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى روسيا، وخلال فترة وجيزة سيذهب الملك سلمان إلى روسيا أيضاً؛ وكلّ هذه الأمور توضّح آليات التغيير في الدور الروسي، إذ إنّها مستعدّة للتحاور مع جميع الأطراف، بما فيها قطر والسعودية وسائر دول المنطقة، فالقوّة الروسية على اللعب في الساحة السياسية القائمة تطوّرت كثيراً؛ لأنّ السياسة الأمريكية تعرض القليل من إمكانية التنبؤ والانجذاب للاعبين في المنطقة.

إنّ خلق نظم متعددة الأقطاب في الوضع الراهن مفيد لروسيا ولدول المنطقة معاً؛ فحتّى الصين والاتحاد الأوروبي من داعمي هذه الفكرة. وإنّ الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لمثل هذه التغييرات، مع ذلك أخذ الأمريكيون يدركون هذا الأمر شيئاً فشيئاً، فحتّى الناخب الأمريكي أيضاً أدرك هذا الأمر وطالب بالحدّ من تدخّل بلاده في شؤون الدول الواقعة (خلف البحار)، ووصول ترامب للسلطة خير دليل على وجود مثل هذا الوعي؛ لذلك أستبعد إعادة الوضع إلى الوراء. فضلاً عن ذلك فإنّ ترامب أدرك الوضع القائم جيّداً، ولا يخطو على خلافه، بل سيسير على وفق التيار، وفي مثل هذه الظروف يمكن أن نتنبّأ فقط بأنّ التغييرات في المنطقة ستكون مستمرّة، أمّا سير الوضع وهذه التغييرات نحو مزيد من التأزّم فلا واقعية له.

المحاورة: نيكيتا اسما غين، طالبة ماجستير في العلاقات الدولية

ترجمة الحوار من الروسية إلى الفارسية: رقية كرامتي نيا، طالبة ماجستير قسم الدراسات الروسية في كلية الدراسات العالمية، جامعة طهران

ترجمه من الفارسية للعربية: حسن زهير

الرابط:

http://www.iras.ir/fa/doc/interview/3233

(١) أستاذ الدراسات السياسية والاقتصادية بمعهد الدراسات الاقتصادية في موسكو، ومحلل سياسي في لجنة العلاقات الدولية الروسية.

(٢) رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في ٢٥ نيسان ٢٠١٦، وتتزامن مع التأريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم ٨٠ مشروعاً حكومياً عملاقاً، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن ٣,٧ مليار ريال سعودي وتصل إلى ٢٠ مليار ريال كما في مشروع مترو الرياض. نظَّمَ الخُطَّة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك السعودي.

إيران والعلاقات السعودية-القطرية

سيد جواد طاهايي *

٢٠١٧-٨-٢٢

المقدمة

هل إن دولة قطر مرغمة على تغيير مسارها بسبب الضغوط الحالية؟ وما الهدف الأساس لإيران قبال قطر في ظل هذه الظروف؟ وما المطلب الأساس الذي تريده قطر من إيران؟ ونظراً للمطلب الرئيس الذي تريده السعودية من قطر المتضمن لقطع علاقتها مع إيران وسائر البنود المرتبطة بإيران، وقطع علاقاتها مع الإخوان المسلمين، وإغلاق قناة الجزيرة، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، فكيف يمكن تحليل هذه المطالب السعودية في قالب واحد؟

ما زالت قطر تتقدم في سياستها المستقلة أمام دول مجلس التعاون الخليجي التي على رأسها السعودية، وكانت إحدى الأدوات المهمة في تحقيق هذه السياسة هي توسعة نفوذ هذه الدولة وقدرتها على التأثير في المراكز المتأزمة في المنطقة فضلاً عن المراكز غير المتأزمة، كاقتصاد البلدان الأوروبية ورياضتها، فمثلاً قد خاضت قطر بمعزلٍ عن حلفائها حرباً بالنيابة متفردةً بها في منطقة الشرق الأوسط المتوترة، فكان تشكيل الجماعات الأصولية وتجهيزها من مكوناتها الثابتة، ومع ذلك فكان أساس هذه السياسة هو فتح قنواتها على جميع الأطراف، وبعبارةٍ أخرى: أن هذه السياسة تتطلب الانفتاح بالعلاقات على جميع أنحاء العالم بغض النظر عن وجود فجوة الاختلافات المؤدية إلى التعارض، ففي هذه الطريقة المهمة تكون العلاقات القائمة بالنسبة إلى قطر أهم من عواقبها؛ فمن أمريكا إلى تركيا ومن إيران إلى القاعدة وطالبان ومن الإخوان المسلمين وحماس إلى إسرائيل، ومن هنا مدّت هذه المقاطعة الخليجية وشائج علاقاتها إلى جميع الأطراف دون الاكتراث بالحزازيات التي تحملها هذه الأطراف فيما بينها، ولم تَحد قطر بعلاقاتها مع إيران عن هذا المنوال، فالأصل لدى الدوحة هو البحث عن إقامة علاقات على نطاق واسع، سواء أكانت إفرازاتها ضد إيران أم لصالحها، ولكن يُستشعر في الآونة الأخيرة أن الطرف الثاني لهذه النظرة أرجح نسبياً من الطرف

* مركز تحقيقات استراتيجيك مجمع تشخيص مصلحة نظام.

الأول وهذا بعينه يربك الرياض ويقلقها، فهنا لا بدّ أن تُكتشف حقيقة الدوران في هذا الميدان الواسع.

ويبدو بشكل عامٍ أن قطر تهدف من إقامة العلاقات في كل مكان –سواء أكانت مع الحكومات أم مع غيرها– إلى المساعدة على جعل الشرق الأوسط أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية لا السياسية–الدينية، وكانت قطر تستفيد في هذا المسار من الإخوان المسلمين والسلفيين استفادة سيئة لأجل تحقيق أهداف مستحدثة غير دينية، ويعدُّ هذا المنحى من الأمور المتناقضة، فإذا كان بهذا النحو فلا يكون هدف قطر من توسعة علاقاتها في كل مكان ومع أية جهة من الجهات إلا لأجل المساعدة على استقرار شرق أوسط علماني متسامح.

وتجعل هذه الفرضية أو القالب التحليلي كل التطورات المرتبطة بالأزمة الأخيرة ذات مغزى وليست اعتباطية، فمن الممكن تصوّر أنّ هدف قطر من تعاونها مع تركيا للإطاحة ببشار الأسد لم يخرج عن محيط هذا المسار أيضاً، أعني مسار استقرار سوريا موالية للغرب ومجردة عن الحساسية السياسية، وأمّا أن سقوط بشار الأسد يسبب ضعف إيران وتعزيز الكيان الصهيوني أم لا فلم يكن في لائحة أهداف قطر المبكرة، والدليل على ذلك هو أنه لو كان من أهدافها لما حصلت الأزمة الحالية في علاقاتها مع السعودية واستمرت قطر ببقائها في التحالف الغربي والمستوى السابق نفسه، ولعل قطر كانت مغترة بثروتها فترى أن شرف مهمة التجديد السياسي الاجتماعي في كل منطقة الشرق الأوسط يرجع إليها، وكانت جهود الدوحة للتدخل بانتفاضات الربيع العربي وتوجيهها في موازاة هذه الرسالة التي يمكن ملاحظة آثارها بنحوٍ واضح في ليبيا وسوريا ومصر، فدولة قطر كانت قوة محركة مهمة لانتفاضات الربيع العربي.

إن الإرادة السياسية لحكام قطر واضحة، فلا تريد هذه الدولة أن تكون إمارة صغيرة فتحتقر ويستهزأ بها كالحكومات السعودية السابقة قبل التطوير، فقد ثبتت قناة الجزيرة وحدها أن قطر تريد أن تكون بلداً حراً وحضارياً لا في الاقتصاد فحسب، بل حتى في السياسة والثقافة أيضاً، وأن الحساسية التي تبرزها الدول الرجعية لإغلاق هذه القناة تدل على أن قطر لم تكن مخفقةً تماماً في تحقيق مرادها؛ فلهذا السبب يعتقد وزير الخارجية القطري أن السبب الرئيس في الموقف العدائي الذي اتخذته الدول العربية ضد الدوحة يرجع إلى تفوق هذه الدولة عليهم والنجاح الذي حققته، وهذا الكلام يعني تحويل الثروة الوطنية إلى حريات عبر الوطنية أو إرادة الانتقال من سياسة أسرية

إلى سياسة حرة بقوة ثروةٍ عالمية، واستمرت بتطورها إلى الحد الذي أثار غضب الحكومات المحافظة والخائفة على أمنها، ولكن هذا الإنجاز القطري ألا يحتاج إلى الاهتمامٍ بخبرة سابقة؟

لقد ثبت من ناحية أخرى أن سياسة فتح القنوات إلى جميع الجهات وعبور جميع المجالات، فهذه اللعبة السياسية وإن لم تسبب خطورة بالغة لدولةٍ ثرية جداً، ولكن الإنجازات التي حققتها لا تستحق الميزانية التي تبذل من أجلها، ولا تستحق أن تؤجج المقاومة الخارجية ضدها، وقد أشار وزير الخارجية القطري بكلام ذي مغزى إلى الأسباب الحقيقية للأزمة الأخيرة قائلاً: ''أعتقد أن الحكومات الصغيرة التي تحقق الإنجازات الكبيرة لا تروق للدول الكبرى''.

إن الأزمة التي حدثت مؤخراً تتضمن في أعماقها هذا المعنى، وهو أن الحكومة القطرية ترى الآن أن مصلحتها تتطلب قليلاً من التواضع لتحقيق أهدافها الدولية؛ فإذن تدل أزمة علاقات الدوحة مع الرياض في تصور القادة القطريين على انتقال سياسي كبير من دورهم وعملهم، وبعبارة أخرى: أنهم أدركوا في ضوء العدوان السعودي المتكرر عليهم أن من الأفضل أن يتخذوا سياسة السيطرة الداخلية بدلاً من التوسع الخارجي، فكانت سياسة التوسع الخارجي توافق سياسة السعودية الإقليمية، أما الآن فحكام الدوحة الذين يرون بلدهم بلداً متحضراً ويرون أن الرياض على العكس منهم باتوا يطرحون هذه الأسئلة في شأن التبعية للسعودية: لماذا التبعية؟ ولأي هدف؟ وإلى متى؟

عرفت الدولة القطرية –لأجل إقامة سياسة السيطرة الداخلية فضلاً عن تركيا– أن إيران ستكون خياراً مفيداً أيضاً بل لا يمكن تجاوزها، فكانت إيران دائماً هي النقطة المحورية في التحالفات والاصطفاف السياسي وترتيب القوات الإقليمية، ومنذ بداية الثورة الإسلامية كان المدار مبني على الخوف من إيران، فصار هو المحور الأساس للعلاقات السياسية والتعامل الدبلوماسي والتحالفات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وفي قالب هذا السياق أسس مجلس التعاون الخليجي لغرض استراتيجية المواجهة لإيران، وكان ينتهج سياسة معادية لإيران دائماً في مركز صناعة القرار واتخاذ القرارات وفي سياساته، ومما لا شك فيه أن إيران كانت دائماً في المركز الأساس للاصطفاف السياسي وترتيب القوى الإقليمية [فكلام الدول العربية عن إيران يشابه كلام حاشية نيتجه فيه: ''لا يمكن أن تكون معه ولا يمكن الابتعاد عنه''], فضلاً عن سياسة النظر إلى النَفَس الجديد فإن مبحث الإخوان المسلمين يقرب إيران من قطر كما يقرب تركيا؛ فقد أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس أنه لا ينبغي للغرب الاهتمام بعلاقة الإخوان المسلمين بالسلفية في المنطقة،

ولكن يبدو أن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون غير ذات أهمية؛ إذ كانت جميع جهود قطر منصبة على بناء هكذا علاقة ومن ثم التحكم بها، وعلى الرغم من وجود كل هذا الغموض والتنوع فإن نفوذ الإخوان المسلمين في العالم الإسلام واسع وهو أمرٌ مفروغ منه؛ فلهذا السبب رفعت دول الخليج العربي العصا بوجه الإخوان المسلمين بعد الربيع العربي، والحال أن قطر بدلاً من أخذ الحيطة والحذر والتخوف منهم شرعت بتسليحهم لدعم السلفية واستغلتهم لتحقيق أهدافها، تحدث أحد التقارير عن تعاون تركيا مع قطر لتنظيم ٧٠٠٠ مناصر للإخوان المسلمين في مصر وليبيا والأردن وسائر الدول إلى نهاية سنة ١٤٤٠هـ.

وعلى وفق بعض الأخبار فإن أمير قطر قد هدد في حال عدم توسعة تحركات الإخوان المسلمين بأنه سيقطع تمويلهم بالموارد المالية، وفي واقع الأمر أن هذا التوظيف يكون حيث لا يمكن أن يرسم خطاً فاصلاً بين الإخوان والسلفيين، ولدى الإخوان في الخليج فكرة إخوانية بطريقة سلفية، فإنهم من الناحية الدينية والعبادية سلفيون، ولكنهم من الزاوية الفكرية والتأثير على المجتمع غير سلفيين وتنفيذيين بلطافة، فربما نستيطع أن نسمي الإخوانيين بالسلفية اللطيفة، أي: المعتدلة؛ إذ إنهم لا يستعملون مصطلح الإخوان بل يعرّفون أنفسهم بالجماعة المعتدلة أو تلامذة القرضاوي، وعقائد الإخوان الأصولية تتفق إلى حدٍّ ما مع الهدف القطري المذكور؛ فالتابعون للإخوان المسلمين هم أشخاص مناهضون للملكية في كل مكان تقريباً، ويعتقدون بأن السلطة المطلقة منوطة بإرادة الشعب لا بيد عائلة مالكة؛ وهذا هو أحد أسباب العلاقات الحسنة التي كانت بين حركة الإخوان المسلمين والجمهورية الإسلامية التي لم تعلّق الانتخابات البرلمانية ورئاسة الجمهورية حتى خلال سنوات الحرب، وهذا التأكيد المبدئي للإخوان على حق الناس في السلطة يبرر عداء الرياض لهم ولقطر، وللإخوانيين آراؤهم الخاصة في مسألة الاقتصاد والنساء والأقليات والسياسة؛ فسعى مؤسسوهم أن تكون حتى المقدور آراء منفتحة ومعاصرة.

والجدير بالذكر أن قضية الجذور موجودة أيضاً، فأمير قطر الحالي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في فترة ولايته للعهد في أحد اجتماعاته مع وزير الدفاع السابق قال: ''نحن الأشخاص الموجودون هنا حالياً كان نصفنا من قبيلة بني تميم الذين كانوا من شيعة العراق وحينما ذهب أجدادنا إلى نجد السعودية عادوا من هناك وهابيين''، وقال في مرة أخرى للسفير الإيراني في ذلك الوقت: ''إن ستة عشر ممن سلف منا يرجعون إلى ميناء جارك الواقع في جنوب إيران''، فمن الممكن أن رؤية هذه الجذور الإيرانية والشيعية في أنفسهم؛ مما جعلت قطر مع إدراك الخلاف الأساس بين الراديكاليين

الشيعة والجهاديين السنة أن تُعرِّف هويتها، أي: سياسة الاستبطان الجديدة مع ملاحظة هذه الفجوة. إن التركيز على الجذور ليس بحثاً ملموساً واضحاً، ولكنه في الوقت نفسه بحث يرتبط بطريقة الكسب وهذا ليس بقليل الأهمية، بيد أن ميول قطر لحصولها على علاقات حسنة مع إيران لا يعد –على ما يبدو– بحثاً في الهوية بل له جذوره الاقتصادية؛ فمثلاً إن الدولتين مشتركتان في امتلاك أكبر مساحة غاز في العالم، وإن القبة الشمالية مرتبطة بقطر وبارس الجنوبي مرتبط بإيران، فإنهما مشتركتان بما تحت مياه الخليج العربي، فإيران وقطر في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بعد روسيا في امتلاك احتياطي الغاز في العالم.

أكد المسؤولون القطريون أنه ليس من الحكمة اتخاذ سياسات معادية لإيران مع الانتباه إلى أن ٦٠٪ من الأرباح القطرية تؤمن من هذه المائدة الغازية، ومع ذلك فإن قضية المنافع الاقتصادية لها أهمية من الدرجة الثانية، فالأهداف أو الاحتياجات الاقتصادية تصحح سلوك الدول وتوجه عملها، ولكنها لا تخلق سياسة مبدئية جديدة أبداً، كما قال عالم الاجتماع الفرنسي ريمون أرون: "يمكن المقايسة بين الحكومات السياسية على أساس أهدافها، فالهدف الأساس لكل دولة سيشكل استراتيجية تلك الدولة، لا المنافع الاقتصادية ولا الشروط والأجواء التي تجعل هذا السلوك أو ذاك ضرورياً في أي مرحلة أو مقطع خاص".

إن الهدف الأساس لدولة قطر هو توسعة ثرواتها الاقتصادية لا للسيطرة فقط، بل لأجل الإثراء في مجال القدرة السياسية، فهذه الاستفادة من الثروة الاقتصادية لأجل تكملة مشروع القدرة السياسية هي من مبادئ الحكومة السعودية أيضاً مع وجود فرق بينهما وهو أن تفكير السعوديين إقليمي وقطر في عهدها الجديد الحالي ترى أن تفكر بصورة انطوائية وذات إطار محدود، فمبادئ الحكومتين متشابهة ومتعارضة في الوقت نفسه، فمن هنا يتطور الخلاف وتتسع دائرته، وأن الخلاف يحدث بين الإخوة أو الجيران لا بين الأطراف المتباعدة.

إذن، إن إرغام قطر على العودة والتراجع عن مسيرها بالضغوطات الحالية يبدو أنه أمر غير ممكن؛ فالمنهج القطري الجديد لا رجعة فيه بل سيكون في تصاعد وتزايد، وعلى أية حال فإن تغيير اتجاه قطر ليس في نطاق الممارسة بل أكثر ما يكون في الذهن وفي كيفية الفهم للمسائل الإقليمية، وبطبيعة الحال فإن تغيير الذهنية لا يخلو من النتائج العملية؛ فالذهنية التي تفكر بها قطر سابقاً والمنهج الذي اتبعته كانا يؤديان إلى علاقات واسعة والمنهج الحالي يتمخض عن فجوات واسعة،

فإذا رأت أمريكا وإسرائيل الشك والتذبذب القطري ولاسيما في مجال تنفيذ مخططات الشرق الأوسط الغربية ضد إيران فإنهما سيغضبان كثيراً، ويزاد احتمال الهجوم العسكري أو الانقلاب في داخل القصر، وتطرح نفسها هنا مسألة بحث العلاقات القطرية والإيرانية بنحو أوثق، والمسألة التي تبحثها إيران في قضية قطر هي مقدمة على المصالح الاقتصادية وتأثيرها في إضعاف السلفية داخل سوريا، والسؤال المقدم عند الجمهورية الإسلامية هو هل الخلاف السعودي مع قطر سيؤدي إلى انخفاض المشاركة اللوجستية القطرية في الحرب السورية؟ وهل يستطيع أن يغير شروط الساحة العربية لصالح محور المقاومة وسوريا؟ فمن هنا إذا أصرّت قطر على نهجها الجديد والنظرة الداخلية والاعتقاد بالأفضلية والاستقلال عن مجتمع الدول العربية التي تراها -بلا شك- متأخرة ورجعية بالنسبة لها، ففي هذه الحالة سيكون أهم ما تطلبه من إيران هو مساعدة طهران وإسنادها؛ لضمان سيادتها وتعزيزها لدفع شر المخاطر الخارجية، وبطبيعة الحال لا بدَّ لطهران أن ترحب بتفاوض قطر مع السعودية، فهذه خطوة ضرورية ولكنها صورية وظاهرية.

إن الأمر الذي له أهمية موضوعية هنا هو هذا القانون: كلما كان معدل القيمة الاستراتيجية لقطر أكثر وضوحاً في خفض مستوى الضغوطات على إيران فسيكون معدل الدعم الإيراني العملي لضمان سيادة السلطة القطرية الحالية أكثر إلحاحاً؛ الأمر الذي أظهرت الالتزام به تركيا حالياً وسيكون وضعاً مثيراً للسخرية إن كان أردوغان يبغض إيران في نفسه وهو مجبر على الاقتراب منها عملياً.

المصدر

مركز تحقيقات استراتيجيك مجمع تشخيص مصلحت نظام

http://www.csr.ir/fa/news/688

المخطط الروسي لمرحلة ما بعد داعش في سوريا

علي رضا نوري *

٢٠١٧-٨-٢٣

يعدُّ الاتفاق الأخير بين موسكو وواشنطن فيما يخص جنوب غرب سوريا نوعاً من التخطيط لمرحلة ما بعد داعش، وهذا الاتفاق مؤشر على ديناميكية وسائل السياسة الخارجية الروسية، وعلى نجاح هذا العمل والتعامل الانتقائي في هذه السياسة. وعلى الرغم من أن الفكر الداعشي سيبقى على هذا المنوال في الشرق الأوسط، ولكن بتلاشي هيكل هذه الجماعة الإرهابية وزوال مؤسساتها في العراق وسوريا، فهناك أطراف مختلفة متورطة في الصراع ومستفيدة منه في الوقت نفسه تهيئ نفسها لأجواء ما بعد داعش وللمساومة؛ للحصول على حصة الأسد في هذا الميدان، وقد سعى بعضهم -كروسيا- لتحقيق هذا الغرض منذ بضعة أشهر.

وبالتزام موسكو بمبدأ أصل تعدد الجهات فهي لم تنفِ التفاعل مع أي الأطراف في سوريا على مختلفِ المستويات سواء على الصعيد دون الوطني، والوطني، أم على الصعيد الإقليمي، والدولي، وعاد التفاعل مع الجميع بنسب مختلفة، فمحادثات أستانة، وجنيف وعلائم الأمن هي معطيات هذا الأصل. ومن جانب آخر فإن موسكو -بناءً على أساس مبدأ التعامل الانتقائي-، ما فقدت ولن تفقد تعاملها مع أمريكا في مجال معين على الرغم من وجود التوتر في مجالات أخرى. ومثال ذلك أنها أبدت توتراً في موضوع العقوبات الاقتصادية أو بشأن ملف أوكرانيا، لكن هذا التوتر لم يؤدِ إلى غلق باب التعامل في سائر المجالات الأخرى بما فيها سوريا.

لم تمنح روسيا -نظراً لمكانتها الراجحة في سوريا- امتيازات كثيرة لأمريكا في الحقل الميداني إلى يومنا هذا؛ وبهذا السياق، فإن اتفاق روسيا وأمريكا هو نتاج سياسة تعدد الطبقات التي انتهجتها موسكو ونتيجه عدة شهور من المحادثات. أما الكرملين -وتزاماناً مع تعامله مع إيران وتركيا في محادثات أستانة وكذلك في إطار أوسع في جنيف- فكانت له محادثات مع أمريكا، وممثلي الدول العربية ومنهم الأردن، وإسرائيل؛ ومن هنا فقد حظي هذا الاتفاق بمشاركة ودعم الدول الأخيرة، وفي الوقت نفسه يحقق لموسكو عدة أهداف، منها:

* دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سان بطرسبرك

١. عرض قدرة الكرملين في المجالات العسكرية والسياسية في زمن واحد، وإدارة أزمة متعددة الطبقات والمستويات.

٢. ممارسة الضغط على حلفائها والتحكم بهم الذين من جملتهم طهران ودمشق وكذلك على تركيا؛ ولأجل استجابة هذه الدول لمطالب موسكو بصورة أوسع بإبراز أن روسيا لديها اختيارات أخرى في إحراز التقدم في أهدافها.

٣. استعراض الاستعداد والرغبة في التعاون مع الدول العربية في المنطقة بما فيها العربية السعودية والأردن وغيرهما؛ وبهذا الاستدلال يتضح أنه يمكن لروسيا أن تكون نقطة توازن في حال عدم تعادل المنطقة، وكذلك تحول دون قيام هؤلاء بأعمال مخربة في سوريا وضد مصالح موسكو في المنطقة.

٤. الإشعار بالاهتمام نسبياً بمطالب إسرائيل خصوصاً بعدم فتح جبهة جديدة في الجولان من قبل إيران وحزب الله؛ وبهذه الوسيلة يتم تخفيف ضغط اللوبي اليهودي العالمي.

٥. إثبات خطأ فرضية أن موسكو في الشرق الأوسط وفي سوريا تدعم الجانب الشيعي ضد التيار السني، والتأكيد على دورها التوازني.

إن إيجاد المناطق الآمنة في جنوب سوريا بضمانة أمريكا هي أولى القضايا التي لا ترتضيها ولا ترغب بها إيران. وإن جميع هذه الأهداف عادةً غير قابلة للتحقق، وهناك موانع متعددة من الناحية العملية أمام تحقق الاتفاق والنتائج الحاصلة منه، لكن المشكلة تكمن في أن الأوضاع المضطربة في الشرق الأوسط وسوريا إذا بقيت من دون استراتيجية ومن دون خطط مسبقة فإنها ستفرز خسائر مضاعفة، واستطاعت موسكو بتنظيمها بعض الخطط أن تؤدي لعبتها السياسية بصورة أكثر ذكاءً؛ فالكرملين قد أعطى أمريكا امتيازات على الورق؛ لذا صار هذا الاتفاق ممكناً، ولكن نظراً لموقعه الأفضل في سوريا لم يعط أمريكا لحد الآن امتيازات كثيرة في الحقل الميداني. وقد بينت موسكو في هذا الاتفاق لواشنطن أنها مستعدة للتسوية والتعامل المتكافئ، فإذا كانت لدى أمريكا رغبة حقيقية بهذا الأمر واستعداد في إعطاء امتيازات في سائر المجالات ومنها موضوع العقوبات، وأوكرانيا وغيرهما، فعليها أن تعمل جادّةً، وحينها ستقوم روسيا بخطوات أكثر في هذا الإطار.

ومن هذا المنطلق ففي حال نجاح الاتفاق على أرض الواقع، ستكون هناك توافقات أكثر في

سوريا متوزعة على مختلف الأصعدة، وعلى الرغم من أن روسيا تدرك سير تراجع الهيمنة الأمريكية إلا أنها تعرف جيداً أن بعض قدرتها الإيجابية أو السلبية والمؤذية سيتم الاحتفاظ بها للمستقبل القريب؛ لذا فإن التعامل مع أمريكا طريق أقل كلفة للحصول على المنافع ودفع التهديدات ومن جملتها في سوريا، فهذا النهج الناتج عن أصل في السياسة الخارجية لروسيا الذي على أساسه تحل وتدار المناقشات الإقليمية والدولية في مفهوم إدارة الحكومة العالمية المشتركة تعده التعامل الوحيد الممكن بين القوى العظمى التي من ضمنها روسيا وأمريكا، في حين أن موسكو –خلافاً للماضي– غير مستعدة لإعطاء امتيازات لواشنطن في ظل ظروف الضعف التي هي فيها، بل إنها تسعى إلى أن تكتسب منها امتيازات أكثر.

وفي الوقت نفسه فإن الاتفاق الروسي الأمريكي يحمل إفرازات لإيران فيما يتعلق بمصالح طهران المهمة في سوريا التي من قبيل سلامة أراضي هذه الدولة، ووحدتها، وحفظ سيادتها على جميع بقاعها بما فيها الجنوب، وضمان حفظ حضورها في سوريا والارتباط مع حزب الله وعدم تدخل أمريكا وإسرائيل في أمور سوريا ولاسيما فيما يتعلق بمستقبل بشار الأسد، فلو لم تراعَ جميع هذه الموارد في اتفاق روسيا وأمريكا وهو كذلك، فإن اختلاف أهداف إيران مع أمريكا مؤكد، وأنّ لموسكو أهدافها الخاصة أيضاً، وظهر تباين هذه الأهداف مع أهداف إيران في مختلف المفاصل.

ويُعَدُّ إيجاد مناطق آمنة في جنوب سوريا بضمانة أمريكا من أوائل الأمور التي لا ترغب بها إيران، وكذلك فإن فقرة المساعدات الإنسانية الواردة في الاتفاق تجعل يد أمريكا مفتوحة في التدخل. ومن ناحية أخرى فإن أحد المطالب الإسرائيلية هو إيجاد مناطق خالية من تواجد إيران وحزب الله في جنوب سوريا ولاسيما في حدود الجولان، ويبدو أن ذلك من الممكن تحقّقه في هذا الاتفاق بضمانة روسيا وأمريكا، فعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يعني بالضرورة الاتفاق على إخراج إيران وحزب الله من جنوب سوريا، ولكنه يخلق بطبيعة الحال ضغوطات معينة.

إن إيران ضعيفة في تحقيق المكاسب السياسية، وذلك على الخلاف من قدرتها في الحقول العسكرية. أما ما يخص مستقبل بشار الأسد فيعدُّ موضوعاً حساساً بالنسبة لطهران، وإن كان يبدو أن الاتفاق الروسي الأمريكي ساكت عنه، لكن فيما يتعلق بالاتفاقات الكبرى بشأن سوريا في مفهوم الحكومة الانتقالية أو الوطنية فمن المؤكد أنه قد أشير إلى هذه القضية أو يشار إليها. ويبدو أن أمريكا خلال هذا الاتفاق قد قبلت سلامة الأراضي وحضور بشار الأسد في هذه المدة، لكن

لا يستبعد حذفه بهدوء وتدريجياً في عملية سياسية، وكذلك روسيا قد أكدت مراراً أن وجودها في سوريا ليس حفاظاً على بشار الأسد، بل لحفظ حكومة دمشق القانونية، وأظهرت أن طهران هي أيضاً غير متحسسة من هذا الأمر.

وعلى الرغم من أن أمام هذا الاتفاق طريقاً طويلاً حتى يتحقق عملياً وموانع كثيرة، وأن الاتفاقيات الماضية لم تحقق شيئاً ملموساً للسلم في سوريا، وأن القوة هي التي كانت المسيطرة على الساحة، ولكن نظراً لقرب نهاية داعش في سوريا والعراق يبدو أنه لا بد من اتفاق جديد لمدة ما بعد داعش، وأن يُدرس بنحوٍ أكثر جديّة. فلا شك أن روسيا التي كان لديها برنامج نسبي للحرب كذلك لديها برنامج سياسي نسبي لأجواء ما بعد الحرب، ومن ضمن هذه البرامج احتمال السعي لدمج الاتفاق الحاصل مع أمريكا واتفاق أستانة–جنيف برعاية إيران، وروسيا، وتركيا، وبعبارة أخرى اتصال المناطق الآمنة في الجنوب بالمناطق الآمنة في الشمال.

وعلى الرغم من أن تحقق هذا الأمر صعب جداً، لكن في حال دعم أمريكا عملياً، وفي حال عدم مخالفة تركيا وإسرائيل والدول العربية أيضاً، سيكون تطبيق ذلك ليس بعيداً عن متناول اليد، وفي ظل هذه الظروف سيضيق نطاق المخالف المحتمل للمقاومة، أي طهران ودمشق، ولاسيما أن إيران ضعيفة في تحقيق المكاسب السياسية بخلاف اقتدارها في الساحة العسكرية، ومن جانب آخر فإن موسكو تعلم جيداً أن تحقق اتفاق نهائي حول دولة عربية بين دول غير غربية، وهي روسيا، وإيران وتركيا، غير مقبول من جهة معارضي سوريا. لكن إدغام هذا الاتفاق مع اتفاق الجنوب الذي يتضمن حضور الأردن الدولة العربية وأمريكا والدعم النسبي من سائر الدول العربية سيكون أكثر مقبولية.

وإذا تم افتراض أن هذا الاتفاق الشامل قد تحقق، وكذلك في حال أنه قد جرى التأكيد ضمنياً وصراحة على سلامة ووحدة الأرض السورية، وفي ذلك يتم تحليل مسألة الكرد المهمة إجمالاً، ففي هذه الصورة يضعف احتمال مخالفة تركيا والعراق وحتى حكومة دمشق لذلك. وحتى إسرائيل –وعلى الرغم من إعلان مخالفة نتنياهو– فإنها ستصل بصورة نسبية إلى رغباتها المبتنية على الحد من نشاط إيران وحزب الله، ولاسيما أن روسيا وأمريكا هما اللتان تضمنان لها ذلك الأمر.

فإذا تحققت هذه الخطة، فإن على روسيا أن تعلن نفسها المنتصر في المجالين العسكري والسياسي، وسيكون ذلك إنجازاً كبيراً لها، إذ إن موسكو –وإن كانت قد أظهرت أنها تأخذ مصالح

إيران بعين الحسبان وإنها من الناحية العملية أيضاً لا تستطيع أن تتجاهل هذه المصالح بسبب احتياجها لطهران- سترجح مصالحها الخاصة على مصالح طهران بطبيعة الحال في الخطط الكبرى الإقليمية، ومن المؤكد أن هذه المسألة لا تعني بالضرورة نقض مصالح إيران، بل إنها مؤشر إلى ضرورة الحزم والاحتياط أكثر بشأن سياسة روسيا المتعددة الطبقات في مرحلة ما بعد داعش التي تُعدُّ من السياسة المندرجة تحت سياستها الشاملة للمنطقة والدولية.

والنقطة التي تحظى بأهمية هنا هي أن توافق جنوب سوريا يمكن أن يكون حافزاً لعقد اتفاقيات أكثر بين روسيا وأمريكا، وكذلك أن روسيا وأمريكا -كما هو ظاهر- مختلفتان في عدة مجالات ابتداءً من كوريا الشمالية وحتى الناتو، والدرع المضاد للصواريخ، وأمن أوروبا، والمعاهدات الكبرى للحد من التسلح، وأمن سيبريا، وأوكرانيا، والعقوبات، والعلاقات الجانبية وغيرها.

وفي أوساط هذه الاختلافات المتعددة تبقى سوريا أرضية وموضوعاً يمكن التوصل فيه إلى توافق أولي وبسط ذلك إلى سائر الأراضي، وفي المقابل أن موسكو وواشنطن يدركان أنهما إذا لم ينطلقا بالمصالحة من نقطة -وإذا كان الاتفاق الأخير شأنه شأن الاتفاقات السابقة التي لم تكتمل- فيحتمل أن تُصعّد العلاقات فيما بينهما في المجالات الأخرى.

وبالطبع فإن مكانة ترامب المتزلزلة داخل أمريكا والضغوط الكبيرة التي تمارس ضده من قبل مخالفيه الذين يتهمونه بعلاقات غير قانونية مع موسكو في مرحلة ما قبل الانتخابات من شأنهما أن يشكلا مانعاً أمام اتفاق موسع مع روسيا؛ لكن حقيقة الأمر أن الضغط على ترامب بحجة روسيا لم يكن سوى ذريعة لإدارته غير المتعادلة، ويوجد من الناحية العملية منطق مشترك بين موسكو وواشنطن؛ من أجل السيطرة على الأمور الإقليمية والدولية وإدارة العلاقات الثنائية، وهو لا ينفي التسوية التي من جملتها في سوريا والشرق الأوسط.

المصدر:

http://npps.ir/ArticlePreview.aspx?id=121909

ركود الطلب على الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط

روبن ميلز *

٢٠١٧-٨-٢٤

إن الزيادة في الطلب والأسعار في السنوات العشر الماضية على وشك أن تتغير.

من البديهي القول إن الطلب على الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط سيستمر في الازدياد، إذ ارتفع استهلاكه بمقدار ٢٥ مليار قدم مكعب يومياً في العقد الماضي -أي أكثر من نسبة الاستهلاك في الولايات المتحدة والصين بنحوٍ كبير-، وقد أشارت توقعات شركة بي بي البريطانية للطاقة (BP) لعام ٢٠١٧ إلى أن الطلب سيتزايد من ٤٧ مليار قدم مكعب يومياً في عام ٢٠١٥ إلى ٧٣ مليار قدم مكعب بحلول عام ٢٠٣٥؛ لأن شركات النفط الوطنية ومصدري الغاز الطبيعي المسال يعتمدون على طلب المنطقة المتزايد للغاز لرسم خططهم الطموحة في توسيع أعمالهم، ولكن ذلك على وشك أن يتغيّر.

إن الطريق الذي قادنا إلى هذه المحطة هو الازدهار الاقتصادي الذي حدث في المنطقة؛ نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، الذي أدّى بدوره إلى النمو السريع، وبناء مدن جديدة، وزيادة الطلب على إنتاج مكيفات الهواء في الصيف، وأجهزة التدفئة في الشتاء، ومحطات تحلية المياه، وجميع التجهيزات الأخرى لتوفير حياة كريمة.

واصلت الحكومات اعتماد الصناعات التي تلجأ إلى الاستعمال المكثف للطاقة؛ سعياً إلى تنويع اقتصاداتها في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، مثل: البتروكيماويات، والألومنيوم، والصلب، والسمنت؛ وإدراكاً منها للضغوط الاجتماعية، قامت الحكومات بدعم قطاع الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه؛ مما أدى إلى تراجع الطلب عليها.

وفي الوقت نفسه، فإن الغاز الرخيص -وهو نتاج ثانوي لعملية إنتاج النفط- يتم استعماله بكفاءة، وأدّت الاختلافات السياسية والتجارية إلى تعطيل مشاريع التصدير في حقل غاز الشمال القطري وحقل فارس الجنوبي في إيران، وتم تخريب خط أنابيب الغاز الذي يمتد من مصر إلى الأردن

* زميل سابق غير مقيم لشؤون لطاقة في مركز بروكنجز الدوحة، ومؤسس شركة قمر للطاقة.

وإسرائيل وسوريا مراراً وتكراراً، ومن ثم توقفت عن العمل؛ لأن مصر لم تستطع توفير الغاز اللازم لتلبية احتياجاتها الخاصة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدول والعواصم التي تقع في المنطقة –التي تعد من إحدى المناطق الغنية بالغاز الطبيعي– قد بدأت باستيراد الغاز المسال، وتلك الدول هي: الكويت في عام ٢٠٠٩، دبي في عام ٢٠١٠، وإسرائيل في عام ٢٠١٣، ومصر والأردن في عام ٢٠١٥، وأبو ظبي في عام ٢٠١٦، وتخطط مدينتا الشارقة في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي، فضلاً عن رغبة السعودية مؤخراً في استيراد الغاز الطبيعي المسال.

ومع ذلك، فإن لكل فعل ردَّ فعل معاكساً له؛ فلا ينبغي لمنتجي ومصدري الغاز الذين يوجهون طاقاتهم إلى سوق الشرق الأوسط أن ينظروا إليها كمنطقة لا ينتهي فيها الطلب على الغاز، إذ يأتي الرد المعاكس على ثلاث جهات، هي: الاقتصاد، والكفاءة، والمنافسة؛ فقد أدّت أسعار النفط المنخفضة نسبياً إلى تراجع النمو، وركودها في بعض البلدان، وتم تقليص عدد العمالة الوافدة في أجزاء من الخليج إذ طُلِبَ من أرباب العمل في تلك الدول توفير المال.

إن موجة التغويز[١] العظيمة في إيران قد وصلت تقريباً إلى نهاية مسارها؛ فقد تم ربط القرى النائية بالشبكة المستحدثة، ولم تعد الصناعات الجديدة في المنطقة تعتمد على الغاز الرخيص لتكون مجدية وفعالة، وهو ما يتناقض مع الولايات المتحدة، إذ يحافظ الصخر الزيتي على انخفاض الأسعار.

أدركت الحكومات التكلفة الباهظة لإعانتها بسبب تراجع أسعار النفط والغاز، ومن خلال تقليص الفجوة بين المعدلات المحلية والأسعار الدولية، أصبح من السهل إجراء الإصلاحات، إذ قامت إيران بدعم أسعار الغاز والكهرباء والوقود في عام ٢٠١٠، لكن التضخم والعقوبات الاقتصادية المفروضة أدّيا إلى تراجع تأثير ذلك الدعم، وحذرت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين ومصر والأردن وغيرها من الدول المسار عينه.

أدّى تخفيض الدعم على الغاز الطبيعي إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، إذ تم استبدال توربينات الغاز البخارية –التي تحول ٢٥٪ فقط من الوقود إلى كهرباء– بمحطات الدورة المركبة بكفاءة تبلغ ٥٠٪ فأكثر، وتقوم الحكومات في جميع أنحاء المنطقة بإدخال معايير الكفاءة في المباني والأجهزة المنزلية، فقد أصبح المستهلكون أكثر وعياً بالنفايات وطرق تدويرها.

وأدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ونقص المعروض المحلي إلى لجوء الحكومات في الشرق الأوسط لمصادر طاقة بديلة، إذ من المقرر أن يبدأ برنامج الطاقة النووية الضخم التابع للأمم المتحدة في توليد الطاقة قريباً.

بدأ استعمال الطاقة الشمسية –وطاقة الرياح في بعض الأماكن– بالازدياد؛ وذلك لأنخفاض أسعارها –محققة رقماً قياسياً حول العالم– فبإمكان مصدر الطاقة هذا تلبية ٢٠٪ من الطلب على الكهرباء في المنطقة، مع بلوغ ذروة إنتاج الطاقة الشمسية دون الحاجة إلى أساليب التخزين المكلفة، وتشير أبحاثنا إلى أن المملكة العربية السعودية بإمكانها أن تحقق حاجتها الكهربائية لعام ٢٠٣٢ بحرق كميات أقل من النفط، بسعر التكلفة نفسه الذي تتكبده الآن. وقد لجأت عُمان إلى استعمال ألواح الطاقة الشمسية لتكوين البخار اللازم لعمليات استخلاص النفط، بينما لجأت دبي وتركيا ومصر نحو استعمال الفحم المليء بالكربون والأرخص سعراً.

لن تقل أهمية الغاز الطبيعي في المستقبل، فهذا النوع من الوقود رخيص نسبياً ونظيف للبيئة، وله قاعدة ضخمة من المستخدمين، وأن الصناعات القائمة على الغاز لن تتوقف عن العمل؛ فلدى إيران العديد من مصانع البتروكيماويات التي تنتظر رؤوس الأموال ليتم إكمال بنائها بعد رفع العقوبات، وستعزز بعض الدول –كالعراق ولبنان وقبرص– استخدام الغاز المحلي بنحوٍ كبير، إلّا أن نمو الطلب على الغاز الإقليمي –ولاسيما واردات الغاز الطبيعي المسال– سيتباطأ كثيراً؛ لذلك على الشركات التي تستهدف هذه السوق النظر إلى المستقبل –وليس الماضي– لرسم خططها.

المصدر:

https://www.bloomberg.com/view/articles/2017-08-16/natural-gas-heads-for-middle-east-doldrums

[١] التغويز: هو عملية تحويل المواد التي تحوي في تركيبها على الكربون مثل الفحم والكتلة الحيوية إلى أول أكسيد الكربون والهيدروجين وذلك بتفاعل المواد الخام عند درجات حرارة عالية مع كميات من الأكسجين متحكم بها؛ ينتج عن هذه العملية مزيج غازي يدعى غاز الاصطناع، وتعد عملية التغويز من العمليات الفعالة لاستخراج الطاقة من المواد العضوية.

هل ثمة اتفاق إيراني تركي لتنفيذ عملياتٍ مشتركة؟

صادق ملكي*

٢٠١٧-٨-٢٦

أهداف سفر اللواء (باقري) إلى أنقرة

ما الذي يفترض التصديق به؟ أيجب أن نبدي سعادتنا من سفر مسؤول عسكري إيراني رفيع المستوى إلى أنقرة؟ أم أن نستاء من مبادرة تركيا في بناء الجدران على حدودها مع إيران؟ هل بناء الجدران الحائلة دليل على التخوّف من إيران؟ أم أن زيارة القائد العسكري الإيراني هي بداية لرفع حواجز الخوف؟ هذه هي لُعبة الساحة السياسية الغامضة دوماً؛ فلا الجدار الأمني هو نهاية المطاف، ولا زيارة المسؤول العسكري هي بداية تحوّلٍ جذري في العلاقات الإيرانية-التركية.

ترأّس اللواء محمد باقري رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلّحة الإيرانية وفداً عسكرياً إيرانياً لزيارة تركيا؛ تلبيةً لدعوة نظيره التركي (خلوصي آكار)، وكان الحديث عن التعاون المشترك في مجال الشؤون الإقليمية، والحرب على الإرهاب، وأمن الحدود المشتركة، وكذلك محادثات الأستانة من أهم المحاور التي نوقشت بين باقري والمسؤولين السياسيين والعسكريين في تركيا.

وعلى الرغم من أنّ هذه السفرة كانت مُدرجة ضمن قائمة الأعمال منذ فترة، ولكنَّ تزامنها مع بدء عمليات بناء الجدار الأمني التركي على الحدود الإيرانية تدعو إلى التأمّل والنقاش؛ ففي السابق حينما كانت تركيا تنوي ممارسة فعلٍ عدائي ضد إيران كانت تبادر إلى اتخاذ موقفٍ محسوب، وترفع يافطة العلاقات الحسنة بين البلدَين لتتقي ردّة الفعل الإيرانية، أو لتقلّل من تأثير الردود عليها؛ فبالعودة إلى التحولات الطارئة على هذا الملف وطريقة تنصيب الدرع الصاروخي التركي نجد بعض التناقضات؛ فمن جانبٍ نجد تأكيد المسؤولين الأتراك على عدم استهداف إيران من خلال هذا المشروع، ومن جانب آخر نجد تصريح أمين عام قوّات الناتو، وكذلك الرئيس الفرنسي السابق اللذين أوضحا أن الغاية من هذا المشروع هي استهداف إيران؛ وقد يكون هذا التناقض خير مرشد لمن اتخذ جانب الحيطة والحذر ولم يقدّم تحليلاً استراتيجياً لسفر مسؤول عسكري إلى تركيا.

*خبير ومحلل سياسي إيراني.

تشير الأخبار المتداولة إلى أن المحادثات والاتفاقات التي جرت في هذه الزيارة كان لها طابع عسكري وأمني، ولكنّ التقارير تشير إلى أمورٍ أخرى نوقشت في هذه الزيارة، منها: قضية التصدّي لحزب العمّال الكردستاني، وقضية أكراد سوريا، ومسألة الاستفتاء في إقليم كردستان، والواقع العراقي والسوري، وملف داعش والحشد الشعبي، وتعزيز الجانب الأمني في الحدود المشتركة.

وترى بعض المصادر الإعلامية والخبرية أنّ هذه الزيارة هي من أجل إبرام اتفاق بين البلدَين لتنفيذ عملياتٍ مشتركة. ولكن بالنظر للمعطيات يكون التوافق على تنفيذ العمليات المشتركة بعيداً عن الواقع، ولو أن تنفيذ الغارات الخاطفة والعلميات السريعة المشتركة التي توجد لها حالات مشابهة في السابق قد تكون جزءاً من نتائج هذه الزيارة.

إنّ الطريقة البرغماتية التي تتخذها تركيا في اتخاذ القرار السياسي، وكذلك سياستها متعددة الأوجة في السنوات الأخيرة تجعل منها أن تستثمر الأزمات وتحوّل التهديدات إلى فُرَص؛ فمساندة تركيا لداعش بيّنٌ حتّى لحلفائها الغربيين، ولكنّ الضرورات الناتجة عن الظروف التي سببت تغييراً في السياسة التركية جعلت منها تبدو في الصفّ الأوّل لمحاربة داعش.

وفي كلّ اتفاق سياسيّ وعسكريّ وأمني واقتصادي مع تركيا يجب الالتفات إلى أنّ أنقرة كانت تحرص على مصالحها فقط، وفي أغلب الأحيان كان هذا الحرص متماشياً مع مجمل السياسات الغربية؛ إذن –بالنظر للظروف المتغيّرة والعابرة في المنطقة والتحوّلات السياسية القادمة– تكون النظرة المتفحّصة والثاقبة والعميقة لهذه الاتفاقات وتبعاتها من الضروريات بالنسبة لطهران، وحين اتخاذ القرار يجب ألّا تقتصر النظرة على الوضع الراهن، فالمتغيرات في وضع المنطقة –ولاسيما بالنسبة لإيران وتركيا والنظام الدولي– تفصح عن تضادّ واضح بين البلدَين في كثيرٍ من القضايا كالعراق وسوريا؛ فالسياسات العسكرية والأمنية التي تتخذها الدول ليست نتاجاً لقراراتٍ آنيّة، بل إن التوافقات المرحليّة من شأنها أن تسبب بأضرارٍ فادحة في سياسات الدول طويلة الأمد، إذ بالأمس كانت تركيا تعدّ استقلال الأكراد في شمال العراق تمهيداً للحرب، ولكنّها اليوم ابتعدت كثيراً عن هذه السياسة، وإنّ تحليل السياسات وفهمها وتوجهات الدول الإقليمية مثل تركيا ليست نتيجة للتحولات العابرة، بل يجب الحصول على إدراك استراتيجي من مكانة هذه الدول في النظام الدولي والإقليمي، وكذلك الإحاطة بواقعها الداخلي، والأهم من ذلك كلّه نظرة تلك الدولة لإيران، ومن ثمَّ اعتماد ذلك في أيّ تحليل سياسي.

تعدُّ زيارة مسؤول عسكريّ إيراني بهذا المستوى لتركيا بعد الانقلاب العسكري أمراً مهمّاً، ولكن يجب ألّا يؤدّي هذا الأمر إلى حدوث تغييرٍ استراتيجي في السياسات المتخذة؛ إذ إن تركيا –التي هي أحد أعضاء الناتو ومسندوة من النظام الرأسمالي العالمي– تواجه في هذه الأيّام مشكلات مع أوروبا وأمريكا، ولكنّها ليست كمشكلات إيران مع الغرب، بل هي مشكلات عابرة وتكتيكية، فتركيا لم تخاطر أبداً بعلاقتها مع الغرب، وليست مستعدّة لتقديم العلاقة مع إيران على علاقتها مع الغرب؛ ولكن المناورة بالاقتراب من إيران يمكن أن تلبّي بعض الطموح والمصالح التركيّة، وقد يؤدّي ذلك لكسب بعض الامتيازات، ويمنحها ورقة ربحٍ في المفاوضات المستقبليّة.

المصدر:

موقع (دبلوماسي إيراني) الفارسي

http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1971052

التحالف الإيراني-التركي الجديد

سارة معصومي

٢٠١٧-٨-٢٧

أردوغان: سنتعاون للتصدّي إلى (PKK) و(بيجاك)

المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية: العلاقات الإيرانية–التركية تدخل في مرحلةٍ جديدة

(في الوقت الحاضر ليس من الضروري التحدّث كثيراً عن هذه الزيارة، وعلينا أن نصبر ونتأنى كثيراً، ففي المستقبل سنشهد الأثر الإيجابي لهذه الزيارة على العلاقات الثنائية بين البلدَين فيما يتعلّق بالقضايا الإقليمية).

هذه هي العبارات التي ذكرها المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي في معرض ردّه على سؤال مراسل صحيفة (اعتماد) حول تفاصيل الاتفاقات المبرمة بين إيران وتركيا خلال الزيارة الأخيرة للواء ''محمّد باقري'' رئيس أركان القوّات المسلّحة الإيرانية إلى أنقرة، وتزامناً مع تصريحات الخارجية الإيرانية أعلن الرئيس التركي ''رجب طيّب أردوغان'' في مؤتمرٍ صحفيّ أقيم قُبَيل سفره إلى الأردن عن تعاونٍ مشترك قادِم بين إيران وتركيا للتصدّي إلى المجاميع المسلّحة، وعلى الرغم من عدم الكشف عن تفاصيل هذه الزيارة غير المعهودة لمسؤولٍ عسكريّ إيراني رفيع المستوى إلى تركيا، التي استغرقتْ ثلاثة أيّام، ولكن يبدو أنّ الأمر –بحسب تصريح بهرام قاسمي– سيتّضح أكثر بمرور الزمن، وأنّ ثمار التعاون بين طهران وأنقرة سيكشفه مرور الأيّام.

بحسب ما قاله ''أردوغان'' فمن المرجَّح أنّ القادة العسكريين الأتراك تحدّثوا مع اللواء باقري خلال زيارته إلى تركيا حول (مدى إمكانية القيام بعملياتٍ مشتركة ضد الجماعات الإرهابية)، وإن قائد الأركان في القوّات المسلّحة التركية أيضاً تحّدث عن بعض التفاصيل المتعلّقة بهذا التعاون العسكري. وفي جزءٍ آخَر من حديثه أكّد الرئيس التركي أنّ التعاون العسكري المشترك بين إيران وتركيا ضد حزب العمّال الكردستاني (PKK) وفرعه الإيراني المسمّى بـ (بيجاك) ممكن الحصول. لقد تصدّرت تصريحات أردوغان –هذه– قائمة الأخبار والصحف العالمية، والكلّ عدَّ ذلك من

*خبير ومحلل سياسي إيراني.

أبرز ثمار المحادثات الثنائية وغير المعهودة بين رئيسَي أركان القوّات المسلحّة الإيرانيّة والتركيّة. لقد أكّد أردوغان في جزءٍ آخَر من تصريحاته أنّ العلميات العسكرية المشتركة مع إيران ضدّ الجماعات الإرهابية التي تهدد البلدَين هي من ضمن قائمة المهام المشتركة التي يُراد إنجازها من خلال هذه العلاقة الثنائية، وقد استأنف حديثه بالإشارة إلى الخسائر التي تكبّدتها كلٌّ من تركيا وإيران جرّاء نشاطات قوّات الـ (PKK) و(بيجاك)، مؤكّداً على أنّ الطرفَين اتّفقا على ضرورة التصدّي للتهديدات المشتركة من خلال إيجاد علاقاتٍ ثنائية على المدى القصير.

إنّ نشاطات الـ (PKK) في داخل الأراضي التركية وخارجها أضحت من أبرز مخاوف أردوغان خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما مع بدء الأزمة السوريّة. إذ كانت قوّات الـ (PKK) مستقرّة في سورية حتّى عام ١٩٩٨، ولكنّها الآن متواجدة في جبال القنديل في شمال العراق، حيث يقع مركز قيادة عملياتها العسكرية، وهذ القوّات مسجّلة لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ضمن المجموعات الإرهابية، وأنّها منذ ٤٠ عاماً تقود عمليات مسلّحة ضد الحكومات التركية المتعاقبة التي راح ضحيّتها مئات المواطنين الأتراك، مما دعا بأنقرة أن تتصدى لهذه القوّات بجدّية، إذ شهدت مقرّات الـ (PKK) في شمال العراق خلال السنوات الأخيرة قصف المدفعيّة التركيّة لعدّة مرّات.

أمّا فرع حزب العمّال الكردستاني في إيران المسمّى بـ (بيجاك) فقد نفّذ بعض العمليات الإرهابية في داخل إيران، وقد اشتبكّت قوّات بيجاك مع قوّات الحرس الثوري الإيراني عدّة مرّات، ففي الصيف الماضي اشتبكّت في منطقة سردشت الإيرانية. وفي الوقت الحاضر يبدو أن القادة في طهران وأنقرة بعد مضيّ ستّ سنوات على الأزمة السورية قرّروا على إيجاد تقريبٍ بين وجهات النظر في موضوع محاربة الإرهاب وإدارة ملفّ الحرب السوريّة؛ وقد أُضيفَ في الآونة الأخيرة موضوع انفصال إقليم كردستان العراق إلى قائمة التعاون الإيراني التركي.

إنّ موجة العمليات الإرهابية الواسعة التي تتبناها داعش، وكذلك نشاطات حزب العمّال الكردستاني جعلت من الحكومة التركية تبادر إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية ضماناً لأمنها الداخلي؛ فمن ضمن هذه الإجراءات هي مشروع بناء الجدار الأمني على حدودها المشتركة مع إيران وسوريا.

التعاون لمحاربة الفصائل المسلّحة الكردية

أوردت وكالة الأنباء الفرنسية في تقريرٍ لها حول التعاون الإيراني التركي المشترك، قائلة: إنّ تصريحات أردوغان التي ركّزت على التعاون الإيراني التركي فيما يتعلّق بالتصدّي للفصائل المسلّحة

الكردية المنتمية لحزب العمّال الكردستاني (PKK) وفرعه الإيراني (بيجاك) جاءت بعد بضعة أيّام من انتهاء زيارة اللواء باقري إلى تركيا، فبعد عودة القائد العسكري الإيراني إلى طهران نشرت صحيفة تركيّة تقريراً ادّعت فيه بأنّ إيران قد ناقشت مع القادة العسكريين والسياسيين في تركيا موضوع التعاون العسكري لمحاربة الفصائل المسلّحة الكردية في مناطق قنديل وسنجار في داخل العراق؛ في حال صحّة هذا الأنباء فإنّه يحصل بعد أن كانت تركيا تنقد إيران دوماً لتقاعسها عن التصدّي لل (PKK)، فضلاً عن انتقادات أردوغان المكررة عبر أجهزة الإعلام التركيّة التي تناولت موضوع إجراء الاستفتاء لاستقلال إقليم كردستان في العراق في الخامس والعشرين من أيلول القادم.

على الرغم من الأصداء الواسعة التي أعقبت تصريحات أردوغان حول التعاون العسكري بين طهران وأنقرة للحرب على الـ (PKK) و(بيجاك)، ولكنّه لم يذكر شيئاً عن التفاصيل، ولم يذكر المنطقة التي ستشملها العمليات العسكرية في الوهلة الأولى.

وقد ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية في موضعٍ آخَر من تقريرها بعد الإشارة إلى الأكثرية الشيعية في إيران والأكثرية السنية في تركيا: بالنظر لتباين الموقفَين الإيراني والتركي الكبيرين بإزاء الأزمة السورية؛ لذلك كانت العلاقة بين طهران وأنقرة متشنّجة جدّاً، فقد سبق وأنْ اتهم أردوغان إيران لسعيها في بسط نفوذ القومية الفارسية في المنطقة أو محاولاتها لنشر التشيع، وهي اتهامات واجهت الرفض من طهران في كلّ مرّة. وبالنظر لماضي العلاقات الثنائية يمكن القول إن زيارة اللواء باقري وتصريحات المسؤولين السياسيين في البلدَين بعد انتهاء الزيارة ساقت العلاقات القائمة إلى مرحلةٍ جديدة من التعاون في الجوانب الأمنية والسياسية التي قد تعيد على المدى البعيد عملية تكوين التحالفات الإقليمية.

فبعد مضيّ ٧ أشهر من تولّي ترامب مهام رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة توصلّت تركيا إلى نتيجةٍ مفادّها أنّها لا تستطيع أنْ تثق بسياسة ترامب الغامضة؛ وفي الوقت نفسه نجد واشنطن مستمرّة بتسليح الأكراد في سوريا، وغير مكترثة باعتراض أنقرة؛ ففي مثل هذا الظرف لجأت أنقرة للحلول البديلة وأخذت بحذر تجرّب حظّها في الاصطفاف إلى جانب التحالف الروسي–الإيراني. وعلى صعيدٍ متّصل نسمع انتقادات جديدة وجهها أردوغان لواشنطن في تصريحاته الأخيرة، إذ تناول فيها قضية تسليح الأكراد من قبل الولايات المتحدة قائلاً: إنّ هذه الأسلحة توزّع في سوريا والعراق باسم محاربة داعش، ولكنّها تستخدم في العمليات التي تشنّها قوّات الـ (PKK) ضد تركيا،

نحن نعلم أنّ سلاح أيّ دولة تصل إلى قوّات الـ(PKK) وإلى قوّات (حزب الاتحاد الديمقراطي السوري)، وهناك أكثر من ألف شاحنة محمّلة وصلت إلى العراق وسوريا، والآن تستخدم هذه الأسلحة في سوريا، ومن ثمّ في تركيا، وقد أبلغنا الرئيس الأمريكي بذلك، ولكن ما الخطوات التي قام بها لحلّ هذه المشكلة؟ نحن نطالب باسترجاع هذه الأسلحة.

مخاوف تل آبيب من التحالف الإيراني–التركي

إن التحالف بين إيران وتركيا –أو بعبارةٍ أدق (إزالة التوتر) بين البلدَين وردم الفجوات– تبعث المخاوف والقلق لدى كثيرٍ من لاعبي رقعة الشطرنج السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، وإن أحد أبرز هؤلاء اللاعبين هو كيان إسرائيل. فعلى هذا الصعيد دعا ''مارتن شرمن'' رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في الكيان الصهيوني إلى إبعاد إيران وتركيا عن بعضها الآخر للمضيّ في مشروع تأسيس دولة كردية مستقلّة في العراق. ونشرت وكالة أنباء (فارس) الإيرانية ترجمة تصريحات مارتن شرمن التي شبّه فيها عملية الاستفتاء في كردستان العراق بمادّة لاصقة أدت إلى التقارب بين إيران وتركيا، وقد قال في سياق حديثه: لقيام مثل هذه الدولة يجب الحدّ من مخالفة إيران وتركيا مع هذا المشروع. وقد ادّعى بأنّ التقارب الإيراني التركي يستطبن خلافاً سياسياً لافتاً بين الشعبَين التركي والإيراني. وقد أعرب هذا المحلل السياسي الإسرائيلي عن أمله لتكون المواقف المتباينة مؤديةً إلى التغيير في المصالح؛ وبالتالي تؤدّي إلى تغيير في التحالف الإيراني التركي. وقد أكّد شرمن أنّ التحالف الإيراني التركي جاء بعد قرار حكومة إقليم كردستان في العراق لإجراء استفتاء حول الاستقلال، وإنّ هذا التحالف هو أمرٌ مخيف وغير مرغوب فيه بالنسبة لإسرائيل.

وفي معرض حديثه عن التحالف الإيراني التركي عدَّ مارتن شرمن هذا التحالف بأنه قد يفتح أبواباً لإيجاد تعاونٍ مشتركٍ بين إسرائيل والدول العربية، ولكنّ القلق الحقيقي هو أنّ هذا التحالف من شأنه أن يمنح إيران حريّة أكثر في العمل، وقد ذكر في نهاية حديثه أن التحالف الإيراني التركي يُزعج إسرائيل كثيراً، وبالطبع أن هذا الأمر هو كدرس لمن يريد أن يعرف بأنّه لا يمكن الاعتماد على طبيعة العلاقات الدولية الراهنة لإيجاد تحالفات استراتيجية طويلة الأمد.

المصدر:

صحيفة اعتماد الإيرانية – العدد ٣٨٨٦ – الثلاثاء ٢٢/آب/٢٠١٧.

http://www.etemadnewspaper.ir/?News_Id=84091

الصين في مواجهةٍ مع أميركا

غراهام أليسون *

٢٠١٧-٩-٦

إدارة الصراع القادم بين الحضارتين

استيقظ الشعب الأميركي على تنافس الصين المزدهرة مع الولايات المتحدة في كل المجالات، إذ يشعر العديد من الناس بالراحة تجاه نهضة الصين كونها أغنى الدول وأقواها ويرونها بأنها ستسير على خطى ألمانيا واليابان وغيرهما من الدول التي شهدت تحولات عميقة وبرزت كديمقراطيات ليبرالية متقدمة؛ وبناءً عليه، سيقود هذا الخليط السحري من العولمة والنزعة الاستهلاكية القائمة على السوق والاندماج في النظام الدولي القائم على القوانين الصين إلى أن تصبح في النهاية دولة ديمقراطية في الداخل وأن تتطور إلى ما وصفه نائب وزير الخارجية الأميركي روبرت زوليك (بالدولة المستثمرة الموثوق بها في الخارج).

بيّن صاموئيل هنتنغتون -وهو عالم سياسي- في مقاله بعنوان ''صراع الحضارات'' الذي نُشر في هذه المجلة عام ١٩٩٣، ''أن خطوط الصدع الثقافية ستصبح سمة مميزة لعالم ما بعد الحرب الباردة بعيداً عمّا يتعلق بحل النظام الليبرالي العالمي''. ففي بصيرة هنتنغتون شيء من الحكمة إذ ألقت الضوء على الانقسام بين ''الحضارات الغربية والإسلامية''، وهو الانقسام الذي كُشفت عنه هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ وما أعقبها من صراعات، لكن هنتنغتون رأى الفجوة بين الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة والحضارة الصينية بنفس العمق والثبات والترابط، وأشار إلى أن ''الفكرة القائلة من أن هنالك ''حضارة عالمية'' هي فكرة غربية تتعارض مباشرة مع خصوصية معظم المجتمعات الآسيوية وتركيزهم على ما يميّز أي شعب من الآخر''.

وقد دعمت السنوات منذ ذلك الحين حجة هنتنغتون، بل إن العقود القادمة ستعززها، وتجسد الولايات المتحدة ما اعتبره هنتنغتون بالحضارة الغربية، وأن التوترات بين القيم والتقاليد

* برفيسور دوغلاي ديلون في الدراسات الحكومية في كلية كينيدي جامعة هارفرد.

هذا المقال مقتبس من كتاب بعنوان: الحرب القادمة: هل تستطيع أميركا والصين الهروب من فخ ثيوسيديدس؟ (هوتون ميفلين هاركوت، ٢٠١٧).

والفلسفات لدى كل من أميركا والصين ستزيد من خطورة التوترات الهيكلية الأساسية التي تحدث حينما تهدد دولة مزدهرة ''كالصين'' بإزاحة قوى معروفة ''كالولايات المتحدة''.

إن السبب الذي يقف وراء مثل هذه التحولات التي تقود إلى الصراع هو ''فخ ثوسيديديس Thucydides''، الذي سمّي بذلك بعد أن لاحظ المؤرخ اليوناني ثوسيديديس ديناميكية خطيرة بين أثينا المزدهرة وحكم سبارتا، وعلى وفق ثوسيديديس ''فإن صعود أثينا وازدهارها أدى إلى الخوف من أن هذا الازدهار غرس في حكم سبارتا وعليه ستكون الحرب حتمية''. تشعر القوى الصاعدة بالأحقية والأفضلية وتطالب بمزيدٍ من النفوذ والاحترام، أما القوى التأسيسية فتواجه المنافسين وتميل إلى أن تصبح قلقة وغير مستقرة ودفاعية، وفي مثل هذه البيئة تتعاظم فيها سوء الفهم وتخلو من التعاطف والاحترام، فضلاً عن أن الأحداث وردود أفعال الطرف الثالث –التي من الممكن أن تكون إما غير مقبولة وإما غير مطيعة– بإمكانها أن تؤدي إلى حروب لا يرغب بها المسؤولون الأساسيون.

في مثل حالة الصين والولايات المتحدة، تتفاقم مخاطر فخ ثيوسيديديس بسبب عدم التوافق الحضاري بين البلدين؛ الأمر الذي يزيد من حدة التنافس ويجعل من الصعب تحقيق العلاقات الودية، ويمكن ملاحظة هذا التباين بسهولة في الاختلافات العميقة بين المفاهيم الأميركية والصينية للدولة والاقتصاد، ودور الأفراد والعلاقات بين الدول والأمم، وطبيعة الوقت.

جنود جيش التحرير للشعب الصيني خلال موكب عسكري في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم، الصين، تموز ٢٠١٧. رويترز

يرى الشعب الأميركي أن الشرّ أمرٌ لا بد منه، ويعتقد بضرورة وضع قيود نحو هدف الدولة في صناعة الاستبداد وإساءة استخدام السلطة، أما بالنسبة للصينيين فإن الحكومة دعامة أساسية لضمان النظام ومنع الفوضى؛ إذ في النظام الرأسمالي للسوق الحرّة على الطريقة الأميركية، تضع الحكومة وتنفذ القوانين وفي بعض الأحيان من الممكن أن يحدث تدخل حكومي في الاقتصاد وملكية الدولة، ولكن تعد استثناءات غير مرغوب بها، وفي اقتصاد السوق التي تقوده دولة الصين، تضع الحكومة أهدافاً للنمو، وتدعم الصناعات لتطوير المنتوج الوطني وتعزيزه، والاضطلاع بمشاريع اقتصادية كبيرة طويلة الأمد للنهوض من أجل مصالح البلاد.

لا تمجد الثقافة الصينية النهج الفردي الذي تتبعه الطريقة الأميركية التي تقيس المجتمع بمدى حماية الدولة للحقوق وتعزيز حرية الأفراد، يشير المصطلح الصيني التالي: ''النهج الفردي أو الفردية'' –gerezhuyi– إلى الاهتمام بنحوٍ أناني ومقتصر على فرد واحد بدلاً من مجتمع كامل. إن المعادلة الصينية الآتية ''أعطني الحرية أو أعطني الموت'' ستصبح ''أعطني مجتمعاً متناغماً أو أعطني الموت''، إذ بالنسبة للصين فإن النظام هو السلطة العليا في البلاد وإن الانسجام والتوافق ينتجان عبر الثيروقراطية إذ يتمثل المعتنقين لمذهب الفيلسوف كونفوسيوش الذي يقوم على القاعدة الآتية: اعرف مكانك!.

لا ينطبق هذا الرأي على المجتمع المحلي فحسب، بل ينطبق أيضاً على الشؤون الاجتماعية، إذ ترى الصين –حسب وجهة نظرها– أن مكانها الصحيح هو فوق الهرم، وتترتب دول أخرى كروافد تابعة، أما وجهة النظر الأميركية فتختلف نوعاً ما. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل، سعت واشنطن إلى منع ظهور ''منافس ند'' بإمكانه أن يحد من الهيمنة العسكرية الأميركية، لكن أكدت التصورات الأميركية بعد الحرب للنظام الدولي الحاجة إلى نظام عالمي قائم على قوانين تقيد حتى الولايات المتحدة.

وأخيراً، فإن كل من الصين وأميركا يفكران بالوقت ويختبران مروره بنحوٍ مختلف، إذ يميل الأميركان إلى التركيز في الحاضر؛ وغالباً ما يحصون الساعات والأيام، أما الصينيون فيمتلكون عقلية تأريخية إذ يفكرون في المستقبل لعقود وقرون.

وبالطبع، فإن تلك التعميمات شاملة وهي بالضرورة اختزالية ولا تعكس تماماً تعقيدات كل من المجتمع الصيني والأميركي، لكنها تقدم ملاحظة مهمة، وهي أن على صانعي السياسة في

الولايات المتحدة والصين أن لا ينسوا سعيهم بإدارة هذه المنافسة من دون حرب.

نحن الأبرز

تتفاقم الاختلافات الثقافية بين الولايات المتحدة والصين بسبب ميزة بارزة يشترك فيها البلدان وهي: عقدة السمو، والعلو المتطرف؛ فكل منهما يرى نفسه استثنائياً ومميزاً من دون نظير.

في بعض النواحي، تجتاح الاستثنائية الصينية بنحوٍ أكبر من نظيرتها الأميركية، ''وترى الإمبراطورية الصينية نفسها مركز العالم المتحضر''، كتب المؤرخ هاري جيلبر في كتابه لعام ٢٠٠١ بعنوان ''الأمم من الإمبراطوريات'' أنه في خلال الحقبة الإمبراطورية، والعالم البيروقراطي الصيني لا يعتقد في ''الصين'' أو ''الحضارة الصينية'' في المعنى الحديث على الإطلاق، وبالنسبة له، كان هنالك شعب ''الهان Han''، وبعد ذلك أتى المجتمع البربري ''الهمجي''، ومهما كان غير متحضر فهو في النهاية وبحكم تعريفه ''وحشي''.

هينري كيسنجر وماو زيدونغ في بكين ١٩٧٥.

وحتى يومنا هذا، يفتخر الصينيون بإنجازاتهم الحضارية، إذ قال الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطاب له عام ٢٠١٢ ''إن أمتنا دولة عظيمة''، ''فخلال عملية الحضارة والتطوير والتنمية

التي دامت ٥٠٠٠ سنة، قدمت الأمة الصينية مساهمة لا يمكن محوها أو نسيانها في حضارة البشرية وتقدمها''، وأشار شي في كتابه عام ٢٠١٤ بعنوان ''حكم الصين'' إلى أن ''حضارة الصين المتواصلة لا تساوي أي شيء على الأرض، إذ إنها إنجاز فريد من نوعه في تأريخ العالم''.

إما الأميركيون فيرون أنفسهم أيضاً في طليعة الحضارة، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالتنمية السياسية، فشغف الحرية مكرس في الوثيقة الأساسية للعقيدة السياسية الأميركية وهي ''إعلان الاستقلال'' التي تنص على أن ''جميع الرجال خلقوا متساووين'' وعليه ''يمنحهم خالقهم بحقوق لا يجوز التصرف بها''. وبين هذا الإعلان أن تلك الحقوق تشمل ''الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة''، وتؤكد أن هذه ليست مسائل للنقاش بل حقائق بديهية. وقد كتب المؤرخ الأميركي ريتشارد هوفستادتر ''كان قدرنا كدولة لا تمتلك أيدلوجيات بل همها الوحيد أن تصبح الأولى''. وعلى النقيض من ذلك، فإن النظام هو القيمة السياسية المركزية للصينيين، والنظام ينتج من الثيروقراطية. إن الحرية الفردية (كما يفهمها الأميركيون) تشوش الثيروقراطية، ويرى الصينيون أنها تجلب الفوضى.

افعلْ كما أقول وكما أفعل؟

اعترف مؤسسو الولايات المتحدة بأن المجتمع بحاجة للحكومة على الرغم من انعدام الثقة للشعب الأميركي بالسلطة، لكن من ناحية أخرى من يقوم بحماية المجتمع من التهديدات الأجنبية أو من عمليات انتهاك المجرمين لحقوقهم داخل البلاد؟ إن وجود حكومة قوية بما فيه الكفاية لتلبية متطلبات المجتمع الأساسية وحاجاته، لا بد من أنها ستميل نحو الاستبداد، ولإدارة هذا التحدي بين مؤسسي الولايات المتحدة في تشكيل الحكومة وتلبية رغبات المجتمع وزيادة ثقة المجتمع بتلك الحكومة، صمموا حكومة تكون ''حكومة مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطة''، كما وصفها المؤرخ ريتشارد نيوستدت؛ وعليه أدّى ذلك إلى وجود نضال مستمر بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما ترتب عليه الخلل والجمود والتأخير في عمل هذه المؤسسات، ولكنها قدمت أيضاً ضوابط وتوازنات ضد إساءة المعاملة.

إن المفهوم الصيني للحكومة ودورها في المجتمع ربما يكون مختلفاً تماماً عن نظيره الأميركي، إذ لاحظ لي أن ''تأريخ البلاد وأرشيفها الثقافي يُظهر أنه حينما يكون هنالك حكومة مركز قوية (في العاصمة بكين أو نانجينغ سابقاً) فإن البلاد ستعيش في سلام وإزدهار، وعندما تكون حكومة المركز

ضعيفة فإن الأقاليم والمدن التابعة لها يديرها حاكم ضعيف وقليل الخبرة، وبناءً على ذلك، فإن نوع الحكومة المركزية القوية التي يقاومها الأميركان، تمثل بالنسبة للصينيين الوكيل الرسمي والحصري الذي يفرض القوانين للمصلحة العامة داخل البلاد وخارجها، وفي بعض الأحيان، تكتسح الاستثنائية الصينية نظيرتها الأميركية

وفيما يخصُّ الشعب الأميركي، فإن الديمقراطية هي الشكل الوحيد للحكومة إذ تستمد السلطات شرعيتها من قبول المحكومين (الشعب)، ولا يعدُّ هذا الرأي سائد في الصين، حيث من الشائع الاعتقاد بأن الحكومة تكسب أو تفقد الشرعية السياسية على أساس

أدائها، وفي واحدة من مؤتمرات التيد توك[1] TED Talk عام ٢٠٠٣، تحدى إريك لي –وهو أستاذ جامعي يؤيد مشروع النظام المالي– تفوق الديمقراطية.

قائلاً ''سُئلت يوماً، لم يتم التصويت على الحزب في الانتخابات، إذاً أين هو مصدر الشرعية؟''

قلت: ''ماذا عن الكفاءة؟''

إذ كان إريك يقوم بتذكير جمهوره بأن في عام ١٩٤٩ حينما تولى الحزب الشيوعي الصيني السلطة كانت الصين غارقة في الحرب الأهلية وتم تمزيقها على أيدي العدوان الأجنبي، مؤكداً أن الوضع ازداد سوءاً حينها، إذ كان متوسط العمر المتوقع للفرد الصيني لا يتجاوز الواحد والأربعين عاماً، لكن اليوم! تعدُّ الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم فضلاً عن القوى الصناعية، وعليه يعيش الصينيون الآن في ازدهار مستمر.

إن لدى واشنطن وبكين نهجاً مختلفاً حينما يتعلق الموضوع بتعزير قيمهما السياسية الأساسية على الصعيد الدولي، فيعتقد الأميركان أن حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية هي تطلعات عالمية، إذ يتطلب الأمر المثال الأميركي فقط وفي بعض الأحيان تشجيع للإمبرالية الجديدة ليتم تحقيقها في كل مكان. إن الولايات المتحدة كما وصفها هنتنغتون في كتابه ''صراع الحضارات'' هي دولة تبشيرية يقودها الاعتقاد بأن الشعوب غير الغربية يجب أن تلتزم بالقيم الغربية، ويجب أن تتجسد هذه القيم في مؤسساتهم، ويعتقد معظم الأميركان أن الحقوق الديمقراطية سوف تعود بالنفع على كل شخص في أي مكان بالعالم.

وعلى مرّ العقود، اتبعت واشنطن سياسة خارجية تسعى إلى النهوض بالقضية الديمقراطية، حتى في بعض الأحيان تحاول فرضها على أولئك الذين فشلوا في اعتناقها، وعلى الرغم من أن الصينيين يعتقدون أن الآخرين معجبون بفضائلهم ويحاولون محاكاة سلوكهم، فإن القادة الصينيين لم يرشدوا إلى نهجهم، وكما أشار الدبلوماسي الأميركي هنري كيسنجر إلى ''أن الإمبراطورية الصينية لا تطرح أفكارها، بل تدع الأخرين يبحثون عنها''. ومن غير المستغرب، إن القادة الصينيون لا يشككون بجهود الولايات المتحدة لضمهم للعقيدة الأميركية. في أواخر الثمانينيات إشتكى دنغ شياو بينغ –الذي قاد الصين من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٩ وشهدت البلاد في عهده البدء بالعملية الليبرالية الاقتصادية– من أن الحديث الغربي عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية تم تصميمه فقط لحماية مصالح الدول الغنية والقوية لتستفيد من قوتها من أجل تخويف الدول الضعيفة وعليه تسعى إلى الهيمنة وممارسة سياسة القوة.

التفكير سريعاً وبطيئاً في آن واحد

إن الحواس الأميركية والصينية في الماضي والحاضر والمستقبل تختلف اختلافاً جوهرياً، احتفلت أميركا بعيد استقلالها الـ ٢٤١ في تموز الماضي، بينما يفخر الصينيون بالإشارة دوماً إلى تأريخهم الذي يمتد إلى خمسة الآف سنة، وغالباً ما يشير القادة الأميركان إلى ''التجربة الأميركية''، وغالباً ما تعكس سياستهم العشوائية هذا الموقف. وعلى النقيض من ذلك، ترى الصين نفسها ثابتة وراسخة في الكون فهي كانت دوماً وستكون كذلك.

وبسبب اهتمام القادة الصينيين المبالغ فيه بالوقت، فإنهم حريصون على تناول الموضوعات حسب أهميتها وحاجتها للوقت من أجل الحفاظ على الوقت، ومن الصعب تصور أن زعيماً سياسياً أميركياً يقترح وضع المشكلة الخارجية الأساسية على الرف من أجل الأجيال القادمة؛ ومع ذلك، فإن هذا هو بالضبط ما فعله دنغ عام ١٩٧٩ حينما قاد الجانب الصيني إلى مفاوضات مع اليابان فيما يتعلق بجزر (دياويو/سينكاكو) المتنازع عليها وتم التوصل إلى حلّ نهائي بدلاً من اختيار حل النزاع والخلاف.

وبناء على المطالبات عبر وسائل الإعلام والرأي العام فقد قام السياسيون الأميركان بالإعلان عن خطط السياسة النقطية التي ستقدم حلولاً سريعة، وعلى النقيض من ذلك، فإن القادة الصينيين يتمتعون بصبر استراتيجي طالما أن الاتجاهات تتحرك في صالحهم، إذ ينتظرون المشكلة تأتي وهم

مرتاحون، ويعدُّ الأميركان أنفسهم قادرين على حل المشكلات، ويعكس ذلك على تركيزهم على المشكلات قصيرة المدى وليست طويلة المدى لتحقيق أهداف فورية على حساب المشكلات طويلة المدى التي تحتاج إلى معالجة، إذ يرونها على أنها قضايا منفصلة يجب معالجتها للانتقال إلى المشكلة الآتية. دعا ذات مرة الروائي الأميركي والمؤرخ غور فيدال بلده بـ ''الولايات المتحدة فاقدة الذاكرة''– وهو مكان تعدُّ فيه كل فكرة ابتكاراً، وكل أزمة أزمة لم يسبق لها مثيل، وهذا يتناقض بشدة مع الذاكرة التأريخية والمؤسسية العميقة للصينيين الذين يفترضون أنه لا يوجد شيء جديد في أي مكان على الأرض.

تمثال من الجص صنع في القرن الواحد والعشرين لثيوسيديدس.

يميل القادة الصينيون إلى الاعتقاد بأن هنالك العديد من المشكلات لا يمكن حلها بل يجب بدلاً من ذلك إدارتها، وهم يرون التحديات على المدى البعيد، إذ إن القضايا التي يواجهونها اليوم نتجت عن عمليات تطورت خلال سنة أو عقد أو قرن ماضي، فالإجراءات السياسية التي اتخذوها اليوم ستساهم في هذا التطور. على سبيل المثال، منذ عام ١٩٤٩ قاد القوميون الصينيون المحتالون (كما تراهم بكين) تايوان، وعلى الرغم من أن القادة الصينيين يصرون على أن تايوان ما زالت جزءاً لا يتجزأ من الصين، فقد اتبعوا استراتيجية طويلة الأمد تشمل تضييق التشابك الاقتصادي والاجتماعي لضم الجزيرة إلى البلاد.

من هو المدير؟

إن الصراع الحضاري الذي سيجعل من الصعب على واشنطن وبكين الاختباء من فخ ثيوسيديدس الذي ينبثق من تصوراتهما المنافسة للنظام العالمي، وتوفر معاملة الصين لمواطنيها (سيناريو) لطبيعة علاقاتها مع جيرانها الأضعف في الخارج، ويحافظ الحزب الشيوعي الصيني على النظام عبر فرض الثيوقراطية الاستبدادية التي تقتضي بإذعان المواطنين وامتثالهم، ويعكس السلوك الدولي للصين توقعات مماثلة للنظام؛ ففي موقف لم يسبق له مثيل –خلال اجتماع عام ٢٠١٠ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا– ردّ وزير الخارجية الصيني آنذاك يانغ جيتشي على الشكاوى التي تلقاها حول الإصرار الصيني في بحر الصين الجنوبي عبر إخبار نظرائه الإقليميين وسكرتير الولايات المتحدة لولاية هيلاري كلينتون بأن ''الصين هي دولة كبيرة، وأن الدول الأخرى هي بلدان صغيرة، وهذه حقيقة لا بد منها''.

وعلى النقيض من ذلك، يتطلع القادة الأميركان إلى سيادة القانون الدولي التي هي أساساً سيادة القانون المحلي للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه يصف القادة الأميركان أنفسهم بالأسد الذي من الأفضل أن يكون حاملاً للسلطة والقوة في الغابة العالمية هوب زيان بدلاً من (الخروف)؛ وعليه تحاول واشنطن إصلاح هذا التوتر عبر رسم عالم تكون فيه الولايات المتحدة هي الدولة التي تنشر الخير وتكون هي المهيمنة إذ تتصرف وكأنها من يشرع القانون العالمي وهي الشرطي، والقاضي، وهيئة المحلفين.

تحث واشنطن السلطات الأخرى على قبول النظام الدولي القائم على القواعد الذي من خلاله تترأس، ويبدو أن الصينيين يعلمون أن الأميركان يصنعون القانون ويطيع الآخرون أوامر واشنطن، فقد أصبح الجنرال مارتن ديمبسي، الرئيس السابق لرؤساء الأركان المشتركة، على دراية بالاستياء المتوقع الذي استمد من الصين، وقال ديمبسي في مقابلة له مع هذه المجلة العام الماضي إن ''أحد الأشياء التي أبهرتني عن الصينيين هو أنه كلما أجري محادثة معهم حول المعايير الدولية أو قواعد السلوك الدولية، فإنهم يشيرون إلى أن تلك القواعد وضعت حينما غابوا عن المسرح العالمي''.

أنت حر باختيار طريقك

أمضت الولايات المتحدة ما يقارب ثلاثة عقود كأقوى دولة في العالم، وخلال ذلك الوقت، كان التأثير الكبير لواشنطن على الشؤون العالمية ضرورياً وجوهرياً للحلفاء والقادة للدول الأخرى

لفهم الثقافة الأميركية ونهج الولايات المتحدة للاستراتيجية، فغالباً ما كانت تشعر أميركا بالكمال من أنها ليست بحاجة إلى التفكير عميقاً حول وجهات النظر العالمية عنها؛ إذ هنالك اعتقاد تم دعمه من قبل حلفاء أميركا وهو أن العالم أصبح متأكداً وعلى قناعة تامة بحبه لأميركا.

إن ازدهار الصين في السنوات الأخيرة تحدى عدم الاهتمام هذا، فبدأ صناع السياسة في الولايات المتحدة إدراك أن عليهم تحسين فهمهم للصين –ولاسيما فيما يتعلق بالتفكير الاستراتيجي الصيني– وبدأ صناع السياسة في الولايات المتحدة رؤية السمات المميزة في طريقة تفكير نظرائهم الصينيين حول استخدام القوة العسكرية، وحين اتخاذ قرار في كيفية الهجوم على الخصوم ووقته فإن القادة الصينيين كانوا في أغلب الأحيان عقلانيين ومنطقيين، غير أن واضعي السياسات والمحللين الأميركيين حددوا خمسة افتراضات تقدم مزيداً من الأدلة على السلوك الاستراتيجي المحتمل للصين في المواجهات.

بداية، تساق الاستراتيجية الصينية (في كل من الحرب و السلام) بفعل السياسة الواقعية وغير المرتبطة بأي محاولة جادة لتبرير السلوك الصيني من حيث القانون الدولي أو المعايير الأخلاقية؛ وهذا يسمح للحكومة الصينية بأن تكون مرنة طالما أنها تواجه قيوداً قليلة وهي في مأمن من الانتقادات التي توجه لها من أنها متناقضة؛ لذلك على سبيل المثال، حينما وصل كيسنجر إلى الصين في عام ١٩٧١ لبدء محادثات سرية حول التقارب الأميركي الصيني، وجد محاوريه غير ملتزمين بالأيديولوجية وصريحين بشدة بشأن المصالح الوطنية للصين، وبينما رأى كيسنجر والرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون أنه من الضروري التوصل إلى حل وسط لإنهاء حرب فيتنام بحجة ''السلام بشرف''، لم يشعر الزعيم الصيني ماو تسي تونج بضرورة التظاهر بإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الرأسمالية لتعزيز موقف الصين الشيوعي تجاه الاتحاد السوفيتي، فكان تونج يدعم بطريقة أو بأخرى حركة دولية اشتراكية أكبر.

والجدير بالذكر أن النهج العملي الذي تتبعه الصين في السياسة الدولية يعطي الصين صدارة على الولايات المتحدة، فإن ذلك أيضاً يلقي نظرة استراتيجية شاملة على الصين، ويرى المخططون الصينيون أن كل شيء يرتبط بكل بشيء آخر. إن السياق المتطور الذي يحدث فيه الوضع الإستراتيجي يحدد ما يدعو إليه شيء. لا يوجد هنالك ترجمة مباشرة لهذا المصطلح ولكن يمكن ترجمته على أنه ''الطاقة المحتملة'' أو ''القوة الدافعة'' المتأصلة في أي ظرف من الظروف في لحظة

معينة، وهي تشمل الجغرافيا والتضاريس، والطقس، وتوازن القوى، والمفاجأة، والمعنويات، والعديد من العناصر الأخرى. وكما ذكر كيسنجر في كتابه حول الصين عام ٢٠١١ أن ''كل عامل يؤثر على الآخرين؛ مما أدى إلى تحولات دقيقة في القوة الدافعة والمزايا النسبية''. لذا فإن الاستراتيجي الصيني الماهر يقضي أغلب وقته بصبر، ويقوم بمراقبة التغيرات في المشهد الاستراتيجي ويعمل على صقلها ويتحرك فقط حينما يكون كل شيء في انتظام دقيق؛ وبهذا تكون النتيجة حتمية بالنسبة إليه.

تزويد قاذفة أميركية بالوقود فوق المحيط الهادي، أغسطس ٢٠١٧، رويترز.

إن حرب الاستراتيجيين الصينيين هي في المقام الأول نفسية وسياسية، وقد يكون تصور الخصم للحقائق على الأرض بالقدر نفسه من الأهمية للحقائق نفسها، وفيما يخص الصين الإمبراطورية، فإن خلق صورة الحضارة وإدامتها ووضعها في مقام أعلى بحيث تمثل ''مركز الكون'' عملت على ردع الأعداء من تحدي الهيمنة الصينية؛ لذا فإن سرد ازدهار وتقدم الصين الحتمي اليوم من جهة وسرد انحدار الولايات المتحدة من جهة أخرى يؤدي دوراً مماثلاً.

سعى الصينيون إلى تحقيق النصر ليس في معركة حاسمة، ولكن من خلال خطوات تدريجية تهدف إلى تحسين موقعهم تدريجياً، أوضح ديفيد لاي –الخبير في الشؤون العسكرية الآسيوية– هذا النهج من خلال مقارنة لعبة الشطرنج الغربية مع ما يعادلها الصينية وتسمى الشوغي (وفي بعض الأحيان تسمى الذهاب). في الشطرنج، يسعى اللاعبون إلى السيطرة على مركز الشطرنج وقهر الخصم، أما في الشوغي، فيسعى اللاعبون إلى تطويق الخصم. إذا تم رؤية سيد الشطرنج على بعد

خمس إلى ست خطوات أمامية، يتم رؤية سيد الشوغي بعد عشرين إلى ثلاثين خطوة إلى الأمام؛ ومن أجل الاهتمام بأبعاد العلاقات واسعة النطاق مع الخصم، يقاوم الاستراتيجي الصيني الاندفاع السابق لأوانه لتحقيق النصر؛ من أجل بناء مصلحة وفائدة تتطور تدريجياً، وقد أوضح لاي في تحليلٍ لعام ٢٠٠٤ لمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الحرب الأميركية، أنه ''في التقاليد الغربية، هناك تركيز كبير على استخدام القوة، ويقتصر فن الحرب إلى حدٍ كبير على ساحات القتال، أما طريقة القتال فهي تتبع الإكراه على العنف. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفلسفة وراء طرح فكرة الشوغي، هو التنافس على المكاسب النسبية بدلاً من السعي إلى التدمير الكامل لقوات الخصم، وفي ملاحظة حكيمة، يحذر لاي قائلاً : ''الخطورة هي أن تلعب لعبة الشوغي وأنت تحمل طريقة تفكير لاعبي الشطرنج''.

دعونا نعقد صفقة

ستفعل واشنطن ما باستطاعتها للاستجابة لهذا التحذير، وفي السنوات القادمة، فإن أي مشكلة تحدث من الممكن أن تؤدي إلى إشعال الأزمة في العلاقات الأميركية الصينية، بما في ذلك مزيدٍ من النزاعات الاقليمية حول بحر الصين الجنوبي والتوترات حول برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية، وبما أن الكفاءة والقدرات العسكرية للصين تتطلب على الأقل عقداً أو أكثر لتتطابق مع نظيرتها الولايات المتحدة، فإن الصينيين يكونون حذرين حول أي استخدام مميت للقوة ضد الأميركان. وستعامل بكين القوة العسكرية على أنها أداة ثانوية في سياستها الخارجية التي لا تسعى إلى الانتصار في المعركة، بل تسعى إلى تحقيق أهداف وطنية؛ وستعزز علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع جيرانها، وتعمق اعتمادها على الصين، وتستخدم النفوذ الاقتصادي لتشجيع التعاون (أو الإكراه) على قضايا أخرى. وعلى الرغم من أن الصين تنظر إلى الحرب كملجأ أخير، فإنها إذا استنتجت أن مجرى الأمور لم تعد تتحرك لصالحها، وأنها تفقد القدرة التفاوضية، فإنها يمكن أن تبدأ نزاعا عسكرياً محدوداً لمحاولة عكس الاتجاهات.

كانت المرة الأخيرة التي تواجه بها الولايات المتحدة مخاطر فخ ثيوسيديدس خلال الحرب الباردة ولاسيما خلال أزمة الصوارخ الكوبية؛ وبسبب تداعيات الأزمة بعد بضعة أشهر من إنتهائها، تطرق جون كينيدي إلى درس ثابت وهو ''قبل كل شيء، يجب على القوى النووية –في الوقت الذي تدافع فيه عن مصالحنا الحيوية– أن تتفادى تلك المواجهات التي تجلب الخصم إلى

اختيار إما الانسحاب المذل وإما الحرب النووية''. وعلى الرغم من الخطاب المتشدد الذي اتخذته موسكو، خلص رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف في نهاية المطاف إلى أنه يمكن أن يتنازل عن الأسلحة النووية في كوبا، وبالمثل، اكتشف كيسنجر ونيكسون في وقت لاحق أن الأيديولوجي الصيني ماو كان بارعاً جداً في إعطاء قاعدة أساسية تخدم مصالح الصين.

قدم كل من شي والرئيس الأميركي دونالد ترامب مطالب متطرفة، ولاسيما فيما يخص بحر الصين الجنوبي، لكن كلاهما أيضاً صانعو الصفقات، وكلما فهمت إدارة ترامب بنحوٍ أفضل كيف ترى بكين دور الصين في العالم والمصالح الأساسية للبلاد، كان الإعداد للتفاوض أفضل بكثير، ولا تزال المشكلة تعمل على الإسقاط النفسي فحتى المسؤولون في وزارة الخارجية المتمرسون يفترضون على نحو خاطئ من أن المصالح الحيوية للصين تعكس مصالح الولايات المتحدة. إن المسؤولين الذين يصنعون الآن نهج إدارة ترامب تجاه الصين عليهم قراءة فلسفة الفيلسوف الصيني القديم سون-تزو التي تقول: ''إذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك، فلا داعي للخوف من نتائج المئات من المعارك. أما إذا كنت تعرف نفسك ولا تعرف العدو، فإن كل انتصار تحققه ستعاني فيه أيضاً من الهزيمة، وإن كنت لا تعرف نفسك ولا تعرف العدو فإنك ستستسلم لكل معركة''.

المصدر:

https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2017-08-15/china-vs-america

[١]. TED Talk: سلسلة من المؤتمرات العالمية التي تهدف إلى تعريف الافكار الجديدة والمتميزة ونشرها للعالم وترعاها ''مؤسسة سابلنج الأمريكية''.

الحرب الباردة بين إيران والسعودية

التقرير الأول من مجموعة التقارير المترجمة في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية

٢٠١٧-٩-١٣

نظرةٌ في ٨٠ موضوعاً سياسياً إقليميّاً ودوليّاً

أقام مركز (وضع القرارات الوقائية التابع لمجلس العلاقات الخارجية الإيرانية) في شهر تمّوز من العام ٢٠١٦ ورشة عملٍ حول تنامي التوتر بين إيران والسعودية، وقد أقيمت الورشة في مركز الدراسات الأوروبية التابع لجامعة تافتس الأمريكية في مدينة تولوز الفرنسية وبدعمٍ من (مؤسسة كارنغي من نيويورك/Carnegie Corporation of New York). وتمثل الآراء الواردة في هذا التقرير ما قاله المشاركون في هذه الورشة، وهي لا تعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة كارنغي أو المركز المذكور آنفاً. فضلاً عن أنّ مجلس العلاقات الخارجية لا يتبنّى أيّ موقف رسميّ حول القضايا السياسية، وليست له أيّة صلةٍ بحكومة الولايات المتحدة.

ضرورة ترجمة التقارير الاستراتيجية

تحدد الكتابات مسار الأفكار، والأفكار تبني العالم، وإن عالم اليوم يضمّ آلاف الأفكار التي تتبلور في مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية وغرف العمليات التي تستقطب الخبراء والمحللين السياسيين الاستراتيجيين، ومثل هذه التقارير الاستراتيجية تؤثر على أفكار أصحاب القرار، والسياسين، والقطّاع الخاص، وأجهزة الاعلام، وأطياف المجتمع.

يوجد في العالم قُرابة سبعة آلاف مركز ومعهد لدراسة الأفكار والسياسات، وتنشر هذه المراكز كمّاً كبيراً من المعرفة الاستراتيجية حول موضوعات شتّى كالبيئة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، والجوانب العسكرية والأمنية. وقد تسعى مثل هذه المؤسسات والمراكز إلى تقديمٍ رؤيتها عن المستقبل أيضاً، وإنّ الدراسات المستقبلية هي من أهمّ الحقول التي تهتم بها هذه المراكز.

إنّ الاطلاع على اهتمامات مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العالم هي من ضرورات التفكير الاستراتيجي في إيران، وإنْ أراد المحللون والمتخصصون في الاستراتيجية في إيران

تقديم تحليلٍ سياسيّ يضمن المصالح الوطنية فعليهم الوقوف على التقارير التي تنشرها مراكز الأبحاث الأجنبية؛ فمثل هذه التقارير مهمّة من الجانب المنهجي أيضاً؛ ولا يخفى أنّ منهجية البحث في الدراسات الاستراتيجية وفي بعض الأحيان طريقة كتابة التقارير الاستراتيجية المؤثّرة التي يعتمدها الخبراء الإيرانيون تعاني من خللٍ في بعض الجوانب.

يهدف مركز الدراسات الاستراتيجية إلى دعم الباحثين والمحللين السياسيين في البلد بالأبحاث والمقالات الاستراتيجية، ويروم تعزيز المسؤولين العاملين في مراكز اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وذلك من خلال ترجمة مجموعة من النصوص الاستراتيجية ونشرها في إطارٍ خاص وعام.

يضيف هذا المركز مقدّمات مقتضبة على هذه المقالات والتقارير، ويريد من خلالها تقديم قراءة المحللين العاملين في المركز للتقرير المعني، ولكنّه لا يتبنّى بالضرورة كلّ الذي يرد في النصوص المترجمة من آراء وأفكار ومواقف سياسية واستراتيجية، ويُرجى لهذه المحاولة أنْ تساهم في ترسيخ الفكر الاستراتيجي.

يستقبل مركز الدراسات الاستراتيجية كلّ الانتقادات والآراء والمقترحات من القرّاء والمهتمين بهذه المقالات والتقارير، ويمكن للخبراء والمتخصصين كافّة أنْ يقترحوا المقالات والبحوث الاستراتيجية التي يرونها مناسبة للترجمة؛ كي تكون في متناول المحللين السياسيين والمتخصصين في استراتيجية البلد.

عنوان التقرير الأوّل في هذا الباب هو (إدارة الصراع بين إيران والسعودية)، وهو يتحدّث عن عوامل نشوء الصراع والتوتر بين إيران والسعودية، وبعدها يدرس القضايا الراهنة والمستحدثة حول العلاقات الإيرانية السعودية، وفي النهاية يشير إلى الخيارات المتاحة لكلّ من الولايات المتحدة وأوروبا في تعاملها مع هذا الموضوع.

نتائج الورشة

إنّ لجزءٍ من الصراع بين إيران والسعودية –وليس كلّه– ماهيّةً جيوبولوتيكيةً، وإنّ الجانب الديني المُعلَن يساعد على تصعيد الأزمة بين الطرفَين؛ فضلاً عن العوامل الداخلية لدى الطرفين التي تكون مؤثّرة إلى حدّ كبير.

ولهذا الصراع مخاطر بيّنة للولايات المتحدة وبريطانيا، ويمكن أن تتنامى خلال السنوات العشر

القادمة، وتشمل هذه المخاطر أموراً كثيرة منها أثر الإغراق المعلوماتي[1] الذي تسببه أمور مثل: الهجرة، أو الإرهاب؛ بسبب تنامي التوتّر والقتال الشديد في الشرق الأوسط الناتج عن هذا الصراع، وكذلك السعي الحثيث لامتلاك الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، وازدياداً في تراوح أسعار النفط بين الهبوط والنزول في الأسواق العالمية.

على الولايات المتحدة وأوروبّا إيجاد حلولٍ لإزالة أو تخفيض حدّة التوتّر القائم بين السعودية وإيران، وإنّ هذا الأمر يجب أنْ يحصل على صعيد المواجهات المباشرة (كاليمن والعراق)، لتليه جهود طويلة الأمد للوقاية من حدوث النزاعات العسكريّة الخطيرة، وتشمل هذه الجهود محاولات لزرع الثقة والتشجيع لإيجاد تعاون إقليمي في المجال التجاري والتنمية الاقتصادية وقضايا البيئة.

المقدمة

إنّ التوتّر المتنامي بين إيران والسعودية –وبصورةٍ أوسع مع حلفاء هاتين الدولتين، وقواهما التي تحارب بالنيابة عنهما في المنطقة– قد يُهيمِن على المنطقة لوقتٍ طويل، وقد يستمّر طوال العقود القادمة. لقد تناول المشاركون في الورشة الأمور المتعلقة بالتوتر بين إيران والسعودية، ولاسيما أسباب نشوئه وظواهره الراهنة، ومآلِه المحتَمَل، ودرسوا الخيارات السياسية الراهنة لإدارة هذا النزاع وحلّه.

تحدّث المشاركون في الورشة عمّا يمكن أنْ تفعله الولايات المتحدة وأوروبّا بالتعاون مع حلفائهم في المنطقة، وكذلك بالتنسيق مع سائر اللاعبين الدوليين (مثل الصين والهند وروسيا) الذين لهم مصالح متنامية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنّ هذا الصراع قد نشب في الشرق الأوسط (أي في سوريا واليمن والعراق والبحرين)، لكن الوضع الأمني الهَش والحروب يهددان قضيّة الأمن في مستويات أعلى، وإنْ حدثت حرباً حقيقية بين الدولتَين فقد تترك نتائج سيئة على العالم الغربي.

منشأ الصراع بين إيران والسعودية ومتغيراته

على الرغم من أنّ الصراع بين السعودية وإيران له أسباب تأريخية ودينية، ولكنّه في الوقت الراهن قد تحوّل إلى تنافس جيوبوليتيكي. ويوضّح أحد المشاركين في الورشة بأنّ السبب الرئيس في نشوء التوتّر بين هذين البلدين يعود لعوامل قومية وسياسية ودينية واقتصادية وعسكرية. وطالما كانت العلاقات الإيرانية السعودية غير جيّدة؛ فحتّى السبعينيات كانت الملكيات الداعمة للغرب في كلٍّ من السعودية وإيران بمنزلة (الدعامات التوأم) لنشر الاستقرار في المنطقة بعد أن حلّت

الولايات المتحدة محل بريطانيا في منطقة الخليج العربي.

وقد بيّن مشاركٌ آخر أن الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ –مع مجيء حكومة شيعية بزعامة آية الله روح الله الخميني– اتخذت أحداث المنطقة طابعاً طائفيّاً أكثر من قبل. وعلى الرغم من أنّ هذه العلاقة قد ساءت بمرور الزمن، ولكنّها شهدت التعاون المشترك في زمن شاه إيران (قبل الثورة الإسلامية)، وفي زمن بعض الحكومات بعد الثورة.

وفي الثمانينيات والتسعينيات ساعدت الأفكار المناوئة للتشيع في الشرق الأوسط –كتنامي المدارس السلفية الوهابية في السعودية وتصدير هذه الإيديولوجيا إلى سائر المناطق كجنوب شرق آسيا التي لم تعرف شيئاً عن المجتمعات الشيعية– على إنزواء إيران؛ فقد تصدّت السعودية بصفتها المنافس السنّي وحامية الحرمين الشريفين (مكّة والمدينة) للدور الإيراني الرامي لتصدير الثورة الإسلامية في المنطقة والعالم.

وثمّة تغييران أساسيان تركا أثراً مستمرّاً على مجمل العلاقات الإيرانية السعودية، هما: الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول، واليقظة الإسلامية (الربيع العربي) سنة ٢٠١١.

إنّ الحدث الأوّل تسبب بإزالة العراق بصفته قوّةً مهمّة في منطقة الشرق الأوسط، فيما تسبّب الحدث الثاني بنشوء الصراع والتوتّر في سوريا ومصر (البلدان العربيّان القويّان)، وقد اتفق المشاركون في هذه الورشة على أنّ إزالة هاتين القوّتين المهمّتَين في المنطقة أدّت إلى تزايد وتيرة التوتّر بين إيران والسعودية.

لقد أفرزت هذه الأحداث تعريفاً جديداً للصراع بين إيران والسعودية، وتأكيداً على دعم المجاميع الإرهابية التي تتولى الحرب بالنيابة، وحتّمت على الطرفين اعتماد آفاق جديدة في السياسة الخارجية.

طرح أحد المشاركين سؤالاً حول تعريف المجاميع التي تتولى الحرب النيابة قائلاً: هل إنّ هذه المجاميع تتبع أوامر دولة معيّنة؟ أم أنّها متحالفة مع دولةٍ ما؟ فبعد أحداث ١١ أيلول اصطبغ الصراع بصبغةٍ دينية؛ ولذلك تصاعدت النبرات الطائفية لدى الشيعة والسنة بين البلدَين. وأوضح مشاركٌ آخَر كيفية حدوث التغيير في طبيعة هذا الصراع مع مرور الزمن، ومع حدوث التغييرات السياسية أو الضغوطات الخارجية على الدولتَين.

إنّ السياسة الخارجية السعودية أيضاً تغيّرت بعد سنة ١٩٧٩، ومع تولّي الملك سلمان زمام السلطة في كانون الثاني ٢٠١٥ كثّفت السعودية جهودها في دعم سياستها الخارجية، وعملت على كثيرٍ من الإصلاحات الداخلية، ومن ضمن هذه الإصلاحات البرنامج المعروف بـ(رؤية ٢٠٣٠) الذي تبنّاه ولي العهد الحالي محمّد بن سلمان. إن هذا البرنامج هو عبارة عن حزمةٍ من الإصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد النفط في السعودية، وللتقليل من اتّكالية الاقتصاد السعودية على النفط.

زادت إدارة الملك سلمان من وتيرة الصراع العسكري السعودي في الحروب الخارجية، إذ تمثّل أهمّها بتشكيل الائتلاف العسكري في حرب اليمن من أجل التصدّي للثوّار الحوثيين الذي بدأ في آذار ٢٠١٥؛ وتزعم السعودية بأنّ إيران تساند مجاميع الحوثي.

وقد رأى مشاركٌ آخر أن الاتفاق المبرَم بين إيران والغرب في (حزيران ٢٠١٥) حول البرنامج النووي الإيراني أدّى إلى تغيير كلّي في الرؤية الأمريكية تجاه إيران. ويرى بعضهم أنّ خطّة العمل الشاملة المشتركة التي اتفقت عليها إيران ودول ٥+١ قد أدّى إلى الاقتراب من طهران، وترك أثراً متسلسلاً على الشرق الأوسط برمّته؛ فالولايات المتحدة وأوروبّا ترغبان في التحاق إيران بركب المجتمع الدولي، ولكنّ الدول العربية في منطقة الخليج وسائر الدول في منطقة الشرق الأوسط لم تزل متخوّفة من تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، وفضلاً عن ذلك فإنّ الاتفاق النووي قد ساعد على تصاعد وتيرة التوتّر بين المنافسين التقليديين السنّة والشيعة (السعودية وإيران) في منطقة الشرق الأوسط.

التسلسل الزمني للأحداث في السعودية وإيران

- ١٩٧٩: اندلا ع الثورة الإسلامية في إيران.
- ١٩٨٠: هجوم العراق على إيران، واندلا ع الحرب بينهما التي استمرّت حتّى سنة ١٩٨٨.
- مايو ١٩٨١: تأسيس مجلس التعاون الخليجي كردٍّ أمنيّ لمواجهة الثورة الإيرانية ولمواجهة الحرب التي تخوضها مع العراق.
- ١٩٨٤: هاجمت إيران ناقلة نفطٍ سعوديّة، والسعوديّة أيضاً أسقطت طائرة حربيّة إيرانية.
- ١٩٨٧: اصطدم الحجّاج الشيعة في موسم الحج من الشرطة السعودية؛ مما أدّى إلى تضارب

وصراع انتهى بمقتل ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص، –كان ٢٠٠ منهم من الإيرانيين– وهاجم المعترضون في طهران مقرّ السفارة السعودية والكويتية.

- ١٩٨٨: اتخذت السعودية تدابير أمنية مشددة في مقارّها الدبلوماسية، وامتنعت إيران عن المشاركة في موسم الحج.
- ١٩٩٠: شاركت السعودية في إرسال المساعدات الإنسانية لضاحيا الزلزال الذي ضرب مدينةً إيرانية، إذ تسبب بمقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص.
- ١٩٩١: عادت العلاقات الدبلوماسية الإيرانية–السعودية إلى سابق عهدها.
- ١٩٩٧: شارك ولي العهد السعودي وقتئذٍ عبد الله بن عبد العزيز في اجتماع مجلس منظمّة التعاون الإسلامي في طهران. (مثّل حضور ولي العهد السعودي في طهران في هذه السنة أعلى مسؤول سعودي يسافر إلى إيران بعد ثورة ١٩٧٩).
- ١٩٩٩: سافر الرئيس الإيراني محمّد خاتمي إلى السعودية، والتقى ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وكان هذا أوّل لقاء بين مسؤولَين إيرانيَين رفيعَي المستوى بعد سنة ١٩٧٩.
- ٢٠٠١: وقّعت إيران والسعودية على معاهدةٍ أمنيّة مشتركة لمحاربة الإرهاب والمخدّرات.
- ٢٠١١: اتهمت السعودية إيران بتحريك الشعب البحريني خلال أحداث الربيع العربي؛ واعتُقِل في السنة نفسها إيرانيان متهمّان بمحاولة اغتيال السفير السعودي في الولايات المتحدة.
- ٢٠١٢: عمّت الاحتجاجات في المنطقة الشرقيّة في السعودية التي تسكنها غالبية شيعية؛ واتهمت السعودية إيران بدعم هذه الاحتجاجات.
- ٢٠١٤: أصدرت الحكومة السعودية حكماً بالإعدام بحقّ رجل الدين الشيعي البارز الشيخ نمر النمر، ودانت إيران هذا القرار السعودي.
- ٢٠١٥: بدأت السعودية بقصف مواقع الثوّار الحوثيين الشيعة في اليمن، وزعمت أنّهم مدعومون من إيران.
- ٢٠١٥: وقّعت إيران مع مجموعة ٥+١ توافقاً حول البرنامج النووي الإيراني.
- ٢٠١٥: مقتل ما لا يقل عن ألفَي شخصٍ خلال أداء مناسك الحج، وكان ما يقارب ٥٠٠

شخصٍ منهم من المواطنين الإيرانيين.

- ٢٠١٥: شاركت إيران والسعودية في محادثات فيّنا لخطّة السلام في السوريا، وتشاجر وزيرا الخارجية السعودي والإيراني طوال هذه المحادثات.
- ٢٠١٦: أعدمت السعودية الشيخ نمر النمر مع ٤٦ شخصاً آخرين؛ مما أدّى إلى نشوء احتجاجات واسعة في المجتمعات الشيعية. وهاجم المحتجّون في إيران مقرّ السفارة السعودية في طهران وأحرقوا جزءً منها، وسعى المحتجون في مدينة مشهد الإيرانية لاقتحام القنصلية السعودية، ومن هنا قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.
- ٢٠١٦: منعت إيران مواطنيها من السفر إلى السعودية لتأدية مناسك الحج.

القضايا الراهنة وما وقع حديثاً حول الصراع الإيراني–السعودي

اتفق المشاركون في الورشة على أنّ التوتّر الراهن بين إيران والسعودية قد يشتدّ على مدى السنوات الخمس القادمة، وأوضحوا بأنّ الموضوع الرئيس في هذا الصراع يرتبط بدعم إيران للمجاميع التي تتولى الحرب بالنيابة في حروب الشرق الأوسط –في العراق وسوريا، ويبدو كذلك في اليمن والبحرين–؛ فإيران تحارب السعودية في سوريا واليمن والبحرين بصورةٍ غير مباشرة، فعلى الرغم من أنّ الدعم السعودي ليس كالدعم الإيراني للمجاميع المسلّحة التي تنوب عنها في القتال، ولكنّ هذا الدعم يُزيد من حدّة التوتّر بين البلدين.

وفي الوقت الذي لا تملك السعوديّة إيّة مكانة تمنحها قوّة في العراق –إذ إنّ الشيء الأهم الذي فعلته هو إعادة علاقتها مع العراق في كانون الثاني ٢٠١٦ إلى ما كانت قبل ٢٥ عاماً– فإنّها مع ذلك تتدخل في الأمور الداخلية في هذا البلد، وتحتجّ على الدعم الإيراني للمجاميع العسكرية الشيعية التي تقاتل تنظيم داعش الإرهابي.

لقد اتفق المشاركون على ما يتعلّق بكيفية حل ملف الحرب في العراق من قبل السعودية وإيران، وقالوا إنَّ هذا الأمر سيكون فرصة للتعاون بين البلدَين، فالمحادثات لحل الأزمة السورية باءت بالفشل؛ لأنّهما غير متورّطين مباشرة في الحرب بالنيابة في العراق؛ فلذلك بعد أنْ اشتدّ التوتّر مع إعدام الشيخ نمر النمر في كانون الثاني ٢٠١٦ اقترحت الحكومة العراقية بأنْ تكون الوسيط للتقليل من حدّة التوتر.

إنّ كلّاً من هذين البلدَين (السعودية وإيران) يدعمان المجاميع التي تقاتل بالنيابة عنهما، وهذه المسألة تشمل دعم إيران لحزب الله لبنان، ودعم السعودية لعددٍ من المجاميع الجهاديّة السلفيّة التي اتحدّت بصورةٍ رسمية أو غير رسميّة مع جبهة فتح الشام –جبهة النصرة سابقاً–، وتنظيم القاعدة. وإنّ إيران بدورها ترسل بعض القوّات من الحرس الثوري إلى سوريا، في حين تعزز السعودية المجاميع المسلّحة بالسلاح والعتاد.

ومع ذلك فإنّ القوّات العسكرية السعودية تنفّذ عمليات عسكرية في اليمن ضدّ قوّات الحوثي، (هيمن الحوثيون في بدايات سنة ٢٠١٥ على اليمن). وقد أوضح أحد المشاركين بأنّ السعوديين يعتقدون أنّ إيران تدعم الحوثيين مباشرةً، وإنّ السعوديين يعدّون الحرب في اليمن مواجهة للمدّ الشيعي الإيراني في حدودهم الجنوبية.

عَدَّ مشاركٌ آخَر البحرينَ –التي يحكم فيها ملكٌ سنّي على أكثرية شيعية– منطقة مهمّة تتبلور فيها الحرب بالنيابة بين إيران والسعودية؛ إذ تزعم السعودية بأنّ إيران هي التي دعمت الاحتجاجات في سنة ٢٠١١ التي كانت ضدّ العائلة الحاكمة في البحرين، وأن الرياض أرسلت جنوداً وقوّات برّيّة لمواجهة المتظاهرين، وما زال السجال السعودي–الإيراني حول البحرين قائماً، وكلٌّ يتّهم الآخر بالتدخل في شؤون هذا البلد.

نظراً للمؤشّرات الداخلية الدالّة على تزايد الصراع، يبدو أن السعودية شددّت من مواقفها ضد الأقليّة الشيعية في هذا البلد، ففي كانون الثاني ٢٠١٦ أعدمت السعودية زعيماً شيعياً بارزاً في المنطقة الشرقية وهو الشيخ نمر النمر مع ٤٦ آخرين؛ الأمر الذي أدّى إلى غضب إيران وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ويبدو أنّ الملك السعودي الجديد مستعدّ لقمع أيّ احتجاجٍ في البلد، ولاسيما أنّ برنامج ٢٠٣٠ السعودي –المعروف ببرنامج التحوّل الوطني– يتضمّن سياسات خاصة لمواجهة مثل هذه الاحتجاجات بتوفير مزيد من فرص العمل، ودعم القطّاع الخاص الاقتصادي. ولكن على صعيد العلاقات الخارجية فإنّ الملك سلمان يقود بلده إلى حربٍ طاحنة في اليمن؛ وقد صرّح أحد المشاركين بأنّ المملكة العربية السعودية تعتمد النفط كسلاح، فبعدم تخفيضها مستوى الانتاج تمنع إيران من بيع نفطها بسعرٍ أعلى.

وفي المحصلّة النهائية نجد في الجبهة الاقتصادية تنافساً حادّاً بين إيران والسعودية في سوق النفط الدولية، ولاسيما بعد إبرام الاتفاق النووي. وإنّ اعتمدت إيران على الأسواق العالمية فسيزداد

هذا التنافس الاقتصادي الذي سيوسع في رقعة التوتّر والصراع بين البلدَين، وفضلاً عن ذلك فإنّ المستقبل الاقتصادي لهذا الصراع سيخلق مشكلات لمجمل التجارة العالمية ولمجلس التعاون الخليجي؛ لأنّ بعض دول الخليج قد تنتفع من زيادة التجارة والاستثمار الإيراني، مما يؤدّي إلى شرخ أكبر في مجلس التعاون الخليجي الذي يتظاهر باتخاذ جبهة مناوئة ضدّ إيران. وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة ستتكوّن محاور جديدة من شأنها أن تزيد من الشرخ والفجوة الموجودة بين البلدَين، ولاسيما أنّ الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب ستنتهي صلاحيته في عام ٢٠١٣.

فعلى الولايات المتحدة والدول الأوروبيّة الاهتمام بمصادر التوتّر بين إيران والسعودية، ولاسيما الحروب بالنيابة، وأن تدير ذلك وقاية من المشكلات المستقبليّة.

الخيارات المتاحة للولايات المتحدة وأوروبا

اتفق المشاركون في الورشة على أنّ الحرب الباردة بين إيران والسعودية ستشدد في السنوات القادمة؛ لأن الصراع والاقتتال في الشرق الأوسط لم يتوقّفا حتّى الآن. وإن المصلحة الأمريكية الأوروبية المشتركة تكمن في الوقوف دون تحوّل هذه الحرب الباردة إلى حربٍ ساخنة؛ لأنّ مثل هذه الحرب تربك نظم المنطقة، وتترك آثاراً مدمّرة ومستمرّة على الأمن الدولي.

إنّ الإجراءات الوقائية التي تقلل من المخاطر الجديدة والمحتملة التي تنتجها طبيعة العلاقة بين هذين البلدين والتي تدعم نشر الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي تشمل صفقات بيع السلاح، والمساعدات والضمانات الأمنية، والسيطرة على السلاح، والمساعدة الاقتصادية، ومأسسة منطقة الشرق الأوسط؛ فقد أكّد أحد المشاركين أنّ على الولايات المتحدة والدول الأوروبيّة إدارة الحروب بالنيابة والمتنامية والسيطرة على مصادر التوتر بين السعودية وإيران، فإذا فشلت هذه الجهود فعلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية دفع الأضرار التي يسببها هذا الصراع، الذي يترك أثراً سيئاً على أمنها القومي.

لقد ناقش المشاركون في الورشة الاستراتيجية الواسعة التي يمكن أنْ تتخذها الولايات المتحدة وأوروبا لإدارة الصراع بين إيران والسعودية على المدى القصير والطويل.

الخيارات المتاحة للسنوات الخمس القادمة:

– التعريف بالتحفيزات الإيجابية لتشجيع السلوكيات المسؤولة لدى إيران، ولاسيما فيما يتعلّق

بتقليل دعمها لحزب الله في لبنان ونظام بشار الأسد في سوريا.

– استكشاف الخيارات المحتملة لمواصلة المحادثات الراهنة وتوسيع المحادثات الثنائية.

– دعم محادثات السلام في اليمن. فعلى الرغم من أنّ إيران والسعودية منشغلتان بمحادثات السلام في سوريا في الوقت الحاضر، ولكنّ هذه الجهود لم تكن كافية للتقليل من حدّة الصراع، فالتعاون الإيراني السعودي في موضوع الصراع اليمني من شأنه أن يغيّر في رؤية السعودية للحوثيين.

الخيارات المتاحة من خمس إلى عشر سنوات قادمة:

– العمل على إيجاد قواعد للوقاية من الاصطدام المحتمل والخطير بين إيران والسعودية، ولاسيما في النشاطات العسكرية الجوّية والبحرية، وفيما يتعلّق بتوسيع القوّة الصاروخيّة البالستيّة، والحرب الإلكترونية، والصراع السياسي والمعلوماتي، والأحداث الدينية كموسم الحج، وغيرها.

– تشجيع العمل على إيجاد مؤسسات إقليمية، والتعاون في المجالات المشتركة كإدارة مصادر الطاقة، وتحسين البيئة وحمايتها، وتنمية البُنى التحتيّة الإقليمية.

– تحفيز اللاعبين الدوليين المهمّين (مثل الأمم المتحدة، وكذلك القوى المهمّة التي تكون لها مصالح في منطقة الخليج، مثل الصين والهند) للمشاركة في إيجاد الأمن والثبات في المنطقة.

المصدر:

http://www.css.ir/fa/content/112615

[١] الإغراق المعلوماتي (Information Overload) هو مصطلح قام بتعميمه آلفين توفلر، ويشير إلى صعوبة فهم الشخص لمسألة ما، واتخاذ القرارات المناسبة بسبب وجود الكثير جداً من المعلومات.

دور سجون السلفيين والإرهابيين في نموّ الخطاب السلفي الحديث

سيّد علي نجات *

٢٠١٧-٩-٢١

ثمّة عدة أسباب على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي تؤدي دوراً مهمّاً في نموّ الخطاب السلفي الجهادي الحديث وانتشاره، وإنّ إحدى هذه العوامل التي لم يُلتَفَت إليها كثيراً تتمثّل بالسجون التي تضمّ الإرهابيين من مختلف بقاع العالم كغرب آسيا، وشمال أفريقيا، وأمريكا، وحتّى من بعض الدول الأوروبيّة.

ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين أصبحت بعض السجون في بعض الدول العربية -كالعراق وسوريا والسعودية واليمن وليبيا- وفي بعض الدول الأوروبية -مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا- وكذلك في الولايات المتحدة، مراكز لتنشئة السلفيين؛ إذ يمثّل السجن بيئة مناسبة ومركزاً جيّداً لترويج العقائد المتطرّفة، فطوال مدة الحبس ينتمي الأفراد إلى مجاميع وتكتّلات حفاظاً على أمنهم الشخصي، وهذا من أهمّ الأمور لكلّ من يُسجَن في هذه الأماكن. وينجذب السجناء في السجون المزدحمة والمخيفة للشخصيات المتنفذة والقويّة الذين يكونون في أغلب الأحيان من الإرهابيين المحترفين والبارزين، وهم من يروّجون للفكر المتطرّف في هذه السجون.

وتتمحور مجاميع السجناء على وفق توجّهات قوميّة ودينية، فضلاً عن أنّ الشعور بالضياع الروحي والعُزلة التي يعاني منها كلّ السجناء تقريباً هو عاملٌ لإيجاد الوحدة بينهم؛ لذلك تجد الأفكارُ المتطرّفة بيئةً مناسبةً وخصبة للنمو بين هذه المجاميع، وبعد إطلاق سراح مثل هؤلاء الأفراد يكونون على أتمّ الاستعداد لتنفيذ العمليات الإرهابية والإجرامية بطريقة الذئب المنفرد[١].

إنّ منهجية سوق الأفراد إلى ممارسة العنف والسلوكيات المتطرفة تبدأ من السجون، ومن ثمّ يصبحون بكلّ سهولة طُعماً للنشطاء الذين يعملون على استقطاب الأعضاء الجدد بين جدران السجون لدعم الشبكات الإرهابية؛ فمن خصائص السجون المنتجة للإرهابيين -التي تجعل السجين ينجذب للأيديولوجيات المتطرفة والإرهابية- الوضع المزري والمأساوي داخل هذه السجون

* ماجستير في الدراسات الإقليمية والشرق الأوسط.

كالإجراءات الأمنية المشددة، وضعف البرامج التعليمية والإصلاحية، وأعداد السجناء الهائلة مقارنة مع المكان المتوفر، والمبالغة في استعمال العنف والتعذيب الجسدي والنفسي المشدد، والحرمان من النَّوم، والحبس في زنزانات ضيّقة وانفرادية، والبيئة غير الصحيّة، والنقص في الماء والمواد الغذائية، وغيرها من الأمور.

والسبب الآخر الذي يجعل السجين ينجذب للتطرّف هو دمج السجناء مع بعضهم من دون الاكتراث بسوابقهم وطبيعة الجريمة التي سجنوا بسببها، إذ بظنّ مديرو السجون أنّ اعتقال مرتكبي الجرائم غير الأمنيّة وزجّهم مع الإرهابيين المعروفين ومرتكبي الجرائم الأمنية كفيلٌ بمعاقبة هؤلاء، ولكنّ هذا يؤدّي إلى سوق هؤلاء إلى الأفكار المتطرّفة والإرهابية، فضلاً عن أنّ السجناء المؤمنين بالأفكار الجهاديّة يجيدون كيفية جذب الأفراد إلى تنظيماتهم، وأنّ السجناء الجُدُد غير المتطرفين بعد مشاركتهم في المحاضرات الدينية والشرعية وإعلانهم التوبة ينجذبون للعقائد السلفية والجهادية، ومن انتهاء مدّة محكوميتهم وإطلاق سراحهم يطبّقون الأفكار التكفيرية في العالم الواقعي؛ وبالتالي يتحوّل الفرد المسجون بسبب جريمة غير إرهابية إلى إرهابيّ خطير جاهز لتنفيذ أيّة عمليّة إرهابيّة.

وفضلاً عن ذلك فإنّ التعذيب الشديد في السجون –باستثناء السجون الأوروبيّة– يُعدُّ سبباً مهمّاً في راديكالية الفرد، فالسجناء الذين يتعرضون لمختلف أنواع التعذيب يعملون –بعد إطلاق سراحهم– على الانتقام، إذ يكونون ناقمين على حكوماتهم ومجتمعهم؛ وبالتالي تكون سجون الإرهابيين سبباً في تحويل الأفكار المتطرّفة إلى تطبيق.

لقد عملت الأنظمة العربية الدكتاتورية طوال العقود الخمسة الأخيرة على استخدام شتّى أساليب التعذيب ضد السجناء السياسيين والإسلاميين من دون الاعتناء باحتياجاتهم الأساسيّة كالماء والمواد الغذائية والدواء، وكذلك عملت هذه الأنظمة على تحقير ذوي الأفكار الإسلامية؛ وهذا ما أدّى إلى انتشار الخطاب السلفي الجهادي وتنشئة الارهابيين.

ثمّة العديد من السجون في العراق كسجن أبو غريب وبوكا والتاجي، وسجن صيدنايا في سوريا، وسجن طرّة في مصر، وسجن أبوسليم في ليبيا، وسجن رومية في لبنان، وسجن الحائر في السعودية، وسجن المرناقية في تونس، والسجون الأردنية واليمنية، كلّها تسببت بانتشار التطرّف وتوسّعه في المنطقة والعالم، وإنّ أغلب الإرهابيين وزعماء الحركات الإرهابية كانوا محبوسين في أحد هذه السجون، فشُكري المصطفى وأيمن الظواهري كانوا في السجون المصريّة، وأبو مصعب الزرقاوي

وأبو محمد المقدسي كانوا في سجون الأردن، فضلاً عن عدد كبير من المتنمين لتنظيم القاعدة من أمثال ناصر الوحيشي كانوا من المسجونين في السجن المركزي بصعناء.

إنّ أغلب زعماء تنظيم داعش والمسؤولين الكبار في هذا التنظيم الإرهابي كانوا في السجون الأمريكية في العراق كسجن بوكا وسجن أبو غريب، ومن أبرز هؤلاء يمكن الإشارة إلى أبو بكر البغدادي الذي يعدّ نفسه الخليفة في الدولة الإسلامية، وكذلك ''سمير عبد محمد العبيدي'' المعروف بـ''حجي بكر''، و''فاضل عبد الله الحيّالي'' المعروف بـ''أبي مسلم التركماني''، و''أبو أيمن العراقي'' و''أبو محمّد العدناني''.

وكان المتهمون بقضايا أمنية وإرهابية في سجن بوكا يُزَجّون مع السجناء الذين ينتمون لجهاز الأمن الصدّامي؛ لذلك يمكن أنْ نقول إن مجالسة السلفيين المتطرفين مع البعثيين الصداميين ترك أثراً كبيراً على شخصيّة مثل أبي بكر البغدادي وعلى التنظيم الذي يقوده. وفضلاً عن زعماء داعش في العراق فإنّ الداعشيين في سوريا من أمثال ''أبي علي الشرعي'' كانوا من المسجونين في سجن صيدنايا بسوريا.

لقد ترك سجن ''صيدنايا'' في سوريا أثراً كبيراً في انتشار الخطاب السلفي، ففي تموز ٢٠١١ أُطلق سراح ما يقارب ١٥٠٠ شخص من أبرز الشخصيات السلفيّة الجهادية، ومن الذين أدوا دوراً في تدهور الوضع الأمني السوري منذ عام ٢٠٠٤، وذلك لشمولهم بالعفو العام الذي أطلقه الرئيس السوري. ومن ضمن هؤلاء يمكن الإشارة إلى ''زهران علوش''، و''حسّان عبّود'' المعروف بـ''أبي عبد الله الحموي''، و''أحمد عيسى زكريا الشيخ'' المعروف بـ''أبي عيسى الشيخ''، و''أبي خالد السوري'' المعروف بـ''عمير الشامي'' وغيرهم من الإرهابيين. وانضمّ هؤلاء بعد إطلاق سراحهم إلى التنظيمات الإرهابية، وبادروا إلى تأسيس المجموعات الجهادية المتطرّفة والخطرة من أمثال (جيش الإسلام)، و(صقور الشام)، و(أحرار الشام)، و(لواء التوحيد)، وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي لا تزال منهمكة بمحاربة النظام السوري.

أمّا مجموعة سجون طرّة في مصر فقد حدثت فيها الكثير من الانتهاكات، فعلى سبيل المثال أوضح تقرير صادر من الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٧ بأنّ المسؤولين في هذا السجن لا يوفّرون خدمات صحيّة للسجناء. وتتكوّن سجون طرّة من خمسة سجون، منها سجنٌ مخيف يُعرَف بسجن (عقرب) الكائن على بُعد ١٤ كليومتراً جنوبي القاهرة، وكان يُزجّ فيه السجناء السياسيون

المناوئون لحكومة حسني مبارك ويُعذّبون.

أما السجون السعودية فهي أيضاً أدت دوراً كبيراً في نشر التطرّف وتنشئة الإرهابيين؛ فسجن الحائر هو أكثر سجون آل سعود رُعباً في الرياض، وثمّة سجون سعودية مماثلة كسجن ذهبان في جدّة، وسجن القصيم في منطقة القصيم. وتضمّ هذه السجون إلى جانب المحكومين السعوديين العديد من السجناء المصريين والتونسيين والعراقيين والسوريين واليمنيين، ويتلقّى هؤلاء السجناء -إلى جانب تعرّضهم للتعذيب- تعليماً للأفكار والعقائد الوهابية. ويحفّز المسؤولون السعوديون السجناء ذوي الميول السلفيّة، ويخصصون لهم بعض المحفزات بإزاء ذهابهم إلى سوريا والعراق تحت عنوان الهجرة والجهاد ومحاربة الكفر، ويشجعونهم على ذلك ويدفعون لهم مبالغ مالية أو يشملونهم بأحكام العفو.

أمّا سجن ''أبو سليم'' في ليبيا فقد كان من أخطر السجون التي يرعاها نظام القذّافي، وقد حدثت فيه جرائم وانتهاكات متعددة، أهمّها مجزرة سنة ١٩٩٦، ففي هذه السنة داهمت قوّات مكافحة الشغب السجن بحجّة القضاء على السجناء المتمردين وأطلقت النّار على السجناء وقتلت أكثر من ١٢٠٠ منهم؛ وأدّت هذه الحادثة إلى انتشار المزيد من الأفكار المتطرفة وترسيخها بين السجناء.

والسجن الأشهر والأهم الذي يضمّ العديد من الإرهابيين هو سجن غوانتانامو الذي تأسس بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانسان في سنة ٢٠٠١ في خليج غوانتانامو في الجنوب الشرقي من كوبا، إذ نقلت الحكومة الأمريكية كلّ المتورطين والمتهمين بالمشاركة في نشاطات إرهابية خارج أمريكا إلى هذا المعتقل، وإنّ الوضع المزري والمأساوي في هذا السجن أثار استهجان الكثير من الأفراد والسياسيين الأمريكيين في داخل أمريكا وخارجها، حتّى باتت الدعوة إلى إغلاقه من أهمّ الشعارات الانتخابية التي اعتمدها باراك أوباما في حملته الانتخابية؛ إذ قال أوباما في وصفه لوضعية هذا السجن: ''إنّ الوضع في داخل معتقل غوانتانامو يولّد إرهابيين أكثر من الإرهابيين المعتقلين فيه''. لقد التحق الكثير من الذين أُطلق سراحهم من غوانتانامو بالتنظيمات الإرهابية، ومن ضمن هؤلاء يمكن الإشارة إلى (رونالد فيدلر) المعروف بـ(أبي زكريا البريطاني) الذي انضمّ إلى تنظيم داعش بعد إطلاق سراحه من غوانتانامو، وقد نفّذ عملية انتحارية بسيّارة مفخخة في مقرّ عسكري للجيش العراقي في جنوب غرب الموصل.

مما تقدم ذكره يمكننا القول إنه إذا عرفنا أنّ السجون الراعية للإرهاب هي العامل الرئيس في تنمية التطرّف والعنف فستكون مقابلة هذا الأمر طريقة مهمّة لمكافحة الارهاب وللحدّ من انتشاره؛ لذلك يجب أن تغيّر هذه السجون في طريقة إدارتها وتعاملها مع السجناء، وأن يتمّ ذلك من خلال فصل السجناء المؤمنين بالأفكار والعقائد السلفيّة عن سواهم، وأنْ تقام برامج تعليمية وعلمية وإصلاحية مكثّفة، وأنْ تتوقف عمليات التعذيب الجسدي والنفسي للسجناء، وتتوافر لهم الاحتياجات الضرورية.

المصدر: موقع مركز السياسات العامة، التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية في مكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية

http://npps.ir/ArticlePreview.aspx?id=131939

[١] ذئب منفرد Lone wolf هو الشخص الذي يرتكب أعمال عنف في دعم مجموعة، أو حركة، أو أيديولوجيا، ولكن يفعل ذلك وحده، خارج عن هيكل القيادة ودون مساعدة مادية من أي مجموعة.

الحرب الروسية القادمة من وجهة نظرٍ إيرانية

الدكتور جهانكير كرمي *

٢٠١٧-٩-٢٣

لطالما كانت الحروب المستقبليّة قضيّة مرعبة ومثيرة للقلق لكلّ الدول، وستبقى كذلك؛ إذ تصاعدت وتيرة القلق في الوقت الراهن بسبب تداخل التقنيات وتعقيدها لكثرة اللاعبين، ولعدم الاتفاق بالسلوكيات والقرارات العسكرية؛ لذلك أصبح السياسيون وخبراء الاستراتيجية يهتمّون بمفهوم الحرب المستقبليّة أكثر من قبل، واتخذوا من الدراسات المستقبلية في المجالَين العسكري والأمني ركيزة أساسيّة في حقل دراساتهم وتحليلاتهم السياسية؛ فضلاً عن أنّ أغلب الدول تعدُّ مسألة الأمن القومي في مقدّمة اهتماماتها، وأنّ معرفة الوضع المستقبلي في مجال التهديدات والحروب يُعَدّ من الأمور الاستراتيجيّة، ولكن يجب ألّا نغفل بأنّ موضوع مستقبل الحكومات وإمكانية بقائها بعد انتهاء الحروب هو من الموضوعات الرئيسة التي عنت به الحكومات منذ القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر، حتّى تحوّل من كونه موضوعاً من موضوعات الدول القوميّة الحديثة إلى نشاطٍ فكريّ وأكاديمي يُدرَس في الجامعات، وما زال يُعَدّ من الموضوعات الجدّيّة والمهمّة.

ينطبق هذا الأمر في روسيا منذ أيّامها التي كانت تُعرَف فيه بـ(روسيا القيصريّة)؛ إذ ثمّة دراسات ونصوص روسيّة تعيد الدراسات المستقبليّة في مجال الحروب والقضايا العسكريّة إلى عام ١٨٥٨م، فيومئذٍ أسس المنظّر العسكري الروسي الأبرز د.أ. ميلوتينا أوّل مجلّة روسيّة بعنوان (مجموعة الأعمال العسكريّة) ضمن سلسلة الدراسات العسكرية. وكانت هذه المجلّة تعنى بالمشكلات العسكرية وفنون القتال وغيرها من الأمور العسكرية. وقد نُشرت بعد الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ مجلّة روسيّة في العلوم العسكرية باسم (قضايا عسكرية)، وصار عنوانها لاحقاً (الفكر العسكري)، وهي تُنشَر حتّى الآن تحت إشراف وزارة الدفاع الروسيّة، وعنت هذه المجلّة -طوال تأريخها- بدراسة الوضع العسكري وآفاقه المستقبليّة، وقدّمت آراءً مستقبليّةً في مجال العلوم العسكرية.

وثمّة مفهوم محوريّ في كلّ المجالات والخطط والعسكرية وفي كلّ الدول -بما فيها روسيا- يُسمّى بـ(العقيدة العسكريّة)[١]؛ فبموجب هذا المفهوم تكون معرفة المستقبل والتبنؤ به أمراً حيويّاً لكلّ الدول.

* خبير في العلاقات الدولية بجامعة طهران، وعضو في الهيئة العلميّة في مركز دراسات إيران وأورآسيا، (إيراس).

وإنّ المفردات الأساسية التي يجب توافرها في أيّ عقيدة عسكرية هي:

أ- معرفة التهديدات الأمنية الأصليّة ومعرفة تحوّلها وتغييرها في المستقبل.

ب- معرفة صورة الحرب المستقبليّة بناءً على تجارب الماضي، والبيئة الأمنية الراهنة وطبيعة المتغيرات.

ج- القوّة العسكرية المطلوبة للحروب المستقبليّة: الإمكانيات، والمحدوديات، والموارد البشرية.

د- أساليب القتال في الحروب المستقبليّة: الاستراتيجية، العسكرية، والميدانية.

فلذلك يكون التنبّؤ بالحرب المستقبليّة الغامضة والمبهمة أمراً مهمّاً وخطيراً وجادّاً، إذ باتت الدراسات المستقبليّة ضرورة وأولوية للحصول على فهمٍ صحيح للواقع الراهن، وهي من مهام مراكز الدراسات العسكرية المستقبليّة. وعلى الرغم من وجود اهتمامات بهذا الموضوع منذ قديم الزّمان، وفي أفكار الحضارة الفارسية والصينية والإغريقيّة، ولكنّ مفهوم العقيدة العسكرية والدراسات المستقبلية وموضوع التنبّؤ بالحرب هي مفاهيم وموضوعات بروسيّة[٢]، طرحها العسكري البروسي "كارل فون كلاوزفيتز"[٣] وأدخلها في الدراسات العسكريّة، وقد اعتمدها الروس في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في الدراسات العسكريّة.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ جذور الاهتمام بالحروب المستقبليّة والعقيدة العسكرية الروسيّة والدراسات المستقبليّة والتنبّؤ بالحرب والتهديدات العسكرية تعود إلى الحقبة القيصريّة إبّان القرن التاسع عشر، ولاسيما خلال سنوات الحرب الروسية اليابانيّة. وبُذلت جهود خلال السنوات ١٩١٢ إلى ١٩٢٢ لتنظيم أوّل وثيقة تتعلّق بالعقيدة العسكرية، وعلى أعقاب ثورة أكتوبر وبعد أنْ صارت للـ(الحرب والقوّة العسكرية) مكانة مهمّة بالنسبة للبلاشفة أصبحت الدراسة حول العقيدة العسكرية وتدوين الأصول والقواعد العسكريّة من القضايا الأساسيّة في إدارة الحروب، إذ تولّى "ميخائيل فرونزه[٤] -أحد أمراء الجيش الأحمر السوفيتي- "مسؤولية تدوين هذه القواعد، وعرض مقترحاته في الاجتماع الحزبي الحادي عشر لمؤتمر الحزب الشيوعي في نيسان ١٩٢٢، وقد صوّت عليه بعد إجراء بعض التعديلات؛ فبُنيَت السياسية العسكرية السوفيتية -منذ ذلك الحين- على أساس مجموعة واسعة من الأفكار والنظريات العسكرية التي عُرفَت بالعقيدة العسكرية (Military doctrine)، وهو موضوع قائمٌ حتّى الآن، إذ نرى العقيدة العسكرية الروسيّة في عام ٢٠١٤

تخطط لحربٍ مستقبليّة مع حلف الناتو.

بناءً على هذا فإنّ الاهتمام بالحرب المستقبلية هو أحد أركان كلّ عقيدة عسكرية، وبعبارة أخرى ما يُعبَّر عنه في استراتيجية الأمن القومي بـ ''التهديد'' هو ''ميدان الحرب المستقبليّة'' للجيوش والقوى العسكرية. وإنّ تصوّر الحرب المستقبلية من شأنه أن يكون إحدى الأسس الأيديولوجية والتجريبيات التأريخية والواقع الراهن للنزاعات والحروب، ومن شأنها أنْ تحدث ثورةً في المبادئ العسكريّة، ولكن على الصعيد الميداني فإنّ ما يوفّر المعرفة هو موضوع الدراسات العسكرية المستقبليّة.

لطالما كان هذا الحقل من الموضوعات المهمّة سواء لدى النظام السوفيتي، أو بعد انهياره، إذ إنّ طبيعة الحروب الحديثة على الصعيدَين الدولي والداخلي كانت من أولى اهتمامات المسؤولين العسكريين والأمنيين في الدولتَين السوفيتية والروسيّة. وعلى الرغم من أنّ السلاح النووي خلق حالة توازن بين القوى، وحدَّ من إمكانية اندلاع حروبٍ واسعة، ولكن حروباً كحرب أفغانستان وحرب الخليج هي موضوعات رصدتها وتصوّرتها العقيدة العسكرية الروسيّة.

لقد كانت الدراسات المستقبلية في مجال الحرب، والتنبّؤ بالتحوّلات العسكرية في المستقبل لدى الاتحاد السوفيتي تشكّل ركناً أساسيّاً في العقيدة العسكرية؛ وقتئذٍ كانت الأصول الأيديولوجية الماركسية واللينينيّة تعدّ حرب العمّال مع أصحاب رؤوس الأموال جبراً تأريخيّاً.

وعلى الرغم من أنّ هذا الموضوع أُلحِقَ بطيّ النسيان منذ زمن ستالين، وأصبحت الفكرة البديلة تتناول التنافس بين القوى العظمى على المصالح الوطنية والمجال العام الخارجي، ولكنّه في ضوء مفهوم ''الثورة في الأمور العسكرية'' قد ألقى بظلالٍ من الريبة والترقّب على أصحاب القرار العسكري والأمني في موسكو. وإنّ العقيدة العسكرية وفنون القتال وهيكلية الجيش من وجهة نظر الجيش السوفيتي يجب أنْ تكون متناسقة مع طبيعة الحروب المستقبليّة، وإنّ عدم امتلاك السلاح الذي يمكله العدوّ –وفق عقيدة لينين– جريمة لا تغتفر، وعلى وفق هذه العقيدة صرّح وزير الدفاع السوفيتي ''دميتري يازوف''[٥] في إحدى خطاباته بأنّ على الاتحاد السوفيتي الاستعداد والتهيؤ لكلّ شيء، فالعدوّ في طور الاستعداد.

أفرزت كتاباتٌ عسكريّة سوفيتية موثّقة في بداية الثمانينيات إجماعاً داخلياً على أنّ الحرب المستقبلية بين حلفَي ''الناتو'' و''وارسو'' ستكون حرباً طويلة متعارفة، وتشمل مجالات قارّية

وبحريّة عِدّة. وعلى الرغم من الإمكانية المالية المحدودة والاستراتيجية الدفاعية الجديدة، ولكنّ ظلّ هذا الإجماع قائماً حتّى سنة ١٩٩٠؛ فعلى سبيل المثال أكّد الجنرال سلمانوف رئيس أكاديمية الأركان في مقالٍ له نُشِر في مجلّة الفكر العسكري (في أواخر سنة ١٩٨٨)، أكّد على أنّ ''الاتحاد السوفيتي'' و''حلف وارسو'' على الرغم من استعدادهما لكلّ أنواع الحروب، ولكنْ يجب أن يكون اهتمامهما بـ ''الحروب العالمية طويلة الأمد''.

ويبحث الجنرال سلمانوف في مقاله هذا في مؤشّرات تجعلنا نعتقد بأن (الأعداء يعتمدون الأدوات المتعارفة للتهديم لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية والسياسية)، وإنّ أبرز خاصيّة لمثل هذه الحرب هو تهديد دائمٌ يتمثّل بتلويح العدو الدائم باستخدام السلاح النووي.

وعلى الرغم من أنّ كلّ التوقّعات طوال أيّام الحرب الباردة كانت تترقّب تحوّل هذه الحرب إلى حربٍ عالميّة بين القوى العظمى بما فيها الاتحاد السوفيتي، ولكنَّ الخبراء والمتخصصين في الدراسات المستقبلية في موسكو كانوا يؤكّدون على أن السيطرة على الفضاء من أجل إدارة العمليات التي تحدث في رقعة كبيرة من الأرض سيكون مصيريّاً. وبعقيدة السوفيت فإنّ الدفاع الاستراتيجي الحقيقي لا يتمثّل بإنتاج الدروع المضادّة للصواريخ البالستية، بل إنّه في دعم وتوسيع أسلحة تكون أكثر تأثيراً من الأسلحة النووية، ويُقال إنّ هذه الأسلحة حينما تُستَخدَم في الفضاء ستكون بديلاً عن الأسلحة النووية، ومن شأنها أن تؤدي دوراً كونيّاً في إدارة النزاعات والحروب.

فلذلك كانت الرؤية العسكرية السوفيتية تعنى غالباً بإعادة الهيكلية الدفاعية وخلق نظام دفاعيّ عالميّ عميق وممنهج فيه قسم يتعلّق بالفضاء ولمقاصدٍ دفاعيّة وهجوميّة معاً؛ فهذه الأنظمة الرقابية والاستطلاعية والراصدة في الفضاء التي ترتبط في آنٍ واحد مع الأسلحة الهجومية بعيدة المدى، كلّها تحقق حرباً عالمية غير نووية، وقد كانت تشكّل رؤية الجيش السوفيتي بالنسبة للحرب المستقبلية في القرن والحادي والعشرين.

كانت مهمّة القوّات البحرية السوفيتية للحرب المستقبلية -بحسب قول العميد البحري السوفيتي ''شوفانين''- هي الحفاظ على أراضي جبهة الاشتراكيين، والتصدّي لأيّة حملة متوقّعة من المحاور البحرية والمحيطات، وفي الوقت نفسه كان الخبراء السوفيت يؤكّدون أنّ القوّة البحرية من شأنها أنْ تؤدّي الدور الأساس في الحرب المستقبليّة، وكانوا يعتقدون بأنّ هذا الدور المتزايد نابع من طبيعة التقنية غير النووية المتطوّرة التي تشمل قوّة الحملات الصاروخية المتعارفة وإطلاقها من الغوّاصات،

والأسلحة البحرية المسيّرة، واعتماد منصّات الإطلاق البحرية المسيّرة بالأقمار الصناعية.

إنّ إحدى الموضوعات المتداولة في مركز الدراسات المستقبلية في موسكو التي ترتبط بالحروب المستقبلية تخصّ طبيعة الأسلحة والمعدّات المهمّة والخطط التي سيعتمدها العدو، وإنّ الأسلحة التي ستستخدم في الحروب المهمّة تمثّل المحور الرئيس للرؤية الروسية في تشخيص الحروب المستقبلية.

وفي بدايات الثمانينيات من القرن العشرين اهتمّ "المارشال أوغاركف" في إحدى أهم المراكز البحثية لدراسة الحروب المستقبلية، اهتمّ كثيراً بتطوير أساليب القتال في الظروف التي يعتمد فيها العدو أساليب قتالية معقّدة ودقيقة كالأنظمة الاستطلاعية الحديثة، والتقنيات الإلكترونية والأوتوماتيكية، والأساليب الجديدة لقيادة الجنود في الحرب. وتزامناً مع اتساع دائرة مفاهيم العقيدة العسكرية واستراتيجية (جوّ–أرض) في خوض الحروب لدى الغرب، ومزج تلك الأساليب من خلال الأسلحة الحديثة، أدرك الروس بأنّ الغرب تفوّق عليهم في تطوير نوعية الأسلحة.

وفي السنوات التي أعقبت انهيار النظام السوفيتي كانت رؤية المراكز العسكرية الروسية حول الحروب المستقبلية والتقنيات المتطوّرة غير النووية مبنيّة في الغالب على استعمالٍ مؤكّد للأسلحة النووية من الجيل الثالث؛ فعلى سبيل المثال أكّد الجنرال (إف. غانتار) أنّ الولايات المتحدة طوّرت معدّات عسكرية تستخدم فيها (أشعّة الليزر وأشعة أكس ذات الطاقة النووية، ومعدّات عسكرية أخرى ذات الأمواج الكهرومغناطيسية) وذلك في إطار برامجها الدفاعية والاستراتيجية في (حرب النجوم). وقد زعم "أخرموف" بأنّ الأمريكيين يستطيعون بمثل هذه التقنيات أنْ يهدّموا المعدّات العسكرية النووية لدى أعدائهم على نطاقٍ واسع، واستدلّ بأنّهم سيحصلون بعد ذلك على القوّة الضاربة نفسها التي نمتلكها، وسيستطيعون في الوقت عينه الصمود بصورةٍ كاملة –أو بمستوى عالٍ من الثقة– أمام ضرباتنا، وحينئذٍ سيكون الطرفان في موضعٍ غير متوازن.

وبهذا يبدو أنّ الأنظمة الاستطلاعية والضاربة الدقيقة والأسلحة النووية الذكيّة تشكّل ملامح الحرب في القرن الحاديي والعشرين، ويتنبّأ المنظّرون العسكريون الروس بالحرب المستقبلية من خلال مثل هذه التحليلات، وينتهون إلى أنّ بلوغ الأهداف العسكرية والسياسية لا يتطلب بالضرورة احتلال أراضي العدو، بل يقتصر الأمر فقط على تهديم القوّة العسكرية لدى العدو.

وإنّ إحدى الظواهر المهمّة التي أثّرت إلى حدٍّ كبير على طبيعة الدراسات المستقبلية العسكرية في روسيا هي حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١، التي أكّدت ضرورة دراسة الحروب المستقبلية من

جديد؛ وبناءً على القراءات الأوليّة لدى المحللين العسكريين الروس فإنّ حرب الخليج لم تقتصر نتائجها على إحداث تغيير في مفهوم الغزو أو "الهجوم"[٦]، بل أثبتت أنّ ماهيّة الحرب أيضاً قد تغيّرت؛ إذن، قد أدرك الخبراء حدوث التغيير الجذري في مفهومَي الهجوم والدفاع من خلال القوّات البريّة، ولذلك نرى التقارير والتصريحات الروسية منذ حرب الخليج تعتمد عبارة "الردّ المناسب" بدلاً عن العمليات الدفاعيّة؛ فبعقيدة العسكريين الروس فإنّ المعدّات العسكرية المتطوّرة تؤدي دوراً في مباغتة العدو في الحروب الحديثة، فعلى سبيل المثال يؤكّد الجنرال "إيفان فورونييف" -في معرض حديثه عن تأثير الأسلحة المتعارفة المتطوّرة في العمليات العسكرية- أنّ الأساليب القتالية القديمة كانت تعتمد الأساليب الانفعالية لمباغتة العدو، ولكن أصبحت للخطوات الفعّالة أهميّة أكثر منذ عام ١٩٩١، وتشمل مثل هذه الخطوات أساليب شتّى مثل المناورات المباغتة في البرّ والجوّ، والهجوم غير المعلَن، والقتال غير التقليدي، وأنظمة اطلاق النار الهدّامة.

ويرى الجنرال "اسليب تشنكو" أنّ قبل حرب الخليج كانت هناك حاجة مستمرّة للقوّات البرية الكبيرة، وفي الوقت نفسه كانت هناك شحّة في الأسلحة المتطوّرة؛ فلذلك ما كان بالإمكان اعتماد طريقة المباغتة في مجريات الحرب، ولكن هذه الحرب أثبتت بأنّ مباغتة العدو بالأسلحة المتطوّرة باتت ممكنة، ومن الآراء المتداولة في الوقت الراهن هي أنّ (مبدأ المباغتة) بات يؤدي دوراً حاسماً في الحروب غير النووية وإحراز نتائجها.

إنّ القراءات الروسيّة الأوليّة للحرب الخليج تؤكّد ضرورة تخفيض دور القوّات البريّة وإعطاء دور مشترك للقوات البرّية والبحرية والجويّة معاً، ولكن هذه القراءات ليست بعيدة عن أثر نسب الموازنة الحكومية، وكذلك انتماء المحللين العسكريين لهذه القوّة العسكرية دون تلك؛ مما يؤثّر على بلورة الآراء العسكرية والتأكيد على قطّاعٍ دون آخر.

إنّ رؤية الروس حول الحروب المستقبلية في السنوات اللاحقة -ولاسيما في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين- تأثّرت بحروبٍ عديدة كحرب كوسوفو سنة ١٩٩٩، وحرب أفغانستان في ٢٠٠١، وحرب العراق في ٢٠٠٣، ومن ثمّ الحرب الليبية والسورية منذ ٢٠١٢ لغاية ٢٠١٧، وإنّ الجيش الروسي في سوريا قد انهمك فعلياً في أوّل حرب خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق. وتشير الوثائق العسكرية الروسية إلى أن الرؤية المستقبلية للحروب لدى هذا البلد منذ عام ٢٠٠٠ قد انعكست فعلياً في الأزمات والحروب الراهنة، فقد ورد في وثيقة تعود لسنة ٢٠٠٠ بأن كيانات

روسيا الاتحادية تعتمد الأسلحة الحديثة والمتطوّرة لتطبيق استراتيجية الردع العسكري، وأن روسيا الاتحادية تؤكّد حقّها في الرد على أيّ استعمال للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد أحد حلفائها؛ وحتّى حين حصول أيّ اعتداء على كيانات روسيا الاتحادية بالأسلحة المتعارف عليها التي تهدد بقاء الدولة، ففي هذه الحالة أيضاً تحتفظ روسيا بحقّ الردِّ بالسلاح النووي، وإنّ قرار استعمال الأسلحة النووية يكون بيد رئيس روسيا الاتحادية.

ومن هنا يمكن أن نعرف سبب اهتمام روسيا بالدراسات المستقبلية في المجالات العسكرية والأمنية، ولاسيما فيما يتعلّق بقضيّة خوض الحروب التي كانت من موضوعات الساعة طوال القرن العشرين وإلى الوقت الراهن، ولم تغفله القوى العالمية، وبطبيعة الحال فقد تصاعدت وتيرة القلق والمخاوف من الحروب المستقبلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

المصدر:

http://www.iras.ir/www.iras.irfa/doc/note/3315

[١]– Military doctrine، العقيدة العسكرية مصطلح عسكري عام لوصف أداء الوحدات والقوات خلال الحملات والعمليات والمعارك والاشتباكات العسكرية المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوطاً عريضةً ومقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحّد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرّد قوانين ونظريات جامدة

[٢]– مملكة بروسيا مملكة ألمانية تواجدت منذ عام ١٧٠١ حتى عام ١٩١٨ وضمت أجزاءً من ألمانيا الحالية، وبولندا، وروسيا، وليتوانيا، والدنمارك، وبلجيكا، وجمهورية التشيك.

[٣]– Carl von Clausewitz جنرال ومؤرخ حربي بروسي.

[٤] Mikhail Vasilyevich Frunze, (١٨٨٥ – ٣١ October ١٩٢٥)

[٥]– Dmitry Timofeyevich Yazov.

[٦]– الهجوم (offensive) أو كما تطلق عليه وسائل الإعلام ''الغزو'' أو ''الاحتلال'': هو

عملية عسكرية تكتيكية تسعى إلى تدخل عدواني لقوة مسلحة على أراضي دولة معينة بغية تحقيق أهداف استراتيجية أو عملية أكبر، ويعدُّ ''الهجوم'' وسيلة بارزة لتحقيق النصر، مع الاعتراف بضرورة وجود مرحلة دفاعية في مرحلة معينة من مراحل التنفيذ.

التداعيات الناجمة عن خروج ترامب من المحادثات النووية

حسين موسويان *

٢٠١٧-٩-٣٠

طهران تفكر في مدّ جسور العلاقات الدبلوماسية مع الغرب باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية

وضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ذهنه هدفاً سياسياً أساسياً واضح المعالم وهو إجهاض الاتفاق النووي مع إيران، تلك الصفقة التي ترفع عن البرنامج النووي الإيراني العقوبات في مقابل تخفيف بعض الآليات لضبط هذا البرنامج والانفتاح على العالم، تاركاً وراءه الكثير من الأزمات العالمية منها التجارب الصاروخية التي تقوم بها كوريا الشمالية والحرب على داعش، إذ إن ترامب أعلن بصراحة مخالفته واعتراضه الشديد على بنود الاتفاق الدولي المبرم بشأن البرنامج النووي الإيراني، وقد طرح السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي -بنحوٍ سافر وفاضح- مشروع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وتنصلها منه، وقد رمى الكرة في طرحه المذكور -الذي يعدُّ في الحقيقة طرحاً ''ذاتياً استفزازياً''- في ساحة الكونغرس الأمريكي وحمّله مسؤولية ذلك.

ولا شك في أن هناك تداعيات ونتائج وخيمة وخطيرة سوف تحصل إذا استطاعت أمريكا تحقيق ذلك وإجهاض الاتفاق المذكور، ولن تصب تلك التداعيات في خانة تخريب سمعة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً وعدم تخفيف حدة انتشار الأسلحة النووية فحسب، وإنما يمكن أن تشكل منعطفاً حاداً وخطيراً في تغيير مسار السياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية، وكانت سياستها الخارجية في تطبيع العلاقات مع الدول الغربية والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية تعاني دوماً من تحديات جسيمة على الصعيد الداخلي، إذ إن التفكير والجو العام في إيران يؤمنان بأن السياسة الأمريكية قائمة على أساس القوة والهيمنة؛ ولذلك فإن أية تنازلات ومرونة من جانب إيران تؤدي إلى زيادة الضغوطات الأمريكية وممارساتها التعسفية.

ويلاحظ في الوقت نفسه أن السياسة الخارجية في زمن رئاسة الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني

* باحث خبير في جامعة برينستون الأمريكية.

قد أبدت انفتاحاً وانعطافاً كبيراً واعتمدت مواقف أكثر مرونة؛ ويعود السبب في ذلك إلى السعي من أجل حل الأزمة النووية حلاً سلمياً ورفع العقوبات التي تتعلق بالموضوع نفسه؛ ومن هنا فقد تم الاعتماد في طهران على الاتفاق النووي، وعدّه ميزاناً ومعياراً في جلب ثقة الناس أو عدم ثقتهم بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال قائد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي في أوائل سنة ٢٠١٥م: إن المحادثات النووية تشكل تجربة جديدة، فإذا ترك الطرف المقابل سلوكه غير المعقول جانباً فإن ذلك يكون تجربة جديدة لنا، فيمكن أن تكون مقدمة ومنطلقاً لفتح باب المفاوضات في الموضوعات الأخرى.

وبما أن الرئيس الأمريكي ترامب قد جازف وراح يتلاعب بمصير الاتفاق النووي المبرم؛ لذا تسبب في رسم علامات الاستفهام الواسعة في طهران على مسألة التعامل الدبلوماسي مع الغرب. وأما إذا قام ترامب بإلغاء الاتفاق فسيحصل إجماع كامل في طهران على عدم التعامل كلياً مع أمريكا في أي موضوع آخر وعلى غلق باب المحادثات معها مطلقاً.

وفي الوقت نفسه نجد أن المحللين والمتابعين السياسيين في طهران يترقبون ويتساءلون هل تتبع أوروبا خطوات الرئيس الأمريكي ترامب في إجهاضه للاتفاق الدولي وتؤيده في ذلك أم لا؟ فإذا كان القادة الأوربيون يخالفون الرئيس الأمريكي ويقفون موقفاً مؤيداً للاتفاق فإن طهران سوف تفتح حساباً خاصاً بشأن مد جسور العلاقة مع الغرب باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالتالي إيجاد نوع من التعاون والتنسيق معها في سائر الأزمات الحاصلة في المحيط الإقليمي والدولي التي من جملتها الحرب على داعش، وفي المقابل فإن طاوعت أوروبا ترامب في سياسته هذه على الرغم من قيام الجمهورية الإسلامية في إيران بتنفيذ جميع التزاماتها وتعهداتها الدولية فسوف يكون هناك دليل مشروع وقوي وأولوية خاصة لتوجه طهران إلى الجانب الأمني والعمل بجدية من أجل تقوية المنظومة الصاروخية وتوسعة شبكة الداعمين لها في المنطقة.

وينبغي ملاحظة التأثير الآخر الذي يتركه إجهاض الاتفاق النووي الدولي، وذلك في العلاقات بين إيران والمعسكر الشرقي المتمثل بروسيا والصين والهند، وقد تحالف هذا المعسكر في زمن الرئيس الأمريكي السابق أوباما معه في تنفيذ العقوبات الدولية ضد إيران؛ الأمر الذي أدّى إلى حدوث رد فعل لدى الرئيس الإيراني آنذاك أحمدي نجاد؛ لأنه كان يعوّل كثيراً في سياسته على ''الاعتماد على الشرق'' وينظر إليه نظرة خاصة.

وبطبيعة الحال فإذا تمكن هذا المعسكر من الدفاع عن هذا الاتفاق وإيجاد حصانة منيعة له والوقوف أمام التهديدات والوعد والوعيد للرئيس ترامب والعمل على ردع أوروبا من التفاعل والانضمام إلى أمريكا في مشروعها المعادي، فحينئذٍ سوف نشهد عالماً من عدة أقطاب وسوف تتجه الجغرافية الإيرانية بنحوٍ مؤثر صوب توسعة التعاون التجاري والأمني والسياسي والدولي المثمر وتنميته مع المعسكر الشرقي.

في حين أن الرئيس الأمريكي ترامب يدرس الخطوة التالية بشأن الاتفاق الدولي المنعقد بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في الأمم المتحدة، وهناك حقيقية يجب أن نعلمها وهي أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المباحثات النووية وتنصلها عن الاتفاق المبرم لا يعني بأي شكل من الأشكال رجوع إيران والعالم إلى المربع السابق (الإجماع ضد إيران)، وأما إذا أراد ترامب التنصل من الالتزامات التي قطعها الرئيس السابق أوباما على نفسه فحينئذٍ سوف تتغير الموازين في المنطقة وتكون في غير صالح أمريكا؛ كون إيران سوف تلغي كل حساباتها السابقة وتتعامل مع أمريكا بنحوٍ مختلف، في الوقت الذي تفتح ذراعيها وتتعاون مع القوى الدولية الأخرى.

المصدر: لوس إنجلوس تايمز

http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1971727

دراسات مترجمة

سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق

آرون ستاين *

٢٠١٧-٧-٢٦

المقدمة

سعت تركيا إلى أن تكون بلداً حيوياً في نقل النفط والغاز من جيرانها الأغنياء بالطاقة إلى أوروبا، وازدادت هذه السياسة أهمية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٨٠ وما تبع ذلك من إصلاحات محلية لتحرير الاقتصاد التركي، وقد تعاونت الحكومات التركية المتعاقبة مع البلدان المجاورة المصدرة للطاقة لتنويع جهات توريد الطاقة وزيادة الأهمية التركية للتجارة عبر الحدود مع أوروبا. وكانت هذه الجهود تخالف الجهود الأميركية لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا، وعزل إيران أو جهودها في بعث رسالة إلى القادة الأكراد العراقيين حول ضرورة بقاء العراق متماسكاً إقليمياً. وتشاطر تركيا العديد من المصالح مع الولايات المتحدة في قربها من الخارج، ولكن لديها أيضاً مصالح اقتصادية وجيوسياسية واضحة خاصة بها، ولاسيما في تعميق التعاون في مجال الطاقة مع معظم دول الشرق الأوسط. إن آلية صنع القرار في أنقرة في ثمانينيات القرن الماضي تشبه الإجراءات التي اتخذت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذا النمط سيساعد في إلقاء الضوء على السياسة التركية المستقبلية تجاه روسيا وإيران والعراق.

أجرت الحكومة التركية تغييرات جذرية على قوانين الطاقة المحلية بعد وقت قصير من الانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٨٠ الذي حوّل الأنموذج الاقتصادي للدولة من إحصائي إلى آخر تسويقي موجهٍ نحو التصدير، وقد ساعد تورغوت أوزال –الموظف السابق في صندوق النقد الدولي– على قيادة المحاولات الأولية للجيش لتنفيذ الإصلاحات قبل الترشح للانتخابات، ومن ثم تم انتخابه رئيساً للوزراء في عام ١٩٨٣؛ وتعد تلك الانتخابات نقطة تحول في السياسة التركية حفزت من الجهود الرامية إلى تحويل الاقتصاد التركي جذرياً. لكنَّ حكومة أوزال واجهت تحديات البنية التحتية والجيوسياسية، ولاسيما مع الجهود المبكرة لتعزيز علاقة الطاقة التركية مع

* باحث مقيم في المجلس الاطلسي التابع لمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط.

الاتحاد السوفيتي، ومع إيران والعراق.

لا تزال تركيا تعتمد بنحوٍ كبير على استيراد الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، ويعد أهم مورديها –روسيا وإيران– الدولتين ذواتي الأهمية الكبيرة في جدول أعمال الرئيس ترامب في أوروبا والشرق الأوسط؛ إذ أشارت إدارة ترامب إلى استعدادها لتحسين العلاقات مع روسيا، وفي الوقت نفسه الضغط على إيران، وسيستمر التواجد الأمريكي في العراق، إذ أدت الحرب ضد تنظيم داعش إلى السيطرة الكردية كركوك –وهي مدينة متنازع عليها ومنطقة غنية بالطاقة– وهو ما قد يؤدي إلى حدوث اشتباكات مع الحكومة المركزية؛ وتعدُّ حكومة إقليم كردستان جهة فاعلة حاسمة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش، ومن المؤكد أن تقاطع السياسة الخارجية التركية مع المصالح الأمريكية في هذه الدول الثلاث سيؤثر على العلاقات الثنائية.

ينقسم هذا البحث على ثلاث دراسات توضح العِبَر المستخلصة من القرارات التركية السابقة في رسم مسارات عمل محتملة إزاء علاقة الطاقة المستقبلية لأنقرة مع روسيا وإيران والعراق[1]، وما يرتبط بذلك من تأثير محتمل على المصالح الأمريكية في هذه البلدان الثلاثة، إلى جانب العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا؛ إذ لدى تركيا مصالح كبيرة في البلدان الثلاثة؛ وبالتالي فإنها ستتأثر بنحو كبير بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة فضلاً عن التغيرات على أرض الواقع التي تؤثر على مصالح الطاقة الخاصة بها؛ فإذا ما سعت إدارة ترامب إلى تشديد العقوبات على إيران، أو إذا استمرت ألمانيا في فرض عقوبات على روسيا، فإن دعم تركيا لعلاقات طاقة أعمق سيؤثر على تلك العمليات.

روسيا

تركيا تبقي خياراتها مفتوحة

تعد العلاقات التركية–الروسية معقدة جداً؛ إذ إن روسيا هي العدو الجيوسياسي التأريخي لتركيا، ولكنها أيضاً أهم مزود للطاقة في تركيا[2]. ويقدم السياح الروس دعماً كبيراً لقطاع السياحة،

١– يركز هذا البحث على شمال العراق، إذ لدى تركيا مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة فيها.

٢–كانت روسيا مسؤولة عن توفير ٥٥,٣٪ من واردات الغاز الطبيعي ابتداءً من عام ٢٠١٥. انظر: ''ملف الطاقة في تركيا واستراتيجيتها''. جمهورية تركيا، وزارة الخارجية، تم الاطلاع عليها في ٨ شباط ٢٠١٧،
http//:www.mfa.gov.tr/turkeys-energystrategy.en.mfa.

في حين تؤدي شركات البناء التركية دوراً كبيرةً في الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي روسيا نفسها[٣]. أمّا فيما يخص سوريا، فقد كان البلدان في حالة نزاع ولاسيما حيال تقديم الدعم لبشار الأسد؛ وفي أواخر شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٥، أسقطت القوات الجوية التركية قاذفة روسية من طراز SU-٢٤ بعد أن دخلت في المجال الجوي التركي في أثناء قصف جماعات المتمردين المدعومين من تركيا؛ فأدّى هذا الحادث إلى خلق توتر سياسي بين البلدين، فقد قامت روسيا باتخاذ تدابير انتقامية على السياحة التركية، فضلاً عن التدابير القسرية وغير المباشرة التي منعت تركيا من إرسال قوات أو طائرات إلى سوريا.

قامت الحكومة التركية بإيقاف تصعيد التوتر مع روسيا في حزيران ٢٠١٦، حينما اعتذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين؛ مما أدى إلى تخفيف القيود الروسية على السفر إلى تركيا، وساعد على تسهيل العملية العسكرية عبر الحدود التركية في درع سوريا – الفرات، وسرّعَ من المناقشات حول الطاقة، وتعد القضية الأخيرة أمراً ذا أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لأوروبا وأوكرانيا؛ إذ تتصادم المصالح الأمريكية مع المصالح الروسية. وتم تأسيس علاقات الطاقة التركية الروسية لأول مرة في عام ١٩٨٤[٤]، ثم تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال توقيع اتفاقية شراء في عام ١٩٨٦[٥]، ومنذ ذلك الحين عمدت تركيا إلى تعميق علاقاتها مع روسيا، وعقدت صفقات الغاز الطبيعي في ١٩٩٧ و١٩٩٨، ثم في عام ٢٠١٤ تم عقد اتفاقية خط غاز ترك ستريم[٦].

٣- على وفق صحيفة بلومبيرغ: ''تمثل السياحة ٦,٢٪ من الناتج الاقتصادي التركي، و٨٪ من العمالة''، وابتداءً من أيار عام ٢٠١٧، ''انخفض عدد السياح للشهر التاسع على التوالي، وهو أطول سلسلة من الانخفاضات على أساس سنوي في الإحصاءات التي تمتد على مدى عقد من الزمان. انخفض عدد الزوار بنسبة ٢٨٪ ليصل إلى ١,٧٥ مليون في شهر نيسان، وتراجع عدد السياح الوافدين بسبب انخفاض عدد الزوار الروس بنسبة ٧٩٪''.
https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-05-27/turkeytourism-capsized-by-tensions-as-arrivals-show-record-drop.

٤-''تركيا والاتحاد السوفيتي يدشنان خط الأنابيب الجديد''، أسوشيتد برس، ٢٤ حزيران ١٩٨٧.

٥- غولميرا رزايفا، «الغاز الطبيعي في سوق الطاقة المحلية التركية: السياسات والتحديات»، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، ٢٠١٤:
https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2014/02/NG-82.pdf.

٦- ماريا رضا مازانتي وألبرتو بيانكاردي، «الصندوق المؤسسي والإصلاح التنظيمي في قطاع الغاز الطبيعي في تركيا»
(Washington, DC: World Bank, 2005), 210-211.

تهدف الاتفاقيات الثلاث الأُوَل إلى توفير الغاز للسوق التركية؛ إلا أن مشروع ترك ستريم كان له تداعيات تتعلق بالعلاقات (التركية–الأوروبية) والصراع (الغربي–الروسي) بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم؛ التي قد تتكرر عبر نقاشات الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي حول مستقبل أوكرانيا، وقد سعت تركيا إلى أن تبقى محايدة في النزاع؛ بهدف أن تصبح مركزاً للطاقة في أوروبا. وترى الحكومة الروسية أوكرانيا على أنها نقطة الضعف في شبكة النقل العابر للاتحاد الأوروبي والسوق التركية كذلك[٧]؛ ولذلك قامت موسكو في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة جهودها لتنويع شبكة خطوط الأنابيب التي تصل إلى أوروبا، وقللت من اعتمادها على أوكرانيا؛ فجاء القرار بعد عقدين من النزاعات حول السرقة، فضلاً عن الخلاف الجاد حول السعر الذي بلغ ذروته لدى شركة غازبروم (Gazprom)؛ الأمر الذي أدّى إلى قطع الإمدادات عن أوكرانيا في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٦[٨].

تم حل هذا النزاع في نهاية المطاف حينما اتبعت شركة غازبروم خطوات لتحسين نقص الإمدادات إلى أوروبا، وساعد هذا الحادث أيضاً في تحفيز الدعم الأوروبي لمشروع نورد ستريم ١، وهو خط يمتد من فيبورغ/روسيا إلى غريفسوالد/ألمانيا عبر بحر البلطيق[٩]؛ إذ تتجاوز هذه الشبكة الأراضي الأوكرانية وتغذي الأسواق الأوروبية بنحوٍ مباشر؛ ومنذ ذلك الحين بدأت روسيا وأوروبا بعقد مفاوضات بشأن بدء مشروع نورد ستريم ٢، وبدأت روسيا وأوروبا منذ ذلك الحين المفاوضات بشأن المشروع، إلا أن منظمة مكافحة الاحتكار في بولندا أخرته؛ مما أدى إلى تغريم شركة غازبروم بمبالغ مالية ضخمة لإكمال المشروع[١٠].

استمرت المناقشات حول مشروع نورد ستريم ٢ –هو مشروع مقترح لتوسيع شبكات خطوط

٧– "اعترف مسؤول أوكراني في عام ١٩٩٤ علناً بما كان معروفاً منذ مدة طويلة بأن جار روسيا قد سرق الغاز من خطوط الأنابيب التي تمر عبر أراضيها إلى العملاء في الغرب وتركيا". انظر:
Michael S. Lelyveld, "Neighbors Siphoning Pipeline Gas from Russia," Journal of Commerce, December 8, 1994

8- Jonathan Stern, "The Russian-Ukrainian Gas Crisis of January 2006," The Oxford Institute for Energy Studies, January 16, 2006, https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/uploads/2011/01/Jan2006-RussiaUkraineGasCrisisJonathanStern.pdf.

٩– مشروع نورد ستريم، تم تصفح الموقع الإلكتروني في ٧ شباط ٢٠١٧: http://www.nordstream.com

10- Andrew Rettman, "Russia to Build Nord Stream 2 Despite Polish Objection," EU Observer, August 22, 2016, https://euobserver.com/economic/134694.

الأنابيب الحالية- في البرلمان الأوروبي إلى جانب المناقشات حول الآثار الأمنية المترتبة على زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي؛ وتخوض الحكومة التركية الآن هذه المعركة السياسية الرئيسة، في حين تسعى اليونان -التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨- إلى استخدام عائدات العبور المتوقعة من تسليم الغاز في مشروع (ترك ستريم) في المستقبل لتحصل على شروط أكثر مواتاة من دائنيها الدوليين[١١]، وتؤكد هذه المناقشات الاختلاف في أولويات دول الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك فإن الموقف اليوناني مفيد لفهم النزاعات المحتملة في المستقبل حول عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تُمكّن عضواً من خارج الاتحاد الأوروبي -وهي تركيا- مقابل إلحاق الضرر بدول أوروبية أخرى حريصة على استئناف العلاقات الاقتصادية والطاقة مع موسكو، أمّا بالنسبة لروسيا فإن السعي إلى كل من مشروع نورد ستريم ٢ وترك ستريم ليسا مهمين اقتصادياً فحسب، بل إنهما أساسيان لهدفها الاستراتيجي المتمثل في زيادة تقويض ما يسمى بممر الغاز الجنوبي، الذي يربط بين أوروبا ودول بحر قزوين والشرق الأوسط عبر ثلاثة خطوط أنابيب لا تمرُّ بروسيا[١٢].

خريطة (١): مخطط خط أنابيب ترك ستريم

11. Stratos Pourzitakis, "The Energy Security Dilemma of Turkish Stream," Carnegie Europe, July 28, 2015, http://carnegieeurope. eu/strategiceurope/?fa=60861.

12- Najia Badykova, "EU's Southern Gas Corridor Still Lacks Strategic Approach," Central Asia Caucus Analyst, March 30, 2016, https://www.cacianalyst.org/publications/analyticalarticles/item/13347-eus-southern-gas-corridor-still-lacksstrategic-approach.html.

إن تركيا مستعدة للاستفادة من مشروعي نورد ستريم ٢ وترك ستريم على الرغم من كون خطوط الأنابيب تعمل لصالح منافسيها بحكم غايتها في توريد السوق الأوروبية. إن هدف أنقرة فيما يتعلق بروسيا، هو زيادة أهمية تركيا كدولة عبور، وهي سياسة تهيّئ أيضاً للتعاون المستمر مع البلدان المعنية بمر الغاز الجنوبي. غير أن ذلك يأتي على حساب تنويع الموردين وسيؤدي إلى زيادة الاعتماد التركي على الغاز الطبيعي الروسي، ويدعو اقتراح ترك ستريم إلى بناء أربعة خطوط أنابيب، الأول منها سيحمل ١٥,٧٥ مليار متر مكعب من الغاز إلى سوق إسطنبول، وسيحل خط الأنابيب الأول محل الغاز الروسي الذي يتم شحنه حالياً عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا إلى منطقة تراقيا، ومن المتوقع أيضاً أن يتم بناء خط الأنابيب الثاني، ولكن النمو الاقتصادي البطيء في تركيا قد يعني أن خطوط الأنابيب الثالثة والرابعة لن يتم بناؤها أبداً؛ والنتيجة هي أن روسيا يمكن أن تعمق سيطرتها على السوق الأوروبية من خلال تصدير الغاز عبر تركيا إلى إيطاليا أو من خلال نورد ستريم ٢.

تشير الإجراءات التركية إلى أن اهتمامها الأساس هو إقامة تركيا كبلد عبور عوضاً من التركيز على تقليل الاعتماد على الصادرات الروسية؛ وبالتالي معاقبة موسكو على أعمالها العسكرية في أوكرانيا، ويستند صنع القرار في تركيا إلى المصالحة الذاتية، ولكن ذلك له انعكاسات على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا؛ وبالتالي يؤثر بنحوٍ جذري على السياسة الغربية تجاه أوكرانيا والجهود الجارية لتنويع واردات الطاقة. إن موقف تركيا من ترك ستريم يتطابق بنحوٍ وثيق مع نهج اليونان وإيطاليا، إذ يسعى كلا البلدين لتخفيف العقوبات الروسية، على اعتراضات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى؛ لأنها ستستفيد من التوسع المستقبلي لخط الأنابيب في الاتحاد الأوروبي؛ في كانون الأول ٢٠١٦، صوت الاتحاد الأوروبي على تمديد العقوبات الروسية حتى منتصف عام ٢٠١٧، وهو حل توفيقي يمنح القادة الأوروبيين المرونة والوقت لفهمٍ أفضل لما ستفعله إدارة ترامب بشأن العقوبات[١٣].

تُظهر تصرفات أنقرة إزاء طاقة موسكو نمطاً واضحاً من المشاركة مع روسيا في المسائل المتعلقة بالطاقة، ولها انعكاسات على المناقشات الأوروبية حول العقوبات؛ وبالتالي تؤثر على السياسة الأمريكية في أماكن مثل أوكرانيا، ولكن هذه المناقشات لا يبدو أن لها تأثيراً حاسماً على

13- Gabriela Baczynska, "EU Agrees to Extend Russia Sanctions until Mid-2017 in a Signal to Trump," Reuters, December 15, 2016, http://www.reuters.com/article/us-ukraine-crisis-eusanctions-idUSKBN144289.

اتخاذ القرار التركي؛ إذ إن تصرفات أنقرة تؤكد على الأهمية التي تعلقها البلاد على الطاقة الروسية، ويمكن أن تتبع الفوائد الاقتصادية المحتملة التي تعمق هذه العلاقة، حتى حينما تؤدي تلك القرارات إلى تعميق الاعتماد التركي على الطاقة الروسية.

إيران

عزل العلاقات

تتمتع الحكومة التركية وإيران بعلاقات طويلة الأمد في مجال الطاقة. وعلى الرغم من أن النزاعات غالباً ما تنشأ حول تنفيذ الاتفاقات الموقعة، إلا إيران بالنسبة لتركيا لا تزال تمثل سوقاً تجارية مربحة ومورداً مهماً للطاقة. وكانت إيران تنظر في السابق إلى تركيا كونها دولة ذات أهمية جيوسياسية ثانوية، ولم تكن مشمولة في الأعمال الإيرانية في مجالات اهتمامها التقليدية وهما الخليج العربي والشام[١٤]؛ وبالتالي فإن التوترات التركية الإيرانية تنبع من تحديات حقيقية ومتصورة في مجالات تعرفها الحكومتان على أنها المجال الخاص للتأثير، وقد سعت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة إلى تعميق نفوذها في شمال سوريا والعراق، التي تتعارض سياستها مع سياسات إيران.

ولم تمنع هذه التوترات البلدين من مواصلة توثيق علاقاتهما بالطاقة، إذ إن نمطهما المتمثل في فصل العلاقات خلال أوقات التوتر لا يعد أمراً جديداً؛ فهو يعكس عملية صنع القرار التركي المتعلق بإيران منذ عام ١٩٧٩؛ فعلى سبيل المثال: قاومت تركيا الضغوط الأمريكية لتنفيذ العقوبات التي تم إقرارها في عام ١٩٨٠ لمعاقبة إيران على احتجاز الرهائن الأمريكيين، ورأت الحكومة التركية –التي كان يرأسها سليمان ديميريل– أن الإجراءات الأميركية قد هددت اتفاقاً نفطياً وقعه البلدان في ذلك الوقت[١٥]، واتبعت الحكومة التركية سياسة مماثلة في أثناء الحرب (الإيرانية–العراقية)؛ إذ اعتمدت سياسة دبلوماسية محايدة، ولكنها سعت إلى الاستفادة من الحرب.

بدأ البلدان مناقشة مشروع خط أنابيب النفط لنقل الخام الإيراني إلى البحر الأبيض المتوسط[١٦]، إلا أن المشروع قد توقف بسبب الافتقار إلى الأموال، غير أن ذلك يعد إشارة إلى

14- Eliot Hentov, "Asymmetry of Interest: Turkish-Iranian Relations since 1979," (PhD Diss., Princeton University, 2011), 4.

١٥- "تركيا ترفض العقوبات ضد إيران، بسبب اتفاقية النفط"، نيويورك تايمز، ٢٢ نيسان ١٩٨٠.

16- Pierre Razoux, The Iran-Iraq War (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University, 2015)

النية التركية والإيرانية لتعميق علاقات الطاقة، فقامت الحكومة التركية في عام ١٩٩٦ –بقيادة نجم الدين أربكان آنذاك– بوضع اللمسات الأخيرة على صفقة الغاز الطبيعي بقيمة ٢٠ مليار دولار في طهران؛ وقد خالف الاتفاق قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا التي تجاوزت الحدود الإقليمية؛ إذ إن العقوبات المفروضة تمنع الشركات الأجنبية والمحلية من استثمار أكثر من ٢٠ مليون دولار في قطاع النفط والغاز الإيراني[١٧]، وبررت تركيا موقفها بأن الاتفاقية مع إيران لم تنتهك قانون العقوبات الأمريكي لكونها اتفاقية لشراء الغاز الإيراني وليس استثماراً في قطاع الطاقة الإيراني[١٨].

تم إنجاز خط أنابيب تبريز–أنقرة في عام ٢٠٠١ وبدأ العمل به رسمياً في عام ٢٠٠٢، إلّا أن الاتفاق بقي في موضع خلاف، فالسعر الذي تدفعه تركيا للغاز الطبيعي الإيراني أعلى مما تدفعه لأي من مورديها الآخرين. وقد وافقت أنقرة على عقد الشراء في عام ١٩٩٦، الذي يُلزم تركيا بدفع ما يصل إلى ٨٧٪ من المبلغ الإجمالي للعقد، حتى لو كانت كمية الغاز المصدرة إلى تركيا أقل من الكمية الإجمالية المتفق عليها؛ فمنذ بداية هذه الاتفافية، اتهمت تركيا إيران بالفشل في الوفاء بالتزاماتها، قائلة إن السلطات الإيرانية قامت بتحويل صادرات الغاز المخصصة لتركيا إلى السوق المحلية؛ ومع ذلك –وبسبب مخصصات عقد الشراء– استمرت تركيا بدفع ما تبقى من الـ ٨٧٪ من قيمة الغاز الذي تعاقدت عليه[١٩]؛ فقامت بإعادة المفاوضات حول هذا الترتيب وخفضت من المخصصات المالية التي يجب دفعها إلى ٧٠٪، إلّا أن النزاعات بين البلدين بقيت مستمرة.

كانت تركيا تفتقر إلى وجود البنية التحتية اللازمة لتخزين الغاز الطبيعي حتى عام ٢٠١٣، ولم يكن لديها عددٌ كافٍ من «محطات الضغط لنقل الغاز من الشرق إلى الغرب»[٢٠]، واستخدمت إيران هذه الحجة –فضلاً عن هجمات حزب العمال الكردستاني على خطوط الأنابيب– لإلقاء

١٧– قانون الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي حول العقوبات المفروضة على إيران وليبيا لعام ١٩٩٦، مادة ١٠٤ سرغنوكلا، ٥ آب ١٩٩٦،
https://www.congress.gov/104/plaws/publ172/PLAW-104publ172.pdf.

١٨– ''قال المسؤولون الأتراك إن الاتفاق لا يخرق القانون الأمريكي؛ لأنه اتفاق تجاري لشراء الغاز، وليس استثماراً للطاقة'' وذلك على وفق صحيفة ''نيويورك تايمز''، وأضاف رئيس الوزراء التركي عبد الله غول : ''أن الحظر مفروض على الاستثمارات في إيران، ونحن لن نستثمر هناك'' نيويورك تايمز، ١٣ آب ١٩٩٦.

١٩– ''تركيا تضغط على إيران بسبب أسعار الغاز'' ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢،
http://www.naturalgasworld.com/turkey-iran-over-gas-prices.

20- Rzayeva, ''Natural Gas in the Turkish Domestic Energy Market: Policies and Challenges,'' 28

اللوم على الجانب التركي لانخفاض حجم الصادرات الإيرانية المتفق عليها[٢١]؛ لذلك قامت شركة بوتاس –المملوكة للدولة التركية للنفط الخام والغاز الطبيعي– بإحالة هذه القضية إلى محكمة التحكيم الدولية (ICA)، وفي عام ٢٠٠٩ حكمت الهيئة لصالح تركيا، إذ تم منح شركة بوتاس تعويض بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، وقد قامت تركيا بإحالة قضيتين إضافيتين لمحكمة التحكيم الدولية (ICA)، هما: أولاً، كانت نوعية الغاز الإيراني سيئة؛ وثانياً، كان سعره يتجاوز التسعيرة الدولية؛ فحكمت المحكمة لصالح تركيا بشأن قضية السعر، ومنحتها خصماً يصل لـ ١٠–١٥٪ من الواردات بنحوٍ رجعي إلى عام ٢٠١١، بينما حكمت المحكمة لصالح إيران بشأن قضية الجودة[٢٢].

قاومت تركيا الضغوط الأمريكية لتنفيذ العقوبات –التي صممت لزيادة الضغط على إيران للتفاوض بشأن برنامجها النووي– خارج الحدود الإقليمية على الرغم من هذه التوترات، واستغلت الحكومة التركية ثغرة في عقد الشراء لدفع واردات الغاز الإيراني بالذهب، الذي تم شراؤه من مورد خارجي[٢٣]؛ واستلمت إيران المدفوعات مقابل الغاز الطبيعي بالليرة التركية، التي ستستخدمها من أجل شراء الذهب الذي تصدره تركيا للمرة الأولى[٢٤]، وفي سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين

21- Orhan Coskun, "Attack halts flow in natural gas pipeline from Iran to Turkey," Reuters, July 28, 2015, http://www.reuters.com/ article/us-turkey-gas-iran-idUSKCN0Q20G820150728.

٢٢- "استلمت تركيا ١,٩ مليار دولار كتعويض من إيران بشأن نزاع أسعار الغاز الطبيعي"، وكالة الأناضول، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧، https://www.dailysabah.com/energy/2017/01/24/turkey-to-receive-19bin-com-pensation-from-iran-over-natural-gas-price-dispute.

٢٣ – أدت هذه الخطة إلى التسبب بفضيحة للحزب الحاكم –حزب العدالة والتنمية– تتمثل بالربح غير المشروع؛ وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من إنهاء التحقيق، إلّا أن سلسلة من التسجيلات الصوتية المسربة التي تورط بها الرئيس الحالي وأسرته وعدد من مسؤولي حزب العدالة والتنمية السابقين دفعتهم إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الانتقامية ضد الشرطة والمدعين العامين ورجل الدين عبد الله غولن المقيم في الولايات المتحدة –الذي تتهمه الحكومة التركية بالتسريبات–. انظر: هيوميرا باموك وستيف ستيكلو وبابك دهغانبيشيه "تقرير خاص – ثغرة ذهبية: كيف ساعدت عصابة الجريمة التركية إيران"، رويترز – ٢٩–٤–٢٠١٤، http://www.reuters.com/article/usiran-turkey-special-report-idUSBREA3S07120140429

24- Gary Clark, Rachel Ziemba and Mark Dubowitz, "Iran's Golden Loophole," Foundation for Defense of Democracy and Roubini Economics, May 13, 2013, http://www.defenddemocracy.org/content/uploads/documents/FDD_RGE_Iran_Gol_Report__ May_2013_FINAL_2.pdf

حكوميين أمريكيين، قامت تركيا بتخفيض كمية النفط الخام الإيراني المستوردة[٢٥]. وفي أعقاب توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أو الاتفاق النووي الإيراني، فقد كان من المفترض أن تعود واردات الخام من إيران إلى مستوياتها نفسها ما قبل عام ٢٠١٢، وذلك على وفق دائرة أبحاث الكونغرس[٢٦].

يبيّن تأريخ هذه العلاقة نمطاً واضحاً؛ وهو أن الحكومة التركية ستقاوم الضغوط الأمريكية التي تسعى للحد من تعاملات الطاقة مع إيران، ولا تزال علاقة الطاقة العمود الفقري للعلاقة الاقتصادية بين البلدين؛ غير أن الخلافات الثنائية بشأن عقد الشراء وشروط عقود الطاقة لا تزال مثيرة للجدل.

تفضيل العلاقات مع أربيل على بغداد

تدرس تركيا خياراتها مع العراقيين الأكراد

تطورت علاقة الحكومة التركية مع حكومة إقليم كردستان بنحوٍ كبير في السنوات الأخيرة؛ وبالنسبة لأنقرة فقد برز الحزب الديمقراطي الكردستاني كحليف وثيق داخل العراق وضد حزب العمال الكردستاني، إذ شن حزب العمال –الذي تأسس لأول مرة في عام ١٩٧٨– حركة تمرد ضد الحكومة التركية مرة أخرى لسببين رئيسين: أولهما لإعلان استقلال كردستاني صريح؛ وثانيهما من أجل الحصول على استقلال سياسي[٢٧]، ويعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود بارزاني القوة المهيمنة في السياسة الكردية إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنشق في حركة التغيير، وقد مُثِلت هذه الأحزاب الثلاثة معاً في برلمان إقليم كردستان، وإن كان بنحوٍ غيابي؛ وذلك بسبب تعليق البرلمان الكردي في تشرين الأول ٢٠١٥ بعد

٢٥– على وفق رويترز، " قامت وزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١٣، بتمديد العقوبات المفروضة على إيران لمدة ستة أشهر، وذلك للتقليل من مشتريات تركيا من النفط الخام الإيراني في وقت سابق من ذلك العام؛ وبموجب اتفاق جنيف الموقع في ذلك الشهر، اتفقت الولايات المتحدة و٥ دول أخرى على وقف الجهود الرامية إلى خفض مبيعات إيران من النفط الخام، مما يسمح للدول المستهلكة بمواصلة شراء "متوسط كمياتها الحالية من النفط الخام".

26- Kenneth Katzman, Iran Sanctions, US Library of Congress, Congressional Research Service, January 31, 2017, https://fas. org/sgp/crs/mideast/RS20871.pdf.

27- Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York: New York University Press, 2007).

الخلاف حول رفض الرئيس مسعود بارزاني التنحي عن السلطة بعد انتهاء فترة ولايته[٢٨].

تعد العلاقات التركية الوثيقة مع الرئيس بارزاني استراتيجية، وقد تغيرت بنحوٍ ملحوظ في العقد الماضي؛ وهذه العلاقة هي نتيجة للجهود التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني للتحايل على الحكومة المركزية العراقية والمناطق المتنازع عليها من الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، فضلاً عن ذلك فقد سعت أنقرة إلى دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة برزاني كثقل موازن لحزب العمال الكردستاني وقائده المسجون عبد الله أوجلان؛ ويجدر الذكر بأن كليهما لديه رؤى متباينة ومتنافسة للقومية الكردية، إذ إن البرزاني لديه قدرة أكبر للتعاون مع تركيا، في حين أن رؤية أوجلان للامركزية المتطرفة لا تزال أمراً مغايراً لما ترغبه القيادة في أنقرة.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني القوي هو الآن مكوّن أساس في السياسة الخارجية لتركيا؛ وقد دفع ذلك أنقرة إلى دعم التفسير الكردي لقانون النفط العراقي المثير للجدل –المنصوص عليه في دستور عام ٢٠٠٥–، إذ تختلف الحكومة المركزية في بغداد والحكومة الكردية في أربيل بتحديد عائدات النفط والموارد الطبيعية المذكورة في المادتين ١١١ و١١٢؛[٢٩] ويوضح صندوق النقد الدولي أنه:

«على وفق بغداد، فإن لدى الحكومة الاتحادية الحق الحصري في تطوير وتصدير النفط وتوقيع العقود التي تغطي الأراضي العراقية، ولا يسمح لحكومة إقليم كردستان باتخاذ تدابير أحادية الجانب في إدارة حقول النفط والغاز، ولكن تفسير أربيل للمادتين هو أنه يحق لها أيضاً الدخول في عقود وتصدير النفط بنحوٍ مستقل عن بغداد»[٣٠].

كان لهذا النزاع العراقي الداخلي تأثير كبير على عملية صياغة السياسة التركية تجاه العراق، وتعاملاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة المركزية العراقية، فالحكومة التركية هي الآن جهة فاعلة في سياسة الطاقة العراقية المحلية، وترتبط هذه القضية بمسألة الاستقلال الكردي، وحل

28-Isabel Coles, "Political crisis escalates in Iraq's Kurdistan region," Reuters, October 12, 2015, http://www.reuters.com/ article/us-iraq-kurds-idUSKCN0S60HX20151012.

29- Koba Gvenetadze and Amgad Hegazy, Iraq Country Report No. 15/236, International Monetary Fund, August 2015, https:// www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15236.pdf.

30- Ibid.

ما يسمى بالأراضي المتنازع عليها في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى[٣١].

تغيرت سياسات تركيا بشأن كركوك والحق القانوني لحكومة إقليم كردستان بالتوقيع على اتفاقيات نفطية مستقلة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، وفي بداية الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فشل البرلمان التركي الذي كان يرأسه حزب العدالة والتنمية بقيادة بولنت ارينج[٣٢] في الحصول على ما يكفي من الأصوات للسماح بمنح الحق لغزو شمالي العراق من جنوب شرقي تركيا[٣٣]. وتحرك حزب العدالة والتنمية بنحوٍ سريع للسماح بالتحليقات العسكرية الأمريكية، غير أن المراحل الأُوَل من التدخل أجبرت عدداً قليلاً من فرق القوات الخاصة للجيش[٣٤] على التضامن مع البيشمركة الكردية المدعومة بقوة جوية أمريكية لتحديد الأراضي بما يسمى بالخط الأخضر، وهو الخط المستخدم لإعادة رسم حدود كردستان العراق والحكومة المركزية[٣٥].

٣١- «العراق والأكراد: مشكلة مستمرة» تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٨، مجموعة الأزمات الدولية، ٨ تموز ٢٠٠٩، https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/88-iraq-and-thekurds-trouble-along-the-trigger-line.pdf.

32- Jean-Christophe Peuch, "Turkey: Parliamentary 'No' Vote On US Troops Puts Government, Ruling Party in Straits," Radio Free Europe, March 3, 2003, http://www.rferl.org/a/1102391.html.

33- Dexter Filkins, "Threats and Responses: Ankara; Turkish Deputies Refuse to Accept American Troops," New York Times, March 2, 2003, http://www.nytimes.com/2003/03/02/world/ threats-and-responses-ankara-turkish-deputies-refuse-toaccept-american-troops.html.

٣٤- على وفق ريتشارد أندريس: "في ٢٣ آذار ٢٠٠٣ انتشرت الفرقة العاشرة من القوات الخاصة في العراق مع عدم وجود أي وقت تقريباً للتخطيط أو التجهيز للقتال، إذ إن قصة تسلل المجموعة مروعة جداً؛ فعلى الرغم من المحاولات الدبلوماسية العدوانية الرامية إلى حمل تركيا على السماح للفرقة بالتسلل عبر أراضيها، فرفضت تركيا قبول ذلك؛ مما أجبرت الفرقة على الدخول عبر طريق دائري يضم التحليق على ارتفاع منخفض على بعد مئات الأميال من الأراضي العراقية وسط نيران كثيفة قادمة من الدفاعات العراقية، وعقب هبوطها ارتبطت الفرقة بالقوات الكردية وبدأت المناورة لمهاجمة وحدات العدو. وتتألف الفرقة الخاصة من ٤٨ مفرزة تشغيلية تتكون كل منها من ١٢ جندياً". انظر ريتشارد أندريس: (The Afghan Model in Northern Iraq)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد ٢٩، (حزيران ٢٠٠٦)، ٤٠٤-٤٠٥.

35- Ibid.

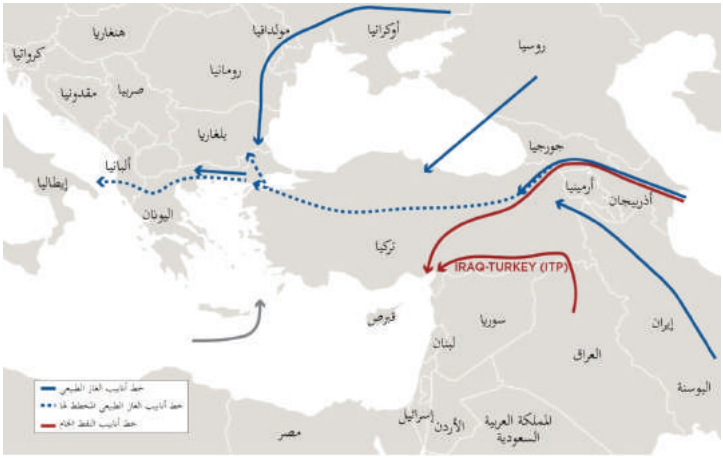

خريطة (٢): خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والمشاريع المخطط لها

بعد سقوط بغداد، قامت أربيل على الفور بدعم السيطرة السياسية والاقتصادية على الأراضي الكردية، وقد حظي الحزب الديمقراطي الكردستاني بأهمية سياسية كبيرة في نينوى[٣٦]، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني يعد قوة مهيمنة في كركوك[٣٧]؛ وعُدَّت حالة كركوك تهديداً للأمن القومي التركي بسبب السيطرة الكردية على عائدات النفط التي قد تدعم الاقتصاد الكردي؛ وبالتالي توفر أساساً لحكومة إقليم كردستان لإعلان استقلالها[٣٨]؛ ورداً على ذلك قامت تركيا بتخفيف معارضتها لوجود عراق فدرالي، ولكنها أكدت على أن كركوك هي «خط أحمر» من أجل مصالحها طويلة الأمد[٣٩].

٣٦- انظر: «جهة القتال الجديدة في العراق: الصراع على نينوى»، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٠، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٨ أيلول ٢٠٠٩،
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/90-iraq-s-newbattlefront-the-struggle-over-ninewa.pdf.

٣٧- «العراق يخفف من المخاوف تركيا بشأن الطموحات الكردية»، تقرير الشرق الأوسط رقم ٣٥، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥، https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/35-iraq-allayingturkey-s-fears-over-kurdish-ambitions.pdf.

38- Robin M. Mills, "Northern Iraq's Oil Chessboard: Energy, Politics and Power," Insight Turkey, vol. 15, no. 1 (Winter 2013), 52-57.

٣٩- "العراق يخفف من المخاوف تركيا بشأن الطموحات الكردية" ٧-٨.

سعت حكومة إقليم كردستان في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى الاستفادة من الاهتمام الدولي في حقول النفط غير المستثمرة، وقامت الشركة النرويجية الصغيرة (DNO)، بحفر بئر استكشافية في زاخو، على بعد أميال قليلة شرق الحدود المشتركة مع تركيا[٤٠]. وقد أعربت شركات دولية أخرى عن اهتمامها بالمجالات الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان بعد إقرار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥، من ضمنها شركتان تركيتان صغيرتان هما: (جينيل إنيرجي، وبيتوال). واستفاد كل من جينيل ودنو من اتفاقية عام ٢٠٠٩ بين أربيل وبغداد بالسماح بحصولهم على الصادرات المستقلة من حقول طق طق وتوكي[٤١]؛ وللسماح بالتصدير، قامت شركة نفط الشمال ببناء خط أنابيب يبلغ طوله ٥٥٠ متراً لربط حقل توك مع خط أنابيب كركوك–جيهان[٤٢]، غير أن هذا الترتيب كان مرهوناً بتسويق النفط اتحادياً، وتم إيداع الواردات في صندوق التنمية الذي يديره الاتحاد الفدرالي، ومن ثم توزع الإيرادات على وفق الأسهم المتفق عليها في الميزانية الاتحادية[٤٣]؛ فنتج عن هذا الترتيب قيام وزارة المالية العراقية بدفع ١٧٪ من النفقات المحددة لحكومة كردستان العراق، مع الاحتفاظ بنسبة ٨٣٪ من الميزانية الاتحادية بما يتناسب وشروط النزاع في الدستور العراقي؛ واعتمدت حكومة إقليم كردستان على تلك المخصصات في دفع رواتب الموظفين الحكوميين حتى حزيران ٢٠١٥، إلا أن الأحزاب الكردية قررت –بعد أن استلمت المدفوعات الجزئية من بغداد للأشهر الستة الماضية– الاعتماد على الصادرات المستقلة فقط[٤٤].

وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، غيرت الشركة الأمريكية المتعددة الجنسيات –إكسون موبيل– مسار السياسة التركية تجاه حكومة إقليم كردستان؛ إذ قامت شركة النفط العملاقة بشراء ستة أحواض في حقل نفطي داخل الأراضي الكردية، التي تم عدها منذ ذلك الحين بمنزلة تأييد لتفسير

٤٠– ''وقعت الشركة النرويجية اتفاقاً في حزيران ٢٠٠٤ مع حكومة إقليم كردستان، وهو اتفاق لتقاسم الإنتاج الذي يغطي مساحة ٢٥٠ ميلاً شمال بغداد بالقرب من الحدود التركية، وقد تحدت صفقة شركة دنو مع كردستان الدستور العراقي الجديد الذي لم يخلق سوى مزيدٍ من الارتباك بين شركات التنقيب عن النفط إذ كان لا يزال هناك غموض بشأن الملكية النهائية للموارد الطبيعية'' صحيفة تايمز أوف لندن ١١ نيسان ٢٠٠٦.

٤١– ''العراق والأكراد: مشكلة مستمرة'' ١٧.

42- Ibid.

43- Ibid.

٤٤– ''يجتمع مجلس إقليم كردستان لشؤون النفط والغاز مع الأحزاب السياسية''، ١٨ حزيران ٢٠١٤:
http://cabinet.gov.krd/a/d. aspx?s=040000&l=12&a=53475.

حكومة إقليم كردستان لقانون النفط، فقد تفاوضت الشركة بنحوٍ مباشر مع أربيل[٤٥]. بعد ذلك أنشأت شركة الطاقة التركية (تيك) –وهي كيان مدعوم من الدولة– لاستثمار نسبة ٢٠٪ من أحواض شركة إكسون الاستكشافية[٤٦]، وقد أتاحت مشاركة شركة تيك في الصفقة للحكومة التركية مصلحة تجارية مباشرة في الاعتراف بصحة تفسير حكومة إقليم كردستان حول النزاع النفطي؛ مما أدى إلى تفاقم التوترات مع بغداد.

وعلى وفق تقرير النفط العراقي الذي نصَّ على أن الإيرادات من جميع صادرات النفط العراقية عبر تركيا –من حكومة إقليم كردستان والكيانات الاتحادية– سوف تتدفق إلى حساب الضمان الذي تسيطر عليه تركيا الذي سيتم تقسيمه في نهاية المطاف بالتناسب بين أربيل وبغداد[٤٧]؛ ومنح هذا الإجراء إمكانية الوصول المباشر لحكومة إقليم كردستان دون الحاجة إلى المرور عبر الحكومة المركزية؛ وهذا يعني أن تركيا كانت الضامن الفعلي للعقود النفطية لحكومة إقليم كردستان، وهو تغيير كبير في نهج أنقرة السابق تجاه العراق[٤٨].

لم توافق حكومة بغداد على هذا الإجراء –وكذلك الولايات المتحدة– واحتجت ضد تصدير النفط الكردي بنحوٍ مستقلٍ خشية أن يؤدي ذلك إلى تفكك الدولة العراقية، وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، هددت بغداد بإيقاف تحويل ١٧٪ من عائدات النفط الوطنية في حالة فشل حكومة

45- Dmitry Zhdannikov, Isabel Coles, and Ned Parker, "Special Report: How Exxon helped make Iraqi Kurdistan," Reuters, December 3, 2014, http://www.reuters.com/article/us-mideastcrisis-kurdistan-specialrepor-idUSKCN0JH18720141204.

46- Humeyra Pamuk and Orhan Coskun, "Turkey, Iraqi Kurdistan sign landmark energy contracts," Reuters, November 29, 2013, http://www.reuters.com/article/us-turkey-iraq-oilidUSBRE9AS06620131129.

47- Ben Van Heuvelen, "Turkey planning to control Iraqi oil revenue," Iraq Oil Report, April 2, 2013.

٤٨– قامت حكومة إقليم كردستان بشحن النفط من جيهان/تركيا إلى إسرائيل عبر مالطا، وفي بعض الأحيان تم شحنه إلى البلدان الأوروبية. ثم قامت إسرائيل بإيداع الودائع في حسابات حكومة إقليم كردستان في تركيا.
https://newrepublic.com/article/118549/israel-and-kurdistans-allegedoil-deal-putting-us-notice.

إقليم كردستان في المساهمة بالنفط للحكومة المركزية ليتم تصديرها[٤٩]، ولكن في مطلع عام ٢٠١٤ قام رئيس الوزراء العراقي آنذاك –نوري المالكي– بإيقاف المدفوعات إلى حكومة إقليم كردستان؛ مما دفع حكومة إقليم كردستان إلى زيادة صادراتها النفطية المستقلة إلى تركيا. وقد أدى تعليق الدفع –فضلاً عن الانخفاض الأخير في سعر برميل النفط الخام– إلى حرمان حكومة إقليم كردستان من إيجاد التمويل اللازم لدفع رواتب الموظفين، وكان يعاني الإقليم من عجز مالي قدره ٢٩٠ مليون دولار شهرياً على الرغم من تصدير ٣٠٠ ألف برميل يومياً[٥٠]؛ ولمعالجة النقص الخطير في الأموال، بدأت حكومة إقليم كردستان بالاستفادة من عائدات النفط المستقبلية المحتملة لجمع الأموال من المقرضين الدوليين، الذين كانوا حريصين على تجنب الانخراط في الخلاف بين بغداد وأربيل، إلّا أن شروط الإقراض لم تكن مواتية لحكومة إقليم كردستان. وسط هذا الخلاف الواسع حول تقاسم عائدات النفط والأزمة المالية الخطيرة لحكومة إقليم كردستان، احتل داعش الموصل في حزيران عام ٢٠١٤ وسيطر على ثاني أكبر مدن العراق، وتم اجتياح القنصلية التركية –التي تبعد مسافة بضع دقائق فقط من مطار الموصل– وتم احتجاز ٤٩ موظفاً دبلوماسياً كرهائن[٥١].

مؤتمر صحفي بعد المحادثات مع رئيس تركيا رجب طيب أردوغان.

49- Michael Knights, "Making the Iraqi Revenue-Generating Deal Work," Washington Institute for Near East Policy, December 3, 2014, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/making-the-baghdad-krg-revenue-generating-deal-work.

50- Ibid.

51- Ceylan Yeginsu, "Militants Storm Turkish Consulate in Iraqi City, Taking 49 People as Hostages," New York Times, June 11, 2014, https://www.nytimes.com/2014/06/12/world/middleeast/ militants-seize-turkish-consulate-staff-in-mosul.html.

بدأ تنظيم داعش تحركه البطيء نحو الشمال باتجاه أربيل؛ مما دفع الولايات المتحدة بالتدخل في ٧ آب عام ٢٠١٤، إذ قامت طائرتان من طراز F-١٨ بإلقاء القنابل على مدفعية داعش التي كانت تقصف مواقع البيشمركة على طريق إربيل[٥٢]؛ وأدت الحرب ضد داعش في العراق إلى تغيير العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؛ فعلى سبيل المثال، سيطرت قوات البيشمركة على كركوك في حزيران ٢٠١٤، بعد فرار الجيش العراقي من تنظيم داعش[٥٣]، وفي إطار السياسة التركية التقليدية، تم شحن النفط الذي يتم ضخه من غرب كركوك -التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني- إلى تركيا[٥٤]، وواصلت المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني التعامل مع شركة النفط الحكومية التابعة لوزارة النفط المركزية.

تعدُّ علاقة الطاقة التركية مع حكومة إقليم كردستان الآن عنصراً أساساً في السياسة الخارجية لأنقرة، إذ اتخذت شركة تيك خطوات أكثر حزماً في الأشهر الأخيرة لتعميق استثمارها في أربيل، وواصلت الحكومة التركية مقاومة الضغوط الأمريكية للحد من تعاملها مع حكومة إقليم كردستان، وقد مضت قدماً في استثمارها بمجال الطاقة في شمال العراق؛ فأثرت هذه السياسة على محاولة أنقرة السابقة بالتقرب تجاه كركوك، التي كانت تعدُّ سابقاً «خطاً أحمر»، نظراً لأهميتها بالنسبة لوجود إقليم مستقل، وتساهم الحكومة التركية الآن في زيادة اللامركزية في الدولة العراقية بإعطاء الأولوية لعلاقتها مع الأكراد بنحوٍ أكبر من علاقتها مع الحكومة المركزية، مع استمرار الجهود في محاولة لإدارة بغداد والاحتفاظ ببعض مظاهر التركية مع الحكومة المركزية، وعلى الرغم من أن أنقرة تساعد على تسهيل اللامركزية في الدولة العراقية، فإن النفوذ التركي في بغداد لم يكن أكبر من النفوذ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب بارزاني المتحالف مع الأحزاب العربية في نينوى، إلّا أن هذه العلاقة جاءت على حساب علاقة أنقرة مع حكومة بغداد والمعارضة السنية والمتنافسين المحتملين الذين قد يتولوا منصب رئاسة الوزراء في المستقبل؛ وبالتالي فإن تأثير أنقرة على مستقبل حكومة

52- Richard Sisk, "US Military Begins 'Targeted' Airstrikes in Iraq," Military Times, August 7, 2014, http://www.military.com/dailynews/2014/08/07/obama-mulling-limited-military-action-iniraq.html.

٥٣- "يسيطر الأكراد العراقيون" بنحوٍ كامل على كركوك، في الوقت الذي فرَّ فيه الجيش العراقي"، بي بي سي نيوز ١٢ حزيران ٢٠١٤،

http://www.bbc.com/news/world-middleeast-27809051.

٥٤- قبل فرار الجيش العراقي، كان الأكراد يسيطرون على واحدة من الآبار النفطية الثلاث، بينما تسيطر الحكومة المركزية في بغداد على البئرين الأُخريين.

إقليم كردستان سيكون كبيراً، وإن كان ذلك على حساب ظهور علاقات قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسة في وسط العراق وجنوبه.

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

لدى تركيا تأريخ قديم في التصرف بنحوٍ مستقل ومقاومة الضغوط من الولايات المتحدة التي تحاول أن تحد من علاقاتها بالطاقة مع البلدان الموردة المجاورة لها، وآثار هذه النتيجة مهمة جداً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأوروبا، وروسيا؛ وفي جميع المناطق الثلاث، ينبغي على أنقرة أن تستكشف سبلاً جديدة لتعميق علاقاتها في مجال الطاقة، وأما بالنسبة لروسيا، فستتركز آثار هذه النتيجة على مشروع الترك ستريم على المدى القصير وما يترتب عليه فيما يخص أوكرانيا ومشروع نورد ستريم ٢؛ على المدى البعيد، فإن علاقة الطاقة التركية–الروسية قد تزيد من تعقيد جهود دول الاتحاد الأوروبي –فرنسا وألمانيا– للتوصل إلى اتفاق حول العقوبات الاقتصادية المحتملة ضد روسيا.

استفادت تركيا بنحوٍ كبير يعد أن تم تخفيف العقوبات على إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي؛ إذ إن إعادة دمج إيران في النظام المصرفي سويفت، سمح باستئناف المعاملات عبر الحدود مع المصارف الأجنبية؛ مما سمح لأنقرة باستئناف دفع ثمن مشتريات النفط، دون الاضطرار إلى الاعتماد على ترتيبات تبادل الذهب المعقدة، وتم تخفيض الضغوط الأميركية على تركيا التي تسعى للحد من وارداتها من النفط الخام الإيراني، وقد أشارت إدارة ترامب إلى أنها ستواصل الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران، ولكن إذا سعت الإدارة إلى زيادة الضغط الاقتصادي على إيران، فمن المرجح أن تقاوم تركيا تلك الضغوطات وستستمر بعلاقاتها مع طهران بمجالات الطاقة، وهذا يضعف من ادعاء الحكومة التركية بأن بإمكان واشنطن أن تعتمد على أنقرة لتكون بمنزلة حصن ضد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

الشكل (١): واردات تركيا من الغاز الطبيعي حسب المصدر (٢٠١٥)

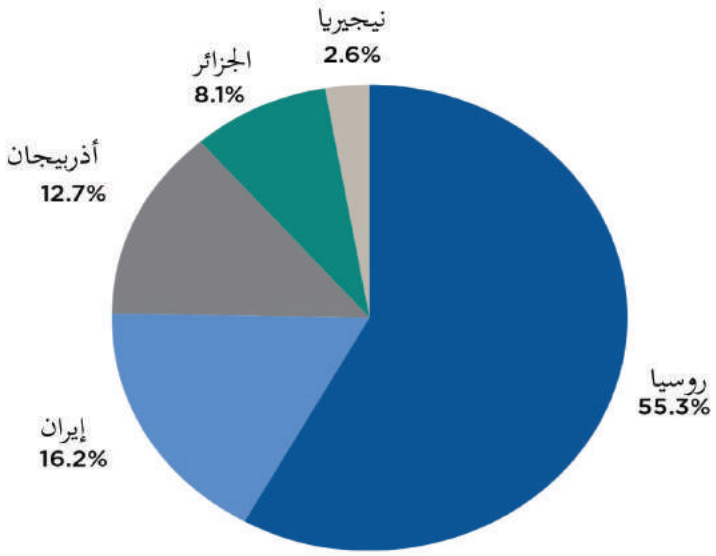

المصدر: وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.tr/ turkeys-energy-strategy.en.mfa

إن هذه النتائج لها انعكاسات على سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق أيضاً، وكما هو الحال في روسيا وإيران، وضعت تركيا سياستها النفطية بنحوٍ خاص ومستقل وقاومت الضغوط الأمريكية التي تشجع العمل مع الحكومة المركزية العراقية وليس مع حكومة إقليم كردستان؛ وفي هذه الحالة، سعت تركيا إلى استخدام علاقتها مع حكومة إقليم كردستان كثقل موازن لإيران ونفوذها مع بغداد، ومع ذلك، فإن أنقرة لا تزال تعمل على نحوٍ متعارض مع السياسة الأمريكية "لعراق موحد" وجهودها لتشجيع صفقات الطاقة من خلال الحكومة المركزية العراقية، ومن المؤكد أن هذه المسألة ستصبح أكثر تعقيداً في السنوات القادمة؛ إذ لا تزال كركوك منطقة متنازعاً عليها، على الرغم من سيطرة الأكراد على المدينة.

الاستنتاج

تشارك الولايات المتحدة الآن في الصراع ضد تنظيم داعش في العراق وزادت من دعمها العسكري لدول الناتو المجاورة لروسيا[٥٥]، وتعهدت إدارة ترامب أيضاً بزيادة الضغط العسكري والسياسي ضد إيران. أمّا تركيا، فلديها مصالح تتعلق بالطاقة في روسيا وإيران والعراق، ومن المتوقع أنها ستتبع سياسة المصلحة الذاتية، التي تحقق هدف تركيا بأن تصبح مركزاً للطاقة الإقليمية.

إن سياسات تركيا لا تتفق تماماً مع سياسات الولايات المتحدة؛ ولذلك لا ينبغي أن يتوقع بأن تكون أنقرة كموازنة اقتصادية لإيران، أو أن تقلل من المخاوف بشأن استخدام روسيا لتركيا لتقليل اعتمادها على أوكرانيا، وينطبق الأمر نفسه على العراق، إذ لا تزال تركيا متمسكة باستراتيجية «الطبقة الشمالية» للترابط الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني، على حساب وجود عراق فدرالي.

لقد أظهر هذا التقرير أن للحكومة التركية تأريخاً في مقاومة الضغوط الأمريكية حينما يتعلق الأمر بسياسة الطاقة تجاه روسيا وإيران والعراق، وستواجه إدارة ترامب –مثل سابقاتها– تحديات حين العمل مع الحلفاء لتنفيذ السياسات التي تمس مصالحهم الخاصة، إذ يظهر التأريخ التركي بوضوح كيفية تحدي أنقرة لمصالح الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة.

٥٥– وزارة الدفاع الأمريكية، مكتب وكيل وزارة الدفاع، مبادرة الطمأنينة الأوروبية، «ميزانية السنة المالية ٢٠١٧»
http://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/fy2017/FY2017_ERI_J-Book.pdf.

أوراق بحثية

حزب العدالة والتنمية: أسباب الصعود، والقفزة الاقتصادية، والمستقبل

أحمد حسن علي *

٢٠١٧-٨-٣١

تركيا قبل صعود حزب العدالة والتنمية

عاشت تركيا منذ قيام الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٣ وحتى بداية عهد تورغوت أوزال عام ١٩٨٣ في ظل سياسات منغلقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ والسبب الرئيس لسياسة الانغلاق -حسب اعتقاد الكماليين- أن الدولة العثمانية التي قامت على أساس الخلافة الإسلامية لستة قرون عانت من مشكلات اقتصادية واجتماعية، لوجود قوميات وأديان كثيرة، وأن الحل كان في انغلاق تركيا على قومية واحدة ودين واحد، والاكتفاء بقدرات البلاد الاقتصادية الذاتية بدلاً من الاعتماد على الدول الأوروبية التي سيطرت على الاقتصاد العثماني منذ حرب القرم بين العثمانيين والروس (١٨٥٣-١٨٥٦) التي تسببت في استنجاد الدولة العثمانية بالبريطانيين والفرنسيين وحصلت على قروض كبيرة لم تستطع تركيا تسديها؛ وبالتالي أعلنت الإمبراطورية العثمانية افلاسها في عام ١٨٧٥ وعدم قدرتها على تسديد الديون الأجنبية والمحلية.

وعلى إثر ذلك، تأسست في عام ١٨٨١ إدارة الدين العثماني ووضعت موارد الدولة العثمانية تحت تصرف هذه الإدارة التي منحت صلاحيات واسعة، وعلى الرغم من أن إدارة الدين العثماني كانت جزءاً من وزارة المالية العثمانية إلا أنها عملت بنحوٍ مستقل تماماً، وتألف أعضاء مجلس الإدارة في إسطنبول من سبعة ممثلين للدول الدائنة (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا والنمسا) فضلاً عن عضو عثماني تم تعيينه من قبل المصرف العثماني الذي كان بدوره يخضع للدول السابقة التي أودعت أموالها في المصرف؛ وصارت إدارة الدين العثماني الأداة الرئيسة للسيطرة المالية الأوروبية على الإمبراطورية العثمانية، حيث اتخذت قرارات اقتصادية في صميم الحياة الاقتصادية تركت أثاراً مدوية في المجتمع التركي وكانت أحد أسباب التأييد الشعبي الواسع لأتاتورك الرافض للتحكم الأجنبي بالاقتصاد ضد السلطنة العثمانية التي أيدت القرارات الأجنبية في التحكم بالاقتصاد التركي[١].

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

لذا عدّت النخبة الكمالية أن سياسات الحروب والتورط في مشكلات خارج تركيا دفاعاً عن قوميات تركية، أو قوميات مسلمة تسببت في انهيار الدولة العثمانية فضلاً عن عدم تحديث تركيا بالنحو المطلوب بسبب عدم اتباع العلمانية كمنهج أساسي في الحياة التركية. وصار الاعتقاد بإن خلاص تركيا في تبنيها لمنهج القومية الواحدة والدين الواحد والعلمانية «غير الإلحادية»، والاكتفاء الذاتي بالمجالات الاقتصادية كافة، هي الأساس في أن تصبح الجمهورية التركية أكثر استقراراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وصار شعار الحمائية الاقتصادية أحد الأركان الستة للجمهورية (النظام الجمهوري، والقومي، والعلماني، والشعبوي، الإصلاحي، والحمائي)، واستمرت عملية الانغلاق التركي الداخلي حتى الثمانينيات؛ خوفاً من استدراج تركيا للديون الأجنبية، وتكرار مأساة إدارة الديون العثمانية، وفقدان تركيا لسيادتها وكرامتها.

بعد عام ١٩٥٠ مرت تركيا بأزمات اقتصادية متكررة كل عشرة سنوات، وكانت اخطرها في أواخر السبعينيات؛ بسبب التوسع السريع في الصناعة الحكومية، مع ارتفاع حاد في الاستيراد من الخارج أدت إلى أزمة في ميزان المدفوعات، ومع أن الحكومات التركية حينها خضعت لتوجيهات صندوق النقد الدولي وقامت بتخفيض قيمة الليرة التركية وأجرت برامج تقشفية لتخفيف الطلب المحلي على السلع الأجنبية، لكن الصعوبات الاقتصادية بقيت مستمرة وسط استقطاب سياسي وشعبي بين الأحزاب اليمينية واليسارية أدت إلى تدخل الجيش بعد تدهور الوضع الأمني في أعوام (١٩٦٠ و١٩٧١ لتقود عمليات انقلاب عسكري)[٢].

وبعد كل انقلاب عسكري، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق إصلاحات هيكلية في مؤسسات الدولة وظلت تركيا تعاني من عجز مزمن في تمويل المشاريع الحكومية، وازادت الديون الأجنبية، ولم تتخذ الحكومات التركية إجراءات كافية للتكيف مع آثار الزيادة الحادة في أسعار النفط العالمية في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ -خلال الحرب العربية الإسرائيلية-، وقامت بتمويل العجز الناتج عن ذلك بقروض أجنبية جديدة قصيرة الأجل، وبحلول عام ١٩٧٩، وصل التضخم إلى مستويات لم تصلها من قبل في عهد الجمهورية، وارتفعت البطالة إلى نحو (١٥ في المئة)، وكان القطاع الصناعي مملوكاً للدولة فقط ويدار بطريقة سيئة ولا يستخدم سوى نصف الطاقة الأنتاجية، ولم تتمكن الحكومة من دفع حتى الفائدة على القروض الأجنبية.

وزادت نسبة التضخم وارتفعت الى معدلات عالية جداً بلغت (٦٠ بالمئة) في عام ١٩٧٨

ثم (١٣٧ بالمئة) في بداية عام ١٩٨٠، وارتفعت نسبة البطالة عشية الانقلاب زهاء أربعة ملايين عاطل، ومع حلول عام ١٩٨٠ بلغت الديون الأجنبية نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي ووصل الاقتصاد التركي إلى أسوأ أزمة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، وفي تلك المرحلة تولدت قناعة لدى قيادات الجيش التركي والنخب الكمالية الحاكمة بأن أن تركيا لن تكون قادرة على الحفاظ على التنمية الخالية من الأزمات الاقتصادية المتكررة إلا إذا أجرت تغييرات كبيرة في النهج الكمالي القائم على الحمائية الاقتصادية واعتماد نظام السوق الحرة[٣].

وفضلاً عن الأزمة الاقتصادية، عانت تركيا أيضا من مشكلة اجتماعية كانت لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي وهي مشكلة الانفجار السكاني والهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل والحياة الأفضل بعد الإهمال الحكومي لسكان الريف، والجدير بالذكر أن أكثر من ثلثي سكان تركيا كانوا يقيمون في الأرياف حتى عام ١٩٥٠، وخلال الخمسينيات والستينيات شهدت المدن نسبة هجرة كبيرة، فاتجه معظم المهاجرين من الريف إلى المدن الكبرى مثل إسطنبول وإزمير وأنقرة، وأدت الهجرة إلى نتائج خطيرة تمثلت في انتشار الاحياء السكنية الفقيرة حول تلك المدن التي شهدت الكثير من حوادث العنف في السبعينيات فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة فيها.

كانت استراتيجية مصطفى كمال أتاتورك في تغيير المجتمع التركي من مجتمع يؤمن بسلطة الخلافة الإسلامية وتأثير شيوخ الطرق الصوفية في عهد العثمانيين إلى مجتمع يؤمن بالعلمانية في عهد الجمهورية، بطريقة (من الأعلى إلى الادنى)، بمعنى أن على النخبة الكمالية بناء طبقة اجتماعية علمانية في المدن الأساسية تمسك بزمام قيادة الدولة من قوات مسلحة، وقضاء، ومؤسسات حكومية، ومؤسسات تعليمية وإعلامية؛ وبتلك الاستراتيجية، أنشأ مصطفى كمال طبقة بيروقراطية مدنية وعسكرية تولت حكم الدولة، ولكن النخب الكمالية الحاكمة تركت سكان الريف للزمن على أمل أن تنشأ أجيال جديدة تؤمن بالعلمانية الكمالية عبر مؤسسات التعليم العامة من مدارس ابتدائية وحتى الجامعات.

وما حصل خلال الخمسينيات من القرن الماضي أن حكومة عدنان مندريس ولأسباب انتخابية عملت على كسب سكان الريف بتقديم الخدمات الممكنة مستفيدة من المساعدات المالية الأمريكية بداية عقد الخمسينيات لمواجهة المد الشيوعي، وأتاحت الفرصة لممارسة بعض الشعائر الدينية مثل إعادة الأذان باللغة العربية وخففت من ضغوط النخب الكمالية ضد الطبقات الدينية

والمحافظة، وبالنتيجة فاز مندريس في ثلاثة انتخابات وصار معظم نواب البرلمان من سكان الريف أو من المحافظين في المدن. وخلال ١٠ سنوات من بداية ١٩٥٠ وحتى الانقلاب العسكري الأول في ١٩٦٠، نشطت الحركات المحافظة في الريف وبدأت الهجرة إلى المدن الكبرى؛ وكانت النتيجة ولادة حركة اليمين التركي المحافظ القائم على احترام الدين (والمذهب الحنفي) والطرق الصوفية وفي الوقت نفسه التمسك بالعلمانية الكمالية غير الملحدة والسوق الحرة. في مقابل ذلك، نشطت حركة اليسار التركي القائمة على الفكر الاشتراكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعادي للدين لكن مع الايمان بالفكر العلماني الكمالي بإقصاء الدين عن الدولة؛ وحصلت حالة من الاستقطاب الاجتماعي الشديد لدى السكان بين مؤيدين لحكومة مندريس اليمينية المحافظة والمؤيدين لحزب الشعب الجمهوري اليساري الكمالي تمثلت في مواجهات بين أنصار الأحزاب والتظاهرات الطلابية، بالتزامن مع أزمة اقتصادية عصفت بتركيا بعد عام ١٩٥٦ واستمرت حتى الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠[٤].

ومع نهاية الستينيات، انقسمت الحركة اليمينية على حركة يمين وسط محافظ ويمين متطرف، وانقسمت الحركة اليسارية أيضاً على يسار وسط معتدل ويسار متطرف. وتسببت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بتدهور الوضع الأمني، وانتشار ظاهرة العنف السياسي بين الأحزاب اليمينية واليسارية التي أرادت كل منها السيطرة على الدولة وإدارتها على وفق أيديولوجيتها؛ وقد قاد إلى التصادم بين الطرفين، وبلغت احداث العنف السياسي في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ذروتها، وتحدثت الصحف التركية خلال تلك الفترة عن آلاف القتلى من المدنيين وقوات الأمن بين عام ١٩٧٨ وحتى يوم الانقلاب في عام ١٩٨٠.

وكان للنقابات العمالية دورٌ في الصراع بالاعتصامات والمظاهرات انعكس سلباً على إنتاج المصانع، وظهرت الحركات الطلابية ذات النشاطات السياسية في الجامعات التي صارت مسرحاً للصدام المسلح بين الطلاب. وأدخلت الصراعات الدينية المذهبية (السنية –العلوية) والقومية (التركية – الكردية) في خضم هذه الازمات السياسية والاقتصادية، وكانت من نتائج هذه الصدامات ظهور الجمعيات السرية المسلحة التي بلغ عددها في مطلع السبعينيات قرابة أربعين جمعية تقوم بخطف المواطنين وإرهابهم، وقتل الأجانب، وسرقة المصارف، وقطع الطرق الخارجية، والاعتداء على مقرات الأحزاب والصحف، والتعرض للمناطق السياحية.

ومع نهاية عام ١٩٧٩، بدأت الازمات التركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسير في اتجاه الحرب الأهلية مع إعلان الصحف اليومية عن قتلى في الشوارع بالعشرات؛ نتيجة العنف المسلح. وتطورت الأحداث إلى الاغتيالات السياسية باغتيال نهاد ايريم رئيس وزراء سابق (١٩٧١-١٩٧٢)، في تموز ١٩٨٠ من قبل منظمة يسارية؛ رداً على قراره خلال عهده إعلان الاحكام العرفية في جنوب شرق تركيا لمواجهة الحركة الكردية(٥).

وفي شهر أيلول ١٩٨٠، قاد الجيش عملية انقلاب عسكري وأراد هذه المرة تبني سياسات اقتصادية جديدة تستطيع حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكان تورغوت أوزال -الذي أصبح في ١٩٧٩ وكيلاً في وزارة حكومة سليمان ديميريل حتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠- معروفا بآرائه اليمينية المحافظة في تحويل تركيا إلى نظام الاقتصاد الحر؛ فبعد الانقلاب، تم تعيينه نائباً لرئيس الوزراء التركي بولند أولوسو في الحكومة العسكرية، ومسؤولا عن الاقتصاد لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ولكنه استقال من منصبه فى عام ١٩٨٢ بعد خلافات حول السياسة الاقتصادية.

وفي عام ١٩٨٢، وضعت الحكومة العسكرية التركية دستوراً جديدا للبلاد جعلت فيه البرلمان التركي مؤلفاً من (٥٥٠) عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات بنظام التمثيل النسبي للقائمة المغلقة على وفق طريقة (D هوندت)، ولكن القانون الانتخابي اشترط حصول أي حزب على (١٠ في المئة) على الأقل من الأصوات المدلى بها على المستوى الوطني لدخول البرلمان، وتعدُّ أعلى عتبة انتخابية في أي نظام نسبي في العالم. وكانت الفكرة من هذا القانون الانتخابي القضاء على الأحزاب الصغيرة والكثيرة في البرلمان التي تتجه دائماً لتشكيل حكومات ائتلافية فاشلة كما حصل خلال الستينيات والسبعينيات؛ تفادياً لوقوع أزمات سياسية واقتصادية جديدة؛ وبالتالي جعل هذ القانون الانتخابي ثلاثة أحزاب كبيرة في البرلمان، وأعطى أحزاب يمين الوسط السيطرة على البرلمان وتشكيل الحكومات المتعاقبة ممثلاً لسكان الأرياف والطبقات المحافظة في المدن، فيما بقيت الأحزاب اليسارية في المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري مدعوماً من جماهير النخب الكمالية في المدن الكبرى، والمناطق الساحلية، والطبقة المتوسطة المهنية، والأقلية العلوية.

وبعد أن رفع العسكر الحظر على الأحزاب السياسية في انتخابات عام ١٩٨٣، فاز تورغوت أوزال زعيم حزب الوطن الأم بنسبة (٤٥) في المئة من الأصوات الكلية، وصار رئيساً للوزراء بحكومة منفردة وبحزب واحد، مستفيداً من العتبة الانتخابية العشرة بالمئة، على الرغم من أن

الحزب الشعبي (وريث حزب الشعب الجمهوري بعد حظره في انقلاب ١٩٨٠) فاز بنسبة (٣٠) بالمئة من الأصوات مع الحزب القومي الديمقراطي (٢٣) في المئة.

وقاد أوزال استراتيجية (استبدال سياسات الاستيراد بسياسات تشجيع الصادرات)، ولتحقيق تلك الاستراتيجية عمل على تخفيض قيمة الليرة التركية، واتبع سياسة معدلات الصرف المرنة، والحفاظ على أسعار الفائدة بنحوٍ ايجابي، والرقابة الصارمة على العرض النقدي والائتماني، وإصلاح النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي[٦].

وتركت سياسات أوزال أثراً إيجابياً على الاقتصاد التركي؛ ويعزى السبب إلى الانتعاش السياحي ورسوم خطوط أنابيب النفط من العراق، ومع استقرار السوق التركية، وعدم دخولها في أزمة جديدة، نالت تركيا الجدارة الائتمانية في أسواق رأس المال الدولية وبدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق بينما كانت ضئيلة في السبعينيات لكنها بقيت متواضعة حتى منتصف الثمانينيات، وقد تمكنت تركيا كذلك من الاقتراض من الاسواق الدولية في حين لم يكن باستطاعتها في أواخر السبعينيات سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومع اقتراضها حصل تطور اقتصادي أدّى إلى ازدياد صادرات السلع التركية.

وكان لبرنامج خفض النفقات العامة دور أساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهدت قطاعات الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات الكثير من تأثير هذا الانخفاض في الدخل، وبين عامي (١٩٨١- ١٩٨٥) نما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣ في المئة سنوياً مدفوعاً بالنمو في قطاع الصناعات التحويلية، ومع وجود ضوابط مشددة على الأرباح الصناعية، زادت صادرات المصنوعات وبدأ القطاع الصناعي بالاعتماد على القدرة الصناعية التركية بعد خفض قيمة الليرة التي جعلت من تركيا أكثر قدرة على المنافسة اقتصاديا[٧].

وخضع النظام السياسي في تركيا لحكم الحزب الواحد حزب الوطن الأم بقيادة تورغوت أوزال الذي ظل رئيساً للوزراء من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، وضم برنامج أوزال للتنمية الاقتصادية تعزيز القيم الاجتماعية المحافظة واحترام الدين كحرية اعتقاد، وفي عهده ازدهر الاقتصاد التركي، وتحولت بلدات صغيرة مثل غازي عنتاب إلى مدن اقتصادية، ولكن الكثافة السكانية في تركيا ظلت المشكلة الأساسية في توفير فرص العمل، وعلى الرغم من نجاح برنامج أوزال الاقتصادي إلا أنه لم يستطع التغلب على مشكلة البطالة التي ازدادت في عهده؛ بسبب النمو السريع للقوى العاملة.

لم يستمر هذا الاستقرار السياسي في الثمانينيات في عقد التسعينيات، فبعد تولي أوزال لرئاسة الجمهورية في ١٩٨٩، استمر حزبه منفرداً في الحكم لغاية ١٩٩١، ومع عام ١٩٩١ ظهر حزب الطريق القويم (يمين الوسط) بقيادة سليمان ديميريل لينافس حزب الوطن الأم على أصوات جماهير اليمين الوسط، وبدأت سنوات الحكومات الائتلافية بفوز الطريق القويم بنسبة (٢٧ في المئة) من الأصوات في مقابل (٢٤ في المئة) للوطن الأم، ومع انقسام أصوات اليمين الوسط في تركيا –وهي التي تشكل نصف الأصوات تقريباً حتى اليوم– وبسبب عدم قدرة أحزاب يمين الوسط على التوحد في تشكيل سياسي واحد بقيادة واحدة ولاسيما بعد وفاة تورغوت أوزال في عام ١٩٩٣، شهدت تركيا من جديد عقد عدم الاستقرار السياسي لغاية نهاية عام ٢٠٠٢ ومجيء حزب العدالة والتنمية.

وجلبت الانتخابات المتتالية تحالفات حزبية قصيرة الأمد انتهت عام ١٩٩٧ بإرغام الجيش رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه على تقديم استقالته، وبعدها تم حظر حزب الرفاه الذي عاد للحياة السياسية باسم حزب الفضيلة، وبعد استقالة حكومة أربكان، تشكلت حكومة ائتلافية غير متصالحة وكثيرة المشكلات بين أعضائها، وفي انتخابات عام ١٩٩٩، تشكلت أيضاً حكومة ائتلافية ضعيفة غير قادرة على العمل كفريق موحد.

خلال الثمانينيات والتسعينيات، اعتمدت تركيا اعتماداً كبيراً على الاستثمار الأجنبي من أجل النمو الاقتصادي، حيث تجاوزت التجارة (٤٠ في المئة) من الناتج القومي الإجمالي، ولم تكن مؤسسات الدولة التركية المالية والإدارية تمتلك الوسائل المالية الكافية لدعم النمو الاقتصادي، وكانت الحكومة تعاني بالفعل من عجز كبير في الميزانية، وحاولت التغلب على العجز ببيع كميات كبيرة من السندات ذات الفائدة العالية إلى المصارف التركية.

وفي عام ١٩٩٦، حذّر صندوق النقد الدولي من حدوث أزمة مالية في تركيا بسبب العجز المالي، وأدّى المشهد السياسي غير المستقر في تركيا إلى خروج العديد من المستثمرين الأجانب من البلاد، ولاحظ المستثمرون الأجانب أن الاضطرابات السياسية ومحاولات الحكومة للقضاء على العجز في الميزانية أنها قامت بسحب (٧٠ مليار دولار) من رأس مال البلاد في غضون أشهر، وقد ترك ذلك فراغاً لم تتمكن المصارف التركية من سده لأن الحكومة لم تعد قادرة على تسديد سنداتها، ومع عدم وجود رأس المال المطلوب مر الاقتصاد التركي بحالة تباطؤ كبير[٨].

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٠، قدم صندوق النقد الدولي قرضاً لتركيا بقيمة (١١,٤ مليار دولار)،

وباعت تركيا العديد من صناعاتها المملوكة للدولة سعياً لتحقيق التوازن في الميزانية، فمثلاً تم وضع إعلانات في الصحف لجذب العروض على حصة (٥١٪) في الخطوط الجوية التركية، ومع نهاية عام ٢٠٠٠، ارتفعت البطالة بنسبة هائلة، وحصل نقص حاد في الأدوية، وتم التشديد على الائتمانات المالية، وازدادت الضرائب، ولم تنجح جهود الحكومة الائتلافية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفى شباط للعام ٢٠٠١، وعلى إثر نقاش حاد في اجتماع بشأن الوضع الاقتصادي بين رئيس الوزراء بولنت أجاويد مع الرئيس نجدت سيزر، قال أجاويد للإعلام «إن هذه أزمة خطيرة»، وتسبب تصريحه هذا بالمزيد من الذعر في الأسواق، ونتجت عن انخفاض في الأسهم وارتفاع سعر الفائدة بمقدار ثلاثة آلاف بالمئة، ولجأت الحكومة إلى تبادل كميات كبيرة من الليرة التركية في مقابل الدولار الأمريكي؛ ما تسبب بفقدان البنك المركزي التركي خمسة مليارات دولار من احتياطياته، وأدّى الحادث إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠١، خسر زهاء خمسة عشر ألف شخص وظائفهم، وارتفع الدولار إلى مستوى غير مسبوق لتصل قيمة الدولار الواحد إلى مليون ونصف المليون ليرة مسببة بغلاء شديد في الأسواق[٩].

في الشارع التركي، تولدت قناعة أن الازمة الناتجة عن المشكلات السياسية والاقتصادية خلال التسعينيات سببه الفساد المستشري لدى الأحزاب السياسية، وكشف انهيار سوق الأسهم عن أن الوضع الاقتصادي في تركيا ليس هشاً للغاية فحسب، بل يعتمد أيضاً اعتماداً كلياً على الاستثمارات الأجنبية[١٠].

الانتخابات التركية	2007	2002	1999	1995	1991	1987	1983
الاحزاب	%	%	%	%	%	%	%
يمين الوسط							
حزب الوطن الام	---	5.1	13.2	19.6	24.0	36.3	45.1
حزب الطريق القويم	5.4	9.5	12.0	19.2	27.0	19.1	---
الحزب الديمقراطي القومي	---	---	---	---	---	---	23.3
يسار الوسط							
حزب الشعب الجمهوري	20.8	19.4	8.7	10.7	---	---	---
حزب اليسار الديمقراطي	---	1.2	22.2	14.6	10.8	8.5	---
حزب الشعب الديقراطي	---	---	---	---	20.8	24.8	---
حزب الشعب	---	---	---	---	---	---	30.5
القوميين							
حزب الحركة القومية	14.3	8.4	18.0	8.2	---	2.9	---
الكردية							
حزب الشعوب الديمقراطي	3.0	6.2	4.7	4.2	---	---	---
الاسلامية							
حزب الرفاه	---	---	---	21.4	16.9	7.2	---
حزب الفضيلة	---	---	15.4	---	---	---	---
حزب السعادة	2.3	2.5	---	---	---	---	---
حزب العدالة والتنمية	46.6	34.3	---	---	---	---	---

Source: D.I.E., Statistical Yearbook of Turkey

كيف صعد نجم حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٢؟

بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وحظر الأحزاب ومنها حزب السلامة الوطنية الذي تأسس عام ١٩٧٢ وهو حزب السياسي الإسلامي نجم الدين أربكان، الذي دخل العمل السياسي من جديد باسم حزب الرفاه، وكان رجب طيب أردوغان من أعضاء حزب السلامة الوطنية، وبعد الحظر صار عضواً في حزب الرفاه، وفي عام ١٩٨٥ أصبح أردوغان رئيساً لفرع حزب الرفاه في إسطنبول، ثم فاز برئاسة بلدية إسطنبول في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ممثلاً عن الحزب بنسبة (٢٥ في المئة) من الأصوات الكلية لسكان بلدية إسطنبول.

ومما تجدر إليه الإشارة هنا أنه بعد عام ١٩٨٠، أجرت الحكومة التركية إصلاحات عامة في الدولة من خلال اتباع نهج ليبرالي جديد في اللامركزية الإدارية؛ ونتيجة للسياسات الجديدة بشأن اللا مركزية وتمكين الحكومات المحلية، أخذت البلديات تتحمل مزيداً من المسؤوليات في تقديم الخدمات العامة، وأصبحت الشركات الخاصة أطرافاً حاسمة في تقديم الخدمات العامة لأغراض استثمارية.

وبذلك تحولت الإدارة المركزية للدولة إلى إدارة لا مركزية من خلال سياسات الخصخصة واللا مركزية في المحافظات، وصار هدف إصلاح الإدارة العامة أمراً جذرياً لأنه لم يغير الآلية العاملة لتقديم الخدمات فحسب بل نوعية الخدمات أيضاً، وأدّى فتح القطاع العام على الأسواق إلى «تسليع» الخدمات وتحويل المواطنين إلى زبائن. وفضلاً عن ذلك وبسبب عجز الحكومة المركزية عن تقديم خدمات فعالة وكفوءة مع ميزانيات محدودة للحكومات المحلية وضرورة إرساء الديمقراطية من خلال المشاركة العامة في آليات صنع القرار أعيد ترتيب لوائح الحكومات المحلية في الثمانينيات من خلال قوانين جديدة، وأصبحت بلدية إسطنبول منذ تلك الفترة ذات سلطة سياسية واقتصادية[١١].

وعلى وفق نظام الانتخابي فإن الفائز بأكبر عدد من الأصوات –وإن كانت اقل من خمسين بالمئة –يحظى برئاسة البلدية دون مشاركة من بقية الأحزاب، وتعدُّ الانتخابات لرئاسة البلديات في تركيا انتخابات محلية، يقوم فيه رؤساء البلديات بمهمة تقديم الخدمات لسكان المحافظات ولا تشمل هذه الانتخابات انتخاب المحافظين الذين يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية في مهمة رمزية للإشراف على تطبيق قرارات الحكومة. وجرت أول انتخابات محلية في عام ١٩٨٤ بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وفاز برئاسة بلدية إسطنبول بدر الدين دالان عن حزب الوطن الأم بنسبة (٤٩ في المئة) من الأصوات الكلية، ثم فاز نور الدين سوزون في الانتخابات التالية عام ١٩٨٩ عن حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (وريث حزب الشعب الجمهوري) بنسبة (٣٥ في المئة)، وفي عام ١٩٩٤ فاز رجب طيب أردوغان بنسبة (٢٥ في المئة) عن حزب الرفاه[١٢].

ويعدُّ بدر الدين دالان (من يمين الوسط المحافظ) ذا شأن كبير في تطوير مقاطعة إسطنبول؛ بسبب تحسن الاقتصاد التركي خلال الثمانينيات في عهد رئاسة توغوت أوزال، وتوفرت الأموال الكافية لتطوير إسطنبول وتقديم الخدمات وإنشاء الطرق؛ فبين اعوام (١٩٨٤– ١٩٨٨)، تم إنشاء حوالي (٣٤٧ كيلومترا) من الطرق الرئيسة مثلت خمسين في المئة من متطلبات الطرق الجديدة، وقد

قاد مع خلفه نور الدين سوزون مشروعاً لتنظيم شواطئ إسطنبول، لكن تطلب منهما إزالة المنازل الخشبية القديمة للسكان الذين معظمهم من الفقراء لإنشاء بعض الطرق السريعة؛ وتسبب ذلك في حملة احتجاجات واسعة. وعمل دالان على مد أنابيب صرف صحي عملاقة لبعض مناطق إسطنبول، وبموازاة هذا العمل سعى إلى مشروع نقل المياه من على بعد (١٠٠ كيلومتر) شرق المدينة من مجموعة أنهار صغيرة.

بعد دالان تولى سوزون رئاسة بلدية إسطنبول وكشف عن مخطط لإمداد الغاز الطبيعي على نطاق واسع داخل المدينة، مع إنشاء طرق جديدة، وفي تلك المدة بدأت هجرة واسعة من داخل تركيا باتجاه إسطنبول بحثا عن العمل، ما جعل من مشاريع التنمية أكثر صعوبة في التحقيق، وأن ميزانية إسطنبول (١,٢ مليار دولار) لم تكن كافية لتحقيق مشاريع لمدينة مترامية الأطراف، مثل إصلاح شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والغاز، والطرق، وتكرير القمامة.

ومع بداية التسعينيات بدأت مرحلة الانكماش الاقتصادي التركي ثم الازمة المالية، ولم يستطع نور الدين سوزون الحصول على الميزانية الكافية لتحقيق المشاريع الخدمية أو إقناع الشركات الاستثمارية الأجنبية للعمل في إسطنبول بالنحو الذي يحقق إنجازات جيدة ولاسيما بعد حملة إعلامية شديدة ضد إدارة سوزون (التابع ليسار الوسط) بتهم الفساد من قبل إعلام يمين الوسط الحاكم، وسط استقطاب سياسي واجتماعي بين اليمين واليسار، انتهت بمحاكمة أحد المديرين التنفيذيين في رئاسة بلدية إسطنبول بتهمة الرشوة؛ وعلى أثرها خسر سوزون في انتخابات ١٩٩٤، وفاز رجب طيب أردوغان[١٣].

العامل الرئيس في نجاح حملة أردوغان لانتخابات البلدية هو وصوله إلى الطبقة المنخفضة الدخل لتصبح جمهوره المستهدف في مدينة إسطنبول مستخدماً المنظمات النسائية التي كانت لها دور مؤثر في النجاح، وقد أتاح هدف أردوغان في الوصول إلى هذا الجمهور الجديد –المهمش– اتجاهاً جديداً للتواصل بين رئيس البلدية وطبقة الدخل الأدنى من المحافظين والمتدينين، وهو ما لم يفعله منافسوه من الأحزاب الاخرى العلمانية، وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة تتعلق بالذهاب مباشرة إلى باب الناخبين في المناطق الفقيرة والتحدث إليهم ومناقشة مطالبهم ومظلماتهم بإسلوب «رجل محافظ» والتواصل المباشر معهم من خلال مناقشتهم حول مشاريع المدينة وسكانها، وقد حقق هذا النهج نجاحاً بحواره مع المجتمعات المهمشة وحشد أكبر قدر ممكن من الأصوات[١٤].

يسكن في إسطنبول حوالي ٢٠ في المئة من سكان تركيا وتضم هذه المحافظة ٣٠ بالمئة من ثروات البلاد؛ لذا كانت رئاسة بلدية إسطنبول داعماً للفوز برئاسة الحكومة، وفي الواقع، بدأت شعبية أردوغان منذ عام ١٩٩٤ عندما تم انتخابه رئيسا لبلدية إسطنبول، وخلال فترة رئاسته للبلدية حقق أردوغان إنجازات نوعية لأكبر مدينة تركية، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا. وحينما تم انتخابه توقع الكثير من السكان أنه سيحظر الكحول ويفرض الشريعة الإسلامية وسيفشل بشكل ذريع بسبب الأزمة الاقتصادية وعدم وجود الأموال الكافية لتحقيق مشاريع خدمية، وبدلاً من ذلك، اتبع أردوغان خلال السنوات الأربع من رئاسته للبلدية سياسة براغماتية تناولت العديد من المشكلات المزمنة في المدينة، بما في ذلك التلوث ونقص المياه وحركة المرور بعد أن حصل على استثمارات أجنبية أنجحت مشاريعه الخدمية.

أسس أردوغان شركات عملت في قطاع الخدمات تغطي احتياج المدينة كشركات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والنظافة العامة ومكافحة التلوث وغيرها من الخدمات، وأنشأ مجلساً تنسيقياً ضم جميع الشركات العاملة وأشرف بنفسه على حل مشكلات البرامج وحل النزاعات بينها، فتوجه لمكافحة مشكلة التلوث في إسطنبول بسبب استخدام السكان للفحم الحجري وما ينتج عنه من آثار سلبية على البيئة، فعمد أردوغان إلى استخدام شركات مدت أنابيب الغاز الطبيعي لاستخدامه بدلاً من الفحم؛ مما ساهم كثيراً في حل مشكلة التلوث.

وكان نقص مياه الإسالة من المشكلات المزمنة لاعتماد المدينة على أربعة سدود تجمع مياه الأمطار ولا تكفي احتياجات السكان وهذا الأمر جعلهم يقفون في طوابير أمام محال توزيع المياه، ولحل هذه المشكلة، عمل على بناء سدود صغيرة وشق قنوات تصب المياه في تلك السدود، وخلال أربعة سنوات تمكن من توفير مياه الإسالة بنحوٍ مستمر للمنازل في إسطنبول.

وكانت ضفتي إسطنبول تعاني أيضاً من مشكلة انتشار القمامة والمخلفات غير الصحية، وفي الاحياء انتشرت تلال من القمامة على الشوارع وفي الأزقة مع ما لديها من روائح كريهة ومناظر مقرفة. وللتخلص من القمامة، اعتمد أردوغان على شركات تدوير القمامة خارج إسطنبول إذ كانت تقوم بتدوير آلاف الأطنان يومياً. وأخيراً، كافح الفساد في مؤسسات بلدية إسطنبول وعمل على تسهيل تعاملات السكان الرسمية.

وحينما ترك أردوغان منصبه كرئيس لبلدية إسطنبول، كان تلوث الهواء قد قلّ بنحوٍ كبير من خلال استخدام الغاز الطبيعي، وخفت مشكلة زحمة المرور بإنشاء بعض الطرق السريعة وأكثر من خمسين جسراً على الطرق، وقلت مشكلات الفساد في مؤسسات البلدية بعد اتخاذه لإجراءات وقائية، وسدد جزءا كبيرا من ديون بلدية إسطنبول بقيمة ملياري دولار، واستثمر أربعة مليارات دولار أخرى في المدينة(١٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سنوات التسعينيات في تركيا شهدت أزمة اقتصادية لعدة أسباب أبرزها: أن العراق خلال الثمانينيات واجه صعوبة في استخدام الخليج لتصدير النفط بسبب الحرب مع إيران فلجأ إلى الاعتماد على تركيا في تصدير النفط الخام بعد تمويله لمشروع خط الأنابيب من كركوك إلى الموانئ التركية؛ وبالتالي استفادت تركيا بالحصول على رسوم كبيرة إضافة إلى إمداداتها المحلية من النفط، ولكن بعد احتلال صدام حسين للكويت عام ١٩٩١ وجدت تركيا نفسها مضطرة للخضوع لقرارات الأمم المتحدة بفرض عقوبات دولية على العراق، تضمنت إغلاق خط أنابيب نفط كركوك ما يعني ذلك خسائر للاقتصاد التركي.

وللتغطية على الخسائر، أصدرت الحكومة التركية في تلك الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ سندات دولية بقيمة (٧,٥ مليار دولار) بعد رفع أسعار الفائدة المحلية وحشد المقترضين من القطاع الخاص، لكن اقتراض الحكومة من الخارج وباستشعار فرص الربح السهلة خلال هذه الفترة جعلت المصارف التجارية التركية تستعين بأسعار الفائدة العالمية وتقرض بأسعار أعلى في تركيا دون خوف من انخفاض قيمة العملة؛ ونتيجة لذلك ارتفعت الديون الخارجية التركية قصيرة الأجل ارتفاعاً حاداً وتضاءلت الثقة الخارجية والداخلية في قدرة الحكومة على إدارة الأزمة الوشيكة في ميزان المدفوعات؛ مما زاد من الصعوبات الاقتصادية.

وأدّى النزاع الحاد بين رئيسة الوزراء تانسو تشيلر (١٩٩٣-١٩٩٦) ومحافظ البنك المركزي التركي إلى تقويض الثقة في الحكومة بسبب إصرار رئيسة الوزراء على استثمار العجز المالي في بيع أدوات الدين الحكومي إلى البنك المركزي بدلاً من العمل باقتراح البنك المركزي في إصدار مزيد من السندات الحكومية، وبسبب ذلك النزاع استقال محافظ البنك المركزي في صيف ١٩٩٣. وفي بداية عام ١٩٩٤ صنفت وكالات الائتمان الدولية تركيا إلى ما دون درجة الاستثمار، مسببة أيضاً

استقالة محافظ البنك المركزي الثاني.

وانعكس القلق المتزايد من الفوضى في السياسة الاقتصادية إلى قيام مالكي الأصول المحلية بتحويل ودائعهم من الليرة التركية إلى العملات الأجنبية لحماية استثماراتهم. وبحلول نهاية عام ١٩٩٤كان نحو خمسين في المئة من إجمالي الودائع على شكل ودائع بالعملة الأجنبية بعد أن كانت واحد في المئة في عام ١٩٩٣، وتسبب تخفيض وكالات التصنيف الائتمانية لتقييمها مع تضاؤل الثقة بالحكومة التركية إلى ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة إلى ١٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤ مسببة هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع وانهيار سعر الصرف، وكان على الحكومة التدخل من خلال بيع احتياطياتها من العملة الأجنبية لتدارك هبوط الليرة التركية؛ ونتيجة لذلك، انخفضت الاحتياطيات من (٦,٣ مليار دولار) في نهاية عام ١٩٩٣ إلى (٣ مليارات دولار) في نهاية آذار ١٩٩٤، وفي نهاية نيسان أبريل (أي خلال أول شهر لتولي أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول) اضطرت الحكومة إلى الإعلان عن برنامج تقشف بعد أن انخفضت قيمة الليرة بنسبة (٧٦ في المئة) من نهاية عام ١٩٩٣، وحصلت الحكومة التركية على قرض بمبلغ (٧٤٠ مليون دولار) من صندوق النقد الدولي في نيسان ١٩٩٤ بعد إجراء زيادة حادة في أسعار منتجات مؤسسات القطاع العام، والتخفيض في نفقات الميزانية، والالتزام برفع الضرائب، والتعهد بتسريع خصخصة المؤسسات الاقتصادية الحكومية[١٦].

وقد نجحت الحكومة بالفعل في تحقيق فائض صغير في الميزانية خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٤؛ ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الضرائب، غير أن تباطؤ الإنفاق الحكومي وفقدان الثقة الحاد في الأعمال التجارية وما نجم عن ذلك من انخفاض في النشاط الاقتصادي، خفض من قيمة الإيرادات الضريبية، وأدّت الأزمة المالية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة خمسة في المئة في عام ١٩٩٤ بعد أن نما الاقتصاد سريعاً خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وأظهر بحث شامل في مجلة الاقتصادات النامية من قبل الدكتور ميتي فريدون من جامعة غرينتش البريطانية لإدارة الأعمال، أن هناك أدلة إحصائية تشير إلى أن أزمات العملات في تركيا خلال هذه الفترة ترتبط بظروف السيولة العالمية والاختلالات المالية، وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، ونقاط الضعف في القطاع المصرفي. وفي هذا البحث أشار الدكتور فريدون إلى أن الأسواق

المالية والتجارية الناشئة –مثل تركيا– تخضع لفرضية وجود علاقة سببية بين ضغوط المضاربة وتقلبات سعر الصرف الحقيقي، وهشاشة القطاع المصرفي، ومستوى الاحتياطيات الدولية في تركيا[١٧].

وفي تلك الأجواء الاقتصادية، استلم أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول بميزانية تخضع للديون وحاجة كبيرة للحصول على الأموال لتنفيذ برامج الخدمات العامة التي تشمل تقديم خدمات المياه والكهرباء والنقل والطرق والعمل الاجتماعي وغيرها؛ وسبب تدهور الوضع الخدمي في إسطنبول لم يكن بسبب سوء الإدارة فقط وإنما لعدم وجود ما يكفي من الأموال للقيام بمشاريع خدمية كما مرّ ذكره، ولم يكن رؤساء البلديات يعتمدون فقط على ميزانية الدولة لتغطية مشاريع البلدية، بل على علاقات رئيس البلدية الشخصية مع رجال الاعمال واصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وخلال بداية التسعينيات، أرادت بعض الدول والشركات الكبرى الأوروبية الاستثمار في إسطنبول كونها مركزاً كبيراً في المنطقة بين البلقان والشرق الأوسط والجمهوريات التركية، ورأت أن هناك إمكانات اقتصادية لمدينة إسطنبول فضلاً عن الموقع الطبيعي والجيو سياسي وهي مزايا سوق كبيرة لوجود قوة عاملة مؤهلة ورخيصة واقتصاد ليبرالي؛ لذا قررت تلك الاطراف زيادة استثمارها في إسطنبول بعد تولي أردوغان لرئاسة البلدية.

وحصلت إسطنبول على أعلى مستوى من الاستثمارات الأجنبية مقارنة ببقية المحافظات التركية بمعدل (٧٥ بالمئة) من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية في تركيا، و (٦٣ بالمئة) من إجمالي عدد الشركات الاستثمارية، وقسمت هذه الشركات على النحو الآتي: (٢,٦ بالمئة) في القطاع الزراعي، و(٢٦ بالمئة) في القطاع الصناعي، و(٧١ بالمئة) في قطاع الخدمات ما يعادل نسبة (٩٢ بالمئة) من رأس المال المستثمر المخصص للخدمات في تركيا، وتوزعت شركات الاستثمار الأجنبية حسب المنشأ بنسبة (٥٩ بالمئة) من دول منظمة التعاون والتنمية (تشمل ٣٥ دولة أغلبها من الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة)، و(٢٠ بالمئة) من الشرق الأوسط والدول الإسلامية؛ وبدا واضحاً ان الدول الأوروبية تسعى لدعم قطاع الخدمات في عهد أردوغان لرئاسة بلدية إسطنبول[١٨] [١٩] [٢٠].

وفي عام ١٩٩٦، ازدادت حدة التوتر السياسي في تركيا مع تولي حزب الرفاه السلطة في حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم كونهم أول رئيس وزراء إسلامي التوجه في تركيا منذ سقوط

الدولة العثمانية، وكان هذا يتعارض مع مبدأ العلمانية في الفصل بين الدين والدولة، وبعد ستة أشهر– في ١٩٩٧– تمت الاطاحة بأربكان، وتعرضت بعض الجماعات الإسلامية لحملة محاكمات منظمة.

وبعد حل حزب الرفاه في عام ١٩٩٧، انضم أردوغان إلى حزب الفضيلة (وريث الرفاه). وفي تلك الأجواء في عام ١٩٩٧، أدلى أردوغان بخطاب عام في مقاطعة بجنوب شرق تركيا ندد بإغلاق حزب الرفاه وتلا أبيات شعرية من قصيدة تعود إلى حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك «المساجد ثكناتنا، وقبابها خوذاتنا، ومآذنها حرابنا». رأت النخب الكمالية والعسكر في هذا الخطاب الإسلامي هجوماً على الدولة الكمالية، وحكمت محكمة أمن الدولة على أردوغان في ١٩٩٨ بالسجن لمدة ١٠ أشهر، وكتبت بعض الصحف الرئيسية في ذلك الوقت «من الآن فصاعداً، لا يمكن لأردوغان أن يتولى أي وظيفة حكومية».

وكانت قضية خضوع أردوغان لإجراءات قضائية التي انتهت بسجنه ومنعه من العمل في وظائف حكومية أو الترشيح للانتخابات العامة والتشهير به في وسائل الإعلام، سبباً آخر في زيادة شعبيته بين اليمين المحافظ، حيث تمت الإشادة بنزاهته واخلاصه ومهنيته ونجاحه، ومن ثم اعتباره ضحية فساد أحزاب الحكومة في وقت كان الاقتصاد يمرّ بأزمة تكبر يوماً بعد آخر.

وعلى أرض الواقع صار السياسيون الأتراك يتصرفون بسلوكيات مذمومة مجتمعياً، وأصبح فساد المسؤولين محمياً بحكومات ائتلافية، بمعنى أن مسألة أخلاقيات السياسيين غير المنضبطة في تلك السنوات كانت نتيجة للنظام الذي يحميهم، وتسببت الاضطرابات المستمرة في تشكيل حكومات من أحزاب ائتلافية متقلبة في تحالفاتها لا تعمل على خدمة ناخبيها، وتخشى فقط من إجراء انتخابات مبكرة وخسارة امتيازاتها، ومن ثم صرفت النظر عن تطوير الاقتصاد بسبب الخلافات السياسية والفساد المستشري؛ وهنا تولدت قناعة لدى الجيش ورئيس الجمهورية أن الاقتصاد لن يتطور أبداً من دون نظام سياسي أكثر استقراراً بتشكيل حكومة من حزب واحد[٢١].

انتخابات عام ٢٠٠٢:

تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١ من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب ومنهم عدد من السياسيين الجدد، إلا أن جوهر الحزب تشكل من الفصيل

الإصلاحي الذي انشق عن حزب الفضيلة الإسلامي بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرنيتش، وانضم أعضاء بارزون من حزب الوطن الأم المحافظ الذي أسسه تورغوت أوزال، مع أعضاء آخرين معروفين من حزب الطريق القويم المحافظ أيضاً إلى حزب العدالة والتنمية.

وأعلن الحزب في وسائل الإعلام قبل انتخابات ٢٠٠٢ بأنه ليس حزباً إسلامياً بل حزب ديمقراطي محافظ في القضايا الأخلاقية والاجتماعية، وحرص الحزب على ألاّ يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، وأكد أنه يحترم الحريات الدينية والفكرية، ويبني سياساته على التسامح والحوار، وعدم معارضته للعلمانية، ويؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ورفض الحزب التعصب لزعيم واحد، ووعد بديمقراطية واسعة النطاق في تركيا.

لقد اختلف ذلك الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية قبل توليه الحكم نهاية عام ٢٠٠٢ عن خطاب حزب الفضيلة التابع لنجم الدين أربكان الذي اعتمد على خطابات اسلامية معادية للغرب ومنتقدة للعلمانية، ورافضة ضمنياً لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وإن البرنامج الأنتخابي لحزب العدالة والتنمية ركز على نجاح أروغان في بلدية إسطنبول، وفشل الأحزاب الحاكمة اليمينية واليسارية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية وموجات الغلاء وانهيار قيمة العملة التركية وفساد هذه الأحزاب. وقدم الحزب نفسه ممثلاً حقيقياً لناخبي يمين الوسط الذين يشكلون الأغلبية بعده محافظاً وديمقراطياً.

وقبل الانتخابات، أشارت استطلاعات الرأي كافة إلى أن حزب العدالة والتنمية سيفوز بنسبة ٣٠ في المئة من الأصوات، وكان لقرار لجنة الانتخابات العليا بعدم أهلية أردوغان لعضوية البرلمان واضطراره إلى الاستقالة من الحزب كعضو مؤسس بسبب الحظر القانوني، دور مهم في نيله لعطف الناخبين؛ وبالتالي زادت من شعبية الحزب.

وتمكن حزب العدالة والتنمية من كسب معظم أصوات ناخبي حزب الفضيلة الإسلامي الذي حصل على (١٥,٤ بالمئة) من أصوات انتخابات ١٩٩٩، مع جزء كبير من أصوات ناخبي حزبي يمين الوسط حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم اللذين حصلا على (١٣,٢) و(١٢) بالمئة في انتخابات ١٩٩٩ على التوالي، وحينما أدخلت عتبة العشرة بالمئة، استفاد منه حزب

العدالة والتنمية وتم استبعاد جميع الأحزاب الفائزة باستثناء حزب الشعب الجمهوري، وحصل حزب العدالة والتنمية على ٣٦٣ مقعدا في البرلمان، أي: ما يعادل (٦٦ بالمئة) من الأصوات الكلية، فيما كانت أصوات ناخبيه الحقيقية (٣٤,٣ بالمئة)، وتمكن من تشكيل الحكومة منفرداً؛ وجاءت نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٢ كما يأتي:

اسم الحزب	٪ انتخابات 2002	٪ انتخابات ٢٠٠٧
حزب العدالة والتنمية (إسلامي)	34.3	46.4
حزب الشعب الجمهوري (يسار الوسط)	19.4	20.8
حزب الطريق القويم (يمين الوسط)	9.5	5.4
حزب الحركة القومية (قومي تركي)	8.4	14.3
حزب الشعوب الديمقراطي (كردي)	6.2	3
حزب الوطن الأم (يمين الوسط)	5.1	--
حزب الفضيلة (إسلامي)	2.5	2.3
حزب اليسار الديمقراطي (يسار الوسط)	1.2	--
مجموعات من الأحزاب والشخصيات المستقلة	أقل من 1 بالمئة لكل منها	أقل من 1 بالمئة لكل منها

Source: Statistical Yearbook of Turkey ٢٠٠٢-٢٠٠٧

كيف استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق القفزة الاقتصادية؟

مع بداية القرن الحالي، عدَّت المؤسسات الاقتصادية العالمية تركيا واحدة من أفضل الأسواق الناشئة التي تمتلك بعض خصائص السوق المتقدمة، ولكنها لا تفي بالمعايير المطلوبة لتكون ضمن الأسواق المتطورة. وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت تقريراً اقتصادياً في عام ١٩٩٧ تسلط فيه الضوء على كتاب اقتصادي بعنوان (العشرة الكبار) للأكاديمي الأمريكي وعالم الاقتصاد جيفري

غارتن –اليهودي الأصل– وعميد كلية الإدارة –حينها– بجامعة ييل الأمريكية المعروفة.

تحدث غارتن عن أكبر الاقتصادات الناشئة نهاية التسعينيات، وأشار إلى أن هناك عشر أسواق ناشئة كبيرة ستغير وجه الاقتصاد والسياسة العالميين، وهي (الصين، والهند، والمكسيك، والبرازيل، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، وبولندا، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا). ورأى التقرير أن كل سوق ناشئة كبيرة مهمة للولايات المتحدة في مدى تأثيرها على المصالح الأمريكية؛ لذا فإن الدول الغنية والمؤسسات العالمية سترغب في الاستثمار فيها بعد الازمة الاقتصادية المكسيكية عام ١٩٩٥.

في تلك المرحلة بلغ عدد سكان تركيا ٦١ مليون نسمة وهي ثروة سكانية هائلة، مع موقع استراتيجي في العالم يرتبط مع الشرق الأوسط ودول البلقان وروسيا وأواسط آسيا، وهي أيضاً عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي. ولتركيا –حسب رأي غارتن– أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا كحليف استراتيجي في منطقة إسلامية شديدة التقلب، وأن الولايات المتحدة تعول عليها لتكون سداً ضد انتشار «الأصولية الإسلامية» بعد زوال خطر التوسع الشيوعي، وهي من بين أكثر الدول الصناعية خارج أمريكا وأوروبا واليابان نجاحاً، وتطمح إلى أن تكون مركزاً اقتصادياً للمنطقة الشاسعة التي تحيط بها.

وركز غارتن على روابط تركيا التأريخية العرقية والدينية القوية مع الدول المجاورة لبعدها العثماني «السني»، فضلاً عن أسواقها الكبيرة، وخبرتها التجارية الواسعة فكل هذه الأمور تضعها في وضع جيد لتحقيق هدف التوسع الاقتصادي، وأن أكبر فائدة للولايات المتحدة وأوروبا في وقوف تركيا أمام الحركات الإسلامية المتطرفة، شريطة أن تحصل على قفزة اقتصادية بعد وضع سياسات اقتصادية ناجحة [٢٢].

ويرى خبراء اقتصاديون أن تلك السياسات الاقتصادية الناجحة في حزب العدالة والتنمية التي حققت نجاح حكومات أردوغان المتعاقبة، كانت بسبب أربع سياسات أساسية: الأولى: إعادة هيكلة مؤسسات الدولة إدارياً بما يضمن مكافحة الفساد المستشري منذ تولي الحكومات الائتلافية التي وفرت الحماية للمسؤولين الفاسدين واتباع آليات جديدة لتسهيل الاستثمار. والثانية: خصخصة قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة الاقتصادية وطرحها للاستثمار الأجنبي مع عروض مغرية. والثالثة: سياسة الاقتراض الخارجية سواء أكانت للحكومة أو للقطاع الخاص التركي مع

معدلات فائدة مشجعة. والرابعة: اتباع سياسات مالية ونقدية صارمة، والحفاظ على قيمة الليرة التركية[٢٣].

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي عن تركيا، فإنه بعد تشكيل حكومة مستقرة من حزب واحد بقيادة قوية، بدأت التدفقات المالية الأجنبية إلى تركيا عبر أربعة طرق هي: (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الطويلة والقصيرة المدى من حكومات أجنبية إلى الحكومة التركية، وقروض المؤسسات المالية الأجنبية للمصارف التركية لتحقيق مشاريع استثمارية، والاستثمارات في الاسهم والسندات التركية)[٢٤].

وخلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية الأولى (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) نما الدخل القومي بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي (٧ بالمئة)، وانخفض التضخم من حوالي (٣٠ بالمئة) في عام ٢٠٠٢ إلى (٧.٧ بالمئة) في عام ٢٠٠٥ قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى (٩,٧ بالمئة) في عام ٢٠٠٦؛ وبفضل الانضباط المالي المستمر وارتفاع معدلات النمو؛ والحفاظ على قيمة الليرة التركية، استمر النمو الاقتصادي وانخفض التضخم (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧)[٢٥].

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد، إلا أن هناك مؤشرات على نقاط ضعف في هيكلية العمل الاقتصادي التي لم يتم الحديث عنها في وسائل الإعلام عند تقييم السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية، ومن بين هذه المؤشرات زيادة العجز في الحساب الجاري، وانخفاض معدلات الادخار، حيث ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من أقل من (واحد بالمئة) في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى (٧,٣ بالمئة) في عام ٢٠٠٧، وانخفض معدل الادخار الوطني من الناتج المحلي الإجمالي من (٢١ بالمئة) في عام ٢٠٠٢ إلى (١٦ بالمئة) في عام ٢٠٠٦.؛ وتشير كل من هذه الاتجاهات إلى زيادة في الاعتماد على التمويل الخارجي؛ ولذلك، فإن تركيا معرضة بشدة للتغيرات السلبية في ظروف التمويل الخارجي (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧).

والجدول الآتي يوضح مدى اعتماد الاقتصاد التركي على التمويل الخارجي مع الأخذ بالحسبان أن تركيا سددت كل ما كان بذمتها من التزامات مالية إلى صندوق النقد الدولي، وتخلصت من تدخلات صندوق النقد في السياسية الاقتصادية التركية، ولكن مع التخلص من ديون صندوق النقد كانت الديون الأجنبية تزداد بالتزامن، كما هو موضح في الجدول (الأرقام بالمليار

دولار)[٢٦].

الديون الاجنبية على تركيا

	رصيد الديون	ديون صندوق النقد الدولي	ديون الدولة الخارجية	ديون القطاع الخاص التركي
2002	56.2	22	130	43
2003	47.3	24	144	49
2004	41.2	21	161	64
2005	35.4	15	171	85
2006	39.6	11	208	121
2007	38.6	7	250	161
2008	37.9	9	281	189
2009	43.7	9	269	172
2010	39.9	7	292	191
2011	39.3	4	304	200
2012	42.8	2	337	226

Source: http://www.hurriyetdailynews.com

ويطلق بعض الاقتصادين على التمويل الاجنبي الخاص بالأموال الساخنة؛ لأنها أموال تتواجد داخل سوق ناشئة على شكل ودائع مصرفية؛ بهدف الاستفادة من أسعار الفائدة العالية، أو حين المضاربة في البورصات ببيع وشراء الأسهم أو بيع وشراء الدولار واليورو في الأسواق المحلية؛ ولهذه الأموال اهمية خطيرة، إذ إنها قادرة على توجيه الوضع الاقتصادي المحلي في اتجاهات إيجابية أو سلبية، لذا فإن وجودها في المصارف المحلية ذات تأثير شديد الإيجابية على الاقتصاد لأنها توفر السيولة الكافية لتحقيق المشاريع الاقتصادية الناجحة؛ وبالتالي تحقق تحسناً جيداً في النمو الاقتصادي، وتوفر الطمأنينة المطلوبة لاستقرار الاقتصاد المحلي بوجود احتياطي كبير من العملات الصعبة.

ولكن عند حدوث أي أزمة سياسية أو أمنية وشعور أصحاب رؤوس الأموال بالخطر، تنسحب هذه الأموال فجأة من الأسواق المحلية، وحينها يختل التوازن الاقتصادي بنحوٍ مفاجئ؛ مما يسبب أزمات اقتصادية شديدة، وهذا ما حصل في الاقتصاد التركي عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١ بعد التصريح الشهير لرئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إلى وسائل الإعلام عن وجود أزمة داخل

الحكومة وفي الاقتصاد التركي.

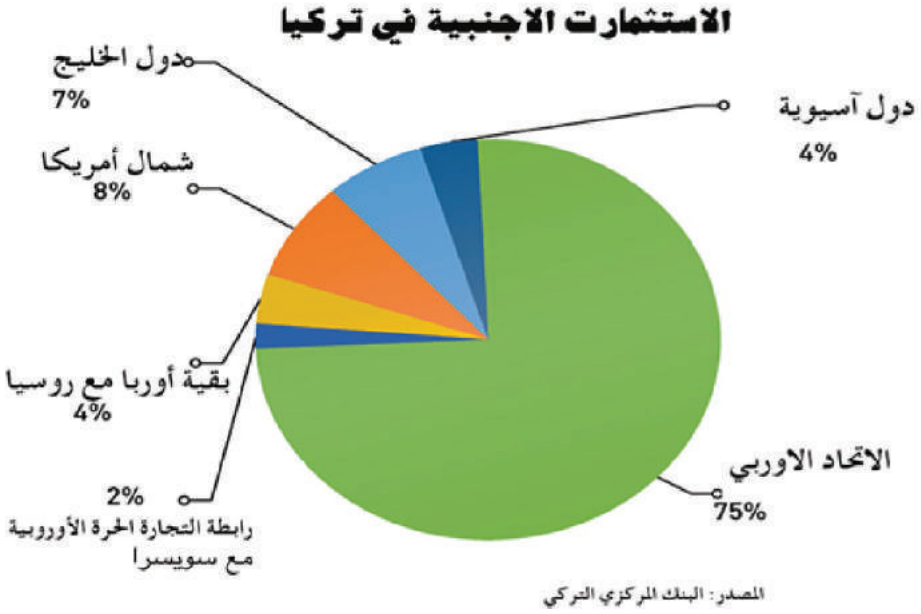

ومن الملاحظ أن هذه الأموال الأجنبية قادمة من الدول الغربية بنسبة (٨٥ بالمئة)؛ وفي ذلك تحقيق لرؤية الأكاديمي الأمريكي جيفري غارتن الذي طلب دعم الاقتصاد التركي بالتمويل، ومن اللافت للانتباه أن الحكومات التركية الائتلافية قبل ٢٠٠٢، حاولت الحصول على تمويل أجنبي، ولكنها عجزت في اقناع المستثمرين الأجانب، وبمراجعة تقديرات شركات التصنيف الائتمانية العالمية مثل: (فيتش، موديز، إس آند بي) في تقييم لمخاطر الائتمان سواء أكان المقترض مؤسسات حكومية تركية أم قطاعاً خاصاً تركياً، والتنبؤ بالقدرة على تسديد الديون أو التخلف عن السداد، نلاحظ أن التصنيفات الائتمانية بين أعوام (١٩٩٧-٢٠٠٠) كانت بين مستقر وايجابي. وخلال عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كانت التصنيفات ضمن حقل السلبي بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان أن حزب العدالة والتنمية تولى حكم البلاد في تشرين الثاني ٢٠٠٢.

وبدءاً من عام ٢٠٠٣ تحوّل التصنيف الائتماني من سلبي بداية عام ٢٠٠٣ إلى مستقر وإيجابي خلال السنوات المتتالية حتى عام ٢٠٠٧ -نهاية الفترة الأولى لحكومة العدالة والتنمية التي استطاع فيها تحقيق القفزة الاقتصادية الأولى- وعلى ذلك، لم يكن لدى شركات التصنيف العالمية

ما يمنع من تمويل الاقتصاد التركي بالديون والاستثمارات المباشرة خلال ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠، لأن تركيا كانت قادرة على تسديد الديون الأجنبية وباتت تركيا سوق ناشئة مشجعة للاستثمار. والظاهر أنه كان هناك توجه سياسي غربي لعدم اقراض تركيا في عهد الحكومات الائتلافية العلمانية، وإقراضها في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية لأسباب سياسية ذكرها جيفري غارتن، وهو ما لم يدركه حينها رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد حينما خرج غاضباً من اجتماع مع رئيس الجمهورية نجدت سيزر الذي انتقد بشدة اجاويد على تقصير حكومته وعجزها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية(٢٧).

إن رؤوس الأموال الأجنبية التي قامت بتمويل الانتاج التركي الحكومي والخاص منذ ٢٠٠٣ تعمل على وفق آلية يشرحها البروفسور داني رودريك، الأستاذ في العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية جون كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد الأمريكية الذي يقول فيها: إن إنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي التركي يتطلب تمويل خارجي بقيمة ٢٧ دولاراً وهو ما يسبب عجزاً في الحساب الجاري التركي مع تسديد القروض قصيرة الأجل المستحقة. ويرى أن المستفيدين من التمويل الأجنبي مصارف وشركات تركية على المديين القصير والطويل(٢٨).

وفي القطاع الخاص التركي، يمثل قطاع التمويل ولاسيما المصارف التركية المستفيد الاكبر من الديون الأجنبية الطويلة الأجل للقطاع الخاص، وبدورها قامت المصارف التركية بدعم المستهلكين والشركات من هذا المصدر وتأتي قطاعات البناء والعقارات في المرتبة الثانية في ديون القطاع الخاص طويلة الأجل، فشركات البناء والعقارات التي هي في منافسة حادة فيما بينها اقترضت لبناء ناطحات السحاب والمجمعات السكنية ومراكز التسوق والفنادق. وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل، بما في ذلك شركات الطيران المدني مثل الخطوط الجوية التركية وغيرها. وفي المرتبة الرابعة تتحمل شركات المعلومات والاتصالات جزءاً من الديون. واستخدمت صناعات المعادن وصناعات الأغذية وقطاع المنسوجات أيضاً جزءاً من الديون الأجنبية(٢٩).

ورأى رودريك أن النمو الاقتصادي المرتفع بتمويل أجنبي مع أسعار فائدة منخفضة وبقاء العملة التركية قوية سيبقي نسب الدين مستدامة، ولكن إذا ما جفت مصادر التمويل قصيرة الأجل فإن النمو الاقتصادي سيتباطأ ولاسيما إذا انخفضت قيمة الليرة؛ وبالتالي ستعاني تركيا من مشكلة الديون غير المستدامة. ويقصد بالديون غير المستدامة أن تكون تكاليف خدمة الدين كبيرة لدرجة

أن الإيرادات القادمة غير كافية لمواصلة خدمة الدين والحفاظ على التكاليف الأساسية للمعيشة في آن واحد، وبعبارة أخرى: إن المبالغ المطلوبة (لتسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليها أو أصل السندات المستحقة مع فوائدها) أكبر من الإيرادات القادمة (لتسديد القرض مع فوائدها وفي الوقت نفسه تسديد تكاليف المعيشة).

وعدَّ رودريك أن الحكومة التركية خلال السنوات الاخيرة حمّلت بعض النتائج السلبية لسياسة التمويل الخارجي على «الأعداء الخارجيين»، وقامت بإبعاد المسؤولين التكنوقراط الاقتصاديين مثل علي باباجان، ولم تتعامل على وفق سيادة القانون، بل فرضت بعض الإجراءات «التعسفية»؛ مما يجعل التنبؤ صعباً بما ستؤول إليه الأمور، وفضلاً عما تم ذكره فإن اتباع سياسة السيطرة المركزية أفقدت الهيئات المستقلة استقلالها مثل الضغط على البنك المركزي في مسألة تحديد سعر الفائدة؛ لذلك –وحسب رأي داني رودريك– فإن تركيا في قائمة البلدان المعرضة لخطر الاضطراب المالي؛ وبالتالي تجازف تركيا بالعودة إلى تأريخ مشابه لمنتصف القرن التاسع عشر حينما اقترضت الدولة العثمانية مبالغ كبيرة من أوروبا ودخلت في حرب مع روسيا انتهت بإعلانها للإفلاس، ففي عام ٢٠١٥ بلغت ديون الدولة التركية ما عدا ديون القطاع الخاص التركي –من (٣٩٧،٨ مليار دولار) لترتفع إلى (٤١٠،٤ مليار دولار) نهاية ٢٠١٦[٣٠].

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار
2015	397.8
2016	410.4

المصدر: موقع المخابرات المركزية الأمريكية–المكتبة

وعلى وفق المعهد الإحصائي الوطني التركي، فإن الحكومة التركية قد أنفقت من الأموال الاستثمارية في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، نحو (١٠٠ مليار دولار) على مشاريع البنية التحتية، و(٣٥ مليار دولار) على المطارات وشراء الطائرات؛ لتمكين الخطوط الجوية التركية بالسيطرة على أسواق السفر، وتم إنفاق (١٠ مليار دولار) لإنشاء طرق سريعة تربط المناطق الصناعية في شمال البلاد إلى أزمير في الغرب. وتضاف تلك المبالغ إلى (٥٨٣ مليار دولار) على مشاريع البناء في السنوات الإحدى العشرة الأولى لحكومة العدالة والتنمية برئاسة أردوغان[٣١].

وعلق رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم لصحيفة فاينانشيال تايمز عن الإنفاق الكبير في المشاريع الضخمة بالقول: «نصنع السياسة بمشاريع الطرق السريعة والمياه وإذا لم نفِ بوعودنا فإنه لن يتم إعادة انتخابنا». ولكن المشكلة أن كثيراً من الشركات المعنية قد اقترضت ديونا أجنبية شأنها شأن الدولة التركية، وأن عدم الاستقرار السياسي، والانكماش الاقتصادي، والتخفيض من التصنيف الائتماني بعد محاولة الانقلاب، جعلت من ديون الشركات التركية ولاسيما الديون الجديدة مكلفة لأنها تدفع (١٠ في المئة) على الأقل كفائدة على الديون[٣٢].

وبعد محاولة الانقلاب في الصيف الماضي التي أدت إلى حملة اعتقالات جماعية لنشطاء المعارضة مع مصادرة مجموعة شركات جعلت المستثمرين يخافون. وخلال هذه السنة خفضت وكالتا التصنيف الائتمانية موديز وستاندرد اند بورز تصنيف تركيا الائتماني إلى حالة غير المرغوب فيه؛ مسببةً في انخفاض الاستثمارات الأجنبية بأكثر من (٤٠ في المئة) عن العام الماضي. وأدى هروب رؤوس الأموال إلى دوامة هبوطية كانت ملحوظة بنحوٍ خاص في صناعة البناء والتشييد، حيث كانت معدلات النمو المرتفعة في تركيا قد ازدادت في السنوات الأخيرة بنحوٍ رئيس من خلال مشاريع البنية التحتية في بناء الطرق السريعة والمستشفيات والمطارات. أما الآن، فليس هناك ما يكفي من رأس المال الأجنبي المتاح والنمو آخذ في الركود.

وأن عدم الاستقرار السياسي تسبب في انخفاض حاد في عائدات السياحة التي هبطت إلى الثلث، وهناك مئات الفنادق المعروضة للبيع على الساحل الجنوبي الغربي للبلاد، وعلى وفق رابطة التجار في البازار، فقد اضطر نحو ٦٠٠ من ٢٠٠٠ متجر في البازار الكبير في إسطنبول إلى الإغلاق منذ الصيف الماضي، وأخرجت الخطوط الجوية التركية ٣٠ طائرة عن الخدمة؛ ويمكن رؤية نتائج الاقتصاد المتعثر في الحياة اليومية، مثلا اضطرار الشركات إلى تسريح الموظفين، وتخفيض الرواتب؛ وبالتالي صار الناس يحصلون على أموال أقل ما نتج عن انكماش في الاستهلاك المحلي الذي كان يشكل (٦٠ في المئة) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في العام الماضي[٣٣].

وفقدت العملة التركية قيمتها السابقة ووصلت نسبة التضخم إلى (١٠ في المئة)، وبحسب تقرير صحيفة دير شبيغل الألمانية المعروفة فإن تركيا مقبلة على ركود اقتصادي جنبا إلى جنب مع استمرار التضخم، ونهاية عهد الانتعاش الاقتصادي في عهد حزب العدالة والتنمية.

Refreneces:

(1) Ottoman Empire- debt 1881

(2) TURKEY IN THE TRIANGLE OF THE 1950–1960 ERA, THE 1960 MILITARY COUP, AND THE 1961 CONSTITUTION. Omer Eryilmaz, First Lieutenant, Turkish Army B.S., Turkish Military Academy, 2005.

(3) The Turkish Military: Principal or Agent, Zeki Sarigil, 2012, Department of Political Science, Bilkent University, Bilkent, Ankara, Turkey.

(4) TURKEY IN THE TRIANGLE OF THE 1950–1960 ERA, THE 1960 MILITARY COUP, AND THE 1961 CONSTITUTION. Omer Eryilmaz, First Lieutenant, Turkish Army B.S., Turkish Military Academy, 2005.

(5) Turkey A Modern History, Zurcher, Erik J. 2004. Revised Edition.

(6) Turgut Ozal and his Economic Legacy: Turkish Neo-Liberalism in Critical Perspective, ZIYA ONIS, Middle EasternStudies, Vol.40, No.4, July 2004.

(7) Turgut Ozal and his Economic Legacy: Turkish Neo-Liberalism in Critical Perspective, ZIYA ONIS, Middle EasternStudies, Vol.40, No.4, July 2004.

(8) THE 2000-2001 FINANCIAL CRISIS IN TURKEY, Fatih Ozatay and Guven Sak, Central Bank of Turkey and Ankara University. August 2002.

(9) THE 2000-2001 FINANCIAL CRISIS IN TURKEY by Fatih Ozatay and Guven Sak, Central Bank of Turkey and Ankara University. August 2002.

(10) The Changing Face of Turkish Politics: Turkey's July 2007 Parliamentary Elections, Dr. Banu Eligur, Middle East Briefs, Crown

Centre for Middle East Studies.

(11) CONTRACTING OUT THE STATE: THE CASE OF ISTANBUL METROPOLITAN MUNICIPALITY, AYSE MERYEM GURPINAR AKBULUT, JUNE 2015, SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF ISTANBUL ŞEHİR UNIVERSITY.

(12) Electoral history of Recep Tayyip Erdogan, Local elections 1994.

(13) Remaking Istanbul, john Roberts, Aramco World.

(14) ERDOGAN'S POLITICS AND HIS PRESIDENTIAL MISSION, ALI ASLAN, NOVEMBER 2014 NO: 12, SETA FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH.

(15) Columbia University in the City of New York, Recep Tayyip Erdogan participated in the World Leaders Forum event, Turkey's Role in Shaping the Future, in November 2008.

(16) Currency crises in Emerging Markets: The case of post-liberalization Turkey, Feridun Mete, 2008 , 46 (4). pp. 386-427.

(17) Currency crises in Emerging Markets: The case of post-liberalization Turkey, Feridun Mete, 2008 , 46 (4). pp. 386-427.

(18) LOCATIONAL PREFERENCES OF FDI FIRMS IN TURKEY, Prof. Dr. Lale Berkoz and Assist. Prof. Dr.S. SenceTurk, I.T.U. Faculty of Architecture Istanbul.(http://www.gla.ac.uk/media/media_60553_en.pdf)

(19) The Interregional Location of Foreign Investors in Turkey, LALE BERKOZ, European Planning Studies, Vol. 9, No. 8, 2001. (http://homes.ieu.edu.tr/~aduman/econ424/berkoz_2001.pdf)

(20) THE 1994 ECONOMIC CRISIS IN TURKEY, Ahmet Durgut, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL June 2002, Calhoun: The NPS Institutional Archive

(21) The Erdogan Experiment, (http://www.nytimes.com/2003/05/11/

magazine/the-erdogan-experiment.html).

(22) The Big Ten -The Big Emerging Markets and How They Will Change Our Lives, JEFFREY E. GARTEN, 1997 The New York Times.

(23) Turkey's economy: a story of success with an uncertain future, Aleksandra Jarosiewicz, 2013-11-06, The Centre for Eastern Studies, Poland.

(24) THE TURKISH ECONOMY IN COMPARATIVE PERSPECTIVE, Dani Rodrik, April 2015, Harvard University. (http://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/turkish_economy_in_comparative_perspective.pdf)

(25) IMF-Turkey 2007 (https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07362.pdf)

(26) Turkey's IMF debt to be paid off, foreign debt stock still on increase, Mustafa SONMEZ, hurriyetdailynews.com.

(27) Trading Economics-Turkey (https://ar.tradingeconomics.com/turkey/rating)

(28) THE TURKISH ECONOMY IN COMPARATIVE PERSPECTIVE, Dani Rodrik, April 2015, Harvard University.

(29) Turkey's IMF debt to be paid off, foreign debt stock still on increase, Mustafa SONMEZ, http://www.hurriyetdailynews.com
(30) CIA Library-Turkey, (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html)

(31) CIA Library-Turkey, (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html)

(32) Full speed ahead for Turkey's 'crazy' construction plans, Mehul Srivastava, www.ft.com
(33) Turkey's Struggling Economy, The Demise of the Anatolian Tiger, Maximilian Popp, http://www.spiegel.de

شبكات الاتصالات المتنقلة
(من الجيل الأول إلى الجيل الخامس)

إعداد: المهندس أوس مجيد غالب العوادي

٢٠١٧-٩-٣

مقدمة

خلال العقود الأخيرة ازداد استخدام تكنولوجيا الاتصالات بنحوٍ متسارع؛ لضرورة الحصول على خدمات الاتصالات بسعات نقل عالية جداً، فضلاً عن الحاجة إلى التطور المستمر في شبكات الاتصالات، ونقل المعلومات. ومن ناحية اقتصادية توفر تكنولوجيا المعلومات عائدات مالية كبيرة للمستثمرين في هذا القطاع.

ولعل الحاجة الملحة المستمرة لزيادة سرعة تنقل البيانات تمثل تحدياً كبيراً لصناع التكنولوجيا الذي حدا بهم إلى تطوير مستمر ودائم في قطاع تكنولوجيا الاتصالات؛ الأمر الذي أفرز ظهور تقنيات وأجيال متعددة لشبكات الاتصالات.

إن التطور المستمر في التقنية يمثل حلاً لكل التحديات التي تواجه الاتصالات الحديثة بتطبيقاتها كافة المتمثلة بنقل الصوت، والفيديو، والوسائط المتعدة، وبعبارة أخرى تنقل البيانات بصورة عامة. وإن كمية نقل البيانات وكفاءة النظام والترددات المستخدمة مكنت هذه التقنية من توفير سرعة للبيانات بلغت ما يقارب ١٠٠م هـ/ ثانية في حال التجوال و ١ جيكا هـ/ لكل ثانية في حالة الثبات لأكثر من مستخدم، وهذه تمثل سرعات عالية جداً بالمقارنة مع سابقاتها من التقنيات (٣G,٢G). تدعم التقنيات الحالية مثل تقنية الجيل الخامس والرابع عناوين الـ (IPv٦) التي تمكن من استخدام عدد كبير من الأجهزة اللاسلكية من خلال زيادة عناوين الـ (IP) المتوافرة،

وذلك من خلال مشاركة عدد محدود من العناوين بين عدد كبير من الأجهزة؛ وهذا يسهم في ردم الهوة الخاصة بتبادل البيانات بين شبكات الاتصالات المحلية اللاسلكية الـ (LAN) وشبكات الاتصالات المتنقلة.

المبحث الأول

نظرة تأريخية عن أنظمة الاتصالات المتنقلة

شهدت الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٢ أول ظهور لأنظمة الاتصالات المتنقلة، وقد قدمت التجربة الأولى في المؤتمر الأوروبي للاتصالات والبريد (CEPT)، وقد تم تحديدها من قبل المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات السلكية واللاسلكية (ETSI) التي باشرت بتطبيقها في بداية عام ١٩٩٠ بالاعتماد على استخدام تقنية الـ (GSM)؛ إذْ بدأ النظام بالعمل فعلياً عام ١٩٩٢، ومن الجدير بالذكر أنه تم تركيب أول شبكة لنظم الاتصالات المتنقلة في ألمانيا، ولعل الظروف التي كان يعيشها الاتحاد الأوروبي آنذاك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي أثرت في تطور هذا النظام

١. الجيل الأول للاتصالات:

استند الجيل الأول لهذه الأنظمة إلى استخدام تقنية الاتصالات التماثلية، وهي التقنية نفسها المستخدمة في أنظمة الراديو التماثلية التجارية، وأكثر ما ميمز هذا الجيل أن الأجهزة المستخدمة كانت كبيرة نسبياً، وتحتاج إلى بطارية كبيرة؛ لغرض تشغيلها أو الاستمرار، حيث إن هذه الأجهزة لم تمكن المستخدم من استعمال الطيف الترددي بصورة كفوءة؛ بسبب السعات الترددية القليلة التي تدعمها التقنية؛ لذا قد استخدمت هذه الأجهزة من قبل فئات قليلة من المجتمع، كرجال الأعمال أو القادة الكبار.

٢.الجيل الثاني للاتصالات:

تطورت الاتصالات المتنقلة بنحوٍ ملحوظ؛ نتيجة للحاجة المتزايدة إليها ولاسيما بعد دخول أنظمة الجيل الثاني إلى العمل في مطلع عام ١٩٩٠ حيث اعتمدت هذه التقنية على البث الرقمي، التي تسمح باستخدام أمثل لطيف الترددات الذي تدعمه هذه التقنية، فضلاً عن اعتمادها على أجهزة صغيرة نسبياً رخيصة السعر يمكن حملها، وقد صممت هذه الأجهزة في البداية لنقل الصوت فقط، وبعد إضافة تحسينات على التقنية أصبح من الممكن نقل الرسائل النصية القصيرة (sms).

إن نجاح تقنية الجيل الثاني كان متزامناً مع نمو الإنترنت وتطوره، حيث كان من البديهي أن يقوم مشغلو الجيل الثاني بمحاولة توفير خدمة تناقل البيانات مع خدمات الصوت، وبعد إضافة تحسينات على النظام تمكن المشغلون من توفير تلك الخدمات للمستخدمين وبسعات مقبولة نسبياً، وإن التحسينات التي تم إضافتها للتقنية نقل الجيل الثاني من (٢G) إلى (٢,٥G)، وقد أطلق على عملية تناقل البيانات فيما بعد بالـ (GPRS) (general packet radio service)، ونتيجة للازدياد التدريجي لاستخدام حزم البيانات ولغرض تلبية حاجة المستخدمين تم تحسين الجيل الثاني بعد إطلاق تقنية الـ (EDGE) التي مكنت المستخدمين من الحصول على سعات أكبر لتناقل البيانات بنحوٍ أوسع.

٣.تقنية الجيل الثالث:

تم الإعلان عن تقنية الجيل الثالث والعمل بها بصورة فعلية تجارياً في مطلع عام ٢٠٠٠، لكن هذا الإعلان لم يكن صحيحاً؛ لأن تلك التقنية لم تستوف شروط الأداء الجيد كافة، ولبّت هذه التقنية متطلبات المستخدمين لها حتى عام ٢٠٠٥ الذي شهد تطور التقنية من (٣G) إلى (٣,٥G) التي وفرت بدورها حزم بيانات بسعات عالية نسبياً من خلال تطوير الأسطح البينية، وإضافة تحسينات على البدلات المركزية، واستخدام طيف ترددي مناسب مكنت المستخدم من استعمال تطبيقات البيانات، وتحميل المعلومات وإرسالها وهذا كان لحساب توفير أكبر معدل

للبيانات المنقولة ووقت وصولها.

٣-١ أهم الأنظمة والتقنيات التي عملت ضمن تقنية الجيل الثالث للاتصالات:

بعد ظهور تقنية الجيل الثالث للاتصالات أصبحت هذه التقنية مهيمنة على سوق الاتصالات العالمية في الآونة الأخيرة؛ نتيجة لما توفره هذه التقنية من ميزات متعددة ولاسيما خدمات تناقل البيانات، وسيتم التطرق فيما يأتي إلى أهم التقنيات التي عملت ضمن هذه التقنية:

٣-٢ UMTS (universal mobile telecommunication system)

النظام العالمي للاتصالات المتنقلة.

تم تطوير هذا النظام من قبل منظمة الـ (GSM) بعد أن تم إضافة تحسينات وتغيّر الكثير من مواصفات التقنية لأسطح البيانات ولأنظمة الترددات الخاصة بالتقنية، ولم يتم إجراء، أي تغيُّرات أو تعديلات على البدلات المركزية الخاصة بالتقنية في الآونة الأخيرة لتحسينه بعد إجراء تحسينات على تطبيقات البيانات التي أدّت إلى تقديم تقنية الـ (٣,٥G) من خلال الـ (HSPA) (للوصول بسرعة أعلى لحزم البياناتK ويعد الـ (UMTS) أحد العناصر المهمة للمعيار العالمي IMT (international mobile telecommunication)، الذي تقوم منظمة الـ (٣GPP) بتطويره حالياً، تدعم الـ (UMTS) على تقنيتين مختلفتين بعض الشيء وكما مبين تفاصيلهما فيما يأتي:

تقنية الـ (WCDMA) الذي يستخدم بصورة واسعة لدعم الجيل الثالث في أغلب الدول التي تعتمد التقنية، ويعتمد الـ (WCDMA) على تقنية الـ (full division) (FDD duplex) التي تمكن التقنية من استخدام ترددات إرسال تختلف عن ترددات الاستقبال، أي: باختلاف ترددات الإرسال عن ترددات الاستقبال، حيث تعمل بعرض حزمة ترددية تبلغ ٥ ميجا هـ.

– تقنية الـ (TD-SDMA): تم تطوير هذه التقنية في الصين، وتستخدم بصورة واسعة في بلدان الشرق، وتعتمد على تقنية الـ timedivision duplex) (TDD) التي تعتمد على تقسيم الزمن بين تردد الإرسال وتردد الاستقبال، أي: استخدام الحزمة الترددية نفسها للإرسال والاستقبال في آن واحد بعرض حزمة ترددية (١,٦) ميجا هـ.

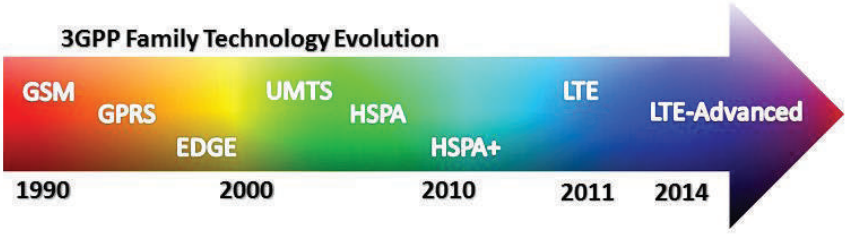

رسم توضيحي لمراحل التطور التي مرت بها شبكات الاتصالات المتنقلة

٣-٣ – تقنية الـ (CDMA٢٠٠٠):

تم تطوير هذه التقنية من قبل شركة كوالكوم الأمريكية، وتستخدم بصورة رئيسة في أمريكا الشمالية ومن تقنيات الجيل الثالث التي تعرف باسم (CDMA٢٠٠١X) تم تحسين التقنية وتطويرها بالتدريج؛ لتكون مطابقة لإصدار (٣,٥G) بمسميين مختلفين هما: HRPD (high rate packet data) أو الـ EV-DO (evaluation data optimization or data only) إذْ تم توفير سعات عالية لتنقل البيانات فقط، وبعد ذلك تم إصدار EV-DV (evaluation data and voice) الذي تم تطويره و تحسينه لغرض توفير الصوت و البيانات بجودة عالية، وبعد إضافة تحسينات وتطوير للتقنية أصدرت شركة كوالكوم (CDMA٢٠٠١x advanced) الذي يُعدُّ من التقنيات التي انتشرت بنحوٍ واسع؛ نتيجة تلبية متطلبات الجيل الثالث.

يعمل الـ (CDMA ٢٠٠٠) في الانطقة الترددية (٤٥٠ MHz, ٧٠٠ MHz,

MHz ٨٠٠, MHz ٩٠٠, MHz ١٧٠٠ MHz ١٨٠٠، MHz ١٩٠٠ وMHz٢١٠٠) بعرض حزمة ترددية تبلغ (١,٢٥ ميجا هـ) التي وفرت كفاءة عالية في استثمار الطيف الترددي.

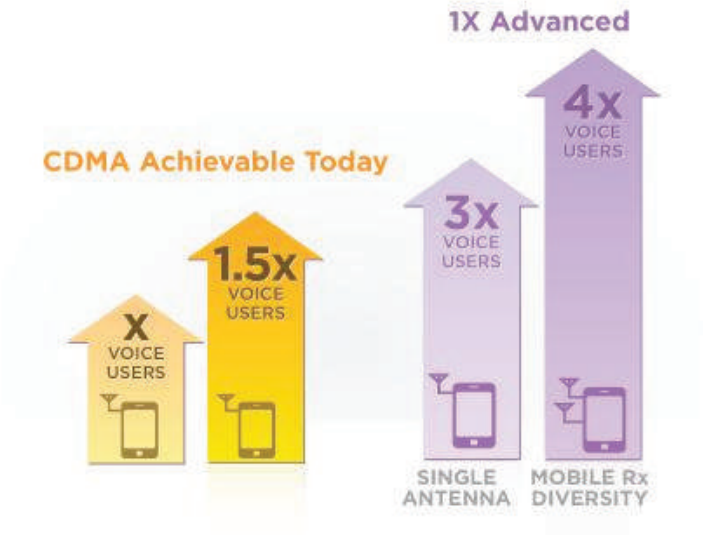

رسم توضيحي يوضح مراحل التطور لتقنية الـ CDMA

٣-٤- أهم الفروقات الأساسية بين تقنية الـ (UMTS والـ CDMA٢٠٠٠):

تستخدم الـ (CDMA٢٠٠٠) عرض حزمة ترددية تقدر بـ (١,٢٥ ميجا هـ) توفر استثماراً أمثل واستخداماً أفضل لطيف الترددات الراديوي. أما تقنية الـ (UMTS) فتعمل بعرض حزمة ترددية تبلغ (٥ ميجا هـ).

تقنية الـ (CDMA٢٠٠٠) تتوافق مع المعيار (S-٩٥) الذي أصدرته شركة كوالكوم الأمريكية التي بدورها أصدرت أجهزة تدعم هذه التقنية، أما تقنية الـ (UMTS) فيعدُّ إصداراً

أوروبياً يتوافق مع معايير منظمة الـ (GSM) الأوروبية .

تعتمد تقنية الـ (CDMA٢٠٠٠) على إرسال البيانات والصوت بنحوٍ منفصل بحاملين ترددين مختلفين، أما تقنية الـ (UMTS) فتعمل على نقل الصوت والصورة على الحامل الترددي نفسه.

٣-٥ تقنية الـ Wi MAX:

طورت هذه التقنية من قبل مؤسسة الـ (IEEE) التي أصدرت أول أصدار لها باسم (٨٠٢,IEEE) هي تختلف بصورة كبيرة عن بقية التقنيات التي تدعم الجيل الثالث للاتصالات، وتمتاز بنقل البيانات من نقطة إلى نقطة عن طريق الموجات المايكروية بدلاً عن الكابلات الثابتة في النطاق الترددي (٣,٥ ميكا هـ) وتم تطوير هذه التقنية لنقل البيانات من نقطة إلى نقاط متعددة؛ وذلك بعد إصدار المعيار (٨٠٢,١٦) الذي تم تطويره مؤخراً للتنقل بين خليتين قاعديتين باستخدام تقنية الـ (hand over) بعد إصدار المعيار (٨٠٢,١٦e)

٣-٦ من اهم خواص تقنية الـ (Wi MAX):

- نقل المعلوماتية بسرعة عالية جداً.

- مرونة التشغيل وأدواته، حيث بإمكان الواي ماكس العمل على عدة أنواع من الشبكات ذات التراكيب التصميمية المختلفة.

- الحماية والأمنية العالية، حيث يقوم الواي ماكس بدعم الأنظمة الآتية: AES Advanced Encryption Standard) DES is the Data Encryption Standard) وتمتاز هذه الأنظمة بتقنية أمنية العالية وقلة احتمالية اختراقها.

- التكلفة المخفضة نسبياً، أي أن تكون التكلفة مناسبة لمختلف أنظمة الاتصالات حيث

يتم صنع منظومات الواي ماكس على وفق القياسات العالمية من حيث التركيبة الهندسية.

- نطاق التغطية الواسع، حيث يتم استعمال عدة أنواع من التضمين مثل: BPSK و QPSK و QAM-١٦ ، وQAM-٤؛ مما يسهل عملية تغطية المساحات الكبيرة كون النظام يعمل ضمن مستويات تضمينية منخفضة.

- إمكانية تكوين شبكات خاصة وبكفاءة عالية نسبياً؛ وتكون هذه الشبكات تخص مؤسسة معينة ومنظمة أو وزارة؛ مما يسهل إمكانية استخدام (voice/Ip) بين تشكيلاتها.

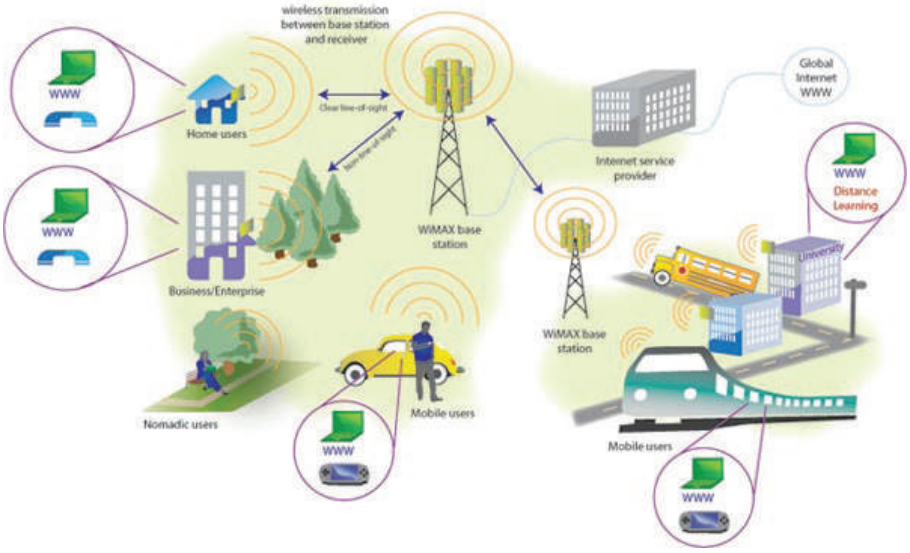

رسم توضيحي يبيّن كيفية عمل منظومة الـ WIMAX

المبحث الثاني

شبكات الجيل الرابع

في تشرين الأول ٢٠١٠ أعلن الاتحاد الدولي عن استيفاء نظامين لمتطلبات الجيل الرابع (IMT-advanced)) هما كل من (LTE-Advanced WiMAX) و(IEEE٨٠٢,١٦m) بعد إضافة تحسينات عليه، ويسمى أيضاً (WiMAX٢,٠) المتنقل.

تسعى شركة (QUALCOMM) أيضاً إلى تطوير منتجها الـ (CDMA٢٠٠٠) إلى الجيل الرابع، وذلك بمسمى (Ultra mobile broadband) مع الأخذ بالحسبان أن هذا النظام لا يمتلك مزايا الأنظمة التي سبقته التي تضمنت عدم وجود توافق مع نظام الـ (CDMA٢٠٠٠) ولم يكن النظام الوحيد والحصري الذي يستخدم في أمريكا الشمالية لذلك لم يتبقَ أمام المشغلين سوى طريقين إلى الاتصالات المتنقلة من الجيل الرابع (LTE) (وWiMAX)، حيث نالت تقنية الـ (LTE) إلى حدٍ كبير دعم أكبر بين مشغلي الشبكات و الشركات المصنعة للمعدات، إلى الحد الذي دعا مشغلي شبكات التي تعمل بتقنية الـ (WiMAX) إلى الهجرة للتقنية الأخرى، ومن المرجح أن تكون التقنية المهيمنة على العالم هي الـ (LTE).

في بداية تطور خدمات الاتصالات المتنقلة كانت أغلب الحركة الهاتفية لحزم الترددات الخاصة بالخدمات المتنقلة تتمحور حول خدمات الصوت فقط، أما ما يخصُّ خدمات تناقل البيانات فإن حجم الحركة كان ينمو بتباطؤ ملحوظ حتى عام ٢٠١٠، فبعد هذا التأريخ أسهمت الحركة الهاتفية بزيادة ديناميكية ملحوظة في الطلب المتزايد لخدمات تناقل البيانات وكما مبين في المخطط البياني الآتي الذي يوضح الطلب الملحوظ وتنامي خدمات تناقل البيانات للأعوام من ٢٠٠٧-٢٠١٣.

ومن المتوقع أن تشهد الحركة الهاتفية لخدمات تناقل البيانات تزايداً ملحوظاً مع تزايد الحاجة الملحة إليها، وذلك حسب الإحصائيات التي تقدمها الشركات العاملة في مجال تقنية الاتصالات، حيث إن التوقعات تشير إلى ازدياد الحركة الهاتفية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨ الذي سيشهد

تزايداً ملحوظاً بالمقارنة مع خدمات الصوت كما مبين في الشكل الآتي، وأن هذا النمو المتزايد كان أحد أهم أسبابه هو ما وفرته تقنية الجيل الثالث (٣G) من خدمات للمستخدمين، فضلاً عما قدمته شركات تصنيع الهواتف النقالة التي في مقدمتها شركة (I phone Apple) في عام ٢٠٠٧ وما قدمته شركة (Google) من أنظمة تشغيل (OP) تعمل بنظام الأندرويد في عام ٢٠٠٨.

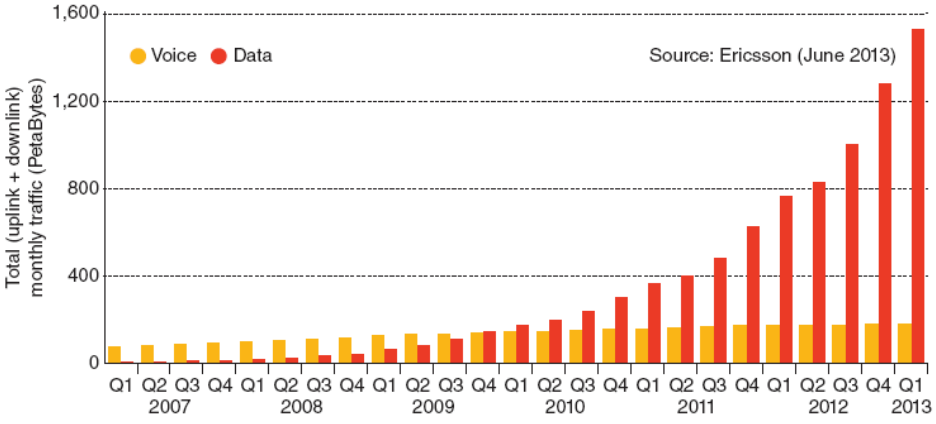

وكانت هذه الأجهزة الذكية عملية جداً وفعالة، وصممت على شكل يسمح للمستخدم باستعمال تطبيقات من خلال المطورين الآخرين، أو خلق تطبيقات تساعد المستخدم على تناقل بيانات الصوت والصورة بانسيابية عالية التي انعكست إيجاباً على التنامي الذي تمت الإشاره إليه سابقاً؛ وهذا التطور بالتطبيقات حدا بالمشغلين إلى ابتكار تقنيات تساعد على النمو في حركة البيانات بانسيابية أكبر وبكميات أكبر؛ الذي بدوره انعكس على تطور هائل في هذا المجال بالمقارنة مع ما شهدته الأجيال السابقة.

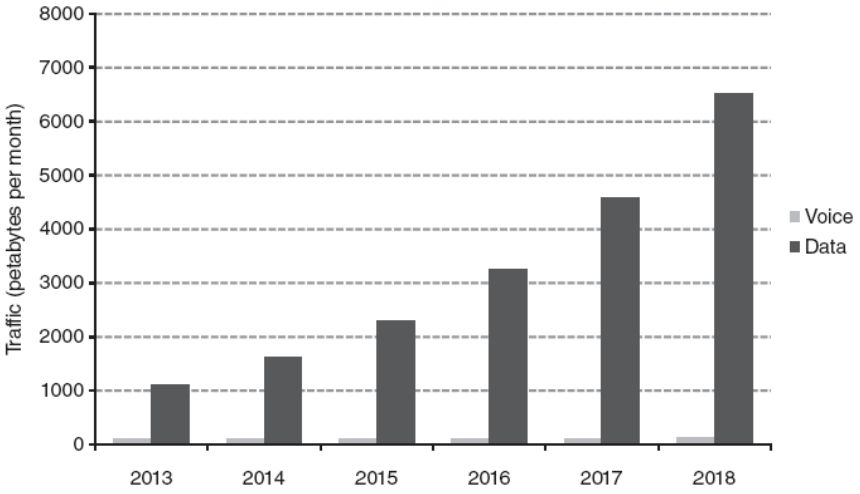

رسم توضيحي يبين التزايد الملحوظ لخدمات تناقل البيانات للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨ بالمقارنة مع خدمات الصوت

سعة نظام شبكات الجيل الرابع:

يوجد ثلاث طرائق أساسية معتمدة لزيادة سعة النظام الخاص بشبكات الاتصالات المتنقلة:

١. استخدام خلايا صغيرة في النظام الخلوي للشبكة سيساهم بمنح القناة الترددية الحاملة للإشارة من تحميل أكبر قدر من السعات البيانية؛ ويتم ذلك من خلال إضافة محطات قاعدية وتقليل حجم كل خلية؛ وبالتالي زيادة في سعة الشبكة، وهذا بدورة يتطلب زيادة في البنى التحتية، وزيادة في المورد المالي من قبل المشغل.

إن تقليل حجم الخلية سيسهم بتقليل نطاق التغطية للشبكة، وتقليل التغطية سيؤدي إلى زيادة في كفاءة تلك الشبكة وجودتها لوجود تناسب عكسي بين مقدار التغطية، وجودة الخدمة المقدمة من الناحية النظرية يعتمد المشغل على المعادلة الآتية :

$$C=B \qquad (SINR+١)$$

٢. زيادة التخصيصات الترددية للنظام، ويتم من خلال إدارة الطيف الترددي وتنظيمه، وهـذا يعتمد على الجهـات المنظمة لقطاع الاتـصـالات في إدارات الـدول أو الاتحـاد الـدولي للاتصالات (ITU) التي تقوم بإصدار تشريعات تعتمد على دراسات فنية تقدم من قبل دول، أو مشغلين تخص زيادة سعة النظام من خلال إيجاد تخصيصات ترددية جديدة، أو زيادة في سعات التخصيصات القديمة لتلك الأنظمة، فعلى سبيل المثال أن الطلب المتزايد على تنمية القطاع وتلبية حاجة المستخدمين والمستفيدين والمؤسسات لخدمات تناقل البيانات أدّى زيادة تخصيصات الطيف الترددي بمقدار ١٠٠ ميجا هـ، والمصادقة عليها من قبل دول العالم في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية ٢٠١٥ الذي انعقد في مقرّ الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف.

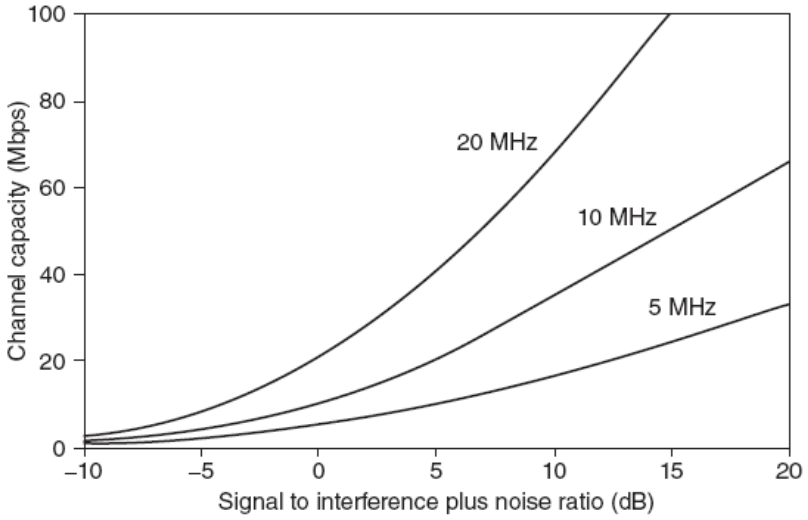

رسم توضيحي يبيّن سعات أنظمة الاتصالات في عرض الحزمة الترددي (٢٠،١٠،٥) ميجا هـ

٣. إضافة تحسينات على تقنيات الاتصالات المستخدمة؛ وهذا يسمح للمشغل بأن يكون قريباً جداً من الناحية النظرية من السعات المتوقعة للقناة الترددية المستخدمة، واستثمار أفضل لطيف الترددات المستخدم، وهذه التحسينات تمثلت بظهور الجيل الرابع من الاتصالات المتمثلة بتقنية الـ (LTE) وبقية التقنيات الأخرى.

توجد أمور أخرى تقود لأن تكون تقنية الجيل الرابع مقدمة على بقية التقنيات الأخرى، حيث تُستخَدمُ في بقية التقنيات نوعان من الشبكات واحدة تختص بتناقل الصوت، والأخرى مختصة بتناقل البيانات، أما في تقنية الجيل الرابع فيدمج الصوت والبيانات في شبكة واحدة باستخدام تقنية نقل الصوت عبر بروتكول الإنترنيت الـ (VOIP) الذي يقلل على المشغلين رأس المال المستثمر، والنفقات التشغيلية. وبسياق ذي صلة فإن تقنية الجيل الثالث تأخر التنقل بحدود (١٠٠ ms) فيما يخص تطبيقات البيانات، ونقل حزم البيانات بين عناصر الشبكة؛ وهذا يسبب صعوبات كبيرة في عملية التنقل في حال تم نقل تطبيقات مثل الألعاب التفاعلية؛ وبالتالي فإن الهم الحالي هو كيفية التقليل من هذا التأخير الحاصل في تقنية الجيل الثالث، الذي تم حله بوجود تقنية الجيل الرابع، فضلاً عن ذلك أصبحت تقنية الجيل الثالث والثاني معقدة على نحو متزايد؛ الأمر الذي يحتاج إلى إضافة تحسينات للنظام مع الحفاظ على التوافق مع الأجهزة القديمة، حيث يسعى المصممون حالياً إلى تحسين الأداء دون الرجوع إلى الأجهزة القديمة والاعتماد عليها.

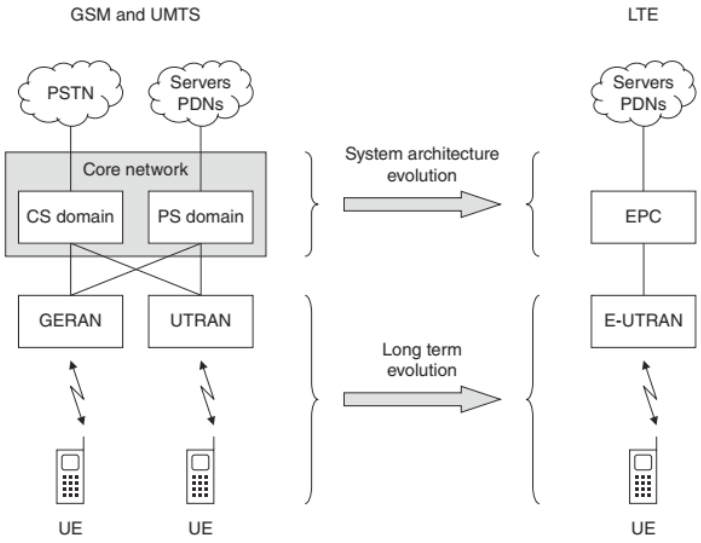

شكل يوضح التطور الحاصل في بنية الشبكة من الجيل الثاني إلى الثالث إلى فالرابع

من الجيل الثالث (UMTS ٣G) إلى الجيل الرابع (LTE ٤G):

في عام ٢٠٠٤، بدأت منظمة الـ (٣GPP) بدراسة كيفية تطوير نظم الاتصالات بتقنية جديدة لإصدار جيل جديد منبثق من الـ (UMTS)، وكان الهدف هو أن تبقى المنظمة قادرة على المنافسة لـ (١٠) سنوات القادمة، من خلال تقديم معدلات البيانات المرتفعة، والكاميرات المنخفضة التي يحتاجها المستخدمون في المستقبل، وقد تم تصميم الهيكل من قبل (٣GPP) بالاعتماد على أمرين مهمين هما: تطور بنية النظام الذي يعتمد على الشبكة الأساسية (core network) ، والتطور طويل الأمد الـ (LTE) الذي يعتمد على الطيف الترددي الراديوي.

نمو خدمات الجيل الرابع وتطور تقنية الـ LTE:

حدث أول تصميم لخدمات الجيل الرابع في الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ١٩٩٠، إذ قام الاتحاد الدولي للاتصالات الـ (ITU) بتطوير تقنيات الجيل الثالث من خلال نشر مجموعة

متطلبات لتقنيات الجيل الثالث لأنظمة الاتصالات المتنقلة باسم أنظمة الاتصالات العالمية المتنقلة (IMT٢٠٠٠)، وقد أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات العملية نفسها في عام ٢٠٠٨ من خلال نشر مجموعه متطلبات تخص الجيل الرابع للاتصالات باسم (IMT- Advanced)، وطبقاً لهذه التقنية فإن نسبة البيانات المنتقلة أصبحت على الأقل (٦٠٠Mbps) في الحزمة الهابطة و(٢٧٠Mbps) في الحزمة الصاعدة بعرض حزمة يبلغ (٤٠MHz)؛ ونتيجة المتطلبات التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات قامت منظمة الـ (٣GPP) بدراسة كيفية تحسين تقنية الـ (LTE)، وكان المخرج الأساس لهذه الدراسة هو الـ (LTE-advanced) حيث امتازت هذه التقنية بتناقل حزم بيانات بلغ (١٠٠٠Mbps) في الحزمة الهابطة و (٥٠٠Mbps) في الحزمة الصاعدة وفي نهاية النظام الذي تم تصميمه بات يستلم حزمة بيانات من (٣٠٠٠ -١٥٠٠ Mbps) بالتتابع للحزمتين الصاعدة والهابطة بعرض حزمة بلغ (١٠٠MHz)، وانطلقت أولى الخدمات التي تعمل بتقنية الـ (LTE) في نهاية عام ٢٠٠٩ في السويد والنرويج، والشكل الآتي يوضح نمو عدد مستخدمي خدمات الجيل الرابع بالنسبة لأهم تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩.

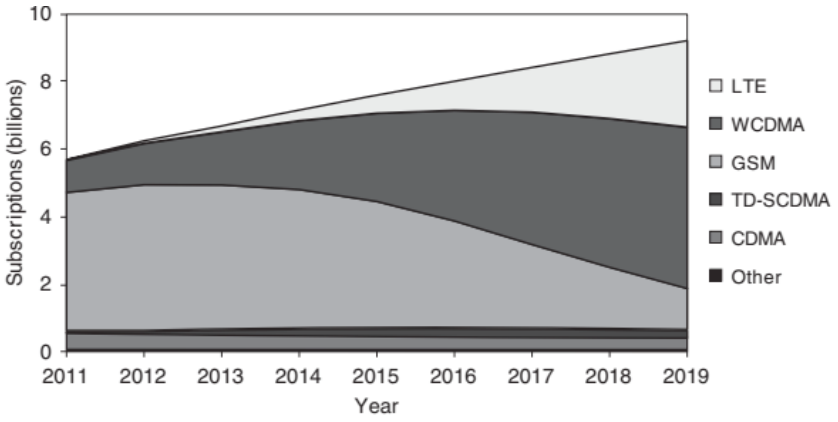

شكل يوضح عدد مستخدمي خدمات الجيل الرابع بالنسبة لبقية التقنيات

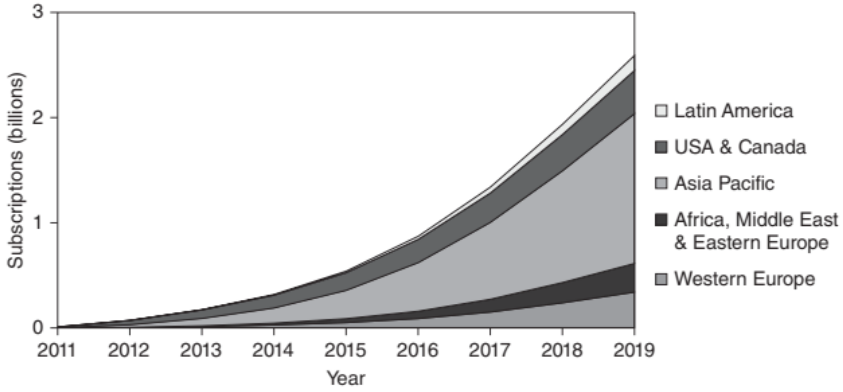

الشكل الآتي يوضح نمو خدمات الجيل الرابع وتزايدها لتقنية (LTE) لمناطق مختلفة من العالم بحسب إحصائيات نشرتها شركة إركسون

المواصفات الخاصة بتقنية الـ (LTE):

قدمت مواصفات (LTE) من قبل مشروع شراكة الجيل الثالث، بالطريقة نفسها التي قدمت فيها مواصفات (MTS وGSM)، حيث يحتوي كل منها على مجموعة مستقرة ومحددة بوضوح من المميزات، يسمح باستخدام إصدارات مصنعي المعدات لبناء الأجهزة باستخدام بعض أو كل من ميزات الإصدارات السابقة، في حين تواصل (٣GPP) على إضافة ميزات جديدة للنظام في إصدار لاحق ضمن كل إصدار، وتقدم المواصفات من خلال عدد من الإصدارات المختلفة وظائف جديدة يمكن أن تضاف إلى الإصدارات المتعاقبة، وتتضمن التغييرات تحسين التفاصيل التقنية والتصويبات والإيضاحات، ويبين الجدول الآتي الإصدارات التي استخدمها مشروع الشراكة (٣GPP) منذ إدخال نظام (UMTS) معاً مع أهم سمات كل إصدار:

Release	Date frozen	New features
R99	March 2000	WCDMA air interface
R4	March 2001	TD-SCDMA air interface
R5	June 2002	HSDPA, IP multimedia subsystem
R6	March 2005	HSUPA
R7	December 2007	Enhancements to HSPA
R8	December 2008	LTE, SAE
R9	December 2009	Enhancements to LTE and SAE
R10	June 2011	LTE-Advanced
R11	June 2013	Enhancements to LTE-Advanced
R12	September 2014	Enhancements to LTE-Advanced

جدول يوضح المواصفات التي وضعتها الـ (٣GPP) لتقنيتي الـ (LTE وUMTS)

تم إدخال (LTE) لأول مرة في الإصدار رقم (٨)، الذي تم تجميده في كانون الأول ٢٠٠٨. ويحتوي هذا الإصدار على معظم الميزات المهمة لتقنية (LTE)، ومع ذلك عند تحديد الإصدار(٨)، حذف مشروع الشراكة (٣GPP)، بعض السمات الأقل أهمية للنظام، وقد أدرجت هذه الميزات في النهاية في الإصدار (٩) والإصدار (١٠) اللذين يتضمنان القدرات الإضافية المطلوبة لـ (LTE-Advanced) وقد واصلت (٣GPP) على إضافة ميزات جديدة إلى (UMTS) في جميع الإصدارات من (٨ إلى ١٢) حيث تسمح هذه العملية لمشغلي الشبكات بالتمسك بتقنية الـ (UMTS) لضمان جو تنافسي بين المشغلين، ويوضح الجدول المقبل جميع مواصفات (LTE وUMTS)، فضلاً عن المواصفات التي هي مشتركة بين التقنيات المختلفة:

الجيل الرابع وتقنية الـ (WiMAX –Advanced).

في أيلول ٢٠١٣، وافق (WiMAX fourm) رسمياً على خارطة تطور الشبكة التقنية لدعم التطور المستمر للنظام البيئي (WiMAX)؛ وذلك لحاجة مقدمي الخدمات إلى المرونة في إدارة الطلب المتزايد باستمرار على بيانات النطاق العريض، وتعمل (WiMAX-

Advanced) على تعزيز قدرات شبكة بيانات النطاق العريض الخاصة بتقنية (ويماكس)؛ لتمكين مشغلي هذه التقنية من الوصول إلى نظام إيكولوجي أوسع من الأجهزة وتقنيات النفاذ الراديوي لتعمل بسهولة أكبر ضمن بيئة شبكة اتصال لاسلكية متعددة؛ وستسمح (WiMAX-Advanced) لمشغلي (ويماكس) بالمرونة لدعم تكنولوجيات وأجهزة النفاذ اللاسلكي عريض النطاق الإضافية التي تتجاوز ويماكس الإصدار ١,٠ والإصدار ٢,٠.

ويعدُّ هذا الإصدار القياسي تعديلاً لمعيار (٨٠٢,١٦) الحالي، وقد تم تطويره لتلبية متطلبات النظام (IMT-Advanced) إذ إن هذا النظام يوفر تطبيقات أساسية مثل: الصوت، والألعاب، والإنترنت عبر الهاتف النقال.

من أهم متطلبات هذا النظام ما يأتي:

- معدل البيانات كبير يصل إلى (١ GBPS).
- دعم عرض النطاق الترددي يصل إلى (١٠٠MHZ).

ولتحقيق المتطلبات المذكورة آنفاً، فإن المعيار (٨٠٢,١٦m) ولغرض زياده معدلات البيانات امتاز بما يأتي.

- دعم تقنية الـ (MIMO) مع زيادة عدد الهوائيات.
- تشغيل متعدد للموجات الحاملة للإشارة (Multi carrier).

ويوضح الجدول في أدناه الفرق الكبير بين تقنيات الـ (WiMAX – Advanced٨٠٢,١٦m) و الـ (WiMAX ٨٠٢,١٦e).

Specifications	Mobile WiMAX(16e)	WiMAX Advanced(16m)
Data Rate(Aggregate)	About 60-70 Mbps	100 Mbps(Mobile subscribers) 1GBPS (Fixed sub-scribers)
RF Frequency	2.3GHz, 2.5 to 2.7GHz, 3.5GHz	<6GHz
Topology	FDD/TDD, H-FDD(in Mobile Sub-scriber)	FDD/TDD(BS), H-FDD(in Mobile Subscriber)
MIMO (Antennas)	up to 4 streams, no limit on number of antennas	upto 4/8 streams, no limit on number of antennas

Antenna igurations support	Downlink: 1X1(SISO), 1X2,2X1,2X2, 2X4,4X2,4X4,8X8,4X8 Uplink:1X1(SISO), 1X2,1X4,2X4,4X4	Downlink: 2X2,2X4, 4X2,4X4, 8X8,4X8 Uplink:1X2,1X4, 2X4, 4X4
Distance coverage	About 10 km	3Km to 100 Km
Carrier Aggregation (multi-carrier) support	Not supported	Supported
Bandwidth	5-20MHz per RF Carrier	5-20MHz per RF carrier, CA(carrier aggregation) feature will help achieve BWs upto 100MHz.

Frame Length	2-20ms without any superframe	Fixed 5ms , With superframes frame duration of 20ms is used including 4 frames

المبحث الثالث

شبكات الجيل الخامس

يُعرَف الجيل الخامس تقنياً حسب معايير الاتحاد الدولي باسم (IMT-٢٠٢٠) أي إن المتوقع أن يتم إتاحة هذه الخدمة بحلول العام ٢٠٢٠، لكن بالطبع سيأخذ انتشار هذه التقنية وقتاً أطول قبل أن تغطي دول العالم؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن القائمين على صناعة التكنولوجيا يأملون التمكن من توفير تقنية الجيل الخامس على نطاق ضيق في الأيام المقبلة.

يأتي الجيل الخامس كتطوير للجيل الرابع الحالي المستخدم في معظم دول العالم، إذْ توجد عدة ميزات واختلافات في بعض الخواص بالنسبة للجيل الرابع، فعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة عن السرعات الخاصة بالجيل الخامس، إلا أنه من المؤكد أن سرعته ستكون أكبر بأضعاف من سرعة الجيل الرابع، وأن تقنية الجيل الخامس لن تخدم أجهزة الهواتف النقالة والمحمولة وتدعمها فقط، بل ستتعامل مع جميع الأجهزة التي تتعامل بدورها مع الشبكة العنكبوتية وإنترنت الأشياء (IOT)، حيث ستوفر اتصالاً فائق السرعة بغض النظر عن مكان تواجد تلك الأجهزة وستتيح تكنولوجيا الجيل الخامس لصناعة الاتصالات المتنقلة توسيع نطاق التطبيقات ليشمل تحسينات

مهمة في البنية التحتية المادية، مثل الطرقات، والموانئ، وأنظمة النقل؛ وبالفعل، ستدفع تكنولوجيا الجيل الخامس الاقتصاد الرقمي المستقبلي قدماً، وسيؤدي موردو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مركزياً.

الطيف الترددي المستخدم:

يتم تنسيق الطيف الترددي الحالي، والطيف الموزع حديثاً لأغراض الاتصالات الراديوية في الأماكن التي يعتزم استخدام الأنظمة الراديوية فيها على نطاق شامل؛ ولتوزيع أنطقة الطيف الترددي فوائد كثيرة تتمثل بتيسير وفورات الحجم، وإتاحة التجوال ، والحد من تعقيد تصميم الأجهزة، والحفاظ على عمر البطارية، وتحسين كفاءة الطيف، واحتمال التقليل من التداخل عبر الحدود؛ ونتيجة لذلك فقد تم بموجب قرار صدر عن المؤتمر الإداري العالمي للراديو لعام (WARC-٩٢) تحديد نطاقات التردد لعام ١٩٩٢ الأولى المخصصة لتشغيل أنظمة الاتصالات المتنقلة البرية المستقبلية.

إن من المهم معرفته أنه لا يوجد مدى تردد واحد يستطيع الوفاء بجميع المعايير اللازمة لنشر أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية، ولاسيما في البلدان التي تتمتع بالتنوع فيما يتعلق بالتضاريس الجغرافية والكثافة السكانية؛ وبالتالي لا بدَّ من استخدام مديات ترددية متعددة للوفاء بمتطلبات السعة والتغطية لأنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية، ومنذ انعقاد المؤتمر الإداري العالمي للراديو لعام ١٩٩٢ قامت المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية المتعاقبة –التي عُقدت في الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ و٢٠١٥– بتحديد نطاقات تردد إضافية للاتصالات المتنقلة الدولية، بصورة منتظمة داخل المدى المتراوح بين (٤٥٠ MHz، ٦ GHz) من أجل تلبية الطلب المتزايد بسرعة على الاتصالات المتنقلة، ولاسيما بيانات الخدمة المتنقلة ذات النطاق العريض؛ وبينما أحرز المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام ٢٠١٥ تقدماً جيداً في تحديد نطاقات التردد الإضافية

والترتيبات المنسقة عالمياً دون (٦ GHz) لتشغيل الاتصالات المتنقلة الدولية، أقرّ بأنه من المحتمل أن تظهر في المستقبل الحاجة إلى مجموعات كبيرة متجاورة من الطيف في ترددات أعلى من أجل هذه الأنظمة؛ وبالتالي دعا المؤتمر قطاع الاتصالات الراديوية إلى دراسة (١١) نطاق تردد في المدى (٢٤ GHz-٨٦ GHz) بوصفها نطاقات يمكن أن يحددها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام ٢٠١٩ لتستخدمها في الاتصالات المتنقلة الدولية

أهم المزايا التي توفرها شبكات الجيل الخامس:

١. حجم كبير بسرع عالية جداً حيث توفر شبكات الجيل الخامس تمديداً للطيف بموجات ملمترية، مع تكثيف للخلايا؛ لغرض زيادة في كفاءة الطيف الترددي المستخدم.

٢. توصيل أفضل: يتمثل بالجمع بين شبكات الجيل الثالث والرابع وشبكات (WiFi) وتكنولوجيا النفاذ الراديوي الجديد لاستحداث شبكة نفاذ راديوي متكاملة.

٣. عدم وجود تأخير ملحوظ مع جهد عالي الانخفاض.

٤. القدرة على توصيل كميات كبيرة من الأجهزة مع بعضها بعضاً، فضلاً عن الأفراد؛ وذلك بفضل انتشار الخلايا الواسع مع معمارية جديدة لشبكات النفاذ الراديوي .

٥. كفاءة في استخدام الطاقة؛ وذلك نتيجة للمعمارية الجديدة التي تخص الشبكات والأجهزة المستخدمة التي تمكن الأجهزة من استهلاك الطاقة حسب الطلب، مع وجود مكبرات قدرة ومعالاجات إشارة عالية الدقة.

٦. شبكات مرنة وقابلة للبرمجة مع درجة تأمين عالية جداً .

سيناريوهات استعمال الجيل الخامس، مستمدة من توصية قطاع الاتصالات الراديوية بشأن رؤية الاتصالات المتنقلة الدولية

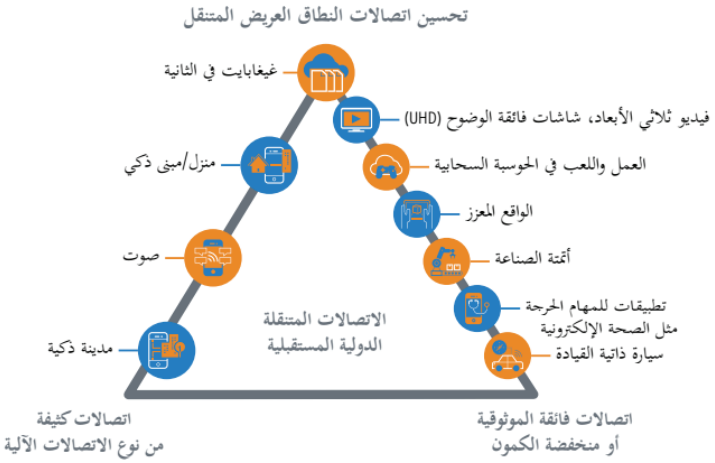

تقسيم شبكات الجيل الخامس:

للاستجابة إلى مختلف احتياجات أنواع الآلات والأجهزة، سيضم السطح البيني الراديوي بين الجهاز والهوائيات العديد من السلوكيات المتخصصة، ويشار إلى هذه السلوكيات بأنواع الأقسام، ويوجه أحد أنواع الأقسام خصيصاً للجهد الفائق الانخفاض والاعتمادية العالية مثل المركبات ذاتية القيادة الاتصالات التي تتسم بقدرٍ عالٍ من الاعتمادية والجهد المنخفض (URRL) ويوجه نوع آخر من الأقسام خصيصاً للأجهزة التي ليست لها بطاريات كبيرة (مثل أجهزة الاستشعار).

وبما أنه سيكون من المكلف جداً تخصيص شبكة كاملة من طرف إلى طرف لكل نوع من أنواع الأقسام، فإن البنية التحتية للشبكة التي تدعم الجيل الخامس (والجيل الرابع على الأرجح) ستستخدم تقنيات التقاسم (إضفاء الطابع الافتراضي والحوسبة السحابية) التي تسمح بتعايش أنواع متعددة، وتستخدم تقنيات تعدد الإرسال الإحصائية القائمة على الحوسبة السحابية والرزم

لتمكين الأقسام من استخدام موارد بعضها بعضاً حينما تكون متاحة؛ وبهذه الطريقة يمكن تنفيذ أقسام الشبكة ولكي تتحول هذه الشبكات إلى واقع، يتعيَّن أن تعمل جميع مكوناتها بنحوٍ متناغم، وسيكون جزء كبير من تحديات تكنولوجيا الجيل الخامس مرتبطاً بتوفير المقدار المناسب من التناغم الذي يضمن تناسق العملية من طرف إلى آخر.

تقسيم شبكة الجيل الخامس

يمكّن تقسيم شبكة الجيل الخامس مقدمي الخدمات من بناء شبكات افتراضية من طرف إلى طرف مكيفة حسب متطلبات التطبيقات

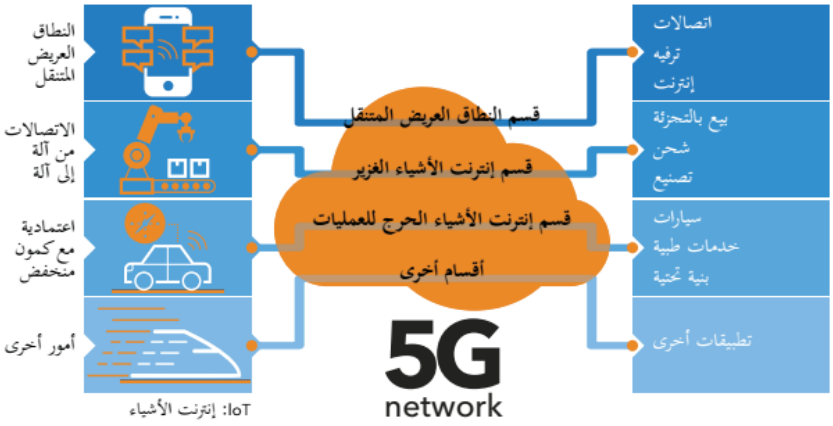

المصادر

1.الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للاتصالات www.itu.int .

2.الشبكة العنكبوتية الإنترنت.

3.موقع ويكيبيديا.

4.الموقع الإلكتروني لمنتدى شبكات الـ WiMAX .

5.الموقع الإلكتروني لشركة (Qulaqoum).

6.LTE LTE-ADVANCED SAE VoLTE and 4Gmobile communications

7.nternational Telecommunication Union (2008) Requirements, Evaluation Criteria and Submission Templates for the Development of IMT-Advanced. ITU report ITU-R M.2133.

8.International Telecommunication Union (2008) Requirements Related to Technical Performance for IMT-Advanced Radio Interface(s). ITU report ITU-R M.2134.

9.International Telecommunication Union (2008) Guidelines for Evaluation of Radio Interface Technologies for IMT-Advanced. ITU report ITU-R M.2135.

10.3GPP TS 36.913 (2012) Requirements for Further Advancements for Evolved Universal Terrestrial Radio Access (E-UTRA) (LTE-Advanced), Release 11, September 2012.

11. 3GPP TS 25.912 (2012) Feasibility Study for Evolved Universal Terrestrial Radio Access (UTRA) and Universal Terrestrial Radio Access Network (UTRAN), Release 11, Section 13.5, September 2012.

12.GTI TD-LTE Radio Network White Paper

13.International Telecommunication Union (2010) ITU World Radiocommunication Seminar Highlights Future Communication Technologies, www.itu.int/net/pressoffice/press_releases/2010/48.aspx (accessed 15 October 2013).

14.rd Generation Partnership Project (2013) 3GPP – Releases, www.3gpp.org/releases (accessed 15 October 2013)